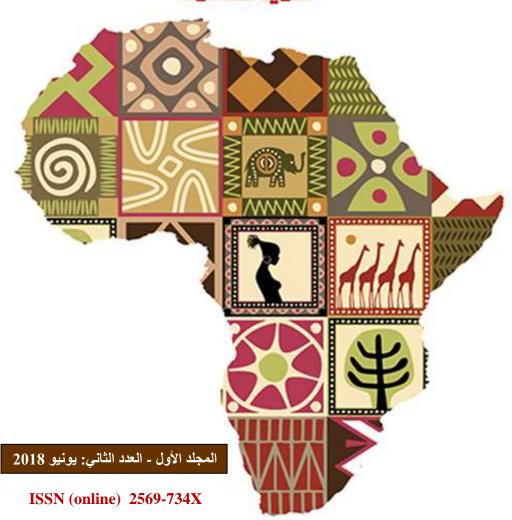




# الدراسات الإضريقية وموض النيل مجلة دورية علمية محكمة



# مجلة الدراسات الأفريقية و حوض النيل

# مجلة دورية دولية محكمة

صادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية تعنى بنشر البحوث و الدراسات في ميدان العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية، الإقليمية، الاقتصادية و القانونية. متخصصة في الشأن الأفريقي و حوض النيل و الأمن في المتوسط

المجلد الأول-العدد الثاني-يونيو/حزيران 2018

حاصلة الترميز الدولي : ISSN (Print) 2569-7269 ISSN (online) 2569-734X

# المركز الديمقراطي العربي

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

mobiltelefon: 00491742783717

# رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

# رئيس هيئة التحرير:

أ. محدد سنوسي جامعة البحر الأبيض/ تركيا

# مدير التحرير:

أ. محمد نايف شطناوي دكتوراه إعلام و اتصال جامعة البحر الأبيض/ تركيا

مدير التحرير (مساعد)

أ.يوسف بوغرارة باحث في العلاقات الدولية/الجزائر

# أمانة (سكرتير) التحرير:

أ.عبد الهادي خربوش. جامعة المنار/ تونس

التنسيق و المراجعة اللغوية:

اللغة الفرنسية: أ. محد مكاوي. جامعة معسكر /الجزائر

اللغة الإنجليزية: أ. مربم مجاهد.جامعة معسكر /الجزائر

# رئيس اللجنة العلمية:

د. محد حسان دواجي أستاذ العلوم السياسية جامعة مستغانم/ الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية:

أد.بلقاسم تروزبن

أستاذ قانون دولي و علاقات سياسية دولية/ المركز الجامعي عين تموشنت (الجزائر)

أد.بدران بن الحسن

أستاذ الدراسات الإسلامية/ جامعة حمد بن خليفة (قطر)

د لطفی صور

أستاذ علوم السياسية و علاقات دولية/جامعة معسكر (الجزائر)

د. عبد الفتاح نعوم

باحث في العلوم السياسية/جامعة محد الخامس بالرباط(المغرب)

د. محد فاضل نعمة

أستاذ العلاقات الدولية/جامعة بابل(العراق)

د.محسن الندوي

رئيس المركز المغربي للأبحاث و الدراسات الإستراتيجية (المغرب)

د. بن علي لقرع

أستاذ العلاقات الدولية و النظم السياسية المقارنة/جامعة مستغانم(الجزائر)

د.أروى عبد الكريم الجعبري

دكتوراه في التاريخ المعاصر و العلاقات السياسية/الجامعة الأردنية(الأردن)

# د. بونوار بن صايم

أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية /جامعة تلمسان(الجزائر)

# د.رمضان إيزول

أستاذ التاريخ السياسي و العلاقات الدولية/Akdeniz Üniversitesi.Türkiye

# د.زديك الطاهر

أستاذ القانون الدولي و العلاقات السياسية الدولية /جامعة الأغواط(الجزائر)

## شروط النشر بالمجلة:

- 1. أن يكون البحث أصيلا معد خصيصا للمجلة، و أن لا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
  - 2. أن لا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
  - 3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية و اللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- 4. أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسّق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الالكتروني: africa@democraticac.de
- 5. تخضع الأبحاث و الترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية و استشارية دولية، و الأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
  - 6. يبلّغ الباحث باستلام البحث و يحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- 7. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية و بموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- 8. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر و على الباحثين إجراء تعديلات عليها ، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات ، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- 9. يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة :شهادة نشر و هي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي و عن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم ، و يستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.

10. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:

ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

- 11. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة ، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة و أصالة المادّة العلمية و سلامة اللغة و العناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- 12. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات و إجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- 13. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة .
  - 14. تعرض المقالات إلى مدققين و مراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
    - 15. لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية و الفرنسية.
- 16. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي و جهة الإصدار باللغة الأصلية.

#### كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

# عنوان جهة الباحث

الملخص التنفيدي باللغة العربية - الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيميي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما بجب أن يكون البحث مديلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الاصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

-تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

- ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتى:

أ- إذا اكان المرجع بحثا في دورية:إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد،أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالى:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 9 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.

والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من الدول العربية ,والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة اصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

#### الفهرس

الصفحة	عنوان المقال	اسم الباحث
12	افتتاحية العدد	أ.يوسف بوغرارة مدير تحرير (مساعد)
14	جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها " مصر والسودان أنموذجاً"	الدكتور أحمد حسن عبد العليم الخطيب
45	الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال أفريقيا " المغرب والجزائر نموذجا"	الأستاذة الباحثة خديجة بثقة
65	البرنامج النووي الإيراني كمتغير في الصراع الايراني – السعودي	الأستاذ إلياس ميسوم
90	الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية	الدكتورة نورالهدى بن بتقة
118	الجيوش الإفريقية و تحدي الاحتراف العسكري	الباحث أحمد المرابطي
160	دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011–2011): دراسة في تاريخ مصر المعاصر	الباحث ممدوح غالب أحمد بري
189	الواقع السياسي والاقتصادي ومناخ الأعمال في دولMENA	الأستاذ .سي جيلالي هاشمي
		الأستاذ ساسي محجد الأمين
207	دور الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية	الباحث محمد كريم جبار الخاقاني
232	مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا	الباحثة بلحميتي أمال
254	CHAINES DE VALEUR ET STRATEGIES DE CONCURRENCE DANS L'INDUSTRIE AUTOMOBILE	Dr.Farouk TCHAM

# افتتاحية العدد بيني مراللة الرَّحَمْنِ الرّحِيمِ

يصدر العدد الثاني من مجلة الدراسات الأفريقية و حوض النيل و لا تزال القارة الإفريقية تشهد تحولات بجميع أبعادها السياسية و الإقتصادية و الأمنية ... ، و لازالت محل أنظار جل الفواعل الأكاديمية من مراكز الفكر و الخبراء الأكاديميين ، و هذا في إطار تكثيف الدراسات و الأبحاث المتعلقة بهذه القارة التي تشغل موقعا جغرافيا و استراتيجيا جوهريا في أجندات القوى الدولية و الإقليمية المجاورة حيث عرفت الفترة الأخيرة إنشاء مراكز بحث و مخابر علمية تعنى بدراسة الأوضاع الأمنية،السياسية، الاقتصادية و التاريخية للقارة الإفريقية و جوارها القريب ، و لضرورة تفسير و تحليل هذه الظواهر الأمنية و السياسية و التغيرات الجيوبوليتيكية الحاصلة في هذه المنطقة الجغرافية و التي طالما عرفت بتنامى المخاطر الأمنية بمختلفها (إرهاب، فقر، هجرة غير شرعية، جريمة منظمة و غيرها من المخاطر و التهديدات الجدية التي تعصف في العالم السياسي المعاصر ...) و محاولة منا لإعطاءها الصبغة الأكاديمية و الموضوعية لكشف العمق الجيو-استراتيجي بآليات منهجية و علمية ، وهذا بعد ولوج المركز الديمقراطي العربي لهذا النوع من الأبحاث المتعلقة بدراسات المناطق و كان هذا الاهتمام ناتج عن تعاظم مسؤولية القائمين على المركز و خوضهم مهمة تقديم هذه التحليلات و الحلول من خلال لعب الدور المطلوب كفاعل رئيسي في هذه الأحداث و السيناريوهات عن طريق تأسيس مجلة الدراسات الأفريقية و حوض النيل و تقديمها على أنها دورية متخصصة دولية و محكمة تعنى بهذا النوع من الدراسات و التحليلات و تندرج ضمن مؤسسات المركز الديمقراطي العربي، و تسهر على علمية تقييم و تحكيم المقالات و الدراسات الواردة نخبة من الباحثين و الأساتذة من مختلف الوطن العربي و الشرق الأوسط ، حيث يسعد هيئة تحرير أن تضع بين أيديكم العدد الثاني يونيو/ جوان 2018 ، و المتمثل

في عدة مقالات و التي رأت في مضامينها إسهامات قيمة من شأنها أن تبلور رصيدا معرفيا و فكريا يتيح فهم أوضاع القارة الإفريقية معالجة بدورها متغيرات جوهرية.

و الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات

أ.يوسف بوغرارة مدير تحرير (مساعد)



# جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والآليات التشريعية لمكافحتها " مصر والسودان أنموذجاً "

The crimes of trading in human beings at North Africa and their "riskiness and effects on the human rights and also the legislative "mechanisms to stop them

"Egypt and Sudan as a model "

د.أحمد حسن عبد العليم الخطيب العضو القانوني بوزارة العدل المصرية/ قطاع الشهر العقاري

dr.ahmed 82@hotmail.com

الملخص:

نتناول الحديث في هذا البحث جرائم الاتجار بالبشر في شمال افريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان و الآليات التشريعية لمكافحتها " مصر والسودان أنموذجاً " ، حيث نتناول في المبحث الأول عن ماهية جريمة الاتجار بالبشر وخطورتها وآثارها على حقوق الإنسان ، حيث نتناول الحديث في المطلب الأول عن تعريف جريمة الاتجار بالبشر ، وفي المطلب الثاني بيان خطورة الاتجار بالبشر . وأي المطلب الثاني بيان خطورة الاتجار بالبشر .

كما نتناول في المبحث الثاني الحديث عن الآليات التشريعية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، حيث نتناول في المطلب الأول الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع المصري ، بينما نلقي الضوء في المطلب الثاني الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني .

#### The summary

We discussed in that research the crimes of trading in human beings at North Africa and their riskiness and effects on the human rights and also the legislative mechanisms to stop them (Egypt and Sudan as a model). In the first part of the research we talked about the nature of the crime of trading in human beings beside its riskiness and effects on the human rights.

In the first demand of that part we showed the definition of the crimes of trading in human beings and in the second demand we clarified the riskiness of the trading in human beings and its reasons.

In the second part of the research 'we concentrated on the national legislative mechanisms to stand against the trading in human beings 'as we talked in the first demand about the legislative mechanisms to stop the crimes of trading in human beings in the Egyptian legislation. In the second demand 'we talked about the legislative mechanisms to stop the crimes of trading in human being in the Sudanese legislation.

#### المقدمة:

خلال الحقبة الزمنية الأخيرة انتشرت ظاهرة الاتجار بالبشر بشكل ملحوظ وذلك نتيجة لمحاولة شعوب الشمال الأفريقي من الهجرة الغير شرعية من بلدانهم نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية السيئة التي تمر بها تلك البلدان ، حيث يعد الفقر الذي يسود تلك الدول من أهم عوامل تفشي جرائم الاتجار بالبشر ، ونتيجة لهذا الانتشار الكبير لهذا النوع من الجرائم التي تمثل انتهاكاً خطيراً لكافة المبادئ الإنسانية وللكرامة الإنسانية التي تدعوا كافة المواثيق والأعراف الدولية إلي الحفاظ عليها وصيانتها، لكل ما سبق تعد جرائم الاتجار بالبشر من أهم القضايا التي حازت علي الاهتمام والرعاية الكبيرة في المحافل الدولية وذلك لأنها تمثل جريمة ضد البشرية وامتهانا لكرامتها ولأنها تمثل نوعا من أنشطة عصابات الجريمة المنظمة حيث يتم استخدام الأموال العائدة من هذه التجارة في ممارسة أنشطة أخري خارجة عن القانون ، بمعني أن ظاهرة الاتجار بالبشر تعد مصدرا مهما من مصادر الدخل والحيوية والضخمة لهذه العصابات ، وعادت لا تتم هذه الجريمة في حدود الدولة لأنها من الجرائم العابرة للحدود .

ويتميز هذا النوع من الجرائم بان لها صورا وأشكالا متعددة إلا أن الهدف الرئيسي يقوم علي استغلال الضحية أسوأ استغلال سواء من الناحية الجنسية أو الإجبار علي العمل وتتميز بان لها طبيعة خاصة متمثلة برفع شعار السرية والغموض حيث يختفي المتورطون فيها بممارسة أعمال لا تثير الشك والريبة ، كما أن هذه التجارة تتميز بان لها طبيعة خاصة متجددة كون عناصر بضاعتها سلعة متحركة من مجموعات من البشر نخر الفقر والبطالة أجسادهم الضعيفة ففقدوا الأمن الاجتماعي والاستقرار النفسى .

من هذا المنطلق نتناول الحديث في هذا البحث الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في شمال إفريقيا " مصر والسودان أنموذجاً " ، حيث يتناول في المبحث الأول عن ماهية جريمة الاتجار بالبشر وخطورتها وآثارها على حقوق الإنسان ، حيث نتناول الحديث في المطلب الأول عن تعريف جريمة الاتجار بالبشر ، وفي المطلب الثاني بيان خطورة الاتجار بالبشر والأسباب .

كما يتناول في المبحث الثاني الحديث عن الآليات التشريعية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، حيث يتناول في المطلب الأول الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع

المصري ، بينما يلقي الضوء في المطلب الثاني الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني .

#### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء علي ظاهرة الاتجار بالبشر ومدي انتشارها في الشمال الأفريقي ، حيث نجد أن هذا النوع من الجرائم ونظراً لكونه نوع من أنواع الجرائم المنظمة التي تجاوزت في السنوات الأخيرة قدرات الحكومات والمنظمات الدولية ، فضلا عن أن هذه الجريمة تهدد حياة الإنسان وحقوقه ، حيث أن حق الحياة هو أغلى ما يملك الإنسان ، وهذه الجريمة من أقبح الجرائم الماسة بهذا الحق ، لذا يتعين تكاتف المجتمع الدولي برمته للقضاء على مثل هذا النوع من الجرائم ، كما يتعين على مصر والسودان العمل علي إيجاد كافة الآليات القانونية اللازمة للقضاء على هذه الجرائم .

#### مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث الرئيسية في انتشار هذه الجريمة في الكثير من دول الشمال الإفريقي ، مع عدم وود آليات من شأنها القضاء علي مثل هذه الجرائم وتعمل علي إنقاذ الضحايا منها بل لا توجد إحصائيات وافية عن تفاصيل هذه الجريمة تساعد محاربوها في التصدي لها، كل ما هنالك هو محاولة تقنين بعض الوسائل وتشديد العقوبات علي ارتكاب مثل هذه الجرائم النكراء .

ويطرح البحث مجموعة من الأسئلة يحاول الإجابة عنها وتتمثل هذه الأسئلة في الأتي:

ما هو مفهوم الاتجار بالبشر ؟ وما هي عناصره ومقوماته ؟ .

ما هي خطورة الاتجار بالبشر ؟ وما هي أسبابه وصوره ؟ .

ما هي الآليات التشريعية لمكافحة الاتجار بالبشر في كلاً من مصر والسودان ؟ .

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلي التطرق لعدة جوانب نري ضرورة عرضها للتعرف عليها بقصد رصدها لمكافحتها ومنها إيضاح مفهوم جريمة الاتجار بالبشر في القانون الدولي والقانون الوطني المصري

والسوداني ، وكذا بيان أسباب وصور جرائم الاتجار بالبشر ، وتسليط الضوء على جهود كلاً من مصر والسودان في مكافحة هذه الجريمة .

#### منهج البحث:

يتبع الباحث المنهج التحليلي في بحثه لظاهرة الاتجار بالبشر ؛ حيث يعمل على استقراء نصوص القانون ، وبيان كيف تعامل القانون مع تلك الظاهرة ، هذا بالإضافة إلى بيان موقف القانون المصري والسوداني من جريمة الاتجار بالبشر ، وذلك كله حتى نصل إلى الموقف الحالي الذي نحن عليه الآن من تلك الجريمة الشنعاء التي يبغضها الدين ويجرمها القانون .

خطة البحث:

المقدمة :

المبحث الأول: ماهية جريمة الاتجار بالبشر وخطورتها وآثارها على حقوق الإنسان.

المطلب الأول: تعريف جريمة الاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: خطورة الاتجار بالبشر والأسباب.

المبحث الثاني: الآليات التشريعية لمكافحة الاتجار بالبشر في مصر والسودان.

المطلب الأول: الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع الصري.

المطلب الثاني: الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني .

الخاتمة:

النتائج التوصيات:

قائمة المراجع:

المبحث الأول

ماهية جريمة الاتجار بالبشر وخطورتها وآثارها على حقوق الإنسان

تمهيد وتقسيم:

تعد جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم الدولية ، التي لا تقتصر على إقليم معين أو دولة معينة ، وإنما تمتد لتشمل العديد من الدول المختلفة ، تلك الجريمة التي تختلف صورها وأشكالها من دولة إلي أخري حسب نظرة كل دولة إلي الإنسان ومدي احترامها – بشكل حقيقي وواقعي – لحقوق الإنسان ، فمثل هذا النوع من الجرائم تصنف بأنها جرائم ضد البشرية وامتهانا لكرامتها ، فهي تمثل نوعا من أنشطة عصابات الجريمة المنظمة حيث يتم استخدام الأموال العائدة من هذه التجارة في ممارسة أنشطة خارجة عن القانون ، مما يعني أن ظاهرة الاتجار بالبشر تعد مصدرا مهما من مصادر الدخل الحيوية والضخمة لهذه العصابات وهي ثالث أكبر تجارة في العالم بعد تجارة المخدرات والسلاح ، وعادة لا تتم هذه الجريمة في حدود الدولة لان نجاحها واستمرارها يعتمد علي نقل الأفراد من دولهم الأصلية إلي دول أخري وذلك لكي تصبح السيطرة عليهم من قبل العصابات سهلة ويتم استغلالهم أسوأ استغلال ، والأمر الذي ساعد علي ذلك هو الاستفادة من التطور الحاصل في وسائل النقل والانفتاح علي العالم (1) .

حيث أضحت جرائم الاتجار بالبشر في وقتنا الحالي وخاصة النساء والأطفال بغرض استخدامهم في الإعمال الجنسية والدعارة ، وكذا اعمال السخرة والاسترقاق تمثل شكلاً جديداً من أشكال العبودية التي كانت سائدة في عصور ما قبل الميلاد ، حيث يعتبر الاتجار بالبشر شكلا من أشكال الرق الحديث وصورة من صور انتهاك حقوق الإنسان الطبيعية ، فهو يشكل جريمة خطيرة علي المستوي المحلي والعالمي ، فسعت المجتمعات الدولية والوطنية للبحث والتعرف علي ماهية هذه الجريمة وصورها التي قد تتشكل بها .

حيث تندرج جرائم الاتجار بالبشر ضمن مفهوم الجريمة المنظمة، حيث تقوم بها عصابات احترفت الإجرام، وجعلت الجريمة محور ومجال نشاطها، ومصدر دخلها، حيث تمارس هذه العصابات أنشطتها الإجرامية مستهدفة توليد تدفقات نقدية ضخمة وسربعة الحركة تقبل التنقل عبر وسائط متعددة

<sup>1 .</sup> عائشة إبراهيم البريمي ، الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة " دراسة ميدانية " ، مركز بحوث الشرطة ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، رقم 165 . م 19 ، 2011 .

ومختلفة بعضها تقليدي وبعضها الآخر مبتكر، وإن كانت في النهاية جميعها مخالفة للقانون والأخلاق والقيم الإنسانية.

ولخطورة قضية الاتجار بالبشر فإننا نجد أنها من القضايا التي حازت علي الاهتمام والرعاية الكبيرة في المحافل الدولية وذلك لأنها تمثل جريمة ضد البشرية وامتهانا لكرامتها ولأنها تمثل نوعا من أنشطة عصابات الجريمة المنظمة حيث يتم استخدام الأموال العائدة من هذه التجارة في ممارسة أنشطة أخري خارجة عن القانون، بمعني أن ظاهرة الاتجار بالبشر تعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل والحيوية والضخمة لهذه العصابات ، وعادة لا تتم هذه الجريمة في حدود الدولة لأنها من الجرائم العابرة للحدود .

وتتميز هذه الجريمة بأن لها صوراً وأشكالاً متعددة إلا أن الهدف الرئيسي يقوم علي استغلال الضحية أسوأ استغلال سواء من الناحية الجنسية أو الإجبار علي العمل ، وتتميز بأن لها طبيعة خاصة متمثلة برفع شعار السرية والغموض، حيث يختفي المتورطون فيها بممارسة أعمال لا تثير الشك والريبة، كما أن هذه التجارة تتميز بأن لها طبيعة خاصة متجددة كون عناصر بضاعتها سلعة متحركة من مجموعات من البشر نخر الفقر والبطالة أجسادهم الضعيفة ففقدوا الأمن الاجتماعي والاستقرار النفسي.

حيث نتناول الحديث في هذا المبحث في مطلبين اثنين:

المطلب الأول: مفهوم جريمة الاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: خطورة جرائم الاتجار بالبشر على حقوق الإنسان وآثارها.

المطلب الأول

## مفهوم جريمة الاتجار بالبشر

في بداية الحديث عن مفهوم الاتجار بالبشر رأينا أنه من الأهمية الوقوف علي تعريف جريمة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقوانين المصرية والسودانية .

أولاً: مفهوم جريمة الاتجار بالبشر:

## مفهوم الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية:

تعددت التعريفات الدولية وتوالت الجهود التشريعية والفقهية للبحث عن صيغة مثلي تعبر عن مضمون جريمة الاتجار بالبشر ، وتعددت التعريفات التي يتميز كلا منها عن الأخر بالتركيز علي عنصر ميعن من عناصر جريمة الاتجار بالبشر بهدف الوصول إلي طرق فعالة لإدانة مرتكبيها ومعاقبتهم وحماية ضحايا الاتجار .

عرف البروتوكول الخاص بمكافحة ومنع تلك الجرائم باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في بالرمو سنة 2000 في المادة 3/أ منه الاتجار بالأشخاص بأنه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو باستعمال القوة أو أية صورة أخري بالإكراه أو بالخطف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو حالة ضعف المجني عليه ، أو تقديم أو قبول أو دفع أمور مالية أو مزايا للحصول علي رضاء الشخص صاحب السلطة علي غير المراد استغلاله ، والاستغلال يشمل في حده الأدنى استغلال دعارة الغير والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي والعمل أو الخدمات الإجبارية ، والاسترقاق أو الممارسات المشابهة له أو اخذ أعضاء جسم الإنسان " (1).

عرفت الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926 م في المادة الأولي الفقرة الأولي والثانية منها أقدم صورة من صور الاتجار بالبشر بأنه الرق هو "حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية كلها أو بعضها ".

<sup>1 .</sup> د. ممدوح عبد الحميد ، الصورة المعاصرة للاتجار بالبشر وأساليب ارتكابها " استغلال الأطفال جنسيا " ، ندوة مكافحة الاتجار بالبشر ، معهد تدريب الضباط بكلية الشرطة بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة أبو ظبى ومركز البحوث والدراسات الشرطية ، أبو ظبى ، 2004 .

كما عرفت الاتفاقية لتكميلية لإلغاء الرق والاتجار بالرقيق والأنظمة والممارسات المشابهة للرق عام 1956 م في المادة 7/ج الاتجار بالرقيق بأنه "كل الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو احتجازه أو التخلي عنه للغير علي قصد تحويله إلي رقيق وجميع الأفعال التي ينطوي عليها اجتياز رقيق ما بغية بيعه أو مبادلته وجميع أفعال التخلي بيعا أو مبادلة عن رقيق تم احتيازه علي قصد بيعه أو مبادلته وكذلك عموما أي اتجار بالأرقاء أو نقل لهم أيا كانت وسيلة النقل المستخدمة ".

وبذلك فان مفهوم الاتجار بالبشر يتعلق: ( بكافة التصرفات التي تحيل الإنسان إلي مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيه بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في اعمال جنسية أو ما شابه ذلك ، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه ، أو بأي صورة أخري من صور العبودية ) (1).

## مفهوم الاتجار البشري في التشريعين المصري والسوداني:

#### مفهوم الاتجار بالبشر في التشريع المصري:

كعادة المشرع المصري لم يهتم بوضع التعريفات تاركاً ذلك للفقه والقضاء ، حيث نجد أن المشرع المصري في القانون رقم 64 لسنة 2010 م الخاص بالإتجار بالبشر لم يعرف الاتجار بالبشر .

# مفهوم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني:

على العكس من المشرع المصري نجد أن المشرع السوداني قد تصدي بنفسه لتعريف الاتجار بالبشر ، حيث عرف الاتجار بالبشر في المادة الأولي من قانون مكافحة الاتجار بالبشر السوداني لسنة 2014 م بأنه يقصد به : (أي فعل من الأفعال التي تشكل جريمة بموجب أحكام المادة 7 من هذا القانون) وبالرجوع إلي المادة 7 من هذا القانون نجد أنها تنص على أنه : (يعد مرتكباً جريمة الاتجار بالبشر كل من يقوم باستدراج شخص طبيعي أو نقله أو اختطافه أو ترجيله أو إيواءه أو استقباله أو احتجازه أو تجهيزه ، وذلك بقصد استغلاله أو استخدامه في أعمال غير مشروعة أو أي أفعال من شأنها

-

<sup>1 .</sup> سوزي ناشد ، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية ، مصر ، العدد رقم 2 ، ص 172 ، 2003 م .

إهانة كرامته أو تحقيق أهداف غير مشروعة مقابل عائد مادي أو وعد به ، أو كسب معنوي أو وعد به ، أو منح أي نوع من المزايا ) .

# مفهوم الاتجار بالبشر في الفقه:

لقد تعددت الآراء حول تعريف الاتجار بالبشر ؛ حيث لا يوجد تعريف محدد متفق عليه عالميا ، ولذلك فلقد عرفة بعض الفقه بأنه " كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة، التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء ومحترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه أو بأي صورة أخرى من صور العبودية " ، وعرفه البعض الآخر أيضا بأنه " بأنه منظومة من الوسائل والإجراءات الطرق التي يقوم بها أفراد أو جماعات إجرامية بهدف السيطرة على أفراد أو جماعات واستغلالهم وتجريدهم من حرياتهم الشخصية بهدف السيطرة على أفراد أو جماعات الإجرامية، ووبغض النظر إذا كان تم ذلك داخل أوطانهم أو تم نقلهم إلى بلدان أو دول أخرى " (2) .

وهناك من عرف الاتجار بالبشر بأنه " عملية توظيف وانتقال ونقل أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالهم ، وتتضمن عملية الاتجار القيام بأعمال غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرها من أشكال الإكراه أو الغش ، وهذا الاستغلال يتم من خلال إجبار الضحية علي البغاء أو علي أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي ، عبودية أو غيرها من الممارسات المقاربة للعبودية " (3) .

كما عرف بعض الفقهاء الاتجار بالبشر بأنه "كافة التصرفات المشروعة وغير المشروعة والتي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية

-

<sup>.</sup> المادة رقم 1/7 من القانون السوداني لسنة 2014 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر .

<sup>2 .</sup> د.. ممدوح خليل البحر ، ظواهر إجرامية مستحدثه " الاتجار بالبشر – غسيل الأموال – الاستخدام غير المشروع للبطاقات المصرفية – إساءة استخدام الحاسوب والانترنت – التلوث البيئي " ، الأقاق المشرقة ناشرون ، 2012 ، ص 21 وما بعدها .

 $<sup>^{3}</sup>$  . ممدوح خليل البحر ، ظواهر إجرامية مستحدثه " مرجع سبق ذكره ، ص  $^{21}$  وما بعدها .

بقصد استغلالهم في أعمال ذات اجر متدن أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك ، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو بالإكراه والقسر أو بأي صورة أخري من صور العبودية " (1) .

ويمكن لنا تعريف جرائم الاتجار بالبشر بأنها هي: (كافة التصرفات المشروعة والغير مشروعة التي تجعل الإنسان مجرد سلعة يتم التصرف فيها عن طريق مجموعة من الوسطاء والمنظمات الدولية التي تمارس عملها باحترافية شديدة بقصد استغلال الإنسان في إعمال منافية للقانون كالأعمال الجنسية وما على شاكلتها ، أو استغلالهم في أعمال بأجور متدنية للغاية ، أو استغلالهم في تجارة الأعضاء البشرية عن طريق قتلهم والتصرف في أعضائهم بالبيع والشراء ، ويستوي في ذلك أن يتم هذا التصرف بإرادتهم أو بغيرها ) .

<sup>.</sup> محمود سلام زناتي ، المرأة عند الرومان ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1958 ، ص  $^{1}$ 

المطلب الثاني

خطورة جرائم الاتجار بالبشر على حقوق الإنسان وآثارها

أولا: خطورة الاتجار بالبشر على حقوق الإنسان.

حيث تجد ظاهرة الاتجار بالبشر مكانة كبيرة في عالم الجريمة الحر كغيرها من الظواهر أشكالها ، ومن أهم أوجه الخطورة والآثار المترتبة علي مثل هذا النوع من الجرائم الأتي :

# 1. الاتجار بالبشر يمثل انتهاكا لحقوق الإنسان:

حيث تتمثل السلعة في الشخص الذي يمكن بيعه أو تجنيده أو نقله أو إيواؤه أو استقباله من أي بلد آخر غير موطنه الأصلي ، وذلك بقصد استغلاله ، حيث أن مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر يمارسون أساليب غير مشروعة هدفها جني الأموال دون مراعاة لإنسانية الضحايا مستغلين الأوضاع المادية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع الدولي والدول الفقيرة مستخدمين العديد من الوسائل تمكنهم من ممارسة عملياتهم الإجرامية منتهكين بذلك العديد من الحقوق المكفولة للأفراد ، ويستوي في ذلك أن يتم استغلاله طواعية منه أو كرهاً عنه (1).

كما أن جرائم الاتجار بالبشر تؤدي إلي تدمير البني الاجتماعية ونزع الأطفال من أهاليهم وأقاربهم ومنعهم من النمو الطبيعي والأخلاقي ، فهذه الجرائم تعيق انتقال القيم الثقافية والعلم من الأهل إلي الطفل ومن جيل إلي أخر مما يؤدي إلي إضعاف عمود رئيسي من أعمدة المجتمع ، فضلا عن أن الضحايا الذين يعودون إلي مجتمعاتهم يجدون أنفسهم موصومين بالعار ومنبوذين الأمر الذي يتطلب من جميع مؤسسات الدولة توفير خدمات اجتماعية متواصلة لهم وحتى لا يتجهوا إلي ارتكاب الجرائم والانغماس في تعاطي المخدرات وممارسة الأنشطة الإجرامية الأخرى (2) .

<sup>.</sup> سوزي ناشد ، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى ، مرجع سبق ذكره ، ص  $^{173}$  .

<sup>.</sup> ممدوح خليل البحر ، ظواهر إجرامية مستحدثه " مرجع سبق ذكره ، ص  $^2$ 

## 2. الاتجار بالبشر يدعم الجريمة المنظمة وبحرم الدول من القوي البشرية:

حيث أن جرائم الاتجار بالبشر تعد ثالث اكبر المشاريع الإجرامية في العالم بعد جرائم غسيل الأموال وتهريب المخدرات كما أن لها روابط وثيقة بالإرهاب ، وحيثما تزدهر الجريمة المنظمة تضعف الحكومة وقدراتها علي تطبيق القانون ، فضلا عن حرمان مثل هذه الجرائم من الأيدي العاملة الداعم الأساسي والمؤثر في نمو أي مجتمع بشري صناعي أو تجاري أو زراعي حيث أن وجود عمليات الاتجار بالبشر تؤثر سلبا علي أسواق العمل مما يؤدي إلي خسارة ضخمة وغير قابلة للاسترجاع في الموارد البشرية ، ومن أبرز هذه الأثار الأجور المنخفضة وتقليص عدد الأفراد المتاحين لرعاية المسنين وإنشاء جيل من الأشخاص قليل الثقافة ، وفقدان القدرة علي كسب العيش مستقبلا ، وحرمان الأطفال من التعليم الأمر الذي يعزز ويكرس دائرة الفقر والأمية مما يؤثر علي التنمية الوطنية في أي مجتمع من المجتمعات (1)

# ثانياً: آثار الاتجار بالبشر على حقوق الإنسان:

والحقيقة أن حجم الإتجار بالبشر في جميع أنحاء العالم قد بلغ حداً كبيراً ، وبالتالي لا يمكن الوصول لحل هذه المشكلة ومساعدة ضحايا هذه التجارة ، إلا عن طريق التعاون الدولي وتوحيد وتنسيق جهود الدول من مستويات حكومية ومنظمات دولية ، بل لابد من تكثيف الجهود الوطنية وتفعيلها لمواجهة مثل هذه الجرائم ، إن الفقر الذي يسود بعض الدول يعد من اهم العوامل في تفشي جريمة الإتجار بالبشر ، فالطفل مثلاً عندما لا يجد ما يكفيه من الغذاء والملبس ، او ما يعينه على الحياة ، فسوف يتجه للبحث عنه في أي طريق يلتمس فيه أسباب العيش ، فيجد من يتصيده كفريسة ، وتشده إلي الانجراف في الجريمة ، ويقع في غيابات شبكات العصابات الدولية المنظمة عن طريق مندوبين لهم في معظم دول العالم خاصة الدول الفقيرة ، وتقوم هذه العصابات بالمتاجرة في الأطفال والنساء وبعض الرجال الذين يريدون الهروب من قسوة الفقر ، وذلك عن طريق التجارة في اعضائهم البشرية ، كذلك نجد ان انتشار بيع الأعضاء البشرية يرجع إلي الظروف الاقتصادية الردئية التي تمر بالأشخاص محل التجارة بالبشر ، وأيضاً بسبب ممارسة هذه العمليات من جانب عصابات الاجرام المنظم ، بالإضافة إلى التجارة بالبشر ، وأيضاً بسبب ممارسة هذه العمليات من جانب عصابات الاجرام المنظم ، بالإضافة إلى

<sup>.</sup> ممدوح خليل البحر ، ظواهر إجرامية مستحدثه " مرجع سبق ذكره ، ص  $^{2}$  .

تلاشي الحدود السياسية للدول ، وبالتالي جعل لك الوضع أيضاً ثمة ممارسة لهذه التجارة من جانب عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية (1).

#### 1. الآثار الصحية:

حيث تُعد جريمة الإتجار ببيع الأعضاء البشرية لها العديد من الآثار فمن جهة نجد أن مثل هذه التجارة تتم غالباً في الخفاء دون إشراف صحي منظم ، لا سيما في الدول الفقيرة كباكستان والهند ومصر ، الأمر الذي يتسبب معه من حدوث مآس كبيرة ، وانتشار الأمراض المزمنة سواء بين البائع أو المشتري ، فضلاً عن أن مثل هذه التجارة يترتب عليها حدوث حالات وفاة كثيرة ، والتي تكون غالباً بسبب الإصابة بمرض نقص المناعة " الإيدز " الذي غالباً ما يكون البائع مصاباً به الأمر الذي يسارع بانتقاله إلي المشتري نتيجة إصابة بالعدوي في ظل غياب الرقابة الطبية الحقيقية ، ومن جهة أخري فإن نتائج عمليات زراعة الاعضاء البشرية الناتجة عن تلك الجريمة ، غالباً ما تفشل ، ويرجع هذا الفشل غالباً إلي غياب الإشراف الطبي الصحي المنظم على عمليات الاستئصال التي يكون البيع والشراء وراءها ، حيث غياب الإشراف الجبيمة للإسراع في إخفاء مظاهر تلك الجريمة دون النظر إلي ما سيكون عليه الوضع يلجأ أطراف الجريمة للإسراع في إخفاء مظاهر تلك الجريمة دون النظر إلي ما سيكون عليه الوضع الصحي للمشتري " المريض " بعد اتمام الصفقة ، ولا بالوضع الصحي للبائع بعد اتمام الصفقة ، الأمر الذي يعرض حياة الطرفين للخطر (2).

# 2. الآثار الاجتماعية:

لهذه الجريمة آثار ومخاطر كبيرة على المجتمع ككل لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية غاية في الخطورة ، فهي تشكل انتهاكاً للأصول الشرعية ومخالفة للقوانين التي تحرم هذا الإتجار ، حيث إن بقاء الباب مفتوحاً لنقل الأعضاء البشرية بصورة عشوائية وبيعها وشرائها هو أمر ببالغ الأهمية وشديد الخطورة ، حيث تصبح فيه أعضاء أجسام الفقراء قطع غيار تباع وتشتري من قبل السماسرة الذين يسعون اليي الربح المادي دون النظر إلي التأثيرات السلبية التي قد تنجم عن هذه السمسرة بالإضافة إلي ذلك يصبح من لديه المقدرة على شراء هذه الأعضاء قادراً على الانتفاع بها ومن لم يتمتع بقدر كافٍ من

NA !

26

<sup>1 .</sup> سعيد أحمد على قاسم ، الحماية الجنائية لضحايا الإتجار بالأعضاء بالبشر في القانون المصري رقم 64 لسنة 2010 والقانون المقارن ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، ، ص 770 و 771 ، 201 م .

<sup>2 .</sup> فوزي على شعبان دربال ، مشروعية التصرف في الأعضاء بالبشر دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، أطروحة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، 2012 م ، ص 68 .

الأموال لا يستطيع أن يتداوى انطلاقاً من ذلك فإن المساواة في تلقي العلاج والخدمات الصحية تصبح أمراً منقوصاً إذا استمر الوضع بان الأغنياء هم الوحيدون القادرون على الشراء ويفقد غيرهم حقه بالحياة لا لشيء إلا لأنه لا يملك ثمن شراء عضو صالح ليستبدل به عضواً تالفاً بجسده (1).

كما يترتب عليها ارتفاع معدلات جرائم الخطف وقضايا الاحتيال والنصب بما يقوض دوام الاستقرار الاجتماعي والأمني ، وانتشار سوق سوداء متخصصة في عمليات بيع وشراء الأعضاء البشرية داخل المجتمع ، فضلاً عن ظهور تحديات أخلاقية تهدد انهيار النظم الصحية في المجتمع خاصة عندما يكتشف المريض سرقة أعضائه خصوصاً أثناء الجراحات البسيطة ، كما أنها قد ينتج عنها اختلاط النساب عندما يتعلق الأمر بنقل الأعضاء التناسلية للرجل أو المرأة ، وكذا استغلال النتائج السلبية في عمليات الزراعة لإشاعة فشل عمليات الزراعة سواء بالنسبة للمعطي أو المتلقي بما ينعكس على استمرار التطور العلمي (2).

#### 3. الآثار الاقتصادية:

بالرغم من الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة هذه الظاهرة على كافة المستويات ، بل وأكثر من ذلك لمساعدة ضحاياها على استعادة الحياة بصورة مستقرة أو شبه مستقرة ، فلا يخفي على أحد مجموع الأثار الضارة الناتجة عنها في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث تؤدي تلك الظاهرة إلي آثار اقتصادية سلبية نظراً لكونها تؤدي إلي استنزاف القوة العاملة وتدميرها ، فإغراءات الربح السريع والسهل تؤدي إلي التحول من النشطة المشروعة إلي النشطة غير المشروعة ، فمبعث هذه الجرائم هو الحصول على ربح سريع ومضمون ، وذلك لأن السلعة البشرية هذه عادة ما تكون قليلة الخبرة والتعليم والكفاءة بحيث لا يكون بمقدورها منافسة العمالة المهنية الماهرة في الخارج ، كما يترتب على التشار تلك الجرائم ارتفاع معدلات البطالة نظراً لكونها عمالة غير مشروعة ، وغير مسجلة في الاحصاءات الرسمية للدولة ، ارتفاع معدلات البطالة المعلنة عن المعدلات الحقيقية ، مما يؤثر في السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة حيالها (3) .

<sup>. 28</sup> مرجع سابق ، ص $^{1}$  . راميا محمد شاعر ، الإتجار بالبشر ، مرجع سابق ، ص

 $<sup>^{2}</sup>$  . عائشة إبراهيم البريمي ، الواقع الاجتماعي لظاهرة الإتجار بالبشر في دولة ، مرجع سبق ذكره ، ص  $^{20}$  و  $^{21}$  .

<sup>3 .</sup> سوزي ناشد ، الإتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الرسمى ، مرجع سابق ، ص 216 وما بعدها.

# ثالثاً: أسباب جريمة الاتجار بالبشر:

هناك عدة أسباب تؤدي إلي جرائم الاتجار بالبشر والتي ساهمت في انتشار هذه التجارة وتوسع نطاقها الجغرافي وذلك من خلال تقسيم الأسباب ، وتبرز أهم هذه الأسباب الآتي (1):

- 1. البطالة: حيث أن البطالة ينتج عنها من فقر وعدم القدرة علي تامين الدخل اللازم لتوفير متطلبات الأسرة الضرورية الأمر الذي يشكل ضغطا علي الأسر فتدفع بأبنائها إلي الشارع بحثا عن العمل والاتجار بهم وخاصة في مجال العمل في الرذيلة.
- 2. الأمية: حيث تساهم في عدم الحصول علي العمل المناسب مما يدفع إلي تشغيل الصغار والاتجار بهم وغياب الأسس التربوية في التنشئة الاجتماعية وإساءة معاملة الأطفال جسديا .
- 3. الهجرة من الريف إلي المدينة: من الأسباب الدافعة نحو الانحراف ، فهؤلاء المهاجرون غالبا ما يصطدمون بمتطلبات عالية للعمل والتنافس في المدينة لا تتوفر لديهم بسبب تعليمهم المتدني ، فيصعب العودة كفاشلين فيعيشون علي هامش المدينة ، وبما أن أغلبهم غير متزوجين فيساهم ذلك في انحرافهم جنسيا ويستغلون من قبل الآخرين .
- 4. غياب التشريعات أو عدم تفعيلها: حيث أن غياب التشريعات أو وجودها وتعطيلها وعدم تفعيلها من شأنها أن تؤدي إلى انتشار جرائم الاتجار بالبشر (2).
- 5. **عدم المساواة بين الجنسين**: ولمسؤوليات الملقاة علي عاتق الأطفال في مساعدة السرهم، وكذا الانفتاح الاقتصادي وما تمخض عنه من زيادة النزعة الاستهلاكية.

<sup>.</sup> عائشة إبراهيم البريمي ، الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

د. عادل حسن علي ، الاتجار بالبشر بين التجريم واليات المواجهة ، أعمال الحلقة العلمية " مكافحة الاتجار بالبشر " بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية 2/2 المربول – والمنظمة الدولية للهجة ، الفترة من 2/2 إلي 2/2 إلي 2/2 هـ الموافق 2/2 1/2 ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، رقم 2/2 ، الرياض ، 2/2 هـ 2/2 م ، 2/2 م ، 2/2 م البعدها .

<sup>2 .</sup> زياب البداينة ، سوء معاملة الأطفال " الضحية المنسية " ، دورية الفكر الشرطي ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، الشارقة ، مجلد 11 ، عدد 1 ، 2002 ، ص 111.

- 6. زيادة أعداد الأطفال المشردين: ووفاة رب الأسرة وما ينتج عنه من إجبار الأطفال علي الدخول في تجارة الجنس، وكذا الرغبة في الكسب السريع من خلال الأعمال الحرة والحصول على السيولة النقدية لتامين الاحتياجات.
- 7. تفسخ وضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية: الأمر الذي ينتج عنه تقلص وضعف دور الأسرة في توفير الأمن والرعاية لأبنائها ، بالإضافة إلي ضعف الوازع الديني في الدول المصدرة لهذه التجارة سواء أكانت دولا سلامية أو مسيحية فلها دورا مهما في انتشار هذه التجارة غير المشروعة (1).

المبحث الثاني

الآليات التشريعية الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في الشمال الإفريقي

#### تمهيد وتقسيم:

نظراً لكون جريمة الاتجار بالبشر جريمة ذات طابع خاص نظراً لكونها جريمة حلها سلعة متحركة متجددة هم البشر الذين يعانون من الفقر الشديد والبطالة بالإضافة إلي عد الأمان الاجتماعي ، وهم في الغالب الأعم من النساء والأطفال ، ومن ثم فإن لهذه الجريمة آثاراً اقتصادية وأخلاقية واجتماعية مدمرة فسوق هذه السلعة يتعدى الحدود الإقليمية للدول ، فهي بمثابة تجارة عبر الدول ، فهناك دول عارضة لهذه السلع أي دول مصدرة وهي عادة دول فقيرة اقتصادياً تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية أخلاقية نتيجة توغل الفقر في تلك الدول ، ومن أبرز تلك الدول الإفريقية ، ومن بينها مصر والسودان كدول تقع في الشمال الإفريقي .

حيث نتناول في هذا البحث الحديث في المطلب الأول عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع الصري ، وفي المطلب الثاني الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني .

<sup>.</sup> عائشة إبراهيم البريمي ، الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة ، مرجع سبق ذكره ، ص38 .

## المطلب الأول

# الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع المصري

اهتم المشرع المصري بوضع آليات ن شأنها أن تكافح وتتصدي جرائم الاتجار بالبشر ، حيث نجد أن المشرع المصري اعتبر أنه يُعد مرتكباً لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم سواء في داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية – إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما ، أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع ، أو استغلال السلطة ، أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة ، أو الوعد بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول علي موافقة شخص علي الاتجار بشخص آخر له سيطرة عليه – وذلك كله – إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أيا كانت صورة بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي ، واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً ، أو الاستوقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد ، أو التسول، أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية ، أو جزء منها (1).

كما أن المشرع المصري لم يعتد برضا المجني عليه في نفي جرية الاستغلال في أي صور من صور الاتجار بالبشر ، حيث أنه نص على أنه لا يُعتد برضاء المجنى عليه علي الاستغلال في أي من صور الاتجار بالبشر ، متى استخدمت فيها أية وسيلة من الوسائل المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون . ولا يشترط لتحقق الاتجار بالطفل أو عديمي الأهلية استعمال أية وسيلة من الوسائل المشار إليها، ولا يعتد في جميع الأحوال برضائه أو برضاء المسئول عنه أو متوليه (2) .

<sup>.</sup> المادة رقم 2 من القانون المصري رقم 64 لسنة 2010 بشأن الاتجار بالبشر .

<sup>.</sup> المادة رقم 3 من القانون السابق.

# أولا: عقوبة الجريمة التامة في جرائم الاتجار بالبشر:

نص المشرع المصري بمعاقبة كل من ارتكب أياً من جرائم الاتجار بالبشر يُعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر (1) .

يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه في أي من الحالات الآتية (2):

- 1. إذا كان الجاني قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض الاتجار بالبشر أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً إليها ، أو كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني.
- 2. إذا ارتكب الفعل بطريق التهديد بالقتل أو بالأذى الجسيم أو التعذيب البدني أو النفسي أو ارتكب الفعل شخص يحمل سلاحاً.
- 3. إذا كان الجاني زوجاً للمجنى عليه أو من أحد أصوله أو فروعه أو ممن له الولاية أو الوصاية عليه أو كان مسئولاً عن ملاحظته أو تربيته أو ممن له سلطة عليه.
- 4. إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة.
- 5. إذا نتج عن الجريمة وفاة المجنى عليه ، أو إصابته بعاهة مستديمة ، أو بمرض لا يرجي الشفاء منه.
  - 6. إذا كان المجنى عليه طفلاً أو من عديمي الأهلية أو من ذوى الإعاقة.
    - 7. إذا ارتكبت الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة .

المادة رقم 5 من القانون السابق.  $^{1}$ 

<sup>.</sup> المادة رقم 6 من القانون السابق.  $^2$ 

فبذلك نجد أن المشرع المصري قد شدد العقوية في حال ارتكاب هذه الجريمة بشكل منظم عن طريق تأسيس أو تنظيم أو إدارة جماعة إجرامية منظمة يكون غرضها الأساسي الاتجار بالبشر أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً إليها ، أو كانت الجريمة ذات طابع عبر وطنى ، كذلك شدد العقوبة إذا ارتكبت الجريمة عن طريق التهديد بالقتل أو بالأذى الجسيم أو التعذيب البدني أو النفسي أو ارتكب الفعل شخص يحمل سلاحاً .

وحسناً فعل المشرع الصري بتشديد العقوية إذا ارتكبت تلك الجريمة بواسطة أشخاص تتوافر فيهم صفة معينة كأن يكون الجاني زوجاً للمجنى عليه أو من أحد أصوله أو فروعه أو ممن له الولاية أو الوصاية عليه أو كان مسئولاً عن ملاحظته أو تربيته أو ممن له سلطة عليه ، أو إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة ، أو إذا نتج عن الجريمة وفاة المجنى عليه ، أو إصابته بعاهة مستديمة ، أو بمرض لا يرجى الشفاء منه ، أو إذا كان المجنى عليه طفلاً أو من عديمي الأهلية أو من ذوي الإعاقة .

فمتى توافرت هذه الظروف شدد المشرع المصري العقوية لتصبح السجن المؤيد والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه .

# ثانياً: التستر على الجناة والأموال المتحصلة أو حمل شخص على الإدلاء بشهادة زور:

حيث نجد أن المشرع المصري حرصاً منه على عدم ترك مجال لأي شخص لكي يدلي بمعلومات كاذبة أو أي أمر من شأنه أن يضر بسير أعمال جمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة ، حيث نص على انه يُعاقب بالسجن كل من استعمل القوة أو التهديد أو عرض عطية أو مزية من أي نوع أو وعد بشيء من ذلك لحمل شخص آخر علي الإدلاء بشهادة زور أو كتمان أمر من الأمور أو الإدلاء بأقوال أو معلومات غير صحيحة في أية مرحلة من مراحل جمع الاستدلالات أو التحقيق أو المحاكمة▼ في إجراءات تتعلق بارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون <sup>(1) .</sup>

كذلك نجد أن المشرع المصري جرم أعمال إخفاء مرتكبي مثل تلك الجرائم أو اخفاء الأشياء أو الأموال المتحصلة عن تلك الجرائم ، حيث نص على انه يعاقب بالسجن كل من أخفى أحد الجناة أو

 $<sup>^{1}</sup>$  . المادة رقم  $^{7}$  من القانون السابق.

الأشياء أو الأموال المتحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو تعامل فيها ، أو أخفى أياً من معالم الجريمة أو أدواتها مع علمه بذلك. ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقاب إذا كان من أخفى الجناة زوجاً أو أحد أصوله أو فروعه (1).

## ثالثاً: الكشف عن الشاهد أو الضحية:

كذلك وحرصاً من المشرع المصري على حماية المجني عليه أو الشاهد بما يعرضه للخطر ، أو يصيبه بالضرر ، حيث نص على أنه يُعاقب بالسجن كل من أفصح أو كشف عن هوية المجنى عليه أو الشاهد بما يعرضه للخطر ، أو يصيبه بالضرر ، أو سهل اتصال الجناة به ، أو أمده بمعلومات غير صحيحة عن حقوقه القانونية بقصد الإضرار به أو الإخلال بسلامته البدنية أو النفسية أو العقلية (2).

# رابعاً: التحريض والشروع في جرائم الاتجار بالبشر:

جرم المشرع المصري التحريض على جرائم الاتجار بالبشر ، حيث أنه عاقب بالسجن كل من حرض بأية وسيلة علي ارتكاب جريمة من الجرائم المشار إليها في المواد السابقة ولو لم يترتب علي التحريض أثر (3).

ولم يكتف المشرع المصري بالعقاب علة التحريض بل نجد أنه أيضاً أوجب معاقبة كل شخص علم بارتكاب مثل هذه الجرائم أو علم بأن هناك شروع في ارتكابها ولم يبادر بإبلاغ السلطات المختصة ، فعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من علم بارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو بالشروع فيها ولم يبلغ السلطات المختصة بذلك ، فإذا كان الجاني موظفاً عاماً ووقعت الجريمة إخلالاً بواجبات وظيفته كان الحد الأقصى للحبس خمس سنوات .وللمحكمة الإعفاء من العقاب إذا كان المتخلف عن الإبلاغ زوجاً للجاني أو كان من أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته (4) .

<sup>.</sup> المادة رقم 8 من القانون السابق.

المادة رقم 9 من القانون السابق  $^2$ 

المادة رقم 10 من القانون السابق  $^3$ 

<sup>.</sup> المادة رقم 12 من القانون السابق.  $^4$ 

# خامساً: الجرائم الواقعة من الشخص الاعتباري:

كما نجد أن المشرع المصري لم يغفل حال الشخص الاعتباري فنص على أن يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بواسطة أحد العاملين في الشخص الاعتباري باسمه ولصالحه، بذات العقوبات المقررة عن الجريمة المرتكبة إذا ثبت علمه بها أو إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته . ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه ، وتأمر المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم علي نفقة الشخص الاعتباري في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، ويجوز للمحكمة أن الاعتباري إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بواسطة أحد العاملين في الشخص الاعتباري باسمه ولصالحه، بذات العقوبات المقررة عن الجريمة المرتكبة إذا ثبت علمه بها أو إذا كانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته . ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت الجريمة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسمه ولصالحه ، وتأمر المحكمة في الحكم الصادر بالإدانة بنشر الحكم علي نفقة الشخص الاعتباري لمدة في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، ويجوز للمحكمة أن تقضي بوقف نشاط الشخص الاعتباري لمدة كلا تجاوز سنة (1).

# سادساً: العقوبات التبيعة:

لم يكتف المشرع المصري بالعقوبات الأصلية في هذا القانون بل نص على عقوبات تبعية تمثل في مصادرة الأموال أو الأمتعة أو وسائل النقل أو الأدوات المتحصلة من هذه الجرائم.

حيث نص على أنه يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال أو الأمتعة أو وسائل النقل أو الأدوات المتحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أو التي استعملت في ارتكابها، مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية (2).

<sup>.</sup> المادة رقم 11 من القانون السابق.

<sup>.</sup> المادة رقم 13 من القانون السابق.  $^2$ 

## سادساً: العفو عن العقوبة:

حرصاً من المشرع المصري على تشجيع مرتكبي مثل هذه الجرائم في العدول عنها والابلاغ عنها وتحفيزاً لهم لسلوك هذا المسلك أعفي المشرع المصري من الجاني متي بادر بإبلاغ السلطات المصرية المختصة بالجريمة ومرتكبيها قبل علم السلطات بها . كما اجاز للمحكمة أن تعفي الجاني من العقوبة الأصلية متي قام الجاني بإخبار السلطات المصرية بتلك الجريمة شريطة أن يؤدي هذا الاخبار إلي كشف باقي الجناة وضبطهم وكذا ضبط الأموال الناتجة عن تلك الجريمة ، إلا أن المشرع المصري استثني من هذا الاعفاء إذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه أو إصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة.

وفي ذلك نص المشرع المصري علي أنه ذا بادر أحد الجناة بإبلاغ أي من السلطات المختصة بالجريمة ومرتكبيها قبل علم السلطات بها، تقضي المحكمة بإعفائه من العقوبة إذا أدى بلاغه إلي ضبط باقي الجناة والأموال المتحصلة من هذه الجريمة والمحكمة الإعفاء من العقوبة الأصلية، إذا حصل الإخبار بعد علم السلطات بالجريمة وأدى إلي كشف باقي الجناة وضبطهم وضبط الأموال المتحصلة منها .ولا تنطبق أي من الفقرتين السابقتين إذا نتج عن الجريمة وفاة المجني عليه أو إصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة (1).

<sup>.</sup> المادة رقم 15 من القانون السابق .  $^{\mathrm{1}}$ 

#### المطلب الثاني

# الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني

أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر يشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي السوداني ، السودان يعد من الدول التي ظلت تلعب دوراً مهماً في مكافحة الاتجار بالبشر، وله اسهامات كبيرة في هذا المجال، بجانب الاتفاقيات والشراكات مع عدد من الدول، وقد ظلت الحكومة السودانية تبذل جهوداً مكثفة من أجل الحد من الاتجار في البشر على المستوى الوطني في حدود الإمكانيات المتاحة، ففي المجال التشريعي تم إصدار قانون الأعضاء والأنسجة البشرية لسنة 1987م وقانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007م، حظر القانون الترويج أو تبادل المعلومات عبر أجهزة الحاسوب لتسهيل الاتجار بالأشخاص ، وانضم السودان لعدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المختصة بهذا الشأن كبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال في العام 2013م ، كما أصدر السودان قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص لسنة 2014م ، متوافقاً مع الإعلان العالمي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والاتفاقية الخاصة بالرق، وتم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي في 2014/4/30م وفقاً للقانون بهدف إنشاء آلية وطنية لإنفاذ القانون وتنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر.

# أولا: عقوبة الجريمة التامة في جرائم الاتجار بالبشر:

نص المشرع السوداني بمعاقبة كل من ارتكب أياً من جرائم الاتجار بالبشر جريمة الاتجار بالبشر بالبشر بالبشر بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز عشر سنوات (1).

يعاقب كل من يرتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تجاوز عشرين سنة أو الإعدام إذا (<sup>2)</sup>:

1. إذا كان الجاني قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة أو تولى قيادتها أو دعا للانضمام إليها .

<sup>.</sup> المادة رقم 1/9 من القانون السوداني لسنة 2014 .  $^{1}$ 

<sup>. 2014</sup> من القانون السوداني لسنة  $^2$  . المادة رقم

- 2. إذا كان المجنى عليه أنثى أو طفل لم يبلغ عمره الثامنة عشر أو معاق.
- 3. ارتكبت الجريمة عن طريق الاحتيال أو استعمال القوة أو التهديد بالقتل أو بالتعذيب البدني أو النفسي.
  - 4. وقع الفعل من شخص أو أكثر أو من شخص يحمل السلاح.
- 5. كان الجاني زوجاً للمجنى عليه أو من أحد أصوله أو فروعه أو وليه أو كانت له سلطة عليه.
  - 6. كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني .
- 7. تعرض أي من الضحايا إلي الاستغلال الجنسي أو نزع الأعضاء أو استخدام الدعارة أو أي فعل من شأنه إهانة كرامة الانسان.
- 8. كان مرتكب جريمة الاتجار بالبشر موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة وتم ارتكاب الجريمة باستغلال وظيفته أو موقعه.
- 9. نتج عن الجريمة موت ، أو إصابة الضحية بعاهة مستديمة ، أو بمرض لا يرجي الشفاء منه.

فبذلك نجد أن المشرع السوداني كما هو الحال مع نظيره المصري قد شدد العقوبة في حال ارتكاب هذه الجريمة بشكل منظم عن طريق تأسيس أو تنظيم أو إدارة جماعة إجرامية منظمة يكون غرضها الأساسي الاتجار بالبشر أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً إليها ، أو كانت الجريمة ذات طابع عبر وطني ، كذلك شدد العقوبة إذا ارتكبت الجريمة عن طريق التهديد بالقتل أو بالأذى الجسيم أو التعذيب البدني أو النفسي أو ارتكب الفعل شخص يحمل سلاحاً .

إلا أن المشرع السوداني على عكس نظيره المصري لم ينص على عقوبة الغرامة ، كما تفرد أيضاً عن نظيره المصري بأن نص على إمكانية تطبيق عقوبة الإعدام على بعض حالات جرائم الاتجار بالبشر في حالتها المشددة التي نص عليها في المادة 2/9 .

## ثانياً: التستر على الجناة والأموال المتحصلة:

حيث نجد أن المشرع السوداني عاقب كل من يتستر على الجناة أو الأموال المتحصلة عن الجريمة عن طريق إخفاء أحد الجناة في جريمة من جرائم الاتجار بالبشر مع علمه بذلك ، أو إخفاءه أموال أو ادوات أو معدات متحصل عليها من أي من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الاتجار بالبشر أو تعامل فيها أو أخفي أياً من معالم الجريمة أو أدواتها مع علمه بذلك يعاقب بالسجن لمدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً ، ويجوز للمحكمة تخفيف تلك العقوبة إذا كان من أخفي الجاني زوجاً له أو أحد أصوله أو فروعه .

وهو ما نص عليه المشرع السوداني في المادة العاشرة من قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2014 م .

## ثالثاً: الكشف عن الشاهد أو الضحية:

كما هو الحال في التشريع المصري نجد أن المشرع الفرنسي قد أضفي المزيد من الحماية على الشاهد والضحية وهو بصدد مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، حيث نجد أن المشرع السوداني قد عاقب كل من يفصح أو يكشف عن هوية الضحية أو الشاهد أو مكان وجوده أو أي معلومات عنه ، شريطة أن تعرض تلك الأمور الضحية أو الشاهد للخطر ، أو يصيبه بالضرر ، أو سهل اتصال الجناة به ، أو أمده بمعلومات غير صحيحة بقصد الإضرار به ، أو الإخلال بسلامته البدنية ، أو النفسية ، أو العقلية ، حيث عد جميع تلك الأفعال جريمة وعاقب على ارتكابها بالسجن لمدة لا تقل تجاوز خمس سنوات ، أو بالغرامة ، أو بالعقوبتين معاً .

وفي ذلك ينص المشرع السوداني في قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر على أنه: (يعد مرتكباً جريمة ، كل من أفصح أو كشف عن هوية الضحية أو الشاهد أو مكان وجوده أو أي معلومات عنه ، بما يعرضه للخطر ، أو يصيبه بالضرر ، أو سهل اتصال الجناة به ، أو أمده بمعلومات غير صحيحة بقصد الإضرار به ، أو الإخلال بسلامته البدنية ، أو النفسية ، أو العقلية ، ويعاقب بالسجن لمدة لا تقل تجاوز خمس سنوات ، أو بالغرامة ، أو بالعقوبتين معاً ) (1) .

<sup>.</sup> المادة رقم 11 من القانون السوداني لسنة 2014 .

## رابعاً: حمل شخص على الإدلاء بشهادة زور:

وحرصاً من المشرع السوداني على إضفاء المزيد من الشفافية حول تلك الجرائم نجد أنه عاقب كل على يحمل شخص على الإدلاء بشهادة زور باستخدام القوة أو التهديد أو الترهيب أو عرض هدية أو مزية من أي نوع أو وعد بشيء من ذلك لحمل آخر على الإدلاء بشهادة زور أو كتمان معلومات أو اخفائها أو الإدلاء بأقوال أو معلومات غير صحيحة أمام أية جهة قضائية أو إدارية في إجراءات تتعلق بارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، حيث عد مثل تلك الأمور جرائم عاقب عليها بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات .

أما إذا استخدم القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب لتدخل في عمل أي مسئول إداري أو قضائي أو معني بإنفاذ القانون فيما يتعلق بأي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون فإن الشرع السوداني قد شدد العقوبة في مثل هذه الحالة بأن جعل العقوبة السجن مدة لا تجاوز سبع سنوات .

وهو ما نص عليه المشرع السوداني في المادة رقم 12 من قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر.

## خامساً: ارتكاب تلك الجرائم عبر استخدام شبكة المعلومات:

تفرد المشرع السوداني عن المشرع المصري حينما قام بمكافحة تلك الجرائم الواقعة باستخدام شبكات الانترنت ، حيث عد استخدام شبكات الانترنت أو القيام باستخدام المواقع الالكترونية بهدف ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر جريمة تستحق العقوبة ، حيث عاق ب مرتكب مثل تلك الجرائم بالسجن مدة لا تجاوز الخمس سنوات أو الغرامة أو بالسجن والغرامة معاً ، وهو ما لم ينص عليه المشرع المصري في قانون الاتجار بالبشر (م 14) .

وحسناً فعل المشرع السوداني حينما لم يكتف بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر على أرض الواقع فقط ، بل تصدي لمكافحتها في العالم الافتراضي لما لهذا العالم من تأثير قوي وفعال في تسهيل ارتكاب مثل تلك الجرائم .

## سادساً: العقوبات التبيعة:

كما فعل المشرع المصري بفرض عقوبات تبعية بجانب العقوبات الأصلية ، نجد أن المشرع السوداني قد حذا نفس الحذو أوجب على المحكمة المختصة عند الإدانة بموجب احكام هذا القانون القيام بمصادرة كافة الأموال والأمتعة والأدوات وسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، أو المتحصلة منها وذلك لصالح الحكومة السودانية ، كل ذلك مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية (م 16).

## سادساً: العفو عن العقوبة:

وتحفيزاً من المشرع السوداني للإبلاغ على تلك الجرائم والمبادرة من الجناة للإبلاغ عنها للسلطات المختصة قبل البدء في تنفيذها وكان بسبب ذلك الابلاغ اكتشاف تلك الجرائم قبل وقوعها ، كذلك يجوز للمحكمة تخفيف العقوبة الأصلية إذا وقعت الجريمة بالفعل ولكن تسبب ذلك الابلاغ في الكشف عن باقي الجناة وضبط الأموال المتحصلة منها ، ولكن إذا كانت تلك الجريمة قد ترتب عليها وفاة المجني عليه أو اصابته بمرض لا يرجي شفاءه أو تم اصابته بعاهة مستديمة (م 17).

#### الخاتمة:

بعد أن انتهينا من هذا المبحث والذي تناولنا فيه الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في شمال افريقيا ( مصر والسودان أنموذجاً ) ، حيث تناولنا الحديث في المبحث الأول عن ماهية جريمة الاتجار بالبشر وخطورتها وآثارها على حقوق الإنسان ، فتناولنا الحديث في المطلب الأول عن تعريف جريمة الاتجار بالبشر ، وفي المطلب الثاني بيان خطورة الاتجار بالبشر والأسباب .

وفي المبحث الثاني ألقينا الضوء على الآليات التشريعية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ، حيث تناولنا في المطلب الأول الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع الصري ، وفي المطلب الثاني الحديث عن الآليات التشريعية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في التشريع السوداني .

وبعد أن انتهينا من هذا البحث خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها الأتى .

## النتائج:

- 1. يعتبر الاتجار بالبشر شكلا من أشكال الرق الحديث وصورة من صور انتهاك حقوق الإنسان الطبيعية .
- 2. لم يعرف المشرع المصري الاتجار بالبشر تاركاً ذلك للفقه والقضاء ، بينما عرف المشرع السوداني الاتجار بالبشر بأنه.
- 3. هناك عدة أسباب تؤدي إلي جرائم الاتجار بالبشر والتي ساهمت في انتشار هذه التجارة وتوسع نطاقها الجغرافي وذلك من خلال تقسيم الأسباب ، وتبرز أهم هذه الأسباب في البطالة والأمية والهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة عدد الأطفال المشردين .
- 4. لم يشترط كلاً من المشرع المصري والسوداني للمعاقبة على الاتجار بالبشر أن تقترف هذه الجريمة بواسطة جماعة إجرامية منظمة وأن تكون ذات طابع غير وطنى .
- 5. ولم يكتفي المشرع المصري بعقاب مرتكب هذه الجرائم فقط ؛ بل على الأكثر من ذلك نجده عاقب من علم بهذه أو مجرد وجود مشروع لارتكابها .

- 6. تفرد المشرع السوداني عن المشرع المصري بأن جعل عقوبة جرائم الاتجار بالبشر قد تصل إلى عقوبة الإعدام .
- 7. تفرد المشرع السوداني عن المشرع المصري بأن جرم استخدام الشبكات العنكبوتية في ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر .

## التوصيات:

- 1. عقد الندوات والدورات المستمرة في جميع وزارت الدولة ومراكز البحثية والمعاهد والجامعات لنشر الوعي القانوني والاجتماعي للتعرف علي هذه الجريمة والإبلاغ عنها .
- 2. تعزيز التعاون بين دول الشمال الإفريقي والمجتمع الدولي للقبض علي الشبكات الإجرامية وإدانتها وحماية الضحايا وترحيلهم اللي بلدانهم سالمين بعد ضمان حقوقهم.
- 3. ضرورة تقديم خدمات الحماية للضحايا ومساعدتهم في السعي للحصول علي تعويض قانوني ومقاضاة مرتكبي الاتجار بالبشر .

## قائمة المراجع:

## أولا: القوانين.

- 1. القانون المصري رقم 64 لسنة 2010 بشأن الاتجار بالبشر.
- 2. القانون السوداني لسنة 2014 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر .

## ثانيا: المراجع العامة والمتخصصة:

1. راميا محجد شاعر ، الإتجار بالبشر " قراءة قانونية اجتماعية " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2012 م .

- 2. سعيد أحمد على قاسم ، الحماية الجنائية لضحايا الإتجار بالأعضاء بالبشر في القانون المصري رقم 64 لسنة 2010 والقانون المقارن ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، 201 م .
- 3. عائشة إبراهيم البريمي ، الواقع الاجتماعي لظاهرة الاتجار بالبشر في دولة " دراسة ميدانية " ، مركز بحوث الشرطة ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، رقم 165 ، 2011 م
- 4. محمود سلام زناتي ، المرأة عند الرومان ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1958 م .
- ممدوح خليل البحر ، ظواهر إجرامية مستحدثه " الاتجار بالبشر غسيل الأموال الاستخدام غير المشروع للبطاقات المصرفية إساءة استخدام الحاسوب والانترنت التلوث البيئي " ، الأفاق المشرقة ناشرون ، 2012 .

## ثالثًا: الأطروحات والندوات والدوربات:

- 1. زياب البداينة ، سوء معاملة الأطفال " الضحية المنسية " ، دورية الفكر الشرطي ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، الشارقة ، مجلد 11 ، عدد 1 ، 2002 .
- 2. سوزي ناشد ، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية ، مصر ، العدد رقم 2 ، 2003 م .
- 8. عادل حسن علي ، الاتجار بالبشر بين التجريم واليات المواجهة ، أعمال الحلقة العلمية " مكافحة الاتجار بالبشر " بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول والمنظمة الدولية للهجة ، الفترة من 2/2 إلي 2/2 ه الموافق 2 1 1 2 1 1 والمنظمة الدولية للهجة ، الغربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، رقم 2012 م .

- 4. فوزي على شعبان دربال ، مشروعية التصرف في الأعضاء بالبشر دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية أطروحة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، 2012 م .
- 5. ممدوح عبد الحميد ، الصورة المعاصرة للاتجار بالبشر وأساليب ارتكابها " استغلال الأطفال جنسيا " ، ندوة مكافحة الاتجار بالبشر ، معهد تدريب الضباط بكلية الشرطة بالتنسيق مع القيادة العامة لشرطة أبو ظبي ومركز البحوث والدراسات الشرطية ، أبو ظبي ، 2004 .

# الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال أفريقيا " المغرب والجزائر نموذجا "

# The Securitization of Illegal Immigration in EuropeanAnd its reflection on the policies of the north africa countries " Morocco and Algeria as a model

الأستاذة الباحثة : خديجة بتقة علاقات دولية وإستراتيجية جامعة باتنة 1 ،الجزائر khadidjabetka@yahoo.com

الملخص

تعالج هذه الدراسة إشكالية أمننة الهجرة غير الشرعية في الخطاب الأمني الأوروبي وسياساته كدول استقبال بإدراجها ضمن نطاق عالم الإجرام والأمن وفق عالم السياسة الطوارئ، بعدما كانت قضية اقتصادية اجتماعية مستفاد منها في مراحل تاريخية معينة خاصة من منطقة شمال أفرقيا كدول مصدرة لها ، ويكمن الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوقوف على انعكاس هذه المقاربة على سياسات دول المنشأ ممثلة لهذه المنطقة بالتركيز على كل من المغرب والجزائر، وهذا بغية الوصول إلى إجابة ونتيجة أساسية: هل نجح خطاب الأمننة الأوروبي في التدفق من حركات للهجرة غير الشرعية بسياساته العملية ؟ وكيفية استجابة دول شمال أفريقيا من خلال هذين الدولتين في سياساتهما تجاه هذه الظاهرة مع ماهو مطروح أوروبيا ؟ وهذا بالاستناد على مقاربة منهجية تجمع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي. متوصلة بذلك هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية أن إستجابة دول شمال أفريقيا ممثلة في الجزائر والمغرب إستجابة أمنية مكيفة مقاربتها مع ماهو مطروح أوروبيا بتجريم الظاهرة واعتماد حلول أمنية دون تنموية مع استثناء بعض السياسات المغربية في الآونة الأخيرة بفتح الباب لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين فوق أراضيها.

الكلمات المفتاحية: الأمننة، الهجرة غير الشرعية، الإتحاد الأوروبي، المغرب ، الجزائر

#### The summary

This study addressed the problem on securitization of illegal immigration in the European security discourse and policies as for inclusion within the scope of the crime and security according to the world of politics after the issue of the economic social and lesson learned in certain historical stages especially in the area of North Africa as supplier the principal objective of this study is to identify the impact of this approach on the policies of the countries of origin represented in this region by focusing on each of Morocco and Algeria this in order to reach an answer as a result of essential: The European securitization speech succeeded in the flow of illegal migration movements practical policies? And how the countries of North Africa through the two countries in their policies toward this phenomenon with what is being presented in Europe? This is based on the systematic approach that combines historical approach and methodology descriptive. Continuous this study to a basic conclusion that the response of the countries of North Africa were represented in Algeria and Morocco in response to the air-conditioned security assumed with what is being presented to criminalize the European phenomenon and the adoption of Security solutions without development with the exception of some of the policies of Morocco recently opened the door to settle the administrative status of migrants over the Territory

Keywords: The Securitization Illegal Immigration the European Union Algeria

#### مقدمة

لطالما كانت الخيارات الأوروبية في مجال الهجرة دائما واضحة، حيث ترغب أوروبا في هجرة منظمة لتبية حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وكان ينظر إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها حركة مخالفة للقوانين، وإقامة غير مرغوبة، لأنها ليست جزء من التخطيط أو التنظيم، فقد فرضت هذه الهجرة على أوروبا فوجدت نفسها ملتزمة بإيجاد وتطوير وسائل وآليات جديدة لإدارة شؤون المهاجرين غير الشرعيين المرتقب وصولهم.

يعد الربط بين الهجرة والأمن والجريمة في سياسات الهجرة للدول المضيفة" الإتحاد الأوروبي " أحد أبرز المظاهر الجديدة للهجرة الدولية، وقد أصبح هذا المظهر أكثر وضوحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهجمات مدريد في 11 مارس 2004حيث بدأ ينظر إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدا محتملا للأمن القومي. وهذا الربط كله تم عبر آلية الأمننة.

دول شمال أفريقيا والتي تشكل دول عبور ودول منشأ للهجرة غير الشرعية والتي لها ارتباطات تاريخية بأوروبا من جهة، وعبر مشاريع الشراكة في الحاضر من جهة ثانية لذلك فإن دورها مهما فيما تطرحه من سياسات في التعامل مع هذه الظاهرة، فما هو مطروح أوروبيا من مقاربة ينعكس على هذه الدول والعكس صحيح. وكونها تكشف العلاقة الإشكالية بين الإتحاد الأوروبي والآخر الأكثر قربا ممثلا في دول المغرب العربي والقارة الأفريقية.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أن أضحى العامل الديموغرافي أهم الانشغالات الكبرى للدول في ضل المتغيرات الدولية الراهنة ممثلة في قضايا الهجرة غير الشرعية، لذلك تشكل هذه الأخيرة بمثابة الاختبار الحقيقي والتحدي حول مدى انسجام سياسات دول الإتحاد الأوروبي و الدول الشريكة معها ممثلة في منطقة شمال أفريقيا وجدية مشاريع التعاون بما يخدم كلا الطرفين عبر هذا الاختبار.

## أهداف الدراسة:

- الوقوف عل السياسات المطروحة أوروبيا لمواجهة الهجرة غير الشرعية.
- إبراز دور دول شمال أفريقيا من خلال المغرب والجزائر في مواجهة هذه الظاهرة ومدى انعكاس سياساتها المطروحة أوروبيا.

إشكالية الدراسة: تحاول هذه الدراسة أن تجيب على السؤال المركزي التالى:

كيف تجاوبت سياسات دول شمال أفريقيا ممثلة في كل من المغرب و الجزائر للهجرة غير الشرعية مع ما هو مطروح أوروبيا ؟

فرضية الدراسة: كيفت دول شمال أفريقيا ممثلة في المغرب والجزائر مقاربتها للهجرة غير الشرعية مع ماهو مطروحا أوروبيا أكثر مما هو مطروح في ظروفها الداخلية التنموية، مع بعض الاستثناءات الإنسانية في المغرب مؤخرا

الدراسات السابقة:

1/مرسي مشري؛ أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية الدوافع والانعكاسات، مجلة سياسات عربية، العدد15 يوليو 2015، الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. إذ توصل الباحث إلى نتيجة أساسية أن مفهوم أمننة الهجرة عبر عن التوجهات السياسية للحكومات الأوروبية، وعن النفوذ السياسي الذي تملكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة منها، وقد سيطرا لطابع الأمني على الخطاب الأوروبي في معالجة ظاهرة الهجرة، بالاستناد على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

2/حمدي ولد الداه؛ الهجرة غير الشرعية بين أمننة الرهانات الاجتماعية وإشكالية التنمية، الحصاد موقع إخباري اقتصادي، عام، متوفر على: http://www.alhassad.net/article1714.html

أين توصل الباحث إلى نتيجة أنه: على الرغم من ظهور مقاربات جديدة حاولت ترطيب المناخ المشحون بجدلية الأنا والآخر، وتقديم نفسها ضمن منطق الحوار الحضاري إلا أن ذلك الحوار يتلاشى أمام لغة المصالح ومنطق القوة، الذي طالما شكل مدخلا واقعيا لقراءة وفهم مفردات العلاقة بين الشمال والجنوب، فلم يكن التقارب البرغماتي المرحلي الذي جاء لاحقا تحت عنوان الشراكة "الأورو متوسطية" أو "الأورومغاربية" ليختبئ طويلا وراء قناع التعاون ، ويشكل المهاجرون طرفا رئيسيا في هذه المعادلة الذين بنو وعمرو أوروبا، هم الآخر نفسه الذي بات الآن يهدد حضارة الغرب ويترصد طريقها نحو التطور والبناء. وهو ما تم ترجمته في سياساتها الأمنية تجاه هذه الظاهرة.

2/ هشام العقراوي، سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء "الأسس والأبعاد"،المركز الديقراطي العربي، إذ توصل الباحث لنتيجة أساسية أن: المقاربة الأمنية وجدت مبرراتها لدى المغرب كون العديد من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين يمارسون أنشطة محظورة يعاقب عليها القانون: السرقة، النصب، ترويج المخدرات، تزوير العملات، التسول، الدعارة، مع مراعاة المغرب الجانب الحقوقي والإنساني بما يتوجبه العرف الدولي من جهة ولهوية المغرب وانتمائها الأفريقي من جهة ثانية.

المحور الأول: أمننة الهجرة غير الشرعية في أوروبا وبلدان شمال أفريقيا 1/ أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسة الأمنية الأوروبية

لقد كانت الهجرة عبر أقطار العالم في ما مضي وحتى أواسط القرن الماضي شيئا مرغوبا فيه، وظاهرة صحية تتبادل بموجبها المصالح والخبرات، وأيضا بناء الاقتصاد من خلال تشغيل اليد العاملة، ولم تكن موضوع اعتراض أو مراقبة من العديد من الدول حتى تلك التي كانت لديها مقتضيات قانونية تنظم اليد العاملة. وانطلاقا من النصف الثاني من القرن الماضي وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية عملت أغلب دول أوروبا الغربية لا سيما المطلة منها على حوض البحر الأبيض المتوسط على استقطاب العديد من اليد العاملة، وذلك لما كانت تعانيه في هذا المجال جراء نتائج الحرب، وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية لا سيما من دول شمال افريقيا نحو العديد من الدول الأوروبية، ومع تعرض الدول الصناعية الغربية بأوربا للأزمة الناجمة عن الطاقة (البترول) في أواسط السبعينات طرأت معطيات جديدة تجلت في الاستغناء عن العديد من اليد العاملة، مما تكاثر معه طلب العمل من لدن مواطني تلك الدول، وهو ما دفع بالدول الغربية إلى مواجهة تدفق المهاجرين بإغلاق حدودها. ومع التوقيع على اتفاقية شنغن 1985دخلت مرحلة جديدة في التعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة. $^1$  اذ تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين2، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين. وفي مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود. ففي 19 يونيو/حزيران 1995 ومع دخول "اتفاقية شنغن" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحربة تتقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي. لكن مع دخول كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة لاسيما بعد لجوء سلطات مدربد إلى فرض مزبد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية هجرة جديدة، وذلك في محاولة لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وهنا نلاحظ بمجرد دخول اتفاقية شنغن حيز النفاذ في 1995 حسم الأوروبيون موقفهم تجاه الهجرة غير الشرعية وهذا بإضفاء الطابع الأمنى عبر عملية الأمننة لجأت من خلالها الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين. وكرد فعل تجاه هذه السياسة بدأ ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية/السربة والتي تحيل على عملية الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني. $^3$ 

المملكة المغربية، وزارة العدل، "دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين" متوفر على :https://cariji.org/.../%20 حول 10% الهجرة 20% السرية 20% – 20% المغرب 1

<sup>--</sup> الجزيرة نت، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية" تاريخ التصفح:2018/01/03/سا24:22 متوفر على/http://www.aljazeera.net

<sup>3-</sup>رشيد بن فريحة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية ببحث مقدم لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم الجنائية والإجرام ، كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، 2009-2010، ص 06

## الفعل الخطابي:

يشمل جملة التعابير والمفردات التخصيصية المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية لمخاطبة التهديد الوجودي الذي يواجه الكيان المرجعي. فبالنسبة للخطاب الأوروبي أشارت المفوضية الأوروبية للمرة الأولى 1994 إلى الحاجة لنظرة شاملة لمحاربة الهجرة غير الشرعية، ولم يعد ينظر إليها كخطر للاقتصاديات الوطنية بل كمشكلة عالمية وحثت المفوضية على ضرورة درئ المهاجرين غير الشرعيين، وفي 2001 أقر المجلس الأوروبي أن الإدارة الجيدة للسيطرة على الحدود الخارجية للإتحاد ستساعد على تعزيز المعركة ضد الإرهاب. 1

وبصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وكسائها قوة في الانتخابات مثل حزب الجبهة الوطنية في فرنسا وحزب الحرية في النمسا وحزب جيوبيك في المجر وحزب الحرية في هولندا، ربطت في خطاباتها بين الأمن والهجرة، وإقرارها باستعصاء إمكانية تحقيق الموائمة والانسجام بين المهاجرين والقيم الأوروبية سواء تعلق الأمر بأسلوب الحياة أو بنمط الثقافة السياسية (السائدة) وتنزع نحو تصور المهاجرين كعدو للهوية والقيم الأوروبية المشتركة ولأمنها المجتمعي.2

أ/ التهديد الوجودي للهجرة غير الشرعية: ونعني به طبيعة التهديد الذي تحمله الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الخطاب الأوروبي على أمنه.

## 1/إخلال بالهوية المجتمعية:

يقدم الخطاب الأوروبي مفهوم الهجرة غير الشرعية في سياسته العامة قاصدا به الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء. إذ يلخص الكاتب والمحلل كريستوفر كالدويل في كتابه عن "قضايا الهجرة والإسلام"، إلى أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الإسلام خاصة، ومع قضية الهجرة عامة. إذ تعبر عن قلقها بأن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي وانخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي مما ينعكس ذلك على مطالبهم وسلوكهم الانتخابي، والتخوف من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت إلى الأبد.

2/ إخلال بالبناء الديموغرافي: حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

\_

 $<sup>^{-1}</sup>$  عادل زقاع عادل زقاع ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة "، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد الأول، سبتمبر 2011 ، من من ص  $^{-2}$  .

K. Seray: "Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values," The Journal of Turkish -\(^2\) <a href="http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-">http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-</a>:45, available at:/152018-01/21Weekly, <a href="http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-">http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-</a>:45, available at:/152018-01/21Weekly, <a href="http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-">http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-</a>:45, available at:/152018-01/21Weekly, <a href="https://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-">https://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-</a>:45, available at:/152018-01/21Weekly, <a href="https://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-europe-the-">https://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-eu

<sup>3-</sup> كارن أبو الخير، "ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 172، أكتوبر 2010، ص ص 89-90.

5/الإخلال بالنواحي الأمنية: نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية، فهذا ما يعني أنه في حالة ارتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف على المرتكب الحقيقي لهذه الجرائم وبالتالي تغشي المشاكل والمجرمين في المجتمعات الأوروبية.

4/الإخلال بالوضع الاقتصادي: رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية، باعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وكذا شروط قاسية للعمل، إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة لتفشي اليد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالأعمال الشاقة التي يرفضها الأوروبيين الأصليين. 1

5/مشكلة الأقليات:إن نهاية الحرب الباردة وماحملته من تغيرات في الساحة الدولية، أدت إلى تصاعد الأفكار القومية التي خلقت العديد من الحروب والنزاعات داخل حدود الدولة الواحدة وبالتالي فتأثير الهجرة غير الشرعية على النمو الديموغرافي، وكذا الواقع السكاني في أوروبا قد يؤدي إلى خلق أقليات تطالب بحقوقها ما يعني أن الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك أزمة و مشكلة تهدد أوروبا في عقر دارها.

6/مشاكل صحية: المهاجرين غير الشرعيين قد يكونون مصدرا لنشر الأوبئة و الأمراض مثل: الايدز، التهاب الكبد الوبائي، بالإضافة إلى كونهم لا يتوافرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل دفع تكاليف و نفقات العلاج ومعظمهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي.2

## 7/المشاكل الاجتماعية:

نظرا للظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيون، فقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط، شمال إفريقيا ، أفغانستان ، شرق أوروبا و أمريكا اللاتينية المتجهة نحو أوروبا الغربية من خلال التنقل عبر : روسيا ، تركيا و جنوب البحر المتوسط.كما ترتبط هذه الظاهرة بمشاكل أخرى انتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي و أصبحت بذلك تهدد استقراره و أمنه و التي تمثلت في شبكات التجارة بالبشر و الدعارة خاصة من دول شرق أوروبا مثل : دول البلطيق، روسيا، أوكرانيا، رومانيا. هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي، و تضم أفراد من جنسيات مختلفة سواء بذلك من دول المنشأ و كذا العبور و أيضا دول الوصول و ذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>- Khalid Koser, Irregular migration, state security and human security, A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programmeof the Global Commission on International Migration, University College London, September 2005,P.11.

متوفر على :\_  $^2$  بشرى شيوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، تاريخ التصفح: $^2$ 018/01/20 متوفر على :\_ http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

التزوير ، الرشوة ، الاختلاس، و جرائم الاعتداء على الأشخاص، الأموال و الأغراض خاصة إذا لم يجد المهاجرين غير الشرعيين عملا يقتاتون منه. $^{1}$ 

## ب/ الفاعل الأمنى:

انتقلت الهجرة من الحكومات كفواعل أمنية إلى الإتحاد الأوروبي كفاعل كلى كما أن تقدير الإتحاد الأوروبي للتهديدات الجديدة بشكل فعال إلا بعد أحداث 11سبتمير 2001، وهو ما لخصه في الوثيقة الإستراتيجية للإتحاد في كل من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والهجرة السرية إذ يؤكد كل من mitsileags و mees في 2003 أن الإتحاد الأوروبي أصبح فاعلا أمنيا بسرعة استثنائية ومؤسس سريع لسياسات مواجهة التهديدات المحسوسة، ويسعى إلى احتواء ظاهرة تدفق المهاجرين الآتية  $^{2}$  من الجنوب بصفة عامة وشمال أفريقيا بصفة خاصة.

## ج/الإجراءات والسياسات:

تمت ترجمة عملية أمننة الهجرة غير الشرعية في جملة السياسات بإنشاء وكالة فرونتكس واعتماد نظام مراقبة مركب، إضافة إلى إشراك وحدات أخرى في العملية لدى دول المنشأ والعبور من خلال اتفاقات العودة وعبر مشاريع الشراكة والجوار وغيرها لمواجهة هذه الظاهرة.

1/أسلوب الترحيل:قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني "الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008 في ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي. ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول الأصل، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين.

2/أسلوب الاحتجاز: قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، وقد سمح القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها 18 شهرا مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد.

## 3/ الآليات المؤسساتية "فرونتكس نموذجا":

تعتبر الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود فرونتاكس الجهاز الدولي الوحيد الذي وضع خصيصا من أجل مراقبة الحدود بل ويمكن القول أنه وضع لأجل صد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا، ولقد تم إنشاؤها من

<sup>-</sup>المرجع نفسه <sup>1</sup>

 $<sup>^{2}</sup>$  –عادل زقاع ، المرجع السابق الذكر ، ص 79.

قبل الاتحاد الأوروبي عبر مراحل عديدة، إذ كانت بداية بناء هذه الوكالة من خلال اتفاقيتي ديبلان الأولى والثانية بين عامي 2000 و 2001، والتي أقرت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء ثم في جوان من عام 2002 أقر المجلس الأوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة، خلص إلى اعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوربية لمدة خمس سنوات. 1

يقع مقر هذه الوكالة في "فيرسوفي" ببولونيا فإن الدور المنتظر منها كبير، وذلك من خلال الميزانية المخصصة لها والتي بلغت 88.8 مليون أورو في عام 2009، و87.9 مليون أورو سنة 2010. ومن خلال الوسائل التي سخرت لها بحيث تمتلك 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب.2

## من مهام فرونتاكس ما يلي:

- -تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمنى.
- تحليل المخاطر التي تهدد الدول الأعضاء لتمكن كل عضو بعد ذلك من الخبرة التي تكتسبها خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود.
- تقديم المساعدة التقنية اللازمة وكل ما يتعلق بذلك من المعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها، غير أن الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لمهامها يتمثل في وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لفرق تدخل سربعة في الحالة التي يقتضي فيها ذلك.

ومن بين العمليات التي قامت بها فرونتاكس منها عملية نوتيلوس عام 2008 التي ركزت على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطة.

# 2/ سياسات دول المغرب العربي تجاه الهجرة غير الشرعية " المغرب والجزائر نموذجا"

تشكل الدول المغاربية طرف مركزي في معادلة الهجرة غير الشرعية كونها متغير مستقل في هذه الظاهرة من جهة، ولما تطرحه من سياسات وانعكاسها على السياسات المطروحة أوروبيا من جهة ثانية.

## 1/ السياسة الوطنية المغربية:

بالنسبة للمغرب الذي يعتبر أكثر البلدان المعنية بالهجرة فهو البلد الأول عربيا وأفريقيا في مجال تصدير المهاجرين غير الشرعيين، كما يعتبر الوجهة المفضلة للعبور باتجاه أوروبا على أساس قرب المسافة بين القارتين الأوروبية والإفريقية في مضيق جبل طارق، حيث لا تتعدى المسافة بين المغرب واسبانيا التي أصبحت تفرض التأشيرة المغاربية منذ1991عن 14 كلم، إضافة إلى وجود مستعمرتين اسبانيتين وهما سبتة ومليلة على الجانب الجنوبي. وهو ما يجعل هذا البلد يقدم كل الخدمات اللازمة

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>-</sup> نادية وفتيحة ليتيم ، البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا" السياسة الدولية، (الأهرام الرقمي) ،تاريخ التصفح:2018/01/23 /سا:20:05،متوفر على:http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12

Rodier Claire. Frontex, l'agence toutrisque, plein droit. 2010/4 n°87, P 10.-2

للراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية لا تتوافر في غيره، هذه الخدمات تقترحها شبكات التهريب الكثيرة المنتشرة فيه. وهو ما استدعى على المغرب تبني جملة الإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة والمتمثلة فيما يلى:

## أ/المقاربة التشريعية لظاهرة الهجرة غير المشروعة في ظل القانون المغربي

إن قانون 1949/11/08 الذي كان ينظم الهجرة السرية وهو يرجع لعهد الحماية لم يعد يساير التطورات المرحلية التي عرفها ميدان الهجرة غير المشروعة. فدعت الضرورة لإحداث تشريع جديد يواكب ويحكم هذه الظاهرة .فجاء قانون رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2003/11/11 المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية، يحدد كيفية دخول وإقامة الأجانب فوق التراب المغربي، ولوضع نظام عام يقنن شروط دخول البلد والإقامة به ويحدد تدابير قانونية تهدف إلى محاربة الهجرة السرية وفرض عقوبات زجرية صارمة على العصابات والشبكات الإجرامية، وقد تم سن ترسانة قانونية في مجال الهجرة ومواكبتها للمستجدات التي طغت على الساحة العالمية في العقود الأخيرة إضافة إلى ما أقدمت عليه السلطات العمومية من تجنيد كل الطاقات البشرية والمادية الممكنة لشن حرب على هذه الشبكات، والكل في ظل سيادة القانون والوفاء بالالتزامات الثنائية والجهوبة والدولية.

جرم المشرع المغربي من خلال القانون رقم 02.03 الهجرة الغير الشرعية والمساعدة عليها وتنظيمها، حيث عاقبت المواد 50 ، 51 و 52 منه بعقوبات حبسية ومالية كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عونا لشخص آخر من أجل نفس الغاية سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية أو كان ينتمي إليها، أو كان مكلفا بمهمة المراقبة، أو كان من المسؤولين، أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري، أو البحري، أو الجوي، أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل، كما عاقبت المادة 52 من نفس القانون بالحبس والغرامة كل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي أو خروجهم منه بإحدى الوسائل المشار إليها أعلاه سواء كان ذلك مجانا، أو بعوض بل شدد في العقوبة من الحبس إلى السجن والغرامة إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة اعتيادية، أو من طرف عصابة، أو بناء على اتفاق مسبق، وتصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال إلى الموب. 3

## ب/برنامج العودة

 $<sup>^{1}</sup>$ عبد المالك صايش، المرجع السابق الذكر، ص $^{1}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>- Khadija Elmadmad **, Les Migrants et leurs droits au Maghreb, Maroc**, Université Hassan II Ain Shams,2004,p111.

<sup>3</sup> ـ وزارة العدل، دعم إنفاذ القانون والتعاون القضائي بين دول المصدر والمقصد والعبور استجابة لتهريب المهاجرين"، المملكة المُغربية ُ ،تاريخ التصفح: 14-55-2018/سا 14:58،متوفر على: http://ar.edulibs.org/get\_paper.php?id=175352

يجوز لأي من الأجانب المقيمين على الأراضي المغربية، سواء بصورة شرعية أو غير شرعية، ويرغب في العودة إلى بلاده الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة المغربية وبعض المؤسسات مثل OIM العودة إلى بلاده الاستفادة من العديد من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى رغبتهم في العودة إلى بلادهم الأصلية وتمكنوا من الاستفادة من تدابير العودة الطوعية التي نظمتها الحكومة المغربية و OIM كجزء من مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد أدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالسلطات المغربية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبعض المنظمات ولا سيما OIM إلى تنفيذ برامج العودة الموعية المدعمة، حيث يمكن لأي شخص يقيم بطريقة غير مشروعة في المغرب و أو يرغب في العودة إلى بلاده الاستفادة من هذه البرامج. 1

## ج اتفاقيات إعادة الدخول

في فبراير 1992، وقعت المغرب وأسبانيا على اتفاق إعادة الدخول عقب عملية المصالحة، والتي تم عقدها رسمياً بعد التوقيع على معاهدة الصداقة وحسن الجوار في 4 يوليو 1991 إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ الكامل 1992، يسمح هذا الاتفاق بإعادة دخول المواطنين بالنسبة للأطراف المتعاقدة، فضلاً عن مواطني الدول الأخرى، ولقد عرقلت التوترات الدبلوماسية بين البلدين التعاون الثنائي في مجال إعادة الدخول، ولا سيما في ظل حكومة خوسيه ماريا 1996. إلا أنه في أكتوبر 2005 ، أعادت المغرب تنشيط شرط إعادة الدخول وذلك الوارد في الاتفاق مع اسبانيا في معاهدة حسن الجوار الموقعة في 1993 والمتضمن لشرط إعادة الدخول، وذلك باستقبال 73 مهاجراً من جنوب الصحراء الكبرى نجحوا في اجتياز السياج في سبتة في 2007، بدأ تنفيذ مادة الجوار الأوروبي والشراكة على ملف يحتوي على 654 مليون يورو للفترة من 2007–2010

## د/ هيئات لرصد المهاجرين ومراقبة الحدود

وفي عام 2003 تم إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وشبكات الاتجار بالبشر برعاية حكومية للملك وتمثلت في مؤسسة الهجرة ورصد الحدود حيث تضطلع بمهام أساسية إستراتيجية وطنية إقليمية لمراقبة الحدود إذ تتمركز في كل طنجة، وتطوان، والحسيمة، والناظور، والعرائش، ووجدة، والعيون، مع وجود لجان محلية في المحافظات الأخرى إذ تعمل على تقديم ونقل المعلومات بشان الهجرة غير الشرعية<sup>3</sup>.

## ه/البعد التنموي الإنساني في المقاربة المغربية

يلاحظ جدية المغرب عند انعقاد المؤتمر الوزاري الأورو -إفريقي حول الهجرة والتنمية، والمنعقد في الرباط في يوليو 2006 ، ودعواه لإعتماد خطة سياسية و استراتيجية جديدة لتمركز قوي في أفريقيا، وحاجته إلى ضمان ود الدول الأفريقية، وحاجته إلى فك كل ألغاز العملية الأمنية في إطار نهجه

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

 $<sup>^{-1}</sup>$ يورميد للهجرة  $^{2}$ ، التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية ،  $^{2000-2011}$ ، ص $^{222}$ .

<sup>2-</sup> يورميد للهجرة 2، المرجع السابق الذكر، ص23.

<sup>3-</sup> Khadija Elmadmad, Op.cit, p204.

الاستباقي، ومراعاة لالتزاماته بمقتضى القانون الدولي، و تقديره للجانب الإنساني والتضامني، فقد أقر بوجود أعداد من المهاجرين جنوب الصحراء فوق إقليمه يقدرون بالآلاف، و أعلن منذ 2014 عن نهجه سياسة استثنائية في ميدان الهجرة، بفتح الباب لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين فوق ترابه، وهي الآن في نسختها الثانية منذ منتصف ديسمبر 2016.

"ففي إطار الاحترام التام لالتزاماته الدولية، خاض المغرب رهان تبني سياسة وطنية رائدة في المنطقة، إنسانية في مقاربتها و مسؤولة في خطواتها، وتراعي حقوق المهاجرين واللاجئين الأساسية تمام المراعاة من حيث مقاصدها ونعبر هنا عن اعتزازنا بالدعم الكبير الذي لقيته هذه المبادرة، خاصة على المستويين الإفريقي والأوروبي، ونعيد طرح المقترح المغربي لإقامة "ائتلاف إفريقي للهجرة والتنمية"، ينطلق من هذه المبادرة، ويشكل إطارا موحدا يبحث مخاطر الهجرة غير الشرعية، وفرص الهجرة القانونية والتنمية المشتركة التي لابد من تحقيقها والتي تعكس المسؤولية المشتركة بين أوروبا وإفريقيا في هذا المجال"1

وقد سطر دستور 2011 من خلال الديباجة والباب الثالث حماية للحقوق والحريات وفق ما تم المتعارف عليه دوليا، وبالتالي فان دستور 2011 باعتباره أسمى وثيقة قانونية تسعى تنظيم العلاقة بين السلط و ضبط التوازنات داخل النظام السياسي المغربي فإنه كدالك يسعى إلى توزيع الحقوق والحريات بشكل متساوي بين المواطن المغربي والمهاجر،مع توفيره لضمانات مؤسساتية من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين والترافع حولها عبر إعداد تقارير وتقديمها لسلطات المعنية بإعداد السياسات العمومية في مجال الهجرة، وهدا ما تبين من خلال إعداد التقرير الموضوعاتي حول واقع الهجرة بالمغرب حيث رفعه إلى الملك مجد السادس الذي دعا الحكومة إلى الإسراع بوضع إستراتيجية وطنية لإدماج المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين وفق مقاربة حقوقية و إنسانية ثم تعزيز المقاربة الأمنية عبر مراقبة حدود مع الجزائر وموربتانيا وأوروبا<sup>2</sup>

## 2/السياسة الوطنية الجزائرية

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير القانونية في الجزائر التي تنامت فيها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كانت دولة عبور، حيث اقتصرت وسائل المكافحة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، وفي جو استياء كبير من طرف النواب في البرلمان الجزائري ومنظمات أخرى. [إلى غاية صدور قانون 2009 الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

55

<sup>1</sup>هشام العقراوي، سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء "الأسس والأبعاد"،المركز الديقراطي العربي، يوم 13،05،2018، سا 13:02، متوفر على: http://democraticac.de/?p=47770

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>هشام العقراوي، المرجع السابق الذكر

<sup>3-</sup>مجه رضا التميمي ، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر ، العدد الرابع، جانفي 2011، ص، 226.

بمغادرة التراب الوطني(قانون رقم09-1المؤرخ في 25 فبراير 2009) بنص المادة 175 مكرر حيث تنص على:

"دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000دج إلى 60.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر إقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجنوبية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتخلص من تقديم الوثائق اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطنى عبر منافذ أو أماكن غير مواز الحدود". أ

وهنا جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أيا كانت الطريقة المستعملة في ذلك البر والبحر أو الجو، وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة في ذلك من تزوير الوثائق الرسمية، أو عدم القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة مع عقوبة الحبس للشهرين إلى ستة أشهر (6) بغرامة مالية قدرها 20.000 إلى 60.000 ج.

كما نص هذا القانون على تجريم تهريب المهاجرين في مواده 303 مكرره إلى غاية 303 مكرر 41، حيث قدم تعريفا لتهريب المهاجرين، مفاده:" أنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني للشخص، أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى". ونص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بين 300.000 دج إلى 500.000 دج، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة 5 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 5000.000 دج إلى 5000.000 دج.

في إطار التحكم في الهجرة غير الشرعية تستعين الجزائر بجملة المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة فيما يلي:

أ/ مجموعة حراس الحدود (GGF): وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية. إذ تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.

ب/حراس السواحل: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص

-

الجريدة الرسمية الجزائرية المعدلة والمتصلة بقانون العقوبات 09 0العدد 15،في تاريخ 8مارس2009،ص00.

 $<sup>^{-2}</sup>$  ت، عبد الكريم ، قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا ،الجزائر ، دار الجزيرة للنشر والتوزيع ، $^{2010}$ ، م $^{-111}$ 

والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية. ولليقظة الدائمة والفعالية والسرعة أثناء التدخل أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة بإفشال محاولات عديدة بالقبض على زوارق وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تقوم بمهام الإنقاذ واكتشاف العديد من الجثث الطافية في البحر أو من يتم إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.

ج/ مصالح شرطة الحدود: لمصالح شرطة الحدود دور هاما في مراقبة الحدود الجزائرية البرية البحرية والجوية والممتلكات عبر الحدود وهي مكلفة بالمهام التالية:

- 1- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
- 2- مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهربب.
- 3- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
- 4- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة 1

كما تتكفل هذه المصالح بالأجانب وتقم بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين. ونظرا لتأزم الوضع وتوافد الكثير من الأجانب إلى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC)، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوبة للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

- 1- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
  - 2- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعى للأجانب داخل التراب الوطني.
    - 3- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
      - 4- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- 5- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية<sup>2</sup> غير الشرعية

# المحور الثاني: أنسنة الهجرة غير الشرعية في مواجهة أمننة الهجرة غير الشرعية -

المتتبع للسياسة المنتهجة في أوروبا والرامية للقضاء على الهجرة غير الشرعية، يدرك وجود تعارض يستحق الوقوف عليه والتمعن فيه، حتى يتم إدراك بعض الحقائق والوقائع المتعارضة، أين بينا فيما سبق

\_

<sup>1-</sup> عمر الدهيمي الأخضر ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ،2010 ، ص18.

 $<sup>^{2}</sup>$  عمر الدهيمي ، المرجع السابق الذكر ، ص 19.

أن هناك تحولات عديدة حدثت على السياسات المتعلقة بالهجرة خصوصا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 وربطها بالإرهاب، بحيث دفع تخوف الاتحاد الأوروبي إلى بناء جدران مادية على مستوى الحدود وأخرى معنوية تبدأ من القنصليات المكلفة بتقديم التأشيرات، كما تم تسخير احدث التكنولوجيا لتدعيم هذه الجدران مثل كاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار التي تزرع على الأرض أو تنشر في المياه وأجهزة أخرى تعمل بالإشعاع إضافة إلى نظام المعلومات الجغرافية (System).

غير أن كل هذه الوسائل لم تمنع وصول ألاف المهاجرين إلى بلدان المقصد، متحدين بذلك كل العقبات والصعاب التي تعترض سبيلهم والعقوبات الجزائية التي تهدد في حال تم القبض عليهم، وهذا يثير العديد من الإشكاليات التي يجدر بنا التوقف مطولا عندها، إذ كيف يمكن لمجموعة من المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون من العدة سوى حقيبة صغيرة أن يتجاوزوا هذه العقبات التكنولوجية التي تكلف مليارات الدولارات؟ ثم هل يعقل أن يتم تسخير كل هذه الإمكانيات التي تضاهي تكلفة حروب الفضاء فقط على ثلة من المهاجرين؟ الذين كان من الممكن أن يستفيدوا من هذه الأموال لو تم تسخيرها لاستئصال أسباب الهجرة من جذورها وخلق الإمكانيات اللازمة لتثبيت الأشخاص من مناطق إقامتهم وبالتالي القضاء على الرغبة في الهجرة.

يقول الباحث شتيفان الشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة: هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها"، فعلى سبيل المثال بعد تشديد الرقابة على مضيق جبل طارق يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب اسبانيا، ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر وهو ما يؤدي فعليا إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى، وبالتالي تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي تعكس المرجوة منها تماما. كما إن معالجة هذا الملف لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم بل يجب أن تتبع بحوار شامل وبمقاربة تضامنية وإنسانية حتى لا تبقى الشراكات حبيسة التبادل التجاري والسلعي فقط.<sup>2</sup>

إن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هي ذاتها التي تجهر على الحق في التنقل الذي تنادي المواثيق والعهود الدولية، كما أنها تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بالرغم من أن البند 13 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحربة التنقل داخل أي بلد يشاء كما يؤكد على أن لكل

الملجد الأول – العدد الثاني – يونيو 2018

 $<sup>^{-1}</sup>$  عبد المالك صايش، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، المرجع السابق الذكر ، ص $^{-385}$ .

<sup>2 -</sup> فتيحة ليتيم ونادية ليتيم، المرجع السابق الذكر

شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي. أوالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق الظروف التاريخية والفكرية الحاسمة التي تحولت من خلالها الهجرة كظاهرة إنسانية من رهان اجتماعي إلى آخر أمني؟ ربما قد يكون من السهل في ظل التحولات القيمية المرافقة للعولمة أن تصبح مسالة اجتماعية ما رهانا امنيا محددا للسلوك، من خلال الممارسة الاستدلالية الاستطرادية للفاعلين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تقديم رهان اجتماعي على انه يتعلق مضمنا أو صراحة بالأمن وبالتالي يحصل على معالجة غير تقليدية مقارنة بالرهانات الاجتماعية الأخرى التي تبقى غالبا خاضعة لمعالجات سياسية واقتصادية روتينية، من هنا فقد أصبحت الهجرة بالفعل رهانا امنيا بينما خضعت في السابق لمعالجات اقتصادية (العمالة الأجنبية) لتنفي بذلك صفة الموضوعية المطلقة عن مفهوم الأمن نفسه، وليصبح مجردة صورة لواقع مهدد.؟<sup>2</sup>

و الملاحظ على سياسات دول الشمال الإفريقي ممثلة في كل من المغرب والجزائر سنت عددا من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية، وتشدد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهرب التي تتشط في هذا المجال، وجرمت القوانين كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهاجرين أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤنسهم وفرضت عقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وعشرين عاما، وبغرامات مالية تتراوح بين 80-100 ألف دولار، ووضع المتهمين قيد المراقبة، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة، إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية.

## 1/نزع الأمننة عن الهجرة:

تقوم عملية نزع الأمننة حسب الأستاذ هايسمانز على ثلاث استراتيجيات:

الإستراتيجية الموضوعية: تقوم على أساس الهدف التقليدي الذاتي – الموضوعي لمفهوم الأمن ، حيث يكون للأمن محتوى موضوعي ضد المفاهيم الذاتية للتهديد. أي تحاول هذه الإستراتيجية بناء تصور ذاتي إيجابي للأمن محتوى موضوعي ضد المفاهيم الذاتية للتهديد. أي تحاول هذه الإستراتيجية بناء تصور ذاتي إيجابي للهجرة وهذا بإقناع الشعب بأن المهاجر ليس حقا مشكلة أمنية، فمحصلتها هي تعليم المواطنين الأوروبيين أن المهاجرين لا يمثلون خطرا علينا، وفي هذا يقوم العلماء والممارسين بإنتاج المعلومات الإحصائية وغيرها من الحجج التي تهدف إلى إظهار أن المهاجرين لن يلتهموا وظائفهم بل يمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع.

الإستراتيجية البنائية: إن الغرض لا يكمن في تحديد إذا كان الأمر حقا تهديدا أم لا، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الأمننة ، بمعنى آخر التأكيد هنا على البناء الاجتماعي وانعدام الأمن – كيف أن المهاجرين ، كما يشير هايسمانز ، يصبحون جزءا من مسرحية الأمن فهو يرى بأن الأمننة تكرس ديمومتها عبر طريقة تكلم

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

59

<sup>1 -</sup> سامي محمود، ا"لأمن الأوربي وأرواح الشباب العربي"، تاريخ التصفح :00-15-2018 /سا70:30،متوفر على: http://aldiwan.org/news-action-

<sup>2 -</sup> حمدي ولد الداه، "الهجرة غير الشرعية بين أمننة الرهانات الاجتماعية وإشكاليات التنمية"، تاريخ التصفح: 10-05-2018 /سا 15:07،متوفر على: www.alhassad.net/article1714.html

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> - محد محمود السرياني: هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المرجع السابق الذكر، ص 190.

وكتابة الأمن. وفي هذا الشأن يعتقد هايسمانز أن التطرق لقضايا الهجرة كمشكلة أمنية للمجتمع يشمل تعبئة مؤسسات معينة مثل الشرطة والتوقعات المحددة المتعلقة بالتبادلات الاجتماعية بين مختلف الفئات في المجتمع وهذا الفهم المقدم للأمن هو تذاتاني في جوهرها بدلا منه. أي أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي تذاتاني أي غير موضوعي هذه الإستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها، الأول أن نفهم العمليات السببية، وعندئذ يمكن للمرء أن يبدأ، بمساعدة المعرفة المكتسبة، في محاولة معالجة هذه القضية. الإستراتيجية التفكيكية: فتفترض أن الأمن ليس دراما ينظر إليها من الخارج ولكن من الداخل فهو قصة الراوي الذي يفترض أنه يخبر قصة بطريقة معينة، ساهم في إنتاج وإعادة إنتاج العالم الاجتماعي ، فهذه الإستراتيجية تبنى على مبدأ رواية قصة تتناول العالم، وبهذه الطريقة نزع الطابع الأمني يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية وهي ليست سردا لمسرحية الأمن: المهاجر ليس مجرد مهاجر، ولكنه شخص ما بهويات متعددة، امرأة، معلم ، ميكانيكي، الأب،...الخ، المهاجر يعتبر كمجرد شخص مثلنا مثله، مثل أحد المواطنين، هنا هايسمانز يدعوا إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة ايجابية، أي يدعوا لأمننة الأمننة الأمنة الأمننة الأمننة الأمننة الأمنة الأمننة الأمنة الأمنية الأمنة الأمنة المهلي المتحرد شخص مثلاً المناء اللهرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة ايجابية، أي يدعوا

## 2/أنسنة الهجرة غير الشرعية:

أوضحت اللجنة الأمم المتحدة CHSفي تقرير صادر لها قدمته للامين العام السابق كوفي عنان والمعنون بأمن الإنسان الأن(human security now) ثمانية أجزاء كاملة و قد ركزت اللجنة في الجزء الأول المعنون ب أمن الإنسان الآن على تحديد مفهوم للأمن الإنساني ودعت اللجنة إلى بناء إستجابة جماعية و متكاملة من المجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم لحماية الإنسان الفرد حيث اتفقت اللجنة على إيجاد تعريف للأمن الإنساني باعتباره حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، تلك الحريات تمثل جوهر الحياة، حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والقاسية والمتفشية الواسعة النطاق، حيث ربط تقرير لجنة الأمن الإنساني بالصراعات العنيفة مثل الحروب، وكذلك يتعلق أمن الإنسان بالحرمان من الفقر والتلوث و اعتلال الصحة الظلم الاقتصادي، و ركز كذلك على كيفية معالجة هذه التهديدات من خلال المساعي الدولية ومن خلال بناء تحليلي يجمع بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان و التنمية و الديمقراطية و الحكم الراشد. 2

فالإشكالية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية لا تكمن في نتائجها ومن ثم مواجهة آثارها بقدر ما أن الإشكالية تكمن في أسبابها ومن ثم ضرورة تكيف المقاربة لمكافحة أسبابها هذه الأسباب التي تفتقر لعناصر الأمن الإنساني والمتمثلة:

الأمن الصحى: ويقصد به توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة. 3

<sup>1 -</sup> فايزة ختو ، المرجع السابق الذكر ، ص55-56.

Cmmission on Human Security, Human Security now, Report, 2003, New York, 2003. PP4-5.- $^2$  برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، الأهداف الإنمائية للالفية،  $^3$ 

الأمن البيئي: ويعني بجانبين الأول متصل بالعوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة والثاني ويتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية.

الأمن الاقتصادي: ويتصل بالتدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والمسكن والعلاج خاصة في الظروف المعيشية التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية.

الأمن المجتمعي: ويتصل بالحق في حرية المعتقد والسلامة من التميز بسبب الصفة الدينية أو الثقافية والحق في التعايش في ضل الاختلاف الديني والعرقي.

الأمن السياسي: والمتمثل في حق المشاركة السياسية بمختلف مؤشراتها في ضل نظام ديمقراطي مشاركاتي، ويتجسد هذا النوع من الأمن من خلال استقرار النظام السياسي وانفتاحه على التطور. أن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب أن يتم بتنمية الأبعاد السالفة الذكر للأمن الإنساني وفق مقاربة شاملة لكل تلك الأبعاد وهذا من خلال ما يلى:

- دعم التنمية الاقتصادية كآلية لوقف الهجرة غير الشرعية فإذا كانت بلدان الانطلاق تعرف تأخرا في التنمية وتمر بظروف اقتصادية صعبة لا يمكن تحديها أو مواجهتها، وبالمقابل هناك تنمية منقدمة وظروف معيشية مغرية في دول الاستقبال، ومن ثم وجب أن تكون عناية فائقة توليها دول هذه الأخيرة بخصوص الجانب الاقتصادي وهذا بدعم وتحفيز مختلف مشاريع الشراكة في المجال الاقتصادي وخلق مناطق للتبادل الحر، وتحرير التجارة كونها تساعد في دعم اقتصاديات دول المنشأ للظاهرة وتشجيع الاستثمار.

- التنمية الاجتماعية والثقافية كآلية لوقف الهجرة غير الشرعية، وهذا من خلال خلق فرص العمل ودعم التكوين والتعليم والتحسيس بمخاطر الهجرة السرية .
- التنمية السياسة في دول المنشأ، وهذا عبر دعم عمليات التحول الديمقراطي والحكم الرشيد لتحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول التي تشهد دفع للمهاجرين .

## الخاتمة والنتائج:

وفي الأخير نخلص إلى أنه تطرح قضية الهجرة السرية في شمال أفريقيا ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر ممثلة في (المغرب، الجزائر)، ذلك أن معالجة هذه الدول لهذه الظاهرة في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة لذلك نجد أن سياسات مكافحة هذه الظاهرة فيما بين دول شمال أفريقيا كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر منها علاقات جنوب جنوب هجرة، أو من خلال تبنى سياسات وقائية علاجية داخلية لكل دولة من دول المصدر. كما تكشف مدى

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1 -</sup> مارتين غريفيتش وتيري أوكلاهان، المرجع السابق الذكر، ص80.

الارتباط الوثيق بين قوانين البلدان المصدرة للهجرة والأخرى المستقبلة في الإتحاد الأوروبي لها في اشتراكها في التضييق على الهجرة ، وظهور كم هائل من تشريعات عقابية على ما يسمى بالهجرة غير الشرعية. إلا أن الاستثناء صنعته المغرب في السنوات الأخيرة بإقدامها على خطوة إنسانية بفتح الباب لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين فوق ترابه .

مشيرين إلى أن ظاهرة الهجرة السرية أضحت أكثر من أي وقت مضى وجب أن تستأثر على لاهتمامات الحكومية والسياسية وفعاليات المجتمع المدني على المستوى الوطني أو الدولي، بغية تدارس أسبابها، وإيجاد حلول كفيلة بمعالجتها، أمام تنامي المآسى الناجمة عنها.

# قائمة المراجع

## 1/العربية

## أالوثائق الرسمية:

1-الجريدة الرسمية الجزائرية المعدلة والمتصلة بقانون العقوبات 09 01 العدد 15 ، في تاريخ 8مارس 2009.

## ب/ الكتب

2/أحمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير المشروعة الإنتشار والأشكال والأساليب المتبعة ، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرباض، 2010

3/ ت،عبد الكريم ،قانون العقوبات مدعما بقرارات المحكمة العليا ،الجزائر، دار الجزيرة للنشر والتوزيع 2010،

4/عمر الدهيمي الأخضر ، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض، 2010

## ب/المجلات والدوريات

5/كارن أبو الخير، "ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام" ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 172، أكتوبر 2010

6/محد رضا التميمي ، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2011.

7/عادل زقاع عادل زقاع ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة "، المجلة الجزائرية للسياسة العامة ، العدد الأول، سبتمبر 2011.

8/صالح زياني ، أمال حجيج ،" الأمن الثقافي : الجزائر ، التهديدات ، السياسات والآفاق" ، المجلة الجزائرية للأمن والتمنية ، العدد الأول ، جويلية 2011.

## الدراسات غير المنشورة

9/رشيد بن فريحة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية،بحث مقدم لنيل متطلبات درجة الماجستير في العلوم الجنائية والإجرام ، كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق، 2010-2009

10/رقية العاقل، اشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2008–2009

## أشغال المؤتمرات والندوات

11/مصطفى بوخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاسه على الترتيبات الأمنية في المتوسط، "الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق" قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008أفريل 2008

# المواقع الإلكترونية

12/بشرى شيوط ، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي، متوفر على :

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com

13/نادية ليتيم وفتيحة ليتيم،. البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا" السياسة الدولية، الأهرام الرقمي)

على:\digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409039&archid=12

13الجزيرة نت، "محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية" تاريخ/http://www.aljazeera.net

## 2/الأجنبية

#### Magazines and periodicals

14/Rodier Claire. Frontex l'agence toutrisque plein droit. 2010/4 n°87.

#### the work seminar

A paper prepared for 'state security and human security Irregular migration Khalid Koser 15/ the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International September 2005 University College London Migration

18/Michael Brzosk,"The securitization of climate change and the power of conceptions of security " 'prepared for the International Studies Association Convention" 'San Francisco'26-29march2008.

# البرنامج النووي الإيراني كمتغير في الصراع الايراني السعودي

## Impact of the Iranian nuclear program on the Iran-Saudi conflict

إلياس ميسوم، استاذ مساعد أ-. جامعة وهران 02 محد بن احمد، الجزائر.

ilyespoli@hotmail.com

#### ىلخص:

يحظى البرنامج النووي الإيراني لاسيما في السنوات الأخيرة بهالة إعلامية كبيرة صورته للرأي العام العالمي والإقليمي كأنّه الخطر والتهديد الأكبر على أمن واستقرار الشرق الأوسط، ناهيك أن إليه يعود توتر علاقات إيران مع جيرانها خصوصًا المملكة العربية السعودية؛ التي تعد بمعية إسرائيل –أكبر المعارضين لبرنامج إيران النووي بشكل عام، وتسعى بشتى الوسائل إلى كبحه. وكذا خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) أو ما يعرف الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع السداسية الدولية عام 2015.

وعلى هذا الأساس يستهدف هذا البحث دراسة هذا المتغير (المستقل) من حيث تأثيره على العلاقات الإيرانية السعودية، وهذا من خلال الإجابة على تساؤل هام قوامه: هل يعتبر البرنامج النووي الإيراني سببًا رئيسيًا للصراع الإيراني السعودي؟

الكلمات المفتاحية: البرنامج النووي الإيراني؛ الصراع، إيران ؛ السعودية؛ الاتفاق النووي الإيراني.

#### **Abstract:**

has attracted the attention of international opinion particularly in 'The Iranian nuclear program conveyed by the image widely publicized by all the international mass media 'recent years suggesting that a great threat is inevitable on the horizon jeopardizing the security and stability of and even jeopardizing the already strained relations with Iran's 'the entire Middle East region which is seen as the fierce opponent of this program in the 'particularly Saudi Arabia neighbors company of Iran. State of Israel. As well as the Joint Global Action Plan (JCPOA) or the so-called the P5 + 1 (the five permanent members of the United Nations Security 'Iran's nuclear agreement France and the United Kingdom - plus Germany) 'China Russia Council - the United States United in 2015 to convince Iran to abandon this program that threatens peace in the world.

the main purpose of this study is to understand the developments and transformations 'On this basis that may occur and to determine the fate of the region and the Iran-Saudi relations by answering an important question: Is the Iranian nuclear program really the cause? main issue of the Iran-Saudi conflict?

Saudi Arabia; Iranian nuclear agreement. Keywords: Iran's nuclear program; conflict; Iran

#### مقدمة:

يعد البرنامج النووي الإيراني أحد أكثر المصادر والأسباب التي كثر عنها الحديث خصوصًا على المستوى الإعلامي-لاسيما بعد الغزو الأمريكي للعراق-باعتباره سببًا لتوتر علاقة إيران مع جيرانها ومع العالم. كما تعد المسالة النووية الإيرانية اليوم القضية المحيرة التي تطغي على معظم المسائل الأخرى التي تجري بشأنها مناقشات بين إيران وجيرانها، أو مع والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ناهيك أن هذا الملف كان البوابة لفرض عقوبات على طهران كوسيلة للضغط عليها للتفاوض أو تقديم تنازلات.

وحتّي بعد الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية في 2015 وتجميد إيران لبرنامجها النووي، فإنّ هذا لم يكن كافيًا لطمأنت جيرانها وبالأخص الرباض. فعقب أسبوعين فقط من توصل القوى الكبري (5+1) وطهران إلى اتفاق للحد من البرنامج النووي الإيراني سعت السعودية لشراء 600 صاروخ باتربوت اعتراضى جديد حسب تصريحات البنتاغون(1). كما تنوي بناء مفاعلين نووبين بالاستعانة بالخبرة الفرنسية، بحيث ترى الرباض أنّ رفع العقوبات عن إيران قد يكسبها جراءةً أكبر في التدخل في الشرق الأوسط والخليج وبجعلها تصبح أكثر إمبربالية على رأي راى تقية (Ray Takeyh)، فرغم كل العقوبات كانت إيران تعاني منها قبل الاتفاق النووي، فإنّها ما فتئت تسبب مشاكل للمملكة، فكيف سيكون الحال وقد أطلقت يدها من قيود العقوبات والحصار <sup>(2)</sup>.

والحال أن من نتائج المفاوضات الإيرانية مع السداسية الدولية التي جاءت بعد ما يقرب من عامين من المفاوضات الدولية المكثفة، و 13 عامًا من الأنشطة النووبة الإيرانية السربة، والتي أسفرت في النهاية عن

<sup>(1)</sup> ماركوس وايزجيربير، "السعودية ترد على الاتفاق النووي الإيراني بشراء 600 صاروخ باتريوت"، راقب، 2015/06/29، شوهد في 2017/07/18، في: <a href="http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-4">http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-4 http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-4 http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-4 http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%8A%D8%B9%D9%AP%D9%8A%D8%B9%D9%AP%D

<sup>%</sup>D8%AA%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-

<sup>%</sup>D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-

<sup>%</sup>D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%B1%B1%D8%A7%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%8A-100%B1%D8%A7%D9%8A-100%B1%D8%A-100%B1%D9%A-100%B1%D9%A-100%B1%D9%A-100%A-100%A-100%B1%D9%A-100%B1%D9%A-100%B1%A-100%A-100%B1-100

<sup>&</sup>lt;u>%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%A6%D9%A0%D9%A0-</u>

 <sup>%</sup>D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE-%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%AA>, at: 2018/02/27 , The Washington Post, 28/06/2015, accessed on "The payoff for Iran" (2) Ray <a href="https://www.washingtonpost.com/opinions/the-payoff-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-1c26-11e5-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-100-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/60-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/60-11e-bd7f-for-iran/2015/06/28/60-11e-bd7f-for-iran/2015/ 4611a60dd8e5\_story.html?utm\_term=.bd35ddf7bfc8>

اتفاق؛ اتفاق تشم فيه الرياض رائحة الخيانة أن تسعى هي الأخرى للحصول على قدراتها النووية الخاصة، حيث أكد عدة مسؤولين سعوديين هذا الأمر

وعلى هذا الأساس نسعى ضمن هذه الدراسة لبحث البرنامج النووي الإيراني باعتباره متغيرًا مستقلًا في حالة الصراع القائمة بين إيران والسعودية أي كيف يؤثر البرنامج النووي الايراني على العلاقات الإيرانية السعودية؟، وهل يكمن اعتباره سببًا رئيسيًا لحالة الصراع؟ ولأجل هذا الغرض قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة (03) أجزاء: الأولى يتضمن لمحة تاريخية عن البرنامج النووي الإيراني وكذا تصور النظام له، أمّا، الجزء الثاني فيتعلق بالموقف السعودي من النووي الإيراني. بينما، الجزء الأخير فجاء للحديث عن الاتفاق النووي الإيراني مع السداسية الدولية من وجهة نظر إيرانية—سعودية.

# أولًا: البرنامج النووي الإيراني لمحة تاريخية

إنّ دراسة البرنامج النووي الإيراني كمتغير في علاقات إيران مع الغير يتطلب بلا شك وقفة تأمل لأصل المشكل حتّى نفهم الموقف على حقيقته. ذلك أنّ المتتبع لمسار برنامج إيران النووي لاسيما في العقدين الأخيرين يدرك جيّدًا أنه سبب لها الكثير من المشاكل والعقوبات والإدانة الغربية ويعرضها دائمًا لخطر العقوبات والتدخل العسكري. فلماذا تصر عليه هكذا؟

إنّ الجواب ببساطة يكمن بلا شك في طبيعة رؤية القيادة السياسية الإيرانية لهذا الملف والتي أثبت الزمان أنّها لا تتغير وإنّ اختلفت في مستوى الخطاب، لكن الهدف يبقى ثابتًا دائمًا. فالملف النووي ليس مرتبطًا بالمرشد أو غيره، وإنّما بالداخل الإيراني بشكل عام (1) والأمن القومي الإيراني، هذا الأخير الذي غالبًا ما تحدده النخبة السياسية الايرانية في المجلس الأعلى للأمن القومي (شوراى عالى امنيت ملى جمهورى اسلامى ايران) المسيطر عليه من طرف الجناح المحافظ المتشدد داخل إيران. وهذا بغض النظر عن

<sup>(1)</sup> رانية مجد طاهر ، السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة (دراسة مقارنة للسياسات النووية لكل من: إيران وكوريا الشمالية)، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص ص 147–148.

وضع الإصلاحيين أو المعتدلين في المشهد السياسي، وإنّ كانوا كذلك لا يعارضون البرنامج النووي من حيث المبدأ لكنّهم لا يجعلون منه الحل الوحيد لكل مشاكل إيران، كما لا يرغبون في أن يكون الحاجز الذي يكون وراء غزلة إيران وتوتر علاقاتها مع جيرانها<sup>(1)</sup>.

إنّ الجميع إذن في إيران متفق على ضرورة امتلاكها لبرنامج نووي فهو على هذا يشكل نقطة اتفاق يلتف حولها كل الإيرانيين سواءً كانوا مع النظام أو معاديين له(2)، وهذا رغم كل التكاليف الباهظة الناجمة عن الاستمرار فيه، سواءً على مستوى الإنفاق المالي أو على مستوى الضغوط الدولية عليها.

يرجع تاريخ البرنامج النووي الإيراني كما يذهب أغلب الدراسين إلى أواخر خمسينات القرن الماضي أيام الشاه محد رضا بهلوي وبدعم مباشر من الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، فقد وقع أول اتفاق نووي لإيران مع الولايات المتحدة عام1957، حيث قضى بأنّ تملك إيران مفاعلًا نوويًا للأبحاث بقوة (05) ميغاواط لكنّ الانطلاقة الفعلية كانت عام1967(3). وفي السبعينيات قرر الشاه إقامة أكثر من عشرين (20) مفعلًا نوويًا، يعد مفاعل بوشهر أهمها وأشهرها. وهذا بالتعاون مع ألمانيا الغربية، فرنسا، وجنوب إفريقيا، ورصد الشاه ما يقارب الأربعين مليار دولار لهذا الغرض. كما قام الشاه في 1974 بإنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية (AEOI)، والتي أسندت لها مهمة تطوير والتحكم في التكنولوجية والتقنية النووية، والتي كان أكبر اعتماد، المُلقب بأبو البرنامج النووي الإيراني رئيسها من عام 1974 إلى عام 1978، بيد على أنه يجب التنويه إلى أن قرار التحول الذي اتخذه الشاه ومن بعد بجعل إيران ضمن

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

68

<sup>(1)</sup> شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون،2007)، ص65.

<sup>(2)</sup> علي فائز وكريم سجادبور، رحلة ايران النووية الطويلة التكاليف والمخاطر، دراسات عالمية العدد 142 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014)، ص9.

<sup>(3)</sup> عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة: إيران وأميركا في الشرق الأوسط، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014)، ص

النادي النووي لم يكن لاعتبارات أو طبقًا للقدرات التقنية المتوفرة لديها، وإنّما كان قرارًا سياسيًا بدرجة أولى (1)، ويخضع للمنطق السياسي والاعتبارات الأمنية فقط.

وبعد الإطاحة بنظام الشاه عقب الثورة الإسلامية عام 1979 توقف البرنامج النووي الإيراني أو بالأحرى جُمد، وتوقفت معه كافة النشاطات الإنشائية النووية، وفي منتصف الثمانينات – أثناء الحرب مع العراق – قررت إيران إعادة الحياة لبرنامجها النووي، لكن ظروف الحرب وكذا العقوبات والضغط الأمريكي أعاق المحاولات الإيرانية في الحصول على محطات توليد كهربائية، رغم هذا استطاعت بناء مفاعلات بحثية نووية صغيرة في أصفهان بمساعدة الصين، كما تمكنت من استئناف العمل في محطة توليد بوشهر بمساعدة روسية<sup>(2)</sup>.

وكان من نتائج الحرب الإيرانية -العراقية إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني في المجال النووي، وعليه، بدأت إيران بشكل جدي في تنفيذ العديد من الأنشطة في هذه المرحلة<sup>(3)</sup>، حيث شهدت سنوات التسعينيات فترة إعادة إحياء البرنامج النووي من جديد، ساعدها على هذا ذلك الهدوء والاستقرار الذي عرفته البلد. حيث انعكس تعافي إيران من أثار الحرب مع العراق على برنامجها النووي الذي أصبح يتقدم مرة أخرى، هذا المرة بناءً على مساعدات من روسيا، الصين، وأيضًا باكستان. وقد وقعت إيران في هذه الفترة بروتوكولين (02) للتعاون النووي، الأول في عام 1990، والثاني عام 1995 ، هذا الأخير أبرمته إيران مع روسيا بغرض لاستكمال بناء مفاعل بوشهر، وتوفير محطة لتخصيب اليورانيوم (4).

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>(1)</sup> أحمد عبد الحليم،" خريطة القوى النووية في الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين: حقائقها واحتمالات تطورها"، ضمن: إبراهيم مجد العناني [وآخرون.]، الخيار النووي في الشرق الأوسط، تحرير: إبراهيم منصور، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 459.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> سايمون هندرسون وأولي هاينونن،" إيران النووية؟"، **معهد واشنطن**، 2013/02/12، شوهد في 2017/07/11، في: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms/

<sup>&</sup>lt;sup>(3)</sup> زينب عبد العظيم محد، ا**لموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، (ال**قاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2007)، ص126.

<sup>,</sup> **Iran Watch** ,January 8, 1995, " Signed by Mikhailov and Amrollakhi Protocol of Negotiations Between Iran and Russia "(4) , at:

وقد انقسم برنامج إيران النووي في هذه المرحلة إلى شعبيتين متوازيتين: الأولى تضم البرنامج السلمي، الذي كان تحت إشراف هيئة الطاقة الذرية، والثانية ذات طابع عسكري، وكان تحت إشراف الحرس الثوري. لكنّهما أي الشعبتين عادتا للتوحد منذ 2000 حتّى وقتنا الحالي. أمّا، عملية صناعة القرار في الشأن النووي، فحسب شاهرام تشوبين (Shahram Chubin) تنحصر بين ثلاثة (03) مؤسسات تنسق القيادة (المرشد) فيما بينها وهي: أولًا: هيئة الطاقة الذرية، التي تهتم بالجوانب التقنية. ثانيًا: وزارة الخارجية، التي تهتم بالأثار الخارجية. وأخيرًا: الوحدات الخاصة من الحرس الثوري الإيراني، التي تهتم بأمن المنشآت النووية (١٠).

سنة 2003 أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خبرًا لن يعجب الكثير من جيران إيران، حيث أنّها خلال تقييمها الدوري لمنشآت إيران النووية سجلت آثارًا لوجود يورانيوم مخصب في هذه المواقع، وهي المادة الأساسية الداخلة في إنتاج السلاح النووي، فما كان من المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي سوى إصدار فتوى تحرم استخدام سلاح دمار الشامل لطمأنت الرأي العام وجيران إيران. وبعد هذا التاريخ بسنة أي المركزي حصلت الوكالة الدولية إلى قناعة مفادها أن إيران بنصبها للأجهزة الخاصة بالطرد المركزي ستتمكن بدون أدنى شك من تخصب اليورانيوم (2).

بيد أن ما يميز البرنامج الإيراني أنه عكس كوريا الشمالية أو اسرائيل ليس برنامجًا غير شرعي، حيث وقعت إيران على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في 1968 وصدقت عليها في 1970. وبهذا صارت جميع نشاطاتها النووية شرعية من وجهة نظر العالم، وفي نفس الوقت غير سرية من خلال إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عليها وتفتيشها. وتعتبر إيران هذا دليلًا على مصداقيتها، فهي لا تخشى التفتيش الدولي لمنشآتها ما دامت طموحاتها النووية سلمية ولا تتعارض والمعاهدة الموقعة أيام الشاه. فإيران مازالت تصرح مرارًا وتكرارًا أن برنامجها النووي سلمي للغاية، وبأنه حق الأمة غير

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>(1)</sup> شاهرام تشوبين، ا**لمرجع السابق،** ص 73.

<sup>(2)</sup> يازا جنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، ترجمة على مرتضى سعيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص ص118–119.

القابل للنقاش (1). حيث تؤكد أنّها تطور الطاقة النووية لأغراض اقتصادية واستراتيجية فقط ولا تسعى من وراء هذا إلى امتلاك القنبلة الذرية أو أي أغراض عسكرية أخرى. الهدف الوحيد من برنامجها هو توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود، حتّى تتمكن في المستقبل من التخلص من استيراد الوقود، فهي باعتبارها دولة نفطية -ريعية تعتمد على النفط والغاز بصفة أساسية في مداخيلها، وعليه، فهي بالحاجة إلى تنويع مصادرها خاصة أن عدد الإيرانيين في تزايد مستمر ما أصبح يقلل من فاعلية عوائدها النفطية، كما أن برنامجها يجعلها في تواصل دائمًا مع التكنولوجيات العصرية على غرار دول العالم المتطورة، إذن، فالقضية كما تدعي طهران هي قضية علم وتكنولوجيا واكتفاء ذاتي تجعلهم يفتخرون بأنفسهم (2).

وعلى هذا الأساس بقيت سياسية إيران الرسمية حول برنامج النووي ثابتةً لا تتغير، حيث تواصل إصرارها على تخصيب أكبر قدر من اليورانيوم وفي أقصر مدة زمنية مع أنّها تدعي دومًا سلمية برنامجه. يطرح هذا الكثير من نقاط الاستفهام والشكوك لذا جيرانها والغرب. فهم لا يرون منطقها بريئًا، بل يعتبرونه تهديدًا حقيقيًا يخل بميزان القوى في المنطقة ودليل على رغبة إيرانية في الهيمنة. حيث يعد سعي إيران الحثيث إلى تطوير سلاح نووي بمثابة اعلان حرب لأجل الهيمنة وفتح سباق محموم نحو التسلح. ناهيك إلى أن امتلاك سلاح نووي إيراني سيدعم موقفها لامحالة في حالة أي مواجهة خارجية.

ويرى مايكل آيزنشتات (Michael Eisenstadt) في دارسة مقارنة أجراها حول: البرنامج الإيراني للأسلحة الكيميائية وبرنامجها النووي أن برنامج إيران النووي يعد مشروع نفوذ مزدوج الاستخدام تأسس لكي يوفر لإيران خيار السلاح النووي، بالإضافة إلى كونه أمرًا محوريًا لهوية النظام وصورته الذاتية وتصوره لمكان إيران على خريطة العالم وطموحاته بتحويلها إلى قوة إقليمية، كما أن الغرض منه أيضًا خدمة أهداف سياسية نفسية وأخرى عسكرية لتعزيز القوة الناعمة والنفوذ السياسي فضلًا عن الردع

الملجد الأول – العدد الثاني – يونيو 2018

<sup>(1)</sup> علي فائز وكريم سجادبور، المرجع السابق، ص10.

<sup>(2)</sup> شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص ص 55-56.

والدفاع (1). في حين يعتقد مجد البرادعي مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق، أن أهداف إيران من البرنامج النووي ليست أن تتحول إلى دولة مغزولة على غرار كوريا الشمالية وإنّما الهدف الرئيسي منه يتعلق بالاعتراف بها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وهو ما يمكن أن يفتح أمامها الباب حسب وجهة نظر طهران – لتحقيق صفقة كبرى مع الغرب، لأنّه حتّى ولو لم تكن إيران تعتزم تطوير أسلحة للدمار الشامل، فإنّ مجرد الحصول على دورة كامل للوقود النووي فيه رسالة قوية للغرب والدول المجاورة، ناهيك أنه يحصن إيران ضد أي خطر أو اعتداء محتمل، وعليه، فإننا هنا أمام سياسية من أجل الردع تحاول أن تنتهجها طهران، فإيران أقرب إلى النموذج الياباني أو البرازيلي أي دولةً لديها القدرة التكنولوجية التي تستعملها في إطار الالتزامات والواجبات المقررة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مع قدرتها في فترة قصيرة على تطوير أسلحة نووية إذ ما اقتضيت الظروف السياسية ذلك (2).

## ثانيًا: الموقف السعودي من النووي الإيراني

تعد السعودية في الوقت الحالي أحد الصقور وأقطاب الجناح المناوئ لبرنامج إيران النووي في الشرق الأوسط والعالم، حيث تعتبر المملكة أن من المستحيل أن تكون أغراض البرنامج النووي الإيراني سلمية أو اقتصادية بحتة، وهذا راجع لعدة اعتبارات منطقية، ذلك أن سعي طهران الحثيث لامتلاك دورة وقود كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم (Plutonium) يثير الكثير من الشكوك والريبة، لأن بهذه الخطوات ستتمكن من القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية بدون أي صعوبة تذكر، ضف إلى هذا عدم جدواه الاقتصادية بسبب ارتفاع تكاليفه (الوقود النووي) ما يجعل أغلب الدولة النووية لا تقوم به وتفضل استيراد الوقود الأقل تكلفة. ناهيك على هذا طبيعة البرامج وحجمه، بالإضافة إلى عدم التصريح عن بعض الأنشطة لوكالة الطاقة الدولية إلى أن تم اكتشافها بالصدفة

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>(1)</sup> مايكل آيزنشتات، "ما الذي يخبرنا به ماضي إيران الكيميائي عن مستقبلها النووي"، معهد واشنطن، أفريل 2016، شوهد في 2017/07/18، في: <a href="http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-irans-chemical-past-tells-us-about-its-nuclear-future">http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-irans-chemical-past-tells-us-about-its-nuclear-future</a>

<sup>(2)</sup> محد البرادعي، زمن الخداع الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر، (بيكادور، 2011)، ص ص 248-249.

(برنامج سري). يجعل كل هذا السعودية والكثير من دول المنطقة تشك في أهدافه وتعتبرها غير بريئة (1). لكنّ هذا الموقف الرافض من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC) لامتلاك إيران أسلحة نووية يعد في نفس الوقت إقرارًا بحق الكيان الصهيوني باحتكار السلاح النووي في المنطقة. ما يعطي انطباع سلبيًا لذا الكثير من شعوب المنطقة، خصوصًا أن إيران تعتبر القضية الفلسطينية أساسية في سياستها الخارجية.

ولعل الموقف السعودي المتشدد من النووي الإيراني يعد أحد أسباب التقارب السعودي - الإسرائيلي، ذلك أن وجهة النظر الإسرائيلية تتبنى نفس الموقف السعودي المعادي جملة وتفصيلًا للبرنامج النووي الإيراني وامتلاك إيران سلاح نووي، حيث ترى أن تداعيات تحول إيران قوة نووية له أثار بعيدة المدى، إذ يعزز هذا الأمر من الهيمنة الإيرانية، وسيكون في ذلك بدون أدنى شك تهديدًا مباشرًا على استقرار الأنظمة العربية في الشرق الأوسط والخليج، ما سيخلق بالضرورة سباق تسلح جديدة، لكن نووي هذه المرة بين دول المنطقة، وعلى رأسها السعودية<sup>(2)</sup>.

وبغض النظر عن الإحراج الذي يسببه الموقف السعودي المقر لاحتكار الصهاينة للسلاح النووي، هناك ثلاثة (03) متغيرات أساسية تجعل السعودية تقلق وتخشى البرنامج النووي الإيراني، المتغير لأول يتعلق بالخوف من امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل أي برنامج سلمي إلى أسلحة دمار شامل، أمّا، المتغير الثاني فيرتبط نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية، ما سيأدي حتمًا إلى تكريس الخلل الراهن في توازن القوى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، في حين يندرج المتغير الأخير ضمن التهديدات البيئية، إذ تتخوف دول مجلس التعاون من الانعكاسات البيئية المحتملة من المفاعلات النووية الإيرانية، خاصةً أنّها متواجدة في مناطق زلزالية وغير مؤمنة كما يلزم (خبرة روسية)، ففي حالة حدوث

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>(1)</sup> شاهرام تشوبين، المرجع السابق، ص ص56، 84.

<sup>(2)</sup> دانيال افراتي، "هل سلاح الجو الإسرائيلي مهيأ لتدمير المنشآت النووية الإيرانية؟ "، ضمن: مجموعة مؤلفين إسرائيليين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبو هدبة (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع الدار العربية للعلوم، 2006)، ص147.

تسربات نووية، وبالتحديد من مفاعل بوشهر النووي، فإنّ دول مجلس التعاون ستكون أول من يتأثر بهذا الأمر بسبب قرب المسافة بينهما إلى درجة أنّها أقرب للمفاعل من العاصمة طهران<sup>(1)</sup>. وعلى هذا يخشى جيران إيران الخليجيون أن تتكرر حادثة تشبه كارثة تشيرنوبيل عام 1986.

لكنّ من كل هذه المتغيرات الثلاثة (03) يبقى المتغير الثاني الأكثر واقعية وأهمية بالنسبة للسعودية، التي ترفض أي إخلال بميزان القوى بعد سقوط نظام صدام حسين (2003) والجلاء الأمريكي من العراق (2011)، ويتفق على هذا الأمر كل من النظام والشعب السعودي، فحسب استطلاعات الرأي، فإنّ الرأي العام والشارع السعودي يملك موقف رافضًا لامتلاك إيران أسلحة نووية وإن كان موقفه يبدو أكثر اعتدلًا من حيث امتلاك إيران لبرنامج نووي للأغراض السلمية. فحسب استطلاع للرأي العام أجرته جامعة ميريلاند بالتعاون مع معهد زغبي للأبحاث في بعض الدول العربية (مصر، السعودية، الإمارات، المغرب، والأردن) ، ومن ضمنها السعودية حول النتائج التي يمكن أن يتركها البرنامج النووي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، كان رد الشارع السعودي كالتالي: صوت 40% أن البرنامج النووي في حالة كان لأغراض سلمية، فإن نتائجه ستكون إيجابية، بينما رأى 29% أن نتائجه ستكون سلبية على المنطقة، في حين كان موقف 31% من المستجوبين أنه ليس بالضرورة أن تكون له نتائج سلبية. أمّا موقف الشارع السعودي حيال امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل من وراء برنامجها النووي، فكان رافضًا، حيث صوت 52 %أن البرنامج في هذه الحال ستكون نتائجه سلبية، بينما رأى 28% أن نتائجه ستكون إيجابية، أمّا الباقية، وهم 20% فقالوا إنها ليس بالضرورة سلبية (2).

يدل هذا أن المملكة كانت ومازالت متخوفة من طموحات طهران النووية بل -دعنا نقول- أن التخوف السعودي زاد عما كان في الماضي، ما جعل وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في أكثر من مناسبة

<sup>(1)</sup> أشرف محد كشك، "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014)، ص 83.

<sup>(2)</sup> عزمي بشارة، "العرب وإيران: ملاحظات عامة"، ضمن: مجد حامد الأحمري [وآخرون.] ، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشارة ومحجوب الزوبري، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)، ص ص 6-7.

يتهم السعودية بقيامها بدور سلبي ومعرقل للمفاوضات الإيرانية مع الغرب بشأن البرنامج النووي الإيراني. هذا رغم أن الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 المعروف باتفاق لوزان النووي يدعو للاطمئنان على الأقل ظاهريًا، حيث يمنع إيران من تطوير أسلحة نووية ويجبرها على الخضوع لتفتيش لمواقعها النووية ويضع قيودًا على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم. ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران. كل هذا مقابل رفع كافة العقوبات الاقتصادية والمالية الأوروبية والأميركية عنها والسماح لها بتصدير واستيراد الأسلحة. كما يمكنها في نفس الوقت -كأحد نتائج الاتفاق-من الوصول إلى أكثر من 100 مليار دولار من الأصول المجمدة بالخارج، واستئناف بيع النفط في الأسواق الدولية واستخدام النظام المالي العالمي في حركة التجارة.

والحقيقة أن السعوديون قلقون جدًا من أن يؤدي الاتفاق إلى تمكن إيران أكثر في المنطقة وتحررها لاسيما بعد الضوء الأخضر والموافقة الأمريكية على ذلك ما يعني أن دورها في زعزعة الأمن سيتضاعف أكثر. في حيث رأت أمريكا والدول الخمسة الكبار أن خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) الناتجة عن الاتفاق كفيلة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية، وهذا في حالة نفذت بالكامل، إذ أن الرقابة عليها ستمنعها من انتاج أي مواد انشطارية تمكنها من صنع سلاح نووي، وهذا لفترة من 10 إلى 15 سنة (1). بيد أن الرياض لا تؤمن بهذا بل الاتفاق ما هو سوى فرصة أمام إيران لكسب المزيد من الوقت واسترجاع أنفاسها بعد العقوبات الاقتصادية التي أنهكتها، لتعود بعد ذلك أكثر شرسة وقوة من ذي قبل، خاصةً أن الاتفاق الموقع أبقى ولم يشترط عليها تفكيك منشآتها النووية بمعنى أنها ستبقى محتفظة ببنيتها التحتية النووية ومنه إمكانية التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق (2).

<sup>(1)</sup> Gary Samore(Editor), **The Iran Nuclear Deal: A Definitive Guide**, Cambridge:Harvard Kennedy School,3 August 2015,p4.

<sup>(2)</sup> وحدة تحليل السياسات، " قراءة في الاتفاق النووي الإيراني"، (سلسلة: تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص3. في: <a href="https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The\_Iranian\_Nuclear\_Program\_a\_Final\_Agreement.aspx">https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The\_Iranian\_Nuclear\_Program\_a\_Final\_Agreement.aspx</a>

يدرك جيران إيران وبالأخص السعوديون والإسرائيليون هذا جيدًا، فحصول إيران على التكنولوجيا النووية حتمية لا نقاش فيها، فكل الإيرانيين مجمعون على ذلك، تبقى مسألة وقت. لهذا يعد التشويش عليهم أحسن الاستراتيجيات بدل تركهم يعملون في راحة وهدوء. فامتلاك سلاح نووي أو التحكم في التكنولوجية سيسمح لهذا النظام المشاغب وغير المرغوب فيه أصلًا يضفي المزيد من الشرعية على نفسه، ناهيك عن الثقة في النفس ما يعني ثقلًا أكبر وهامشًا أوسع للمناورة على المستوى الإقليمي والدولي.

هذا لا يتناسب أكيد مع المصالح السعودية الحالية. ويؤكد هذه المخاوف التصريحات التي أدلى بها مسؤول سعودي لوكالة رويترز (Reuters)، والذي أكد فيه أن اتفاق إيران النووي مع السداسية الدولية سيجعل الشرق الأوسط أكبر بؤرة للتوتر. خاصة أن تاريخ إيران الخمينية مليء بالمواقف المزعزعة للاستقرار، كما أن سلوكها لطالما اتصف بالانتهازية وعدم التورع في عقد تحالفات تكتيكية أو معاهدات من أجل حماية مصالحها. ضف إلى هذا الطبيعة المنغلقة للنظام التي تصعب من عملية التنبؤ بسلوكياته.

كما أعرب مسؤول سعودي آخر لوكالة الأنباء السعودية أن بلاده مع منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال وأن العقوبات التي كانت مفروضة عليها يجب أن تستمر بسبب دعمها للإرهاب وانتهاكها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتسليح وتدخلها الدائمة في شؤون الآخرين<sup>(1)</sup>. لكن يجب الانتباه هنا لنقطة مهمة في الموقف السعودي الذي أصبح أكثر حِدَّة تجاه النووي الإيراني –لا يضاهيه في هذه الحدة سوى الموقف الإسرائيلي-ابتداءً من الانسحاب الأمريكي من العراق وأحداث الربيع العربي إلى غاية الاتفاق النووي، ففي: 2007/11/01 مثلًا، وعلى الرغم أن المتشدد محمود أحمد نجاد كان رئيسًا لإيران، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي قدمت اقترحًا يقضي بالتخصيب في بلد محايد

<a href="http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1380718">http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1380718></a>

<sup>(1) &</sup>quot;مصدر مسؤول: المملكة كانت دائمًا مع أهمية وجود اتفاق حيال برنامج إيران النووي يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال"، وكالة الأنباء السعودية،2015/07/14، شوهد في 2017/07/18، في:

واعطاء البلوتونيوم لمفاعلات إيران النووية ولباقي دول الشرق الأوسط. وأوضح سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية هذا بقوله:" إن هذا هو ضمانة الاستقرار في المنطقة"(1).

وفي مؤتمر «أمن الخليج-حوار الخليج»، الذي عقد في البحرين، وبمشاركة جمعت مسؤولين كبار ومحللين من دول مجلس التعاون، إيران، الولايات المتحدة، والعراق العام 2004، انتقد سعود الفيصل، التركيز على إيران في الموضوع النووي، رغم كونها من الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع تجاهل إسرائيل التي لا توافق على المعاهدة ومتطلباتها<sup>(2)</sup>. إنّ ما أريد أن أبينه هنا بصورة رئيسية أن الموقف من البرنامج النووي الإيراني ليس ثابتًا، وإنّما يحكمه بدرجة أولى الوضع الإقليمي وتصور القيادة (النخبة الحاكمة) لهامش المناورة المتاح، والذي يرتبط غالبًا بالموقف الأمريكي.

## ثالثًا: الاتفاق النووي الايراني من وجهة نظر إيرانية -سعودية

وبالعودة إلى الاتفاق النووي الايراني وانعكاساته على إيران والمنطقة، تعتقد وجهة النظر الإيرانية أن الاتفاق النووي الحاصل بين طهران والسداسية الدولية، وتحديدًا مع واشنطن هو انتصار لإرادة الصمود لدى إيران والمنطقة، وسوف يترتب عليه الإقرار بالدور الإيراني ليس للهيمنة على المنطقة -كما تصور البعض - بل في تجاه استقرار المنطقة أكثر وتأكيد النزوع السلمي للسياسة الخارجية الإيرانية التي لا تريد بل لا تستطيع في الأساس الهيمنة على المنطقة (3). أما داخليًا، فعكس ما كان متوقعًا من الاتفاق النووي من حيث الانعكاس الإيجابي على الداخل الإيراني بيد أنه لحد الساعة، ومنذ بدأ تطبيقه في: من حيث الاتعتصاد الإيراني لا تبدو عليه علامات التحسن، حيث أضحت الظروف الاقتصادية أشد وطأةً على الإيرانيين مما كانت عليه في عهد نجاد. ما يشكك في جدوى التفاوض وتعطيل البرنامج الاسيما أن معارضين كثر لم يرضوا عن توقيع الاتفاق النووي منذ البداية وعندما تأزم الموقف مع ترامب

<sup>(1)</sup> طلال عتريسي، جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009)، ص 70.

<sup>(2)</sup> طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص ص69-70.

<sup>(3)</sup> سيد حسين موسوي، "الوجه الحقيقي لإيران"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 150 (2015)، ص 5.

اعتبروا أن تجميد البرنامج النووي تم بلا مقابل، حيث لم يستسيغوا نهج روحاني في الانفتاح الاقتصادي مقابل ما يسمى «نهج الاقتصاد المقاوم» أي المعتمد على الذات، خاصة أن الانفتاح على الخارج يحمل معه قيمًا وافدة على المنظومة الثقافية الإيرانية<sup>(1)</sup>.

وتبقى المملكة حاليًا أشد المعارضين للاتفاق النووي إضافة إلى إسرائيل طبعًا، وباعتبارها أهم وأكبر دولة في النظام الإقليمي الخليجي، والوحيدة حاليًا القادرة أن تنافس وتتحدى إيران نجد بعض الدول الصغيرة غير الراضية هي الأخرى عن الاتفاق تلتف وتتشكل حولها، مشكلة كتلة موالية لها ترفض وتشكك في جدوى هذا الاتفاق. لكنّ ليس بنفس حدة موقف الرياض، ويضم هذا التكتل السعودي تقريبًا كل الملكيات الخليجية التي ترى أن الاتفاق سيعيد إلى الجمهورية الإسلامية الشرعية الدولية التي فقدها، كما يتبح لها في الوقت نفسه التنقل دون رقابة في جميع أنحاء المنطقة، إضافة أنه سوف يعطي شرعية واعترافًا بالبرنامج النووي الخاص بها. ما يزيد من ثقة الإيرانيين في أنفسهم، وفي ثقة حلفائهم ويجعلهم يتجرؤون أكثر عليهم. كما يرى أصحاب وجهة النظر هذه أنه حتى يكون الاتفاق فعالًا كان بالأحرى أن يفكك بشكل نهائي البرنامج النووي الإيراني إلى جانب تقوية أدوات الحصار على إيران ومنعها من امتلاك أي سلاح. وعلاوة على ذلك كان ينبغي أن يكون الاتفاق أكثر اتساعًا، حيث يتناول كل التوترات السياسية الإقليمية التي تقتعلها إيران، مثل: الصراع السوري، العراق، حزب الله، والدعم الإيراني للجماعات المعارضة في البحرين واليمن (2).

ويظهر جليًا الرفض السعودي للاتفاق النووي من خلال إقدامها على خطوات جريئة للتعبير عن موقفها الرافض جملة وتفصيلًا لهذا الاتفاق، أولها القرار السعودي في: 2016/01/02 بإعدام رجل الدين

<sup>&</sup>lt;sup>(1)</sup> نيفين عبد المنعم مسعد، "على أبواب الانتخابات الإيرانية"، **التجديد العربي، 2017/05/13**، شوهد في 2017/07/07، في:

<sup>&</sup>lt;https://www.arabrenewal.info/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-

 $<sup>\</sup>underline{\%\,D8\%\,A3\%\,D8\%\,A8\%\,D9\%\,88\%\,D8\%\,A7\%\,D8\%\,A8}_{-}$ 

<sup>%</sup>D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-

<sup>%</sup>D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.html>

<sup>(2)</sup> Payam Mohseni (Editor), **Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era,**.Cambridge: Harvard Kennedy School, 2015, p25

الشّيعي نمر النمر، والذي كانت تربطه علاقات مع إيران. حيث تزامن إعدامه قبل أيام فقط من يوم تنفيذ الاتفاق ورفع العقوبات. في رسالة واضحة من الرياض إلى طهران أنّها سوف تتخذ نهجًا استباقيًا للحفاظ على أمنها. وتبعها مباشرة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإبرام الصفقة العسكرية مع الرئيس ترامب، انتهاءً بتصريحات وزير الدفاع السعودي بنقل المعركة إلى إيران.

وعمومًا، تبقى المواقف متباينة حول الاتفاق النووي، هذا التباين في المواقف جعل التوجهات الدولية والإقليمية تنقسم إلى قسمين: الأول، تبنته الدول الغربية بشكل عام، مفاده أن ذلك الاتفاق من شأنه أن يمثّل بداية لتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يعني بدوره تحقيق الاستقرار العالمي، التوجه الثاني فقد تبنته بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية وكذلك بعض الدول العربية وإسرائيل، ومفاده أن الاتفاق من شأنه أن يعزز من الدور السلبي الذي تمارسه إيران تجاه قضايا الأمن الإقليمي. (1)

والحقيقة أنّه من الصعب الجزم بتداعيات الاتفاق النووي في الوقت الراهن في ظل رؤية كل من الرياض وطهران للأخرى، والتي يسودها الشك والريبة هذا من جهة.

من جهة ثانية وهو الأهم، فإنّ مستقبل الاتفاق أصبح على المحك، فالإدارة الأمريكية الجديدة في ظل دونالد ترامب لها مواقف من الاتفاق مع إيران مغايرة لتلك التي كانت عند إدارة الرئيس أوباما. حيث تكررت تصريحات ترامب بشأن معارضته للاتفاق النووي، إذ وصفه بالاتفاق المشين وغير الجيد بالمرة. لكن في المقابل، تلتزم روسيا والصين والأوروبيين كما يقول وزير خارجية ألمانيا السابق يوشيكا فيشر لكن في المقابل، تلتزم روسيا والصين والأوروبيين كما يعني أن الولايات المتحدة ستجد نفسها وحيدة على أثر موقفها وعلى خلاف مع أقرب حلفائها<sup>(2)</sup>.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>(1)</sup> أشرف كشك، توتر العلاقات الايرانية -الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، دراسات استراتيجية، فبراير (2016)، ص23.

<sup>&</sup>lt;sup>(2)</sup> يوشيكا فيشر ، "الخطر النووي الجديد"، ترجمة: إبراهيم محهد علي ، 2017/07/18 ، Project Syndicate، ، شوهد في 2017/07/18 ، في: <https://www.project-syndicate.org/commentary/north-korea-trump-nuclear-threat-by-joschka-fischer-2017-08/arabic>

وحسب رأي كحد حسنين هيكل، فلا ينبغي أن نبالغ في مدى تأثير الاتفاق النووي رغم أهميته، ذلك أن السعودية ودول الخليج أضعف من أن تشاغب على الاتفاق النووي ولكن يمكنها أن تشكو إلى الأميركيين وتعاتبهم، فهم يعتبرون توقيع الاتفاق خيانة لهم. أمّا أميركا في المقابل فلن تدع إيران وشأنها، حيث لن تترك العالم كله يجري مباشرةً إلى إيران بل تريد أن تتصل مع إيران علنًا بقدر معلوم، لكنّها لا تريد لأحد غيرها أن يتصل. فما تمثله إيران هو الطموح المستقل الذي وصل إلى حد المعرفة النووية (وتباعًا السلاح النووي)، وهذا غير مقبول من أميركا. هناك فرق بين أن تتعامل لفترة مع حقائق تدرك أنه ليس بإمكانك أن تغيرها الآن، ولكن تتعامل معها مع افتراض أنتك قد تكون قادرًا على تغييرها في مرحلة لاحقة. فلو نجح النموذج الإيراني ورُفع عنه الحصار وتركته ينمو تكون الخطة قد فشلت (1).

وحسب هذا التحليل، فليس من الغريب أن ينسحب الأمريكيون من الاتفاق إذا أحسوا أن الفرصة حانة أو على الأقل يعدلوا في بنود الاتفاقية بما يتناسب مع مصالحهم ومصالح حلفائهم، لاسيما أن أمريكا ترامب انسحبت مؤخرًا من العديد من الاتفاقيات التي كانت قد وقعتها (اتفاقية المناخ). ومع أن إلغاء الاتفاقية يبقى من الأمور الصعب نظرًا أن واشنطن مجرد طرف فيه مع دول دائمة العضوبة في مجلس الأمن وألمانيا. بيد أي انسحاب أمريكي يجعل الاتفاق يفقد كل قيمته.

والحقيقة أن الرياض ليست ضد البرنامج النووي في حد ذاته فهي ممكن أن تقبله لولا النتائج المنجر عنه من حيث رفع أسهم طهران في مجال القوة الصلبة والناعمة وتعزيز دورها الإقليمي أكثر. فنجاح إيران في انتزاع إقرار من القوى الكبرى بالحق النووي هو إقرار ضمني بدور إقليمي لها، وهو ما سعت له منذ وضع مجلس تشخيص مصلحة النظام ما أطلق عليه "رؤية 2025" في عام 2005. ذلك يعني أن إيران سيصبح لها دور في تسوية نزاعات المنطقة. ما يغير قواعد التفاعل بينها وبين دول المنطقة لاسيما

<sup>(1)</sup>طلال سلمان، حوار شامل مع محمد حسنين هيكل :"إيران بعد الاتفاق النووي وصورة المنطقة والعلاقات مع أميركا"، السفير، 2015، شوهد في 2016/06/13،

<sup>&</sup>lt;a href="http://assafir.com/Article/1/431935">http://assafir.com/Article/1/431935</a>

الخليجية. الأمر الذي يعني أن الدور الإيراني القادم قد يكون سببًا في مزيد من تشقق جدران مجلس التعاون الخليجي باتجاه خرائط تعاون أو تكامل جديدة (1). وعليه، الخوف كل الخوف ألّا يقتصر ذلك الاتفاق على المسألة النووية بل يشمل قضايا إقليميّة أخرى يكون لإيران دورٌ فيها.

## خاتمة:

ما يمكن أن نستخلصه في نهاية هذا البحث أن البرنامج النووي الخاص بإيران يشكل نقطة جوهرية وأساسية لديها من الصعب جدًا أن تتنازل عنها، ذلك أن حماية الثورة والنظام من أعدائه يتطلب امتلاكها لوسيلة ردع تحميها، خصوصا بعد تجربة الحرب العراقية الإيرانية. ناهيك أن البرنامج النووي تحظى بإجماع داخلي من لدن القوى السياسية المختلف وكذا المجتمع الإيراني، إضافة أن البرنامج النووي يحقق للنظام السياسي العديد من الغايات والأهداف السياسية منها والاجتماعية والتكنولوجية العلمية، بدون أن ننسى طبعًا الأهداف العسكرية والأمنية التي تسمح له بتعزيز موقفه الأمني والسياسي (نظرية الردع) في منطقة مليئة بالإضرابات والاعداء، وكذا جوار نووي، بحيث يجب لا ننسى أن إيران محاطة بالعديد من القوى النووية على غرار الهند وباكستان، روسيا، أوكرانيا، روسيا البيضاء (بيلاروسية)، كازلخستان، وإسرائيل. كما أن القوات الأمريكية والغربية المرابطة في الخليج العربي – الفارسي يزيد من رغبة إيران في المتلاكها لسلاح ردع، وعلى هذا الأساس، تعتبر إيران أن لها حقًا مشروعًا في تطوير برنامجها النووي في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي تعيشها.

والحال أن سعي طهران لاكتساب القدرة والتحكم في التكنولوجية النووية بغض النظر عن طبيعة ونواياها من هذا التحكم سواءً كانت عسكرية من لأجل الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو سلمية مثاما تدعي هي، فإنّ هذا الأمر بالمجمل يربك العديد من دول المنطقة ويلقى معارضةً شرسة من الكثير من

<sup>(1)</sup> وليد عبد الحي، " الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014/01/13، شوهد في 2016/8/18، في: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201411364721783212.html>

الأطراف، لاسيما السعوديين الذي أصبحوا من أكثر الأصوات في الشرق الأوسط معارضةً لإيران نووية، بل أن التهديد السعودي وصل إلى مرحلة خطيرة، منها الاقتراب أكثر من خصوم إيران والعرب(إسرائيل) ما سوف ينجر عنه نتائج سلبية بالضرورة على مكانة السعودية وقوتها الناعمة، إضافة طبعًا إلى الرفع من مقدراتها ومشترياتها العسكرية (الأمريكية في الغالب) ما جعل المنطقة تدخل في دوامة من السباق المحموم نحو التسلح.

على أنه يجب التتويه إلى أن هذا السباق نحو التسلح هذه المرة قد يخرج من دائرته الكلاسيكية التقليدية ليتجه نحو اكتساب السلاح النووي، وهذا ما أصبح يردده القادة السعوديون بشكل متكرر، إذ ليس من المستغرب أن تحاول الرياض الانضمام إلى النادي النووي يساعدها في هذا طبعًا قدراتها المالية الضخمة وعلاقاتها الجيّد مع أمريكا، وعلى هذا الأساس كما يشير هنري كيسنجر (Henry Kissinger) فإنّ هناك احتمالين للصيغة التي تمكن الرياض من قدرات نووية، الاحتمال الأول يكون في الغالب بالحصول على رؤوس حربية نووية من إحدى القوى النووية الموجودة والتي من المفضل أن تكون إسلامية، وفي هذا الصدد تعتبر باكستان أقرب إلى هذا الأمر بسبب علاقاتها المميزة مع المملكة وتاريخها في مثل هذه الأمور (شبكة عبد القادر خان). ويعزز هذه التصور الزيارات الرسمية -مرتين في عام 2016 – التي قام بها وزير الدفاع السعودي والملك المحتمل مجد بن سلمان إلى العاصمة إسلام آباد. أمّا الاحتمال في بلد آخر كخطة لتأمين لنفسها (1).

وعلى الرغم من الاتفاق النووي الايراني الذي نجح خصوم إيران مؤخرًا في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب منه، بيد أن التمعن في اتفاق لوزان وكذا سلوك المملكة تجاه يؤكد عدم رغبة سعودية في الوقت الحالي في أي تفوق إيراني حتّى ولو كان معنويًا، حيث كان الرد والتحرك السريعة من

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>(</sup>أهنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص ص 143–144.

المملكة بعد الاتفاق النووي دليلًا على عدم الارتياح له، فقد كانت السعودية غاضبة جدًا إزاءه، حيث اعتبرته كعلامة على خيانة أميركا لحليف مخلص. لاسيما وقد جاء في ظرف صعب مرت به المملكة عندما توفي الملك عبد الله في يناير 2015 وخلفه الأمير سلمان، ناهيك أن الاتفاق يعني من الناحية السياسية أن إيران المنافس الإيديولوجي والاستراتيجي الرئيسي للرياض تلقى اعترافًا دوليًا كدولة نووية. حيث تعتبر المملكة هذا التطور الهام للغاية دليلاً على قوة إيران المتنامية. إضافة أن المملكة تخشى من أن تكون هذه الصفقة بمثابة أول خطوة لفتح مسار من التقارب الإيراني – الأميركي على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة.

وعليه، فإنّ السعودية أكثر ما يقلقها وتتحفظ عليه ليس البرنامج النووي نفسه بل دور إيران المتنامي، الذي سيتعزز بشكل أكبر في الخليج العربي-الفارسي والشرق الأوسط بعد رفع العقوبات عنها، لاسيما أن الملف السوري يبدو أنه سينتهي لصالح طهران واليمني لم يحسم بعد، ما سيترجم لا محالة على أرض الواقع بتوسع هيمنة إيران في المنطقة.

ليس ثمة ما يدهش إذن في الوقت الراهن من موقف الرياض المعارض جملةً وتفصيلًا لتفوق إيراني، بيد أن المتتبع لموقف الرياض تجاه النووي الإيراني قبل 2003 يجد موقفًا سعوديًا مغايرًا لما هو قائم حاليًا، ما يعني أن السعوديين -كما أشرنا سابقًا- ليسوا ضد البرنامج في حد ذاته، واتما هم ضد أي شيء يترتب عنه أفضلية تتيح لإيران هيمنة على المنطقة وإخلال بميزان القوى، الذي طالما سعت الرياض للحفاظ عليه وبنت عليه جزءً مهمًا من سياستها الخارجية القائمة بالأساس على التحالفات والتوازنات الإقليمية.

وعليه، لا يمكن اعتبار البرنامج النووي الإيراني سببًا رئيسيًا في الصراع القائم بين إيران والسعودية أكثر منه سببًا ثانويًا يدخل ضمن إطار أوسع وأشمل للعلاقة بين البلدين، ويتمحور هذا الإطار الأوسع في سببين(02) رئيسين لحالة الصراع المستديمة، الأول يتعلق برغبة إيران في الهيمنة على النظام الإقليمي

الخليجي بالتحول إلى الدولة المركزية فيه أو ما يعرف في الدراسات الإقليمية ب: دول القلب ( States ) أي التي تمثل محور التفاعلات السياسية فيه، وتشارك بكثافة في الجزء الأكبر من التفاعلات، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام، أمّا السبب الثاني، فيرتبط بالتصور المتضارب للأمن الإقليمي بين البلدين.

والحال أن السعوديين غالبًا من يبنون موقفهم تجاه النووي الإيراني استنادًا على الموقف الأمريكي منه وكذا الدعم الأمريكي لموقفهم، ما يعني أن الموقف الأمريكي يعد معيارًا مهمًا لرصد التوجه السعودي حيث أن رفض واشنطن أو قبولها لبرنامج إيران يحدد لنا بشكل كبير موقف الرياض.

## قائمة المراجع:

## أولًا: المراجع باللغة العربية

## أ. الكتب

- 1. الأحمري، محجد حامد [وآخرون.] . العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة. تحرير: عزمي بشارة ومحجوب الزويري، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
  - 2. البرادعي، محد. زمن الخداع الدبلوماسية النووية في أوقات الغدر. (بيكادور 2011).
- 3. تشوبين، شاهرام. طموحات إيران النووية. ترجمة: بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2007).
- 4. جنكيانى، يازا. صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد. ترجمة على مرتضى سعيد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011).
- 5. طاهر، رانية محيد. السلاح النووي بين مبادئ الشرعية الدولية وحتميات القوة (دراسة مقارنة للسياسات النووية لكل من: إيران وكوريا الشمالية). (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014).
- 6. عتريسي، طلال. الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية.
   (بيروت: دار الساقي، 2006)،
- 7. عتريسي، طلال. جيو استراتيجيا الهضبة الإيرانية إشكاليات وبدائل. (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2009).
- 8. العناني، إبراهيم محمد [وآخرون.]. الخيار النووي في الشرق الأوسط. تحرير: إبراهيم منصور، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

- 9. فائز، علي، وسجادبور، كريم. رحلة ايران النووية الطويلة التكاليف والمخاطر. دراسات عالمية العدد 142 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2014).
- 10. كيسنجر، هنري. النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ. ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015).
- 11. مجموعة مؤلفين إسرائيليين. إسرائيل والمشروع النووي الإيراني. ترجمة: أحمد أبو هدبة (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع الدار العربية للعلوم، 2006).
- 12. محمد، زينب عبد العظيم. الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشربن. (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).
- 13. مهنا، عدنان. مجابهة الهيمنة: إيران وأميركا في الشرق الأوسط. سلسلة الفكر الإيراني المعاصر (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2014).

## ب. المقالات:

- 1. كشك، أشرف محجد. "معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية." مجلة السياسة الدولية: المجلد 49، العدد 196 (أفريل 2014).
- 2. كشك، أشرف. "توتر العلاقات الايرانية -الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، دراسات استراتيجية: فبراير (2016).
  - 3. موسوي، سيد حسين. "الوجه الحقيقي لإيران." مجلة شؤون الأوسط: العدد 150 (2015).
     ت. المصادر الإلكترونية:
- 1. "مصدر مسؤول: المملكة كانت دائمًا مع أهمية وجود اتفاق حيال برنامج إيران النووي يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال." وكالة الأنباء السعودية: 2015/07/14 في:

<a href="http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1380718">http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1380718</a>

2. آيزنشتات، مايكل. "ما الذي يخبرنا به ماضي إيران الكيميائي عن مستقبلها النووي." معهد وإشنطن: أفريل 2016، شوهد في 2017/07/18، في:

<a href="http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-irans-">http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/what-irans-</a>

chemical-past-tells-us-about-its-nuclear-future>

ق. سلمان، طلال. حوار شامل مع مجد حسنين هيكل:"إيران بعد الاتفاق النووي وصورة المنطقة والعلاقات مع أميركا"، السفير: 2015، شوهد في 2016/06/13، في:

<a href="http://assafir.com/Article/1/431935">http://assafir.com/Article/1/431935</a>

4. عبد الحي، وليد. " الوطن العربي 2014: المزيد من التفكك." مركز الجزيرة للدراسات:
 4. عبد الحي، وليد. " الوطن العربي 2014/8/18: المزيد من التفكك." مركز الجزيرة للدراسات:
 5. عبد الحي، وليد. " الوطن العربي 2016/8/18: المزيد من التفكك." مركز الجزيرة للدراسات:

<a href="http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201411364721783212.html">http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201411364721783212.html</a>

5. فيشر، يوشيكا. "الخطر النووي الجديد." ترجمة: إبراهيم محجد علي، Project Syndicate: ويشر، يوشيكا. "الخطر النووي الجديد." ترجمة: إبراهيم محجد علي، 2017/07/18:

<https://www.project-syndicate.org/commentary/north-korea-trump-nuclear-

threat-by-joschka-fischer-2017-08/arabic>

6. مسعد، نيفين عبد المنعم. "على أبواب الانتخابات الإيرانية." التجديد العربي:2017/05/13.
 شوهد في 2017/07/07.
 في:

< https://www.arabrenewal.info/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8% A7-

<u>%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A7%D8%AA</u> /66661-%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8-

<u>%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A</u> 8%D8%A7%D8%AA-

<u>%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A</u> <u>%D8%A9.html></u>

7. هندرسون، سايمون، هاينونن، أولي." إيران النووية؟." معهد واشنطن: 2013/02/12، شوهد في 2017/07/11

<a href="http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms">http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms></a>

8. وايزجيربير، ماركوس. "السعودية ترد على الاتفاق النووي الإيراني بشراء 600 صاروخ باتريوت."
 راقب: 2015/06/29، شوهد في 2017/07/18، في:

<a href="http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8">http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8</a>

%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AF-

%D8%B9%D9%84%D9%89-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-

%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%A6%D9%A0%D9%A0-

%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE-

%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%88%D8%AA>

9. وحدة تحليل السياسات، " قراءة في الاتفاق النووي الإيراني." (سلسلة: تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2015، ص3.

<a href="https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The\_Iranian\_Nuclear\_">https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The\_Iranian\_Nuclear\_</a>

Program a Final Agreement.aspx>

## 1. " ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

## a) **BOOKS**:

- Mohseni Payam (Editor). Iran and the Arab World after the Nuclear Deal Rivalry and Engagement in a New Era. Cambridge: Harvard Kennedy School 2015.
- 2. Samore Gary (Editor). The Iran Nuclear Deal: A Definitive Guide. Cambridge: Harvard Kennedy School 2015.

## b) E-SOURCES:

- 1. "Protocol of Negotiations Between Iran and Russia." Signed by Mikhailov and Amrollakhi."
  Iran Watch: January 8.1995.accessed on 27/02/.2018 at:

  /library/government/russia/russia-protocol-negotiation-between-iran-and-russia >
- 2. Takeyh'Ray. "The payoff for Iran." **The Washington Post**: 28/06/2015'accessed on 27/02/'2018at: <a href="https://www.washingtonpost.com/opinions/the-payoff-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-1c26-11e5-bd7f-4611a60dd8e5">https://www.washingtonpost.com/opinions/the-payoff-for-iran/2015/06/28/6c8d58ac-1c26-11e5-bd7f-4611a60dd8e5</a> story.html?utm term=.bd35ddf7bfc8>

## الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية

«The geopolitics importance of the Maghreb region in the policies of world powers »

د. نورالهدى بن بتقة جامعة الجزائر 3، الجزائر nourelhoudabenbetka@yahoo.fr

#### لملخص:

تتدرج المنطقة المغاربية ضمن سياسات القوى العالمية نتيجة موقعها الجغرافي ومواردها الحيوية، وهذا ما يعزز منطق النتافسية،مما ينتج تحديات أمنية تؤثر على أمن واستقرار المنطقة والعالم ككل، باعتبار أن التخومية والحدود الرخوة تجعل من انتقال عدوى اللااستقرار أمرا ممكنا بين دول الجوار وحتى بين المناطق المختلفة من العالم.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المغاربية، الأهمية الجيوبوليتيكة، القوى العالمية.

#### **Abstract:**

The Maghreb region is part of the policies of major powers as a result of its geopolitics importance this competition produces security 'and vital resources, thus increasing competition in the region challenges that affect the security and stability of the region and the world as a whole, with the becomes the transmission of instability possible between 'difficulty of controlling all borders countries and even between different regions of the world.

.geopolitics importance, major powers · Key Words: the Maghreb region

## أهداف الدراسة:

- ابراز أهمية المنطقة المغاربية إنطلاقا من المقاربة الجيوبولتيكية المرتكزة على مفهومي المورد والمجال الحيوي.
- ابراز المشاريع الغربية التي تخص المنطقة المغاربية، في إطار أن فهم واستيعاب حقيقة هذه المشاربع من شأنها تجنب آثارها وانعكاساتها السلبية.
- ابراز أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية في الوقت الراهن، خاصة في ظل التحديات الأمنية والرهانات السياسية التي تمر بها المنطقة.

## أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تتبع من أهمية المنطقة، إذ أن المنطقة المغاربية منطقة تنافس تقليدية ما بين القوى العالمية، فقد شهدت العديد من الحروب والتدخلات العسكرية على مر السنين، فهي منطقة نفوذ تقليدية للقوى الاستعمارية وبالأخص فرنسا التي استولت على المنطقة لفترة زمنية طويلة في بداية القرن 19، دون اغفال الحملات الأوروبية و الصليبية التي تميز بها حوض البحر المتوسط، وهذا نتيجة حيوية موقعها الجغرافي وغناها بالثروات المعدنية الباطنية، وكذا هي بوابة افريقيا، القارة التي اتجهت الأنظار إليها من قبل القوى الكبرى بعد الحرب الباردة، نتيجة الطلب المتزايد على المواد الأولية وكذا الحاجة للأسواق التجارية التي توفرها القارة والمنطقة كحد سواء، نظرا لأن الأسواق تعتبر أساس تطور الاقتصاد الرأسمالي، فمن دون أسواق لا تروج ولا تسوق المنتوجات،ومنه يصبح الإنتاج الوفير والمتطور بلا فائدة التأسادية مادام لم ينتج عنه عائدات مالية تساهم في تطوير عجلة التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعي.

تعتبر المنطقة المغاربية أحد المناطق التي تشهد ديناميكية على طول الفترات التاريخية المختلفة التي مر بها العالم، فهي ديناميكية تتراوح ما بين الاستقرار أحيانا والصراع والتنافس أحيانا كثيرا بين القوى العالمية منذ فترات الاستعمار الأولى إلى غاية المرحلة الحالية، وعند الغوص في حيثيات كل هذه المراحل وتحليل الأحداث بمنطق المقاربة الجيوبوليتيكية، سنجد أن القوى العالمية اهتمت ولازالت تهتم بالمنطقة المغاربية، التي تتوسط أوروبا شمالا وإفريقيا جنوبا، خاصة بعد الأزمات المتعددة والمتشابكة والمتكررة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية والتي تفاقمت مع ما يعرف (بثورات الربيع العربي) وانطلاقا من هذا نتساءل في هذه المداخلة:

لماذا تحظى المنطقة المغاربية بالأهمية الجيوبوليتيكة في سياسات القوى العالمية؟

تتفرع من هذه المشكلة البحثية مجموعة تساؤلات هي كالتالي:

1/ ما مدلول الجيوبوليتيك؟

2/ ماهي الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية؟

3/ ماهي التداعيات الأمنية على المنطقة المغاربية نتيجة أهميتها الجيوبوليتيكة؟

يمكن طرح مجموعة من الفرضيات،

1/ المنطقة المغاربية تمثل إحدى الدوائر الجيوبوليتيكية المهمة في سياسيات القوى العالمية بمنطق المقاربة الجيوبوليتيكية.

2/ موقع المنطقة المغاربية بين أوروبا وإفريقيا يجعلها منطقة تماس، تتجاذب فيها مختلف الافرازات السياسية، التهديدات الأمنية والرهانات الاقتصادية.

(2) المنطق الجيوبوليتيكي في تحركات القوى العالمية تجاه المنطقة المغاربية يزيد من حدة التنافسية التي تفضي للنزاعات أكثر فأكثر.

للإجابة على المشكلة البحثية نتطرق إلى هذه المحاور:

1/ مدلول الجيوبوليتيك : الأسس النظرية.

## أولا: تعريف الجيوبوليتيك:

كباقي المفاهيم في العلوم السياسة والعلاقات الدولية تتميز بالتنوع والتعدد والاختلاف في شرح معناها، وغياب تعريف جامع مانع له، نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض التعاريف، وهي: الجيوبولتيك في معناها البسيط هي "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. وهو مفهوم يتداخل مع مفهوم "الجغرافيا السياسية" التي تعني تأثير الخصائص الجغرافية (موارد طبيعة وبشرية) في السياسة، ومنه فالجغرافيا السياسية تدرس الإمكانيات المتاحة للدولة سواء أكانت طبيعية أوبشرية، وبالتالي تهتم بما هو موجود في واقعها، في حين الجيوبولتيك تهتم بكيفية تحقيق الدولة لحاجياتها في إطار منطق النمو وسياسة التوسع حتى خارج حدودها، وهذا ما يعني التطلع نحو تحقيق قوة كفيلة بمجابهة التحديات المستقبلية خاصة في ظل واقع يتميز بصراعات مختلفة الأبعاد والتسميات أ، فالدولة لا تعمل في فراغ وإنما في إطار نظام دولي وبالتالي المفاهيم تأخد بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية 2.

حسب موسوعة بريتانيكا Encyclopedia Britannica ، فالجيوبولتيك هو تحليل التأثيرات الجغرافية على علاقات القوة في العلاقات الدولية.

أما قاموس لونغمان Longman Dictionaryباللغة الإنجليزية، فيعتبر الجيوبولتيك هو دراسة تأثير وضع الدولة وسكانهاعلى سياساتها.

امعنى علم الجيوبولتيك، تاريخ وساعة الزيارة: 25 فيفري 2018، 19:57

https://www.politics-dz.com/threads/myn-ylm-algiubulutik.5416

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Kinga Smolen, « Evolution of GeopoliticalSchools of Thought »,**TekaKom. Politol.stos.**Miedzynar, OLPAN, 2012, p. 5.

يعرف كجيلن Kjellenالجيوبولتيك - مبتكر المصطلح - بأنه نظرية الدولة ككائن جغرافي. أما المنظر الجيوسياسي هوسهوفر فيعرفه -كعلم جديد للدولة - : "على أنه مذهب حول الحتمية المكانية لجميع العمليات السياسية، مرتكزة على أساس الجغرافيا، خاصة الجغرافيا السياسية".

أماهاغان Hagan فيعرفه على أنه: "الترشيد المعاصر لسياسة القوة".

من بين النقاط المشتركة بين منظري الجيوسياسة من ألفريد ماهان Alfred Mahanوماكيندر التاريخ Mackinder إلى بريجنسكي Brzezinski هو اعتبار الجيوبولتيك مزيج من التاريخ (العمليات السياسية) والجغرافيا. ومنه فالجيوبولتيك هو تحليل نتائج التفاعل بين البيئات الجغرافية والعمليات السياسية، المتميزة بالديناميكية التي تقتضي التأثير المتبادل بينهما2.

ثمة مسألة أخرى هو أنّ الجيوبولتيك لها جذور تاريخية تعود إلى وقت الإغريق مع أرسطو ومونتيسكيو وكانط وهيجل وغيرهم، الذين كان لديهم فهم للجغرافيا السياسية.

كما يعرف الجيوبوليتيك على أنه دراسة تأثير العوامل الجغرافية، الاقتصادية والثقافية على سياسة الدولة وعلى العلاقات الدولية<sup>3</sup>.

الجيوبوليتيك هي دراسة العلاقات ما بين المجموعات الإنسانية، استنادا على الأقاليم، الموارد والشعوب، فهي تهتم بالعلاقات التي يمكن أن تنتقل من تأثير بسيط حتى الصراع العسكري $^4$ .

<sup>3</sup>**Définition de la Géopolitique**, 25 février 2018, 20 :00

http://www.toupie.org/Dictionnaire/Geopolitique.htm

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Samra Rana Gokmen, **Geopolitics and the study of international relations**,(The Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University: thesis for the degree of .Doctor of philosophy, August 2010),p.17

<sup>,19 8</sup>pp.1 **Loc.Cit**, <sup>3</sup>

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> Morgan Touly, **Géopolitique-cours**, 25 février 2018, 20 :00 <a href="https://fr.scribd.com/document/20719023/GEOPOLITIQUE-cours">https://fr.scribd.com/document/20719023/GEOPOLITIQUE-cours</a>

يعرف هارشون Hartshorne الجيوبوليتيك بأنها: "تحليل القوة بهدف تحديد الوزن السياسي للدولة بكل ما يعني هذا وما يفترض من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها، طبيعيا وبشريا، من حيث الموارد والإنتاج والمشكلات والعقبات، وكذلك أهدافها ومثلها، أي كل ما يؤثر في قوتها ويسهم أو يحد من ثقلها". أي أن الجيوبولتيك يُعنى بتحديد الثقل السياسي للدولة وذلك بتحليل عناصر قوة الدولة الداخلية المتمثلة في المعطيات الطبيعية والبشرية، التي من شأنها عرقلة أو المساهمة أو التأثير في وزنها على البيئة الدولية.

منه فالجيوبوليتيكيركز على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في الساحة الدولية، أي أن ميدانها هو البيئة الدولية من حيث الموارد والمجالات الحيوية التي تشكل عناصر قوتها والمهمة في استمرار وجودها كطرف فاعل في محيطيها الإقليمي أو الدولي. بمعنى أنه يتم توظيف العناصر الجغرافية (الموارد والمجالات) والتي تمثل سلطة داخلية من أجل كسب مكانة في الساحة الدولية التي تتمثل في السلطة الخارجية (فاعل إقليمي أو دولي).

عرف مفهوم الجيوبولتيك تطورات بسبب التطورات السياسية والتكنولوجية الحاصلة في الساحة الدولي، حيث عرف المفهوم تطورات مرت بـ3مراحل أساسية هي: مفاهيم الجيوبولتيك الكلاسيكية، مفاهيم المرحلة الباردة، ومفاهيم تشكلت بعد نهاية الثنائية القطبية، حيث ارتكز المفهوم التقليدي على المجال الأرضي – اليابسة – باعتبارها المجال الحيوي للدولة، وهو طرح المدرسة الألمانية التي تعتبر أن الأرض مصدر قوة الدولة، حيث أن عناصر القوة في الدولة تتعلق بعدد كبير من السكان، معدل مواليد مرتفع، الإتحاد التّام ما بين السكان والأرض، التوازن بين سكان الريف والحضر، وهذا حسب كارل هاوسهوفر K.Haushofer.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>R. Hartshorne, 'Political Geography', **American Geography: Inventory and Prospect**, (New York: Syracuse University Press Syracuse,1954), pp. 171,172. <sup>2</sup>Smolen, **Op.Cit.**,p. 6.

أما المفهوم المعاصر فيقوم على تحليل العلاقات الدولية انطلاقا من المعطيات الجغرافية التي تتغير وتتأثر بالعامل التكنولوجي، فلكل عصر جيوبوليتيكيته حسب هالفرد ماكيندر H.Mackinder، فمثلا بريطانيا استمدت قوتها البحرية من أسطولها البحري، أما الولايات المتحدة تبحث عن مجال حيوي في الفضاء بواسطة بناء الدرع الصاروخي بغية المراقبة والتحكم في تكنولوجية المعلومات التي توفر لها مقومات القوة مع الاستمرارية في مرحلة القوة، ومنه نلاحظ أن التطور التكنولوجي دفع بالانتقال من قوة البحر – بريطانيا – إلى قوة اليابسة –ألمانيا – إلى قوة الفضاء – الولايات المتحدة – وهي أدوات و أساليب جديدة في استراتيجية التوسع أ.

مما سبق يمكن اعتبار أنّ الجيوبولتيك هي طريقة لرؤية العالم، الذي تقتضي أولا التركيز على الخريطة الجغرافية المتضمنة البعد السياسي-الاقتصادي لفهم الأوضاع السياسية وتحليل البيئة الدولية من حيث التفاعل والتأثير.

## المجموعات البشرية:

1/ المجموعات السياسية: الذين يمارسون السلطة على إقليم ما، فالسياسة هي القوة والسلطة يُتحصل عليها بالقوة، فمثلا الصين متواجد في التبت لأن لديها القوة لتتواجد بها.

إنّ الحصول على القوة تمر بمرحلتين: أ. الغزو واحتلال أرض.

 $^{2}$ ب. اعتراف دول الجوار بسلطتها على الإقليم

والمجموعات السياسية قد تكون: دولة، أمة، امبراطورية، قبيلة، المنظمات فوق قومية، أمة بدون دولة مثل:فلسطين...

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>R. Hartshorne, **Political Geography**,(New York: Syracuse University Press Syracuses,1954), p. 172.

للمزيد أنظر:

<sup>-</sup>H.J. Mackinder, 'The Geographical Pivot of History(1904)', **the geographical journal**, Vol.170,N° 4, 2004.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Géopolitique Cours, **Op.Cit**.

2/ المجموعات الدينية: فالدين مكوّن أساسي من مكونات الإنسان، بل هو حاجة أنثربولوجية، وهو يعطى قوة ليجعل الحياة بمعنى، لكن هي قوة معنوية غير مرئية، وهي تنشئ نظاما وتشرع السلطة.

3/ المجموعات الثقافية: أهم عنصر هي اللغة، إذ انها أداة تسمح بالتفكير، الكتابة ...

4/ المجموعات الايديولوجية: مجموعة من المعتقدات والمبادئ المتعلقة بالمجتمع، وهي بمثابة مشروع يطبق من قبل السلطة، وهي بلا حدود تنشأ في بلد وتتطور وتنتقل لبلد آخر.

5/ المجموعات الأسرية: تم تحديدها بعلاقة التضامن والتسلسل الهرمي القوي، فكل الشعوب منظمة على شكل أسر وعشائر.

6/ المجموعات السوسيو – اقتصادية: مرتبطة بالأشخاص الذين يتقاسمون النشاط الاجتماعي – الاقتصادي كالشركات..

يمكن مما سبق أن نحدد ثلاثة أسباب أساسية للنزاعات الدولية:

1/الإقليم: فكل الحروب حدثت بسبب الإقليم.

2/المورد: الموارد الطبيعية الحيوية، مثل: الغاز، المياه...

**3/ تعداد السكان:** الاختلافات الإثنية، الاستعمار ..<sup>1</sup>.

ثالثا: المدارس الجيوبوليتيكية وأهم منظريها وطروحاتهم:

يعتبر الجيوبوليتيك علما قائما بذاته، بل يعتبرها ألكسندر دوغين، هي منظومة من العلوم تفسر المجتمع والتاريخ مثلها مثل الليبرالية والماركسية اللتين تعتبران أن الاقتصاد هو العامل المفسر للبنية التاريخية والاجتماعية، في حين أن الجيوبولتيك ترتكز على التضاريس الجغرافية كعامل أساسي مفسر

<sup>1</sup>I.Bid.

للعلاقات السياسية في بعدها الدولي، ومنه فالجغرافيا والمجال المكاني يلعبان الدور الذي يلعبه كل من المال والعلاقات الإنتاجية في الليبرالية والماركسية 1.

الجيوبولتيك علم مرتبط بالقوى الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية والمسيطرة على مسار العلاقات الدولية، باعتباره علم يخدم مشاريع توسع وتمدد هذه القوى في إطار الصراع الدائر بينها بغية السيطرة على مناطق النفوذ الحيوية التي تدخل ضمن استراتيجية بناء امبراطورياتها.

الجيوبولتيك أيضا هو علم السلطة ومن أجل السلطة أي هو علم في خدمتها، إذ يكون بمثابة مرجع يعود إليه صانع القرار قبل اتخاذ القرارات في القضايا المصيرية المرتبطة بمجال التعاون أو النزاع، كعقد تحالفات، شن حرب، ابرام اتفاق وغيرها.

انطلاقا من هذه النقاط الثلاث،يمكن اعتبار أن:

- الجيوبولتيك منظومة معرفية قائمة بذاتها.
- اقتصارها على القوى الفاعلة في الساحة الدولية.
- علم في خدمة صانع القرار، وهو علم أيضا وضع من أجل السلطة، فهو بمثابة خارطة طريق
   توضح كيفية حماية مناطق النفوذ وكيفية التوسع في المجالات الحيوية.

وهذه النقاط تبلورت في مسار تاريخي نتيجة مساهمات مدارس غربية<sup>2</sup> كان لها الأثر في تشكيل المشهد الدولي، وهي:

1/ المدرسة الألمانية.

2/ المدرسة الإنجليزية.

للمز بد أنظر:

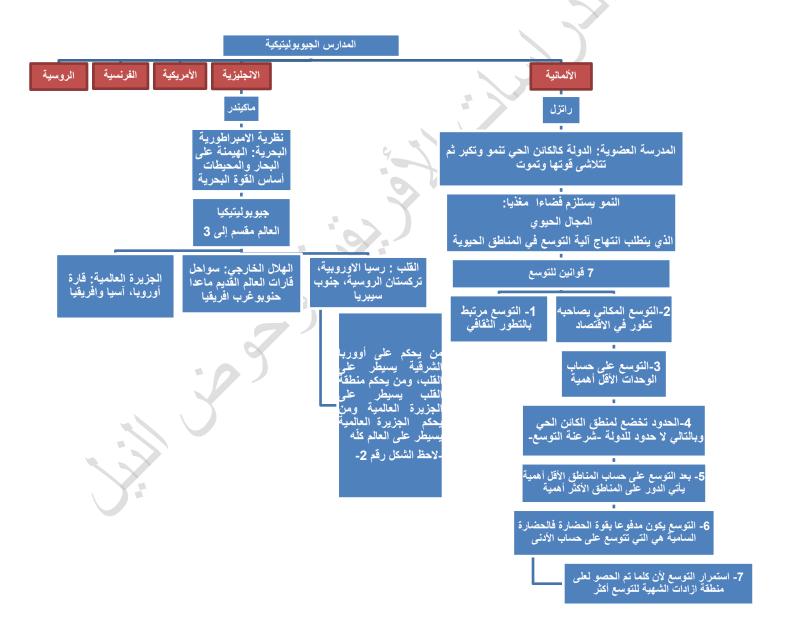
Constantin HLIHOR, **Geopolitics: Fromaclassical to a PostmodernApproach**, translate by Nicolae Melinescu, (Italy: ItalianAcademicPublishing, 2014), pp.18-40.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Alfred Mahan, **the influence of sea power in history**, 25 fev. 2018, 20 :30 https://archive.org/details/influenceseapow11mahagoog

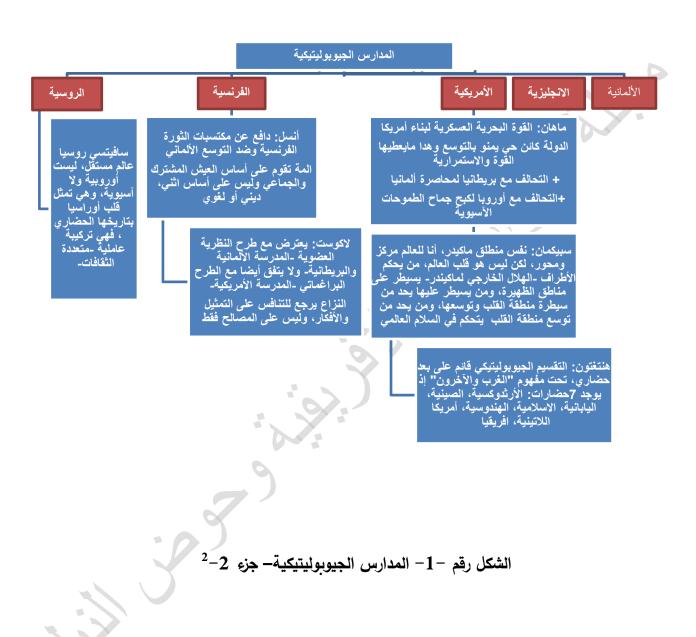
<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Smolen, **Op. Cit**., pp.7-19

- 3/ المدرسة الأمريكية.
- 4/ المدرسة الروسية.
- 5/ المدرسة الفرنسية.

انطلاقا من مرجعي Smolenو يمكن تلخيص ما تضمنته المدراس الجيوبوليتكية وأهم الطلاقا من مرجعي الأفكار التي تعرض لها منظرو كل هاته المدراس من خلال المخطط أدناه:

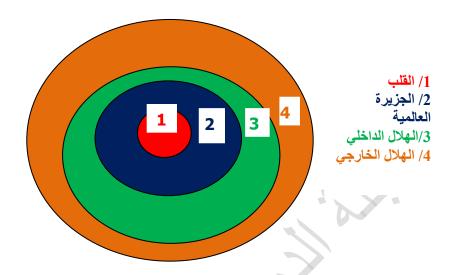


## الشكل رقم -1 المدارس الجيوبوليتيكية -1 جزء 1



أ مخطط من إعداد الباحثة

<sup>2</sup>مخطط من إعداد الباحثة



## $^{1}$ الشكل $^{-2}$ العالم حسب ماكيندر

انطلاقا من أربعة (4) أفكار استطاع ماكيندر بناء نظريته الشهيرة، وهي: أولا: إن هدف الجغرافيين هو النظر إلى الماضي بحيث قد يفسر الحاضر، ثانيا: يعتقد أن الاكتشافات الجغرافية العظيمة للإنسان كانت تقترب من نهايتها، ثالثا: يوجد نوعين من الغزاة الذئاب البرية والذئاب البحرية، أما رابعا: أن التحسينات التكنولوجية جعلت من الممكن أن تصبح الدول الحديثة كبيرة الحجم"2.

اعتبر ماكيندر أن: "ما كتبه حول منطقة القلب هو الأكثر صحة وفائدة اليوم مما كان عليه قبل 20 أو 40 سنة"، حيث وصف منطقة القلب على أنها الجزء الشمالي والجزء الداخلي لأوروبا-آسيا، فهو يمتد من ساحل القطب الشمالي وصولا إلى الصحاري الوسطى متجهة نحو الغرب في المنطقة الواقعة ما بين بحر البلطيق والبحر الأسود، ومنطقة القلب تعتمد على (3) جوانب جغرافية هي: أوسع الأراضي المنخفضة على وجه الأرض، الأنهار الكبيرة الصالحة للملاحة، المنطقة المعشوشبة التي تقدم الظروف المثالية لتطور الحركة العالية".

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

Mackinder, **op.cit.,** p. 112.( مخطط من إعداد الباحثة(

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Francis P. Sempa, **Geopolitics from the Gold War to the 21st century**, (NewJersey: Transaction Publishers,2002),p. 10.

"[M]y concept of the Heartland," wrote Mackinder, "is more valid and useful today than it was either twenty or forty years ago<sup>1</sup>".

2/ الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية انطلاقا من أسس المقاربة الجيوبوليتيكة: " الموقع، المورد".

قبل التطرق للأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية، نحدد أولا أسس المقاربة الجيوبوليتيكية، مع التركيز على الموقع والمورد كعاملين يساعدان على تفسير وتحليل خلفيات التنافس الدولي على المنطقة.

# أولا: أسس المقاربة الجيوبوليتيكية:

هناك أسس عديدة في هذه المقاربة ولكن يمكن اختزالها في خمسة (5) عناصر  $^2$ :

أ/ التنازع: بما أن الدولة تبحث عن تعزيز مكانتها عبر اكتساب النفوذ، السلطة والقوة هذا ما يجعلها تعيش في بيئة دولية تتميز بالتنافس والتنازع تعيش في بيئة دولية تتميز بالتنافس والتنازع الدائم لتحقيق الرفاه والاستقرار المادي، وهذا ببحثها الدائم على مجالات حيوية تمنحها القوة، النفوذ والسلطة. والتنازع مصادره ثلاثة (3):

- النزاع من أجل مراقبة الموارد: نزاعات حول الموارد الحيوية مثل: النقط، المياه، اليورانيوم... لبناء قوة الدولة.
- النزاع من أجل المجال الجغرافي: تهتم الدول بالمجالات الجغرافية لما تمثله من عنصر قوة لبناء الدولة أيضا، فالتحكم في المجالات الجغرافية الموارد المائية، المضايق، ...- توفر الموارد

1.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>**Loc.Cit.**, pp.18,19.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Alfred Haman, **The sea power in its relations to the war,** 21 fev. 2018, https://ia800504.us.archive.org/18/items/seapowerwar181201mahauoft/Foldout/282.jpg

الحيوية لقوة الدولة، فتفسير اصرار ايران مثلا على مراقبة مضيق هرمز والتحكم فيه راجع إلى أن المضيق ذو أهمية كبيرة في التبادلات النفطية، ومجال حيوي للاقتصاد والتجارة العالمية.

• النزاع من أجل الهيمنة الايديولوجية، الاثنية أو الوطنية: نزاعات بسبب الانتماء لنفس الجماعة القبلية، الاثنية أو الدينية، وهذا الهدف المعلن، ليبقى السبب الحقيقي للنزاع مرتبط بالمورد أو المجال الجغرافي الحيوي، فمثلا الصراع في دارفور يربط بصراع بين الاثنيات، إلا أن السبب الحقيقي هو احتواء الاقليم على موارد حيوية – النفط-.

## ب/ المجال: فلكل دولة مجالها، يتمثل في:

- المجال الكلاسيكي أرض، بحر، جو –: ومجال حيوي للدولة، إلا أن مع التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال في القرن 20 تراجعت أهميته في المقاربة الجيوبولتيكية لصالح المجالين الثاني (الفضائي) والثالث (الافتراضي).
- المجال الفضائي: يخضع لسيطرة القوى التي تملك الأدوات التكنولوجية والتفوق في الوسائل
   العسكرية المتطورة لتأمين المجال الفضائي الذي يستخدم للتجسس.
- المجال الافتراضي:مرتبط بالأنترنت الذي يساهم في القيام بالأنشطة الايديولوجية، السياسية والاقتصادية من قبل الفاعلين غير الحكوميين.

ج/ الحدود: لكل دولة حدودها الإقليمية، تمارس فيها سيادتها، وهي ظاهرة قانونية تمنع الاعتداء عليها أو التأثير في شؤونها منقبل دول الجوار. أما جيوبوليتيكيا فهي عامل للتوتر والنزاع إن كانت دول جوارها ذات أطماع توسعية، أو كانت محاطة بدول فاشلة، أو كانت محاطة أيضا بدول تعاني من حرب داخلية وبهذا تصبح موطنا للاجئين، فالحدود مناطق مغرية لدول الجوار للتوسع من أجل مكاسب اقتصادية، سياسية أو عسكرية لأنها حدود رخوة يصعب احكام السيطرة عليها.

د/ الهيمنة والتوسع: نرجع لمفهوم المدرسة الألمانية، الدولة كالكائن الحي ينمو ويكبر، ولهذا تتوسع على حساب الوحدات الضعيفة لضمان بقائها. ومنه فالامبراطوريات تهتم بالمجالات الحيوية والفضاءات التي من شأنها اعطاؤها المزيد من القوة للحفاظ على تفوقها على باقي منافسيها.

ه/ العالمية: ويندرج فيها، عالمية بعض المناطق الاستراتيجية – مناطق تحوي على موارد كثيفة وحيوية للاقتصاد والتجارة العالمية، عالمية بعض القوى –وهي القوى التي تملك القدرة والمقدرة على التحكم ومراقبة المجالات الحيوية في المناطق ذي الأهمية الاستراتيجية-1.

بالعودة إلى موضوع "الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في سياسات القوى العالمية" فإن عنصري التنازع والمجال كفيلين بتفسير أسباب التنافس الدولي على المنطقة المغاربية لتضمنهما لمفهوم المورد والموقع وتأثيراتهما على واقع دول المنطقة، وهذا ما يبرر أهميتها في أجندة القوى الكبرى، ويفسر أيضا سياساتها تجاه المنطقة.

كما تم التطرق إليه سابقا، فالتنازع مصدره يكون إما الموارد أو المجال الجغرافي، وبإسقاط هذه المعطيات النظرية على منطقة المغرب العربي بغية فهم، تحليل وتفسير خلفيات الاهتمام الغربي بها، نجد أنه:

من ناحية المجال/ الموقع الجغرافي، يتبين من خلال الخريطة الموضحة أدناه، أن المغرب العربي يقع ما بين قارتين أولها القارة العجوز "أوروبا" التي تتميز مجتمعاتها بالتطور والنمو في جميع نواحي الحياة مع افتقارها لفئة الشباب كموارد بشرية تعزز من وجود وبقاء الدولة، وثانيهما القارة السمراء "إفريقيا" التي تتميز بالتخلف الاقتصادي والاضطراب السياسي كمخلفات للاستعمار الذي مرت به القارة في القرنيين الماضيين، غير أنها قارة فتية تتميز بمورد بشري وطبيعي مهم، وهذا ما يجعلها محط أنظار القوى الكبرى التقليدية و الحديثة بداية من أوروبا، أمريكا والصين، اليابان، تركيا وإيران. والمغرب العربي

<sup>1</sup>I.Bid.

يقع في منطقة تنافس تقليدية بين القوى الغربية منذ القدم، فقد شهدت العديد من النزاعات والحروب على مر العصور، ومنه فهي منطقة ليس جديد عليها منطق التنافس حد التنازع بين القوى الكبرى، إلا أن الآليات التي تستعمل في كل مرحلة تختلف باختلاف المعطيات سواء المعطيات المتعلقة ببلدان المغاربية أو بالدول الكبرى أو بالبيئتين الاقليمية والدولية. فمثلا كان التنافس مرتبطة بالقوة العسكرية كما حدث في الفترة الاستعمارية، فليبيا قسمت إلى ثلاث أقاليم أفي فترة الحرب العالمية الثانية، بحيث كان اقليم برقة تحت سيطرة بريطانيا، وإقليم ثان تابع لفرنسا وهو اقليم فزان، في حين اقليم طرابلسكان تحت سيطرة الولايات المتحدة التي أقامت قاعدة عسكرية هويلس العسكرية، ليعود طرح تقسيم ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي بعد انتفاضة فبراير 2011.

بالرجوع للخريطة دائما، نلاحظ أن المغرب العربي يحده شمالا البحر المتوسط وأوروبا، شرقا مصر، غربا المحيط الأطلسي، جنوبا منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية، حيث زادت الأزمة الليبية سنة 2011 من التحديات السياسية والتهديدات الأمنية في المنطقة ككل، فهي بوابة افريقيا الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية، والمطلة على البحر المتوسط الذي طالما شهد نزاعات بين مختلف الحضارات والأمم.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1</sup> أشرف مجد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، السياسة الدولية، ع. 185، يوليو 2011، ص. 25.



خريطة المغرب العربي http://keywordsuggest.org/gallery/811987.html

بعد استعمال الأداة العسكرية لإحكام السيطرة على المنطقة المغاربية، كانت الأداة الاقتصادية آلية

أخرى تعكس مدى التنافس بين هذه القوى، وهذا التنافس يظهر جليا من خلال المشاريع الاقتصادية والسياسية-مشروع ايزنستات الأمريكي الذي يهدف إلى خلق شراكة أمريكية مغاربية في ميدان التبادل الحر، ابرام اتفاقيات مع دول المنطقة، وهناك مشروع الشرق الأوسط وشمال افريقيا الموسع، الاتحاد من أجل المتوسط... والمقترحات الأمنية – اقامة قاعدة أفريكوم، تعزيز التعاون والتنسيق الأمني بين دول المنطقة والقوى الغربية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتهديدات الأخرى العابرة للحدود من هجرة غير شرعية، جريمة منظمة وتجارة المخدرات... –

من ناحية الموارد، فكل هذا التنافس القديم الجديد ما بين القوى الفاعلة في البيئة الدولية، مرده الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية كموقع جغرافي خاصة بعد أن أصبحت إفريقيا تعتبر قارة المستقبلنتيجة المتلاكها أيضا لموارد طاقوبة وطبيعية لم تستغل بعد، فبعدما اعتبرت افريقيا قارة بلا أمل في تقربر لمجلة

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1</sup> سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة-، 2016-2017، ص.127

اقتصادية The Economist في بداية الألفية أصبحت القارة الواعدة في 2011، إذ تعتبر سلة غذاء العالم نتيجة الأرقام والإحصائيات التي تعطي صورة عن أهمية القارة، فهي تضم مثلا 60% من الأراضي الصالحة للزراعة وحاليا لا تستغل إلا 2% في وقت تستنزف فيه موارد باقي القارات، كما أنها خزان العالم للثروات المعدنية، فهي تستحوذ على 89% من البلاتين في العالم، 61 % من المنغنيز، تضم أكثر من 30 دولة منتجة للمواد الهيدروكربونية وعلى رأسها الجزائر وليبيا، وهذا ما يفسر أهمية المغرب العربي وسعي القوى الكبرى لإحكام السيطرة عليه ويبرر حدة التنافسية بينها، وما يحدث في ليبيا إلا دليل على أن المنطق البراغماتي في تحديد المناطق المهمة جيوبوليتيكيا مرتبط بموقع ومورد تلك الدولة أو المنطقة ككل، وليس تفعيلا للمقاربة الإنسانية – حقوق الإنسان، حماية الأقليات – التي طالما كانت شعارات القوى العالمية للتدخل في المنطقة.

كما تم التطرق إليه في الجانب النظري لأسس المقاربة الجيوبويتيكية، يعتبر التحكم في المجالات الجغرافية الاستراتيجية مهما، ومنه يمكن اعتباره كخطوة أولى في مسار التحكم في الموارد الطبيعية ومراقبتها، وهذا في إطار البحث الدائم للقوى الفاعلة في العلاقات الدولية على تعزيز قوتها ونفوذها وسيطرتها على الساحة الدولية، باعتبار أن التحكم في المجالات الجغرافية والموارد الطبيعية مهم لتحقيق استقرار السوق الدولية للتجارة والاقتصاد الدولي ككل.

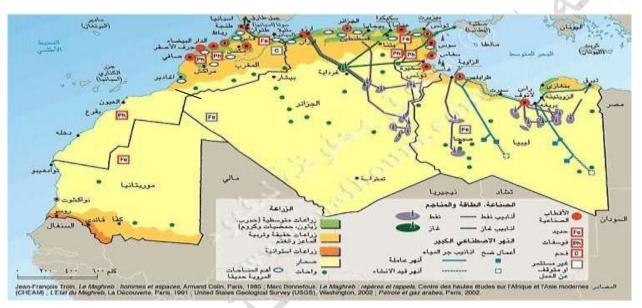
لتوضيح أهمية المغرب العربي من ناحية المورد، فإن الخريطة في المقاربة الجيوبوليتيكية مهمة، فهي تفسر بطريقة أحسن منطق التنازع في منطقة دون منطقة أخرى، ودائما تكون الخريطة بمثابة الإجابة على تساؤل لماذا التنازع بين القوى الكبرى في منطقة دون غيرها؟. انطلاقا من أهمية هذه المنطقة من ناحيتي الموقع (المجال الجغرافي) والمورد، تكون مقاربة التحليل والتفسير معتمدة على المنطق الجيوبوليتيكي، حيث أنتفسير التدخلات الأجنبية التي تعطى لها شعار حماية حقوق الإنسان،

الملجد الأول \_ العدد الثاني \_ يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> إفريقيا... خزان العالم وقارة المستقبل، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، 20:00 http://www.afrigatenews.net/content/

والتي تفعّل عبر الآلية القانونية "مسؤولية الحماية" Responsibility to protect -التي فُعلت في ليبيا مثلا- في إطار شرعنة القرارات، ماهي إلا تدخلات مصلحية دافعها حماية/ التحكم في المجال الحيوي ومراقبة الموارد.

فيما يلي خريطة توضح الموارد التي يحويها المغرب العربي في الميدان الطاقوي، الصناعي، المنجمي والزراعي.



خريطة الصناعة، الطاقة،المناجم، زراعة في المنطقة المغاربية http://histgeo-college.blogspot.com/2010/12/blog-post\_2300.html

إن المنطقة المغاربية ذو أهمية استراتيجية ليس فقط في بعدها الموردي التقليدي، فهي أيضا تحتوي على الطاقات المتجددة التي أصبح لها أهمية في التنمية المستدامة، والتي من شأنها التقليل من الآثار السلبية للتطور الصناعي على البيئة، حيث أنّ هناك تنافس غربي في الاستثمار في هذا المجال، فحسب المركز الألماني للأبحاث الجوية والفضائية فإن الصحراء المغاربية تستقبل طاقة شمسية لمدة تزيد عن 6 ساعات يوميا، وهو ما يعادل استهلاك البشرية في عام كامل (حوالي 12,247 مليون طن من البترول)، كما أنها طاقة نظيفة وغير مكلفة مقارنة بالطاقات التقليدية، زد على ذلك فالمنطقة المغاربية تمثل منطقة مهمة في انتاج طاقة الرياح وهذا باستغلال الساحل الأطلسي والمتوسطي.

وحسب التقرير دائما، فإن الألمان يعتبرون أن منطقة المغرب العربي ستحظى بأهمية جيوسياسية بالغة في أفق 2030 في مجال انتاج طاقة متجددة ونظيفة، كما سيحتل الصدارة في إفريقيا كمحرك للتنمية على نحو يضمن الانتاج الطاقوي جنوب-جنوب وجنوب-شمال إن تم الانتقال من الطاقة الأحفورية إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة الشمسية، الجيوحرارية والهوائية 1.

ولتوضيح الأهمية الجيوبوليتيكة للمنطقة المغاربية أكثر ولتعزيز ما تم تناوله في السابق يمكن تقديم بعض الأرقام حول المنطقة:

1/ الأراضي الصالحة للزراعة: 3% من أراضي الجزائر الشاسعة المقدرة بـ 2381741كلم صالحة للزراعة، المغرب 17.7%أي ما يعادل 95 ألف كلم مربع، وهي مساحة تضاعف مساحة بلجيكا بثلاثة أضعاف. أما تونس فـ 17.35% من مساحتها صالحة للزراعة.

2/ ثروة معدنية ونفطية: - تمثل الجزائر وليبيا أكثر دول المنطقة غناء بها، حيث أن الجزائر تحتل المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط، الجزائر تحتل المركز الثالث افريقيا في الانتاج النفطي حسب احصائيات 2012، المرتبة 18 من حيث الإنتاج، و12 من حيث التصدير، أما الغاز فتحتل المرتبة 5 من حيث الانتاج و3 من حيث التصدير في العالم، دون تغافل الغاز الصخري.

- المعطيات النفطية في ليبيا لا يختلف عن الجزائر إذ أنها تحتل المرتبة 13 باحتياط عملة أجنبية قدر برميلا يوميا 107 مليار دولار، فحسب بيانات الأوبك، فإن انتاج ليبيا من النفط الخام بلغ 1,474 مليون برميلا يوميا في 2010، لتحتل المركز الخامس عشر دوليا، لتزداد أهمية ليبيا لامتلاكها احتياطي مهم قدر بـ 46,4 مليار برميل وبهذا تحتل المركز الثامن دوليا في احتياطات النفط الخام، أما انتاج ليبيا من الغاز الطبيعي

https://alarab.co.uk/node/45700

<sup>1</sup> حسن مصدق، الطاقة المتجددة أساس التنمية المستدامة في المغرب العربي، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، 20:25، 20:25، ومناعة الزيارة: 26 فيفري 20:35، 20:45.

لا يحظى بنفس تأثير وانتشار النفط في الساحة الدولية، إذ تحتل المركز 33، أما احتياطاتها تمثل نسبة 8 % من الاحتياطات الدولية.

- تتوفر المغرب على ثروة معدنية مهمة ممثلة في الفوسفات وهو أكبر احتياطي في العالم، وتحتل المرتبة الثالثة في الإنتاج، وهو معدن متواجد في الصحراء الغربية التي لازلت تعرف حالة النزاع ما بين جبهة البوليزاريو والنظام المغربي<sup>1</sup>.

أما باقي الدول فتملك موارد ولكن ليس بحجم الجزائر وليبيا، إذ أن تونس تملك حقولا من النفط والغاز، حيث قدر احتياطي الغاز بها حوالي 65 بليون سنتيم مكعب، أما النفط فقدر بـ 450مليون برميلا حسب بيانات وكالة الاستخبارات الأمريكية، في حين تملك ثروة مائية تعادل5% من مساحتها، حيث أن مستقبل الصراع العالمي سيتمحور حول المياه، كل هذا يعكس الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية كوحدة مغاربية أو كدول.

\* أما موريتانيا فهي أفقر الدول المغاربية، إلا انها تملك بعض الثروات المعدنية، البترولية والبحرية، زد على ذلك فهي مصدر للطاقات المتجددة نتيجة مناخها الحار، دون تغافل أنها تعتبر ثاني مصدر للحديد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا بإنتاج قدر بـ 1.1 مليون طن في السنة وهو يمثل نسبة قليلة مقارنة بمخزونها الباطني<sup>2</sup>.

مما سبق يمكن التأكيد على أن المنطقة المغاربية تحظى بأهمية جيوبوليتيكية في البيئة الدولية، وهذا بتطبيق المقاربة الجيوبوليتيكية المرتكزة على عاملي الموقع (المجال الجغرافي) والمورد، ومن خلالهما يتم تفسير سياسات القوى الكبرى في المنطقة التي تتراوح ما بين التنافس والتنازع.

3/ تداعيات الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة المغاربية في مستواها الأمني، وميكانيزمات مواجهة أخطار تنافس القوى الكبرى على المنطقة.

نفس المرجع $^2$ 

المغرب العربي: بالأرقام ثروة هائلة لكن ضائعة، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، 2015، 1026 مروة هائلة لكن ضائعة، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes

بعد ما تم التطرق لأهمية المنطقة المغاربية وتبيان امكانياتها الطاقوية وغناها بالموارد المتنوعة وانطلاقا من أن مجالها الجغرافي يتميز بالحيوية لإطلالتها على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، الأمر الذي يجعلها منطقة تنافس بين القوى العالمية، وهذا التنافس يفرز تحديات أمنية تتمثل أساسا في التدخل المباشر أو غير المباشر في المنطقة تحت مبررات متعددة، إلا أن عنصري "الموارد، الموقع" يعتبران عاملين مهمين وأساسيين في تفسير التدخلات الأجنبية.

تواجه المنطقة المغاربية مجموعة من التداعيات والتحديات الأمنية، كنتيجة لأهميتها الجيوبوليتيكية، وهذا ما يعنى أنها تحت أنظار القوى الكبري، في إطار التنافسية وهذا ما يعزز احتمال التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية بشكل متكرر ودائم، والتدخل يزيد من التطرف المنتج للإرهاب باعتبار أن التطرف يتعلق بالفكر أما إن امتد التطرف لمرحلة الفعل يصبح ارهابا، والإرهاب يصاحبه تحديات أخرى بدءا بالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، وهذا ما يؤدي إلى ظهور بؤر توتر في المنطقة، وهذا ما يحدث فعلا في الواقع المغاربي، إذ أن أهمية ليبيا والساحل الافريقي أنتج تدخلات أجنبية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة التطرف وأصبحت المنطقة منطقة استقطاب للإرهابيين، وهذا ما يزيد من ظهور تحديات أخرى بداية من الهجرة غير الشرعية، اللاجئين كنتيجة للاضطرابات السياسية والخروقات الأمنية الداخلية لليبيا ودولة مالي، وهذا ما ينتج دولا فاشلة في المنطقة ستزيد الأعباء ثقلا على الأمن الاقليمي عامة وأمن الجزائر القومي خاصة باعتبارها دولة محورية تتحمل أعباء الحفاظ على أمنها وأمن جيرانها. فيما يلى خريطة توضح أماكن تواجد الجماعات الارهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث نجد: القاعدة في المغرب الاسلامي في الجزائر ،أنصار الشريعة و تنظيم الدولة الاسلامية -داعش-في ليبيا، بوكو حرام في نيجريا، أنصار الدين في مالى.



مناطق تواجد الجماعات الارهابية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2017

أما بالنسبة للاجئين كوضعية انسانية ناتجة عن الحروب الداخلية الدائرة في المنطقة، والتدخلات الأجنبية، فحسب منظمة اليونسيف يوجد أكثر من 35 ألف لاجئ في المنطقة نتيجة الحروب واللااستقرار الذي تتميز به منطقة الساحل نتيجة الحرب في مالي، والتي ازدادت بفعل انهيار الأوضاع في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القدافي سنة 2011.

إذا هي تداعيات أمنية ناتجة لأن المغرب العربي:

- منطقة تنافس تقليدية بين القوى الكبرى.
- منطقة تماس بين أوروبا الاستعمارية ومستعمراتها الافريقية.
- الطبيعة التقليدية لمجتمعاتها المبني على منطق القبيلة يجعلها مركز استقطاب للتجاذبات السياسية والاضطرابات الأمنية الداخلية، والاضطراب الداخلي يستعمل كمبرر للتدخل الأجنبي خاصة وأنه وضع

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

اليونيسيف، الأزمة في منطقة الساحل، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، 20:45 https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/sahel 62147.html

يهدد مصالح القوى الكبرى سواء على مستوى المجال الجغرافي أو الموارد، فيكون التدخل حماية لتلك المصالح.

- أهميتها الجيوبوليتيكة كمورد وموقع.
- 🖚 التداعيات الأمنية متداخلة بدءا بالإرهاب، الجريمة، تجارة المخدرات، الهجرة واللاجئين.

### لمواجهة هذه التحديات، لابد من:

- بناء الصرح المغاربي بمفهوم اقتصادي وليس سياسي بغية امتصاص أسباب الخلاف والعوامل المعرقلة للاتحاد باعتبار أن لغة الاقتصاد أكثر فعالية من لغة السياسة.
- تبني مقاربة التنمية المستدامة لحل المشاكل الاقليمية، أي الحديث بلغة الاستثمار (رابح-رابح) لا بلغة الاستدمار (التدخل).
  - تبني مقاربة اقليمية لحل النزاعات الاقليمية والابتعاد على خيار التدخل الأجنبي.
- تجفيف منابع التطرف الداخلي الناتج عن سوء تسيير الموارد البشرية والطبيعية، وهذا ما يحول دون التدخلات الخارجية.
  - ضرورة التنسيق الأمني المخابراتي المغاربي-المغاربي وتعزيزه بالتعاون الأمنى الدولى.
    - الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة التطرف والإرهاب.
  - التقيد بالمبدأ الأممى "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" والالتزام بالقوانين الدولية.

# انطلاقا مما سبق يمكن تأكيد منطقية الفرضيات المقترحة في البداية، والتي هي:

- فعلا المنطقة المغاربية تمثل إحدى الدوائر الجيوبوليتيكية المهمة في سياسيات القوى العالمية بمنطق المقاربة الجيوبوليتيكية—موقع ومورد—.
- موقع المنطقة المغاربية بين أوروبا وإفريقيا يجعلها منطقة تماس، تتجاذب فيها مختلف الافرازات السياسية، التهديدات الأمنية والرهانات الاقتصادية.

- المنطق الجيوبوليتيكي والتصرف البرغماتي في تحركات القوى العالمية تجاه المنطقة المغاربية يزيد من حدة التنافسية التي تفضي لنزاعات أكثر فأكثر في المنطقة.

### قائمة المراجع باللغة العربية:

### 1/ الأطروحات:

- قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة مجد خيضر -بسكرة-، 2016-2017.

# 2/ المقالات:

- كشك لأشرف محجد، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، السياسة الدولية، ع. 185، يوليو 2011.

# 3/ المواقع الالكترونية:

-إفريقيا... خزان العالم وقارة المستقبل، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 20:20، 20:20 http://www.afrigatenews.net/content/

اليونيسيف، **الأزمة في منطقة الساحل**، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، 20:45 https://www.unicef.org/arabic/infobycountry/sahel\_62147.html

- حسن مصدق، الطاقة المتجددة أساس التنمية المستدامة في المغرب العربي، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفرى 2018، 20:25

https://alarab.co.uk/node/45700

- دول المغرب العربي: بالأرقام ثروة هائلة لكن ضائعة، تاريخ وساعة الزيارة: 26 فيفري 2018، 20:35

https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes

- معنى علم الجيوبولتيك، تاريخ وساعة الزيارة: 25 فيفري 2018، 79:57

https://www.politics-dz.com/threads/myn-ylm-algiubulutik.5416

قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

1/ الكتب

- Hartshorne R. Political Geography, (New York: Syracuse University Press Syracuses, 1954).
- HLIHOR Constantin, Geopolitics: Fromaclassical to a Postmodern

  Approach, translate by Nicolae Melinescu, (Italy:

  Italian Academic Publishing, 2014).
- Sempa Francis P. Geopolitics from the Gold War to the 21st
   century (New Jersey: Transaction Publishers, 2002).

2/المقالات:

- Hartshorne R., 'Political Geography', American Geography: Inventory and Prospect, (New York: Syracuse University Press Syracuse, 1954).
- Mackinder H.J.،'The Geographical Pivot of History (1904)'،**the geographical journal**،Vol.170،N° 4،2004.

Smolen Kinga « Evolution of GeopoliticalSchools of Thought » TekaKom.
 Politol.stos. Miedzynar OLPAN 2012.

3/الأطروحات:

- GokmenSamraRana، Geopolitics and the study of international relations, The Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University: thesis for the degree of Doctor of philosophy. August 2010.

4/المواقع الالكترونية:

- Définition de la Géopolitique 25 février 2018 20 :00

http://www.toupie.org/Dictionnaire/Geopolitique.htm

- Mahan Alfred, The sea power in its relations to the war, 21 fev.

  2018, https://ia800504.us.archive.org/18/items/seapowerwar181201maha
  uoft/Foldout/282.jpg
- Mahan Alfred, the influence of sea power in history, 25 fev. 2018, 20:30 https://archive.org/details/influenceseapow11mahagoog
- Morgan Touly Géopolitique cours 25 février 2018 20:00

https://fr.scribd.com/document/20719023/GEOPOLITIQUE-cours

الجيوش الإفريقية و تحدى الاحتراف العسكري **Advancing Military Professionalim in Africa** 

إميلأوبدراوغو /Emile Ouédraogo

ترجمة:أحمد المرابطي باحث دكتوراه، جامعة سيدي مجد بن عبد الله، فاس-المغرب aelmorabety@gmail.com

إن بناء الجيوش الاحترافية يتوقف على استيعاب مجموعة من القواعد والمبادئ التي يرتكز عليها الاحتراف العسكري، إذ لا يهم، في

الواقع،عدد وحجم القوات المسلحة بقدر ما تهم نوعيتها وكفاءتها ومدى فعالية تدخلاتها ونجاعة قدراتها العملياتية. وعموما، تتحدد أهم مؤشرات

مهنية الجيوشفي تبعية وخضوع القوات العسكرية للسلطة المدنية، وولاءها للوطن ولدولة القانون، وحيادها السياسي، بالاضافة إلى الالتزام

بأخلاقيات المهنة وغيرها من المبادئ والمؤشرات الأخرى التي لا تقل أهمية. وإذا كانت الجيوش الإفريقية تعترضها صعوبات جمة في طريق

سعيها نحو كسب تحدي الاحتراف العسكري فإن هذه الصعوبات ليست بأقدار مقدرة، بقدر ما هي عقبات قابلة للتجاوز إذا ما توفرت الإرادة

الحقة لدى قادة الدول الإفريقية.هذا ما تحاول مقاربته بشيء من التفصيل والتحليل هذه الدراسة الأكاديمية.

كلمات مفتاحية: الجيوش الإفريقية؛ الاحتراف العسكرى؛المهنية؛الحياد العسكرى؛ العلاقات المدنية-العسكرية.

**ABSTRACT:** 

Professional armies depend upon large set of rules and principles of

military professionalism. The size of armed forces is not important as much as its

quality efficiency and the effectiveness of its operational capabilities. The most

important indicators of military professionalism are among others the

subordination of military forces to the civil authority; allegiance to the State and

respect for Law Order; and military neutrality. This paper explores obstacles to

military professionalism in Africa addressing some practical keys for building

professional militaries in the region.

**KEY WORDS:** African armies; Military

professionalism; Professionalism; Military neutrality; civil-military relations.

## أولا- مبادئ الاحتراف العسكري:

يقوم الاحتراف العسكري على عدة أسس ومبادئ، على رأسها مبدأ تبعية القوات المسلحة للسلطة المدنية،ومبدأ الولاء لدولة القانون، ومبدأ الحياد السياسي،بالإضافة إلى احترام الجنديلأخلاقيات وقواعد السلوك الوظيفيالتي تقتضيها طبيعة المهنة. وعلى الرغم من النتائج المخيبة للأمال على مستوبتجسيد وتطبيق هذه المبادئ في أوساط الجيوش الإفريقية فإن مبادئ الاحترافية هاته أخذت تجد لنفسها في الآونة الأخيرة صدى عميقا في عدد كبير من دول إفريقيا.

### 1- تبعية الجيش للسلطة المدنية

تستازم مهنية واحترافية الجيوش اشتغال مؤسسة الجيش في إطار ثقافة سياسية ديموقراطية في البلاد. وهذه الثقافة، كما يرى "صامويل فينر" في كتابه «الرجل على ظهر الحصان: دورالجيش في السياسة»، لا تقوم إلا بقيام توافق مجتمعي مدني واضح على آليات تداول السلطة السياسية واعتراف بقدر واسع من السيادة الشعبية. والذلك فإن مفهوم الاحتراف العسكري Military Professionalismفي الدول الديموقراطية يجسد بالضرورة قيما أساسية معينة؛ مثل القبول بشرعية المؤسسات الديموقراطية، والحياد أو عدم التحيز لطرف ما من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية، فضلا عن احترام حقوق الفرد الأساسية والدفاع عنها وفي إطار هذه الثقافة السياسية الديموقراطية نجد أن السلطات المدنية المنتخبة بطريقة شرعية هي المسؤولة الوحيدة عن إدارة الشؤون العامة في البلاد بما في ذلك السهر على وضع السياسة الأمنية والدفاعية، بينما لا تعمل القوات المسلحة إلا على تنزيل وتنفيذ هذه السياسة التي وضعتها هذه الأخيرة.

ولقد تبنت معظم الدول الإفريقية هذه القيم والمبادئ الأساسية للاحتراف العسكري في نصوصها الدستورية ومذاهبها العسكرية، لاسيما تلك الدول التي أصبحت تعيش على إيقاع التحول نحو

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Samuel E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2002).

الديموقراطية.وعلاوة على ذلك، فقد احتكت وتعرفت العديد من القيادات العسكرية على هذه القيم والمبادئ أثناءالتداريب التي تقوم بها في الأكاديميات العسكرية والكليات الحربية الغربية.وفي الواقع فإن هذه القيم تبقى متأصلة في جذور الثقافة الإفريقية؛ فحماية المملكة والخضوع للملك وتقديم الولاء له والحفاظ على وحدة الجماعة تشكل حجر الزاوية في القيم التي كانت تؤطر سلوك المحاربين الأفارقة القدامى. ولم تنهار هذه العلاقات المدنية—العسكرية وتتآكل هذه القيم إلا خلال الفترةالكولونيالية وما بعدها، أي في فترة الكولونيالية الجديدة.ومنذ الاستقلال، أخذنا نلحظ سعيا دؤوبا ومتواصلا من أجل استعادة هذه القيم التاريخية التي من شأنها أن تبعث الأمل من جديد في التوجه نحو كسب رهانالاحتراف العسكريالجيوش الإفريقية.

## 2-الولاء للوطن ولدولة القانون

إن بناء الجيوش الاحترافية يتوقف على ولاءها الواضح لدولة القانون من جهة واحترام المجتمع المدني من جهة ثانية، وعدم التدخل في العلاقةالتي تجمعالطرفينمن جهة ثالثة. ولكون عملية الدمقرطة قد ترافقهاأحيانا اضطراباتمن شأنها أن تُستغل للإخلالبالاستقرار الداخليفي البلاد،فإن حياد القوات المسلحة ودعمها لدولة القانون يبقى مسألة ضرورية، وإلا أصبح التحول نحو الديموقراطية وتعزيزها مسارا صعبا. ومن بين الجيوش الإفريقية التي التزمت بهذا المبدأ نذكر القوات المسلحة في السنغال، التي لم تشهد أي انقلاب عسكري منذ الاستقلال. وقد اجتازت الديموقراطية السنغالية، وبشكل دوري، اختبارات صعبة بفعل التوترات السياسية التي عرفتها البلاد، لكن مع ذلك، لم يجرؤ الجيش على خرق النظام الدستوري.وبفعل تجاوزتلك الاختبارات بنجاح استطاعت الثقافة الديموقراطية في السنغالأن تتعزز وتتقوى أكثر على مر السنوات اللاحقة.وبالإضافة إلىالسنغال، هناك دول افريقية أخرى لم تتعرض حكوماتها يوما للإطاحة بفعل انقلاب عسكري، وهي بوستوانا وجمهوربة الرأس الأخضر والموزمبيق وناميبيا

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Zoltan Barany, The Soldier and the Changing State (Princeton: Princeton University Press, 2012), 1.

وزامبيا. أويجدر الذكرأن الدول التي خبرت في مسارها انقلابات عسكرية وتدخلات في الشؤون السياسية قد أدت فواتير باهضة الثمن طيلة السنوات الطويلة اللاحقة؛ إذ بمجرد أن تتعرض الدولة لانقلاب عسكري يرتفع معدل الانقلابات فيها بشكل كبير وخطير. ونشير، في هذا السياق، إلى أن65في المائة من دول جنوب

الصحراء قد عرفت انقلابا عسكريا واحدا، و42 في المائة منها شهدت انقلابات عديدة. وفي الواقع فإن أغلب هذه الانقلابات استهدفت أنظمة عسكرية كانت قد جاءت إلى السلطة عبر انقلاب عسكري هي الأخرى؛ فما بين سنتي 1960 و2012 يُلاحظ أن تسع محاولات انقلاب من أصل مجموع الانقلابات التي حدثت في السودانكانت موجهة ضد أنظمة عسكرية، كما استُهدفت هذه الأنظمة سبع مرات من أصل عشرة انقلابات التي شهدتها غانا خلال نفس الفترة. وبمجرد أن يتم سلوك هذا النهج في انتقال السلطة، تغدو الأنظمة التي تنشأ عنها عبئا ثقيلا يصعب التخلص منه بل وتؤدي في الكثير من الأحيان إلى زعزعة استقرار الدول أو انهيارها حتى. لكن على الرغم مما تشكله هذه الانقلابات من تهديد حقيقي ومقلق في إفريقيا، فإن حجم الانقلابات الناجحة فيها أخذ يتضاءل بشكل ملحوظ منذ أواسط ال2000،

الجدول 1= عدد ونوع الانقلابات العسكرية في البلدان الإفريقية  $(2012-1960)^3$ 

، الانقلابية الفاشلة	المحاولات	حة	الانقلابات الناج	السنة	
	1( أثيوبيا)	الكونغو	(جمهورية قراطية)	1 الديمو	1960

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Habiba Ben Barka and MthuliNcube, "Political Fragility in Africa: Are Military Coups d'Etat a Never-Ending Phenomenon?" African Development Bank (September 2012), 3.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Stefan Lindemann, "The Ethnic Politics of Coup Avoidance: Evidence from Zambia and Uganda," Africa Spectrum 46, No. 2 (2011), 4. For background on datasets used by Lindemann and other authors to identify the number of coups, see Jonathan M. Powell & Clayton L. Thyne, "Global instances of coups from 1950 to 2010: A new dataset," Journal of Peace Research 48, No. 2 (2011), 249-259. Powell and Thyne identify the varying definitions of "coup d'état" to explain for the variances in reported instances of attempted and successful coups. 
<sup>3</sup>Barka and Ncube, "Political Fragility in Africa," 4.

1 (الصومال)		1961
1 (السينغال)		1962
1 (جمهورية الكونغو الديموقراطية)	3 (الطوغو، الكونغو، البنين)	1963
4 (غانا، تنزانيا، الغابون، )		1964
1 (بروندي)	5 (البنين، الجزائر، ، البنين، بنين)	1965
2 (الطوغو، السودان)	8 (نیجیریا، أوغندا، غانا، بورکینافاسو، بروندي، بروندي)	1966
(غانا) 1	3 (الطوغو، السيراليون، بنين)	1967
	3 (السيراليون، الكونغو، مالي)	1968
:03	4 (ليبيا، السودان، الصومال، بنين)	1969
3 (الكونغو، الطوغو، غينيا)		1970
4 (السيراليون، أوغندا، السودان، تشاد)	1 (أوغندا)	1971
2 (الكونغو، بنين)	3 (غانا، مدغشقر، بنین)	1972
1 كوت ديفوار	2 (سوازیلاند، رواندا)	1973

	,, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	
5 (أوغندا، أوغندا، أنغولا،	3 (بوركينافاسو، نيجيريا، أثيوبيا)	
جمهورية افريقيا الوسطى،		1974
مدغشقر)		
3 (بنين، السودان، موزمبيق)	2 (تشاد، نیجیریا)	1975
6 (جمهورية افريقيا الوسطى،	1 (بروند <i>ي</i> )	7,
نجيريا، النيجر، أوغندا، مالي،		1976
السودان)		
6 (بنين، السودان، الكونغو،	(سیشل) 1	1977
تشاد، أنغولا، أوغندا)		1977
3 (مالي، الصومال، السودان)	3 (جزر القمر، غانا، موريتانيا)	1978
2 (تشاد، غانا)	3 (غينيا، غينيا الاستوائية،)	1979
	1 (موریتانیا)	2005
2 (مدغشقر، كوت ديفوار)	1 (تشاد)	2006
		2007
	2 (موریتانیا، غینیا)	2008
1 (مدغشقر)		2009
2 (غينيا بيساو، مدغشقر)	1 (النيجر)	2010
3 (جمهورية الكونغو		2011
الديموقراطية، النيجر، غينيا		2011

بيساو)		
	2 (مالي، غينيا-بيساو)	2012

وفي الواقع، فإن العوامل التي تجد فيها القوات المسلحة مبرراتها للإطاحة بالحكومات المدنية تكمن عموما فيتفشى الفسادفي الدولة الافريقية وافتقارها إلى البنية المؤسسية الديموقراطية، وكذا الضعف الذي يعتري منظومتها الاقتصادية:هكذا نجدأن دول الساحل والصحراء التي أمسي ناتجها الداخلي الإجماليمتدنياهي التي شهدت أكثر الانقلابات العسكرية عددا مقارنةمع مثيلتها التي أضحت معدلات ناتجها المحلى مرتفعة. أواجمالا، فإن قيادة العسكريون للحكم يؤدي دائما إلى نتائج كارثية بالنسبة لاقتصاد الدولة، فمثلا، سجل النمو الاقتصادي في كل من غينيا ومالي وموريتانيا ونيجيريا انكماشا بنسبة 4,5 بالمئة بعد قيام الانقلابات العسكرية فيها. 2

وعلى وجه العموم، ثمة علاقة سلبية بين الانقلابات العسكرية والنمو الاقتصادي للدول على المدى الطويل، حيث يلاحظ أن الانقلابات المتعاقبة قد دفعت بعض البلدان الإفريقية، مثل بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديموقراطية وغينيا بيساو، إلى الدخول في فترات طويلة من الانكماش الاقتصادي.

ويرى صمويل هنتغتون أن التدخل العسكري في الشؤون الحكومية هو مسألة سياسية أكثر مما هي عسكرية، وهذا ما يعكسه الواقعفي معظم الدول الإفريقية. ففى غياب قواعد ومؤسسات واضحة وقوية لتنظيم الحياة السياسية، أصبح الجميع يتدافع ويتنافس من أجل السيطرة على الحكمفي الدولة بما في ذلك القوات المسلحة، بل صارت هذه الأخيرة فاعلا محوريا في المشهد السياسي لبعض الدول الإفريقية

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Ibid., 9.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>MathurinHoungnikpo, Africa's Militaries: A Missing Link in Democratic Transitions, Africa Security Brief No. 17 (Washington, D.C.: National Defense University Press, January 2012).

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

في فترة ما بعد الاستقلال.ومع ظهور التحالفات المصلحية بين القيادات العسكرية ورجالات السياسة والاقتصاد، أصبح تدخل الجيوش في الاقتصاد أكثر تعقيدا.ففي أنغولا مثلا، يشاركالعسكربون في المفاوضات التعاقدية مع الشركات الأجنبية، وبحتلون مناصب معينة في مجالس الإدارة، بل وبساهمون بحصص عظمى في شركات الاتصالات. كما أن جل الإدارات العسكرية التي تعاقبت على حكم نيجيريا تدخلت هي الأخرى في المجال الاقتصادي، حيث راكم ضباط القوات المسلحة –الذين عُينوا في مناصب إدارة الشركات والمناصب العليا للوظيفة العمومية- ثروات ضخمة وهائلة.ولقد ظل عدد كبير منهم يشكلون قوة وازنة ومؤثرة في السياسات النيجيرية حتى بعد إحالتهم على التقاعد،إلاأن نيجيرياقد تمكنت لاحقا من وضع حد للنظام العسكري، وذلكبعد انتخاب "أولوسيجون أوباسانجو" عقب الانتخابات الديموقراطية التي شهدتها البلاد سنة1999. ونظرا لإدراك الحكومة الجديدة للتداعيات السلبية -التي خلفها تدخل العسكر في النشاط التجاري لسنوات طويلة- على سمعة الحكومة وفعاليتها،سارعت إلى إحالة العديد من الضباط على التقاعد، كما ألغت تراخيص استغلال النفط وأكدت من جديد على حقوق ملكية الأراضي التي يشتبه في تفويتها بشكل غير قانوني للشخصيات التي تحتل المناصب السامية. 2 هذا بالإضافة إلى بذلها (أي الحكومة) لمجهودات كبيرة في إطار السعى نحو تحسين حكامة قطاع الأمن في الىلاد.

## 3-أخلاقيات المهنة/القدوة الحسنة

بالإضافة إلى ضرورة خضوع القوات المسلحة لآلية الرقابة المدنية الديموقراطية وولاءها للأمةفإنه لابد من توفرقيم معينة كشرط أخلاقي لازم لبناء الجيوش الاحترافية، وهذا ما يستوجبمساءلة القادة العسكريين والجنود عن أفعالهم، والاحتكام لمعياري الاستحقاق والجدارة في ترقيتهم المهنية، فضلا عن

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Rafael Marques de Morais, "The Angolan Presidency: The Epicentre of Corruption," Pambazuka News No. 493, August 5, 2010, available at .<a href="http://www.makaangola.org/wp-content/uploads/2012/04/Presidency Corruption.pdf">http://www.makaangola.org/wp-content/uploads/2012/04/Presidency Corruption.pdf</a>.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Emmanuel O. Ojo, "Taming the Monster: Demilitarization and Democratization in Nigeria," Armed Forces & Society 32, No. 2 (January 2006), 254-272.

ضرورة أخذهم بعين الاعتبار لمتطلبات النزاهة والعدل والإنصاف في إنفاذهمللقوانين والتدابير الخاصة بالأمن. ولا شك أن هذه الأخلاق المؤسسية ليس منة تنزل على الجنود من السماء بقدر ما يجب أن تلقن لهم من خلال دورات تدريبية خاصة ، تماما مثلما يخضعونا غيرها من التداريبلاكتساب مبادئ الانضباط وأعراف الحرب.

إن أخلاقيات الجندي تبقى بمثابة دعامة أساسية للثقافة المؤسسية التي يجب أن تؤطر سلوك وممارسة القوات المسلحة، وعنصر لا غنى عنه لنجاح مهمتها. فالجندي يتعين عليه التحلي بالجرأة الأدبية الكافية للدفاع عن المصالح التي تهم المجتمع أكثر من دفاعه عن مصالح الفئة التي ينتمي إليها، والمجندون ينبغي عليهم أن يجدوا بواعث التحفيز في قيم الشجاعة والتفاني والتضحية واستشعار واجب حماية وخدمة الوطن وأبناءه،وليس في ما يتقاضونه من أجور ورواتب شهرية.وعموما،فإن مهنة الجندي ليست متاحة للجميع، وذلك ببساطة لأن ليس كل شخص شخص تتوفر فيه الصفات المطلوبة كي يمتهن هذه المهنة.

إن أخلاقيات المهنة هذه تبقى ضرورية لبناء قوات مسلحة مهنية واحترافية. ففي بوتسوانا، مثلا، التي يتمتع فيها "الجيش الوطني" بنوع من الهيبة باعتبارهالمؤسسة الأكثر قدرة على خدمة الوطن، وأعضاءه هم الحماة الأكثر وفاء لمصالح الأمة، أنجد أن الأفراد الذين يلتحقون للعمل في صفوف الجيش يُختارون وفق شروطموضوعية قائمة على معايير مؤسساتية صارمة على رأسها التمتع بالكفايات اللازمة والتحلي بروح الأخلاق العالية. ففيسنة 2004 استقبلتالمؤسسة العسكرية ما بين80 إلى 100 ضابط جديد فقط من أصل 15 ألف من الطلبات التي تسلمتها. 2

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Dan Henk, "The Botswana Defence Force: Evolution of a Professional African Military," African Security Review 13, No. 4 (2004), 92.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Ibid., 98.

وفي الأخير، يبقى من الجدير بالذكر أنه قد تم اتخاذ خطوات هامةعلى الصعيد الإقليمي أيضا، لوضع آليات معيارية تمنع تدخل القوات المسلحة في السياسة في الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار تمت صياغة "السياسة الإفريقية المشتركة للأمن والدفاع"، والإعلان حول "إطار استجابة منظمة الوحدة الإفريقية للتغييرات غير الدستورية للحكومات"، و"الخطة الاستراتيجية للهيئة المعنية بالسياسة والدفاع والتعاون في المجال الأمني" التي أمستها مجموعة التنمية لدول أفريقيا الجنوبية، و"مشروعمدونةقواعدسلوكالقواتالعسكرية والأمنية" الذي تبنته المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ولا شك أن وضع هذه الأليات الجهوية الصريحة يعكس، في العمق، الاعتراف المتزايد بضرورة تطوير مأسسة القوات المسلحة في دول القارة الافريقية، والتي إذا ما تم تفعيلها وتنزيلها على أرض الواقع ستكون لها نتائج وانعكاسات إيجابية مهمة على التنمية السياسية على مستوى هذه الأخيرة.

## ثانيا- عوائق الاحتراف العسكري:

1-إرث الاستعمار: تجد أسباب تدخل القوات المسلحة الإفريقية في الشؤون الاقتصادية والسياسية جذورها في التاريخ الكولونيالي الذي عرفته هذه القارة. ولكون الجيوش الإفريقية تأسست على أنقاض الجيوش الاستعمارية، فإن هذه الأخيرة قد ورثت من المستعمر بذور التفرقة الاثثية، التي وقفت حجر عثرة أمام سعيها نحو كسب رهان الاحتراف العسكري. فمن المعلوم أن الأقليات الاثثية كانت تشكل جزءا هاما من القوات المسلحة الاستعمارية بالشكل الذي تستطيع أن تحقق، من خلاله، توازنا مع المجموعات العرقية الأكثر قوة في تاريخ هذا البلد أو ذاك؛ فمثلا، أقلية التوتسي في بروندي ورواندا والأقلية التي تمارس الشاط الرعوي في المناطق الشمالية لغانا ونيجيريا والطوغو كانت تشكل العنصر المهيمن في التركيبة البشرية للقوات المسلحة الفرنسية والبريطانية ما قبل الاستقلال.

ولقد كانت لهذا المتغير الاثني تداعيات كبيرة على مستوى تشكيل القوات المسلحة في فترة ما بعد الاستقلال، إذ من المعروف أن موجة الانقلابات العسكرية التي اجتاحت دول المنطقة آنذاك والتي أطاحت ببعض أنظمتها كانت، في العديد من الحالات، من تدبير ضباط ينتمون إلى هذه الجماعة الاثنية أو تلك ومن بين مدبري هذه الانقلابات العسكرية مثلا نذكر "إتيان إياديما" في الطوغو سنة 1963، و"سنغوليلاميزانا" في بوركينافاسو سنة 1966، و"جان بيديل بوكاسا" في جمهورية إفريقيا الوسطى سنة و"سنغوليلاميزانا" في أمين دادا" في أوغندا سنة 1971، ولكون هذه الجيوش التي تقودها أقليات تعرف أن وضعهاسيكون مهددا في حالة حكم الأغلبية، فإنها لا تدعم أبدا خيار التحولات الديموقراطية،كما أنالقوات الاستعمارية لم تكن ترى أية فائدة تُذكر في إعداد ضباط أفارقة لمثل هذا الخيار، ونتيجة ذلك لم يكن هنالك أي ضباط أكفاء بما فيه الكفاية لتحمل مسؤولية القيادة.

واليوم، وبعد خمسينسنة من الاستقلال، لم يعد ممكنا لهذا العامل، أي الإرث الاستعماري،أن يبرر، بأي حال من الأحوال،استمرار افتقار العديد من الجيوش الإفريقية للمهنية والاحتراف. وفي الواقع، فإن حكومات ما بعد الاستقلال كانت لها فرصة بناء جيوش وطنية حديثة عبرالقيامبإصلاحات هيكلية تهم عمل المؤسسات وطرائق التوظيف وغيرها من السياسات الموروثة من المستعمر، لكن حكام المرحلة اختاروا عكس ذلك بل لم يجدوا غضاضة في استغلال هذا النقص أو هذه النقائص في خلق وتكريس نظم سياسية أوتوقراطية. وقد انتصبت -نتيجة ذلك- مجموعة من التحديات في وجه هذه الجيوش التي تسعى نحو الاحتراف العسكري في إفريقيا، بما في ذلك استمرار تأثير العامل الاثني والقبلي في القوات المسلحةوتسييسهاوكذا ضعف قدراتها عملياتية.

2-التحيزات الاثنية والقبلية:إن الجيش الذي يُنشأ على أساس اعتبارات إثنية أو قبلية ليس بوسعه أن يدافع عن الوطنوالأمة، فهو، بالعكس، لايدافع إلا عن مصالح القبيلة أو المجموعة الاثنية التي تتكون منه تركيبته البشرية، هكذايظل يفتقر إلى الشرعية والثقة الشعبية، وبالتالي يفتقد أداءه للفعالية.ولسوء الحظ،

فإن أغلب جيوش الدولالإفريقية مازالت تتأسس بناء على اعتبارات إثنية وقبلية. فعلى سبيل المثال، نجد أن الجيش الموريتاني مقسم على أسس عرقية واثنية وثقافية، ومنذ الاستقلال يسيطر على المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية العرب—البربر رغم كونهم ليسوا إلا مجموعة أقلية تشكل ثلث سكان البلاد فقط. أوبعدما أدرك الرئيس الموريتاني "ولد الطايع" التهديد الذي تشكلههيمنة هذه المجموعة عقب قيام مؤامرة انقلاب اثنية في سنة1987، شرع هذا الأخير في عملية تعريب شبه شاملة لمختلف فروع القوات المسلحة الموريتانية. كما أن التركيبة الاثنية للقوات المسلحة في تشاد، أيضا، لا تعكس تمثيلية جميع الاثنيات القائمة في البلاد، فالمجموعة الاثنية "الزغاوة" التي ينتمي إليها الرئيس "ادريس ديبي" تسيطر على مؤسسة الجيش وعلى المناصب العسكرية العليا منذ سنة 1990، تاريخ إزاحة "حسن حبري" من السلطة. كما أن جيش الطوغو يعتبر مثالا هو الآخر على هيمنة هذه الأقلية الاثنية أو

تلك على تركيبة الجيوش الافريقية، حيث يشكل الأفراد المنحدرين من المنطقة الشمالية للبلاد نسبة 77 في المائة في الجيش، وضمن هذه المجموعةتمثلمجموعة "الكابي" الاثنية التي ينتمي إليها الرئيس 70 في المائة، بل ونجد أن 42 في المائة من هذه النسبة ينحدرون من نفس البلدة التي ينحدر منها الرئيس. هذا مع العلم أن إثنية"الكابي" تشكل ما بين 10 إلى 12 في المائة فقط من سكان الطوغو.

إن عملية التوظيف في الجيش التي تتم بناءا على أساس العرق الذي ينتمي إليه الرئيس هي ممارسة شائعة جدا في الدول الافريقية، وفي ظل ذلك يكون وفاء وولاء الضباط للرئيس أشد من وفاءهم وولائهم للوطن وتشريعاته الأساسية. ولا شك أن هذه الممارسة تقوض المعايير المهنية للقوات المسلحة كما تضع هذه الأخيرة في مواجهة مع بعضها البعض على أساس اعتبارات وخلفيات اثنية. ولقد تجلت مخاطر ذلك

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>BoubacarN'Diaye, "Mauritania," in Security Sector Governance in Francophone West Africa: Realities and Opportunities, eds. Alan Bryden and BoubacarN'Diaye (Geneva: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), September 2011), 152-153.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Comi M. Toulabor, "Togo", in Ibid., 232.

بشكل واضح عندما اندلع القتال الداخلي فجأة في جنوب السودان في دجنبر من عام 2013، حيث أدى إلى إعاقة حقيقية لعملية بناء القطاع الأمنى في أصغر بلد في إفريقيا.

وفي المقابل، فإن الجيش الذي يتكون من مختلف الجماعات الاثنية المحلية الموزعة في جميع مناطق وجهات البلاد يمكن أن يُرسى أساسا صلبا لبناء الدولة الديموقراطية، وذلك لأن القوات المسلحة ذات التركيبة الاثنية المتنوعة من شأنها أن تخلق ظروفا خصبة ومواتية للاحتراف العسكري،بعد أن تصبح الترقيات الإدارية والمالية تتم بناء على أساس الاستحقاق والجدارة وليس على أساس الانتماء العرقي، والولاء سيكون للأمة ككل وليس لمجموعة إثنية بعينها. وتقدمالقوات التنزانية مثالا واضحا لقوات مسلحة متنوعة وممثلة لمجموع المجتمع التنزاني؛ فعندما أحدث المدراء البريطانيون الكتيبة السادسة من بنادق الملكالإفريقية في نهاية الحرب العالمية الأولى، تم تجنيد الجنود من جميع الاثنيات التي يتكون منها المجتمع ومن ضمنها تلك التي كانت في خدمة الجيش الألماني الذي يعتبر خصم بريطانيا العظمي، ولم تكن هناك بالتالي أية هيمنة اثنية. أولكون تنزانيا (التي كانت تسمى تنجانيقا) لم تكن تُعتبر مناسبة بالنسبة للتقدم الاستعماري البريطاني،فإن البريطانيين لم يبذلوا أي جهد لإنشاء قوة عسكرية متحيزة عرقيا قصد ضبط ومراقبة الشعب في تنزانيا. 2وبعد الحصول على الاستقلالواتحادتنجانيقا وزنجبار لتشكيل تنزانيا في 1964، بدأ الرئيس "جوليوس نيريري" في خلق هوية وطنية في صفوف الجيش من أجل منع أي تدخل يهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي في البلاد. $^{3}$ 

ويلاحظ نفس الشيء في زامبيا (التي كانت تسمى روديسيا الشمالية)التي عمل فيها البريطانيون على تكوين جيش من مختلف المجموعات الاثنية الموزعة في البلاد، وبذلك لم تكن هناك أية هيمنة لمجموعة بعينها على القوات المسلحة.وعلى عكس "جوليوسنيريري" الذي حافظ على مسافة مهنية إزاء القوات

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Stefan Lindemann, "Civilian Control of the Military in Tanzania and Zambia: Explaining Persistent Exceptionalism," Crisis States Working Papers Series No. 2 (London: Crisis States Research Centre, 2010), 3. <sup>2</sup>Barany, Soldier and the Changing State, 276.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Ibid., 288.

المسلحة باعتبارها أداة للهيمنة الاستعمارية،فإن رئيس زامبيا "كينيثكاوندا" قد تعاون بشكل وثيق مع الضباط الأفارقة الذين اشتغلوا في صفوف الجيش الاستعماري سابقا، ولذلكأصبح هناك حد أدني من التوافق بين المدنيين والعسكربين عندما حصلت زامبيا على استقلالها سنة 1964. وبعد الاستقلال، استمر "كاوندا" في نهج سياسة "التوازن بين القبائل" على مستوى جميع الإدارات الحكومية،خاصة وأنه يعرف الدور الذي كان للاتوازناتا لاثنوغرافية في التدخلات العسكرية عبر ربوع افريقيا جنوب الصحراء  $^{1}$ .الكبرى

ومن الأمثلة الحديثة التي أصبح فيها الجيش أكثر تمثيلية لمكونات المجتمع نذكر قوات الدفاع الوطني الجنوب افريقية. إذ بعد نهاية الأبارتيد وما تلاها من جهود متظافرةوتحت ضغط التحولات السياسية التي كانت تعيش على إيقاعها البلاد آنذاك، ما كان للجيش إلا أن يتجاوب معها ويمثل مجموع الشعب الجنوب-افريقي بالشكل الذي يعكس تعدديته الهوياتية في كليتها.ولقد حافظ كل من الجيشوالحكومة والمجتمع المدنى على هذه الطبيعة المتعددة للقوات المسلحة كجزء لا يتجزأ من سياسة الأمن القومي لجنوب إفريقيا.

كما أن القوات المسلحة البروندية تأسست،هي الأخرى،على أساس اندماج واسع قائم على أساس المحاصصة، مع فرض سن معين للتقاعد من أجل تمثيل أفضل للتركيبة الاثنية التي يتكون منها المجتمع البروندي. وبعد وقف إطلاق النار سنة 2003، أبانت قيادات الجيش عن رغبة حازمة في دمج ثوار الهوتو الذين يشكلون الأغلبية في الجيش الذي تسيطر عليه أقلية التوتسي، وقد حدث هذا الاندماج على جميع مستوبات الجيش بعد أن أخذ الجنود من مختلف الخلفيات العرقية يُقيمون معا وبتدربون في نفس الثكنات العسكرية. وبعد ثلاث سنوات، انخفض التمييز القائم على الأسس الاثنية في صفوف الجيش لا

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Lindemann, "Civilian Control of the Military," 12.

سيما في أوساط الجنود والضباط الشباب، إلى أنوصلت القوات المسلحة البروندية بعد ذلك إلى درجة مهمة من الانسجام. 1

3-تسييس الجيش وعسكرة السياسة: إن تسييس الجيش يخفي وراءه منافسة حامية بين الجهات والأحزاب السياسية بهدف كسب الدعم العسكري، وتبعا لذلككانتأغلب الانقلابات العسكرية التي حدثت في إفريقيا مدعومة من طرف هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتنافسة في الساحة السياسية. وتحاول بعض الأحزاب جاهدة إيجاد متعاطفين معها في صفوف القوات المسلحة وذلك تخطيطا منها للاستيلاء على السلطة وقتتما تسنح الفرصة. وفي هذا السياق يلاحظ أن الانقلاب العسكري الذي حدث في مالي سنة السلطة وقتتما تسنح دعما من طرف عدة أحزاب سياسية بالرغم من إدانته الواسعة من طرف المجتمع الدولي. وفي كوت ديفوار، كذلك، استمر أنصار الرئيس السابق "لوران غباغبو"في البحث عن الدعم من جانب القوات المسلحة من أجل ضرب سلطة الرئيس "الحسن وتارا". فكذا، يلاحظ أناعتماد الأحزاب على القوات المسلحة وليس على الشعبممارسة شائعة ومشتركة بينجل الدول الإفريقية.

وفي الوقت الذي تشهد فيه جيوش الدول الغربيةاحترافا عسكريا عالياوخاليا من استغلال الأجهزة الأمنية لخدمة الأجندة والأهداف السياسية، فإن التلاعب في الولاءات العسكرية مازال سلوكا قائما وشائعا في العديد من الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار، عمل الرئيس الإيفواري "هوفويت بوانيي" عندما تحمل مسؤولية إدارة قطاع الأمن، على تقليص حجم القوات الأمنية وتأسيس ميليشيات تابعة للحزب الذي يتكون معظمه من المجموعة الاثنية التي ينتمي إليها، كما تلاعب هذا الأخير في المؤسسة العسكرية من خلال منح ضباط الجيش أجورا ورواتب عالية مقارنة مع رواتب موظفي المؤسسات المدنية، علاوة على منح

-

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Cyrus Samii, "Perils or Promise of Ethnic Integration? Evidence from a Hard Case in Burundi," American Political Science Review 107, No. 3 (August 2013).

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Midterm Report from the Group of Experts on Côte d'Ivoire prepared in accordance with paragraph 16 of Security Council resolution 2045 (2012). United Nations (S /2012/766), October 15, 2012.

كبار الضباط مناصب تنظيمية مهمة في الحزب وامتيازات أخرى. أوقد مهد ذلك الطريق لاحقا للدخولفي دوامة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في البلاد. وبعد وفاة الرئيس "هوفويت بوانيي" في 1993، استولى رئيس الجمعية الوطنية "هنري كونان بيديه" على السلطة بمساعدة بعض من ضباط الدرك الذين ينتمون إلى قبيلته. وبهذا السلوك غير المعهود في التاريخ السياسي والدبلوماسي لكوت ديفوار، تخلت قوات الأمن عن صورة الحياد وأصبحت منذ ذلك الوقت لاعبا مركزيا في الساحة السياسية. كما أن جهاز الدرك الذي أصبح أكثر تجهيزا وأحسنتدريبا من غيره من وحدات القوات المسلحة الإيفوارية هو الذي أوصلفي وقت لاحق "لوران غباغبو" لتولى رئاسة الدولة عقب انتخابات 2000 التي أعلن فيها منافسه "روبرت غوي" نفسه فائزا. هكذا أصبحت المؤسسة العسكرية في كوت ديفوار شأنها شأن العديد من الدول الإفريقية الأخرى، هي التي تصنع رؤساء وحكام الدول في هذه القارة.

وعلى ضوء هذه العلاقةالملتبسة بين الساسة والعسكر أصبحت المؤسسة العسكرية في عيون المجتمع أكثر تحيزا وتحزبا وأقل مهنية في المقابل، وهو الشيء الذي ما فتئ يقلل من الاحترام المطلوب لها خاصة فيما يتعلق باحترام معايير الكفاءة والاخلاص والانضباط في توظيف الجنود.ولا شك أن حاجة الفاعل السياسي للدعم العسكري هو الذي يفسر لماذا يتساهل ويتغاضى بل وفي بعض الأحيان يشجع استعمال القادة العسكريين للموارد العامة للإثراء الشخصي وملراكمة الأرصدة البنكية.

## 4-ضعف القدرات العملياتية:قوات مسلحة بدون مهمة

يتطلب الاحتراف العسكري للجيوشقيادة فعالة وأنظمة تحكم حازمة، فضلا عن مهارات وموارد كافية للنجاح في تنفيذ المهام المنوطة بها.غير أن ضعف القدرات العملياتية للجيوش الافريقية تجعلها غير قادرة على القيام بهذه المهام على الوجه المطلوب، الشيء الذي يجعل أهمية وجودها موضع تساؤل. ولا شك

\_\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Library of Congress Country Studies, Ivory Coast – Chapter 1, Historical Setting – Consolidation of Power in the 1960s and 1970s, Library of Congress Call Number DT545.22 .C66 1990.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>RaphaëlOuattara, "Côte d'Ivoire," in Bryden and N'Diaye, Security Sector Governance in Francophone West Africa, 74.

أن هزيمة القوات المسلحة في مالي ضد المتمردين الإسلاميين سنة 2012؛ والقبض على "غوما" من قبل جماعة متمردة تُدعى "حركة 23 مارس" المعروفة اختصارا ب إم 23 في جمهورية الكونغو الديموقراطية في نفس السنة؛ وتفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى بعد الاحتلال السهل والسريع للعاصمة "بانغي" من طرف قوات الجماعة المقاتلة المعروفة باسم "سيليكا" سنة 2013؛ يشي بوضوح بضعف وقصورالكفاءة العملية لجيوش دول جنوب الصحراء الكبرى. ومن الأسباب العديدة التي تقف وراء هذا الضعف نذكر: الثغرات القائمة على مستوى تراتبية القيادة وما تؤدي إليه من عدم انضباط؛ وضعف الرقابة على صفقات اقتناء الأسلحة؛ والقصور على مستوى تدبير الموارد؛ وضعف المعنويات؛ بالإضافة إلى كون المهام تبقى غير منسقة و متقادمة.

التعلين. القادة العليا التي لا تجدما تبرر به هذه الممارسات ذات الآثار السلبية المتفاقمة على مستوى التصالل القيادية المخلفة.

رغم كون الغالبية العظمى من الجيوش الإفريقية تؤطرها نصوص تشريعية محددة مثل نظام موظفي القوات المسلحة وقانون الانضباط العسكري، فإن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها القوات خارج الثكنات

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Adam Nossiter, "Bodies Pour In as Nigeria Hunts for Islamists," The New York Times, May 7, 2013. See also, John Campbell and Asch Harwood, "What's Behind Nigeria's Escalating Bodycount?" The Atlantic, May 21, 2013.

غالبا ما تمر دون عقاب، وهو الشيء الذي ينعكس سلبا على صورة الأفراد العسكريين ويعزز ثقافة الإفلات من العقاب وبقوض سمعة الجيش وبكرس السلوك المنحرف بين صفوف الجنود.

وفي كوت ديفوار "لوارنغباغبو"،كذلك، يلاحظ أنه لم تُتخذ أية عقوبات ضد مرتكبي مجزرة 2000، التي قام فيها الجنود الموالين للرئيس بقتل المدنيين الذين ينازعون شرعيته الانتخابية. كما لم تقم هناك أية مساءلة عن أعمال القتل المرتكبة خلال المسيرات الاحتجاجية في سنة2004،ولم يُتهم الجناة إلا بعد قيام النظام الديموقراطي الذي جاء ب "الحسن وتارا" إلى السلطة سنة 2011.

غير أنه ثمة استثناءات بطبيعة الحال: ففي البنين -مثلا-أوقفت السلطة القضائية أفرادا من الدرك والبوليس لارتكابهم اعتقالات غير قانونية ومعاملات مهينة وحاطة بكرامة المواطنين المحتجزين في مراكز الشرطة.وفي بوركينا فاسو-أيضا- تم فصل 566 جندي من الجنود الذين شاركوا في تمرد الجيش عام 2011 مع توقيف 217 من القادة العسكريين، وتقديمهم إلى القضاء العسكري لمحاكمتهم بتهمة الإخلال بالقواعد المعمول بها داخل القوات المسلحة، وتسببهم في الإخلال بالنظام العام، وانتهاكهم لحقوق الإنسان.

ضعف الرقابة على صفقات اقتناء السلاح: يعتبر ضعف الرقابة على عمليات اقتناء المعدات والتجهيزات الخاصة بالقوات المسلحة من بين مظاهر القصور الذي يعتري الحكامة على مستوى المؤسسة العسكرية، خاصة في ظل انعدام الشروط اللائقة في الثكناتوهزالة الرواتب والأجور، علاوة على ضبابية وغموض آفاق تنمية القواتالمسلحة. ففي نيجيريا مثلا، ظلت العديد من الثكنات في حالة سيئة بالرغم من كون الإنفاق على بناء وإعادة تأهيل الثكنات العسكرية قد بلغ ما يقارب 76 مليون دولار. ولقد ساهمت شبهات الفساد المتعلقة باقتناء المعدات وتحويل الإمدادات لصالح "بوكو حرام" في تقويض الثقة في القوات المسلحة مما أثر بشكل مباشر على فعاليتها.

\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> "Freedom in the World Report, Burkina Faso," Freedom House, 2013.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> "Military Barracks in Disrepair Despite N12 Billion 2012 Budget," Daily Trust, March 18, 2013, available at. <a href="http://allafrica.com/stories/201303181685.html">http://allafrica.com/stories/201303181685.html</a>.

وفي إطار تقييم قطاع الدفاع في 19 بلد افريقي، سجلت منظمة الشفافية الدولية أن 90 في المائة منها تصنف في مراتب دنيا من حيث شفافية عمليات الشراء (انظر الجدول3). ورغم احترام المساطر الإدارية في المراحل الأولى لرصد الاعتمادات، فإنه، مع ذلك، يكفي وضع خاتم "سري" أو "مصنف" في الأسواق العامة لتجنب الافتحاص المالي العمومي. وإذا كانتبعض المبيعات العسكرية تتطلب نوعا من السرية لغايات الأمن القومي، فإن أغلبها لا يحتاج لمثل هذا الطابع السري.

بلد افريقي=19معدلات مكافحة الفساد في بعض الفروع المالية والإدارية لقطاع الدفاع في =1 الجدول شفافية مرتفعة)=1شفافية مرتفعة)=1شفافية منخفضة، =1

آئیات الرقابة	شفافية الإقتناء	تصنيف المعلومات	الانفاق خارج الميزانية	الانفاق خارج الميزانية	برنامج الافتحاص	اطلاع البرلمان	الانفاق السرى %	الإفتحاص الخارجي	الإفتحاص الداخلي	إتاحةالمعلومات للناس	فحص الميزانية	شفافيةالميزانية	
1	0	1	3	2	1	2	0	1	1	0	3	2	كينيا
2	1	1	2	2	3	4	1	2	2	3	2	3	جنوب إفريقيا
2	1	1	2	1	1	1	0	2	1	1	1	1	اثيوبيا
3	1	1	1	0	2	1	0	2	2	-	_	2	غانا
0	2	1	0	1	0	1	0	2	1	2	2	2	رواندا
2	1	1	2	0	2	2	0	1	1	2	1	1	تتزانيا
2	0	0	1	2	0	0	0	0	1	1	1	1	كوت ديفوار
0	0	0	2	1	1	0	0	1	0	2	1	1	المغرب
2	2	2	0	0	0	1	0	1	2	2	1	1	نيجيريا
1	0	1	2	0	0	0	0	2	0	1	0	1	تونس
2	1	1	0	2	2	1	0	2	1	1	2	2	أوغندا
0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	2	1	زيمبابو <i>ي</i>
0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	الجزائر

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Government Defence Anti-Corruption Index 2013 (London: Transparency International UK Defence and Security Programme, 2013).

\_

0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	أنغولا
1	1	0	2	0	0	0	0	0	1	_	_	1	كامرون
1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	الكونغو الديموقراطي
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	مصر
0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2	0	إريتيريا
0	0	0	1	ı	0	0	0	0	0	0	2	1	ليبيا

ويلاحظ، في العديد من الدول الافريقية، أن قرارات شراء الأسلحة تتركز في يد أوليغارشية عسكرية وسياسية متحالفة مع شركاء محليين وأجانب، مما يجعل العمليات التي تقوم بها تُوظف لأغراض تجارية تخدم مصالحها الذاتية أكثر مما تُوجه لتلبية الحاجيات الحقيقية للقوات المسلحة. ففي سنة 2007، شكلت الرشوة في الإمدادات العسكرية في افريقيا حوالي 10 في المائة من القيمة المالية للعقود المبرمة.

إن تلقي العمولات والرشاوي في المعاملات التجارية الخاصة بالأسلحة يؤدي إلىبيع المعدات العسكرية بأثمنة باهضةوبشكل لا يستجيب للحاجيات الفعلية للقوات المسلحة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، تورط الجنرال "سليم صالح"، الأخ غير الشقيق للرئيس "يوري موسيفني"، في فضائح مالية عديدة قبل أن يستقيل من منصبه كمستشار للرئيس في شؤون الأمن والدفاع، أحيث قام هذا الأخير باقتناء دبابات ومقاتلات غير جيدة وغير صالحة للاستعمال في مقابل منح رشاوي لأعضاء القيادة العليا للتستر على ذلك. أوفي سنة 2010، تم اعتقال وزير الدفاع الكامروني "ريمي زي ميكا" بعد اتهامه بتحويل الاعتمادات التي كانت مخصصة لمشاريع التنمية العسكرية خلال ولايته ما بين سنتي 2004 و 2009. وفي سنة 2013، انكبت إدارة الرئيس "جاكوب زوما" على تعميق البحث في قضايا الرشاوي المتعلقة

.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Bribery in Public Procurement: Methods, Actors and Counter-Measures (Paris: OECD, 2007), 47.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Herbert M. Howe, Ambiguous Order: Military Forces in African States, (Boulder CO: Lynne Rienner Pub., 2005), 55.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Ibid., 55.

بالمقتنيات الحكومية من المعدات المفرطة التكلفة من الشركات العسكرية العالمية سنة 1999، حيث تجاوز المبلغ الإجمالي لهذه "الصفقات" ستةملايير دولار.

ولقد وضعت بعض الدول عدة آليات داخلية لمراقبة الحكامة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أحدثت العديد من الدول الافريقية الفرنكوفونية مصالح تغتيش خاصة في وزارات دفاعها، مكلفة بمراقبة واختبار القدرة العملياتية للقوات المسلحة، وتزويدها بالنصائح ذات الصلة وكذا السهر على تطبيق السياسة الدفاعية الرسمية. وعموماتتمثل اختصاصات هذه المصالح المحدثة في:

-التحقق من مدى تطبيق القانون والقرارات الوزارية التي تهم الجوانب الإدارية والمالية للقوات المسلحة.

-المشاركة في صياغة وتنفيذ العقيدة العسكرية.

-إعداد تقارير دورية حول تدبير الموارد البشرية والتجهيز والتكوين وغيرها من حاجيات القوات المسلحة.

ورغم كون هذه المصالح المحدثة قد شكلت طفرة مؤسساتية هامة، فإنها لن تقوم بمهامها كما ينبغي ما لم تُمنح لها الصلاحيات والسلطات الكافية، لاسيما وأن هذه المصالح يتم خلقها -في غالب الأحيان-فقط من أجل استكمال الوحدات المؤسساتية لوزارة الدفاع،التي غالبا ما يُعين فيها رؤساء الأركان السابقين وكبار الضباط. وفي الواقع فإن التعيينات في هذه المناصب تبقى مصدر تضارب المصالح، خاصة عندما يجد المفتش العام نفسه يعالج عقود وصفقات تخصه هو أو تهُم أحد أقرباءه العاملين في هذه المصلحة أو تلك، حيثتؤثر العلاقات الشخصية سلبا في بعض الحالات على سير العمل الذي يقوم به المفتش العام على مستوى إشرافه ومراقبته لاشتغال هذه المصالح.

ومن النادر جدا -في إفريقيا- أن تسائل السلطة التشريعية القادة العسكريين أو أن تتدخل في العمليات التجارية التي يقوم بها هؤلاء والتي غالبا ما يعوزها الوضوح والشفافية. وكقاعدة عامة، فإن البرلمان في

البلدان الإفريقية لا يراقب النفقات العسكرية سيما وأنه يرى في ذلك تشويشا على الأمن القومي للبلاد.وعلى سبيل المثال، فإن كينيا، التي تصنف السابعة إفريقيا من حيث الإنفاق العسكري، لم تضع القانون الذي يلزم إخضاع القوات المسلحة وتقاريرها وحساباتها المالية المتعلقة بالدفاع لرقابة البرلمان ورئيسالدولة إلا في سنة 2012.

وتوجد في الدول الإفريقية الأخرى التي تعرف نفقاتها العسكرية ارتفاعا نسبيا كأنغولا والجزائر قوانين تلزم البرلمان على ممارسة رقابته على هذه النفقات، غير أنها (أي هذه القوانين) لا تطبق على الوجه المطلوب. وفي غانا، هناك مناللجن لبرلمانيةالتي تراقب في الشؤون الأمنية والعسكرية ما يسمح بممارسة رقابة أفضل على عملية رصد الاعتمادات المالية لقطاع الأمن بصفة عامة، خاصة منها تلك التي ترأسها أحزاب معارضة. ومع ذلك، تنتصب مجموعة من الاعتراضات أثناء مناقشة ميزانية الجيش وخاصة ما يتعلق منها باعتبارات "الأمن القومي"، وهي الاعتراضات التي لا يجوز لأحد التصويت ضدها. وفي الطوغو، لا يخضع قطاع الدفاع لأية رقابة خارجية رغم استثنارهب 25 في المائة من الميزانية الحكومية. وفي دول أخرى، مثل نيجيريا، نجد أن كل وحدة من وحدات الجيش البرية والبحرية والجوية الحكمة على مستوى ماليتها وصفقاتها الخاصة على حدة، وهو الشيء الذي تنجم عنه صعوبات جمة على مستوى ممارسة الرقابة فضلا عن فسح المجال أمام التلاعب بالموارد المالية المتاحة.

وفي المقابل، ثمة دول مثل السنغال وجنوب إفريقيا تتوفر على هيئات مدنية قوية في وزارات الدفاع تساهم بشكل ملحوظ في تعزيز الشفافية على مستوى رصد الاعتمادات المالية. وفي كل من بوركينافاسو

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>RawingsOtini, "Kenya Among Africa's Top Spenders on Military," Business Daily, November 1, 2012, available at <a href="http://businessdailyafrica.comkenya-among-Africa-s-top-spenders-on-military-/539546/1609528/-p833itz/-/index.html">http://businessdailyafrica.comkenya-among-Africa-s-top-spenders-on-military-/539546/1609528/-p833itz/-/index.html</a>.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>KwesiAning, "Ghana," in Parliamentary Oversight of the Security Sector in West Africa, eds. AdedejiEbo and BoubacarN'Diaye (Geneva: DCAF, 2008), 131.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Toulabor, "Togo," 232.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>WuyiOmitoogun and EboeHutchful, Budgeting for the Military Sector in Africa: The Processes and Mechanisms of Control, SIPRI (Oxford: Oxford University Press, 2006), 167.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> Daniel W. Henk and Martin RevayiRupiya, Funding Defense: Challenges of Buying Military Capability in Sub-Saharan Africa (Carlysle: Strategic Studies Institute (SSI), September 2001), 19.

وأوغندا تمارس السلطة التنفيذية رقابة على وضع ميزانية وزارة الدفاع قبل الموافقة عليها. وعندما يتدخل ما هو سياسي على هذا المستوى، فإن المجتمع المدني يقوم بدوره المطلوب إزاء الحكومة، ففي سنة 2012، مثلا، تمت إقالة وزير الدفاع وقدماء المحاربين في جنوب إفريقيابعد أن أثار الرأي العام المفاوضات السرية التي أبرم من خلالها هذا الأخير صفقة تقدر بمائتي مليون دولار لشراء طائرات خاصة بالأعمال للرئيس الجنوب افريقي "جاكوب زوما" ونائبه "كاليماموتلانتي".

-ضعف تدبير الموارد المالية والبشرية:تلعب الإدارة الفعالة دورا أساسيا لضمان نجاح العمليات العسكرية، إذ يكفي التوفر على جهاز إداري قوي ليتسنى تعبئة موارد القوات المسلحة الإفريقية-مهما تكن ضعيفة-وترشيدهامن أجل أداء أفضل وعطاء أمثل. غير أن القصور في تدبير هذه الموارد مازال مشكلا قائما وملحوظا لدى الجيوش الافريقية على جميع المستويات،البشرية منها والمادية واللوجستيكية.

ولقدأثرت الترقيات التي تتم على أساساا لاعتبارات السياسية والاثنية سلبا على التنظيم الهرمي للمؤسسة العسكرية؛ فقبل أزمة 2012، كان يقدر الجيش المالي ب50 جنيرال و20 ألف جندي، بما يعادل جنيرال واحد لكل 600 جندي، أبينما واحد لكل 400 جندي. في حين مثلت هذه النسبة في جارها النيجيري جنرال واحد لكل 600 جندي، يقودها تشكل قوات المشاة التابعة لحلف الناتو –على سبيل المقارنة–ما بين 3.200 و5.500 جندي يقودها عميد واحد فقط. هكذا يبقى عدم التناسب بين القيادة العسكرية وقواعدها مشكلة شائعة بين العديد من الدول الأفريقية، إذ كلما كان عدد الضباط القادة مرتفعا كلما كانت قوة الجيش غير فعالة والعكس صحيح.

ولاشك أنالزيادة في عدد الضباط يُشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدفاع، كما يبقى أيضا مصدرا لعدم الفعالية على مستوى القيادة كما يُشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدفاع،كما يبقى أيضا مصدرا لعدم الفعالية وعدم الانضباط على مستوى القيادة، أعلى الهرم العسكري سيما مع استحضار الشعور بالإحباط الذي ينتاب كبار الضباط وهم يرون غيرهم تتم ترقيتهم بناء على اعتبارات أخرى غير اعتبارات الكفاءة

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Laurent Touchard, "Les 7 Péchés Capitaux," Jeune Afrique No. 2709 (December 9-15, 2012), 30.

المهنية.وعلى سبيل المثال فقد تم في أوغندا إثارة مشكل المحسوبية والحسابات السياسية في ترقية الضباط عقب الترقية السريعة في الرتبة لنجل الرئيس الأوغندي "موسيفني"، الجنرال "موهوزيكينيروجابا" الذي أصبح قائدا للقواد في القوات المسلحة الخاصة الأوغندية بعد أقدمية في الخدمة لم تتجاوز 15 سنة. كما أن الضباط يرفضون في بعض الأحيان أوامر الجنيرالات الجدد مما يؤدي إلى بث بذور عدم الطاعة وعدم الانضباط في صفوف الجنود وبالتالي عدم احترام التنظيم الهرمي للسلطة العسكرية.

كما أنالنقص الحاصل على مستوى المعدات وصيانتها يساهم بدوره في كبح تطور القوات المسلحة في إفريقيا. وفي هذا الإطار، يلاحظاختفاء القوات الجوية من الساحةوفكها الارتباط مع شركاءها العالميين، نظرا لغلاء تكاليف الصيانة التقنية مع ما يصاحب ذلك من تخفيض لنفقات التسلح وميزانيات الدفاع. ونتيجة ذلك، غادر معظم الربابنة عملهم في صفوف القوات المسلحة، وأصبح أحسنهم حظا يشتغل اليوم كربان في طائرات النقل الجوي التجارية التي يملكها كبار الشخصيات.وعلى جانب آخر، نجد أن جنوب افريقيا هو البلد الوحيد الذي يملك قدرات بحرية هامة للتدخل في أعالي البحار، غير أن هذا لا يهم كثيرا مسيماإذا استحضرنا أنالتهديدات البحرية الرئيسية التي تواجهها البلاد تكون على مستوبالمياه الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة. 2كما أن القوات البحرية الصغيرة مثل تلك التي تملكها الكاميرون وكوت ديفوار والغابون وكينيا والسينغال وتنزانيا تظل معداتها منقادمة وتعاني من مشاكل كثيرة على مستوى الصيانة. 3

ويُذكر أن أهم تراجع شهدته دول إفريقيا على مستوى القدرات العملية لقواتها المسلحة قد سُجل في تسعينيات القرن الماضى بعد نهاية فترة الحرب الباردة. غير أن هذا لا يعنى في شيء أن هذه القوات

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>"The Rise and Rise of Museveni's Son – Brigadier MuhooziKainerugaba," Wavuti.com, August 29, 2012, available at <a href="http://www.wavuti.weebly.com/news-blog/the-riseand-rise-of-musevenis-son-brigadier-muhoozi-kainerugaba#axzz35fHd31tE">http://www.wavuti.weebly.com/news-blog/the-riseand-rise-of-musevenis-son-brigadier-muhoozi-kainerugaba#axzz35fHd31tE</a>.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Augustus Vogel, Navies versus Coast Guards: Defining the Roles of African Maritime Security Forces, ACSS Security Brief No. 2 (Washington DC: National Defense University Press, December 2009), 3.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Leon Engelbrecht, "African Navies Declining," defenseWeb, January 20, 2010, available at<a href="http://www.defenceweb.co.za/index.php?option=com\_content&view=article&id=6204:african-navies-declining-&catid=51:Sea&Itemid=106>."

كانت أكثر مهنية وكفاءة من قبل بقدر ما يعني أنها كانت آنذاك تتوفر على الأقل على الحد الأدنى من المعدات والتجهيزات الضرورية بفضل اتفاقيات التعاون والدعم المادي السخيمن طرفالقوى الدولية الكبربخلال تلك الفترة. إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد وضع حدا للدعم الذي كان يُقدم لهذه القوات، التي وجدت نفسها غير قادرة على الحفاظ على تماسك وفعالية قدراتها العملية. ففي بوركينافاسو -مثلا- تم في سنة 1999سحب التمويل الذي كانت تُقدمه البرامج الألمانية للتعاون والتي يرجع لها الفضل الكبير في تقوية خدمات الجيش خاصة على مستوى بناء وإصلاح الطرقات في المناطق النائية.

ولقد كشف النزاع المالي سنتي 2012-2013 عن المشاكل التي تتخبط فيها القوات المسلحة لدول الجوار، إذ لم تكن دول غرب إفريقيا في المستوى المطلوب لكبح تقدم القوات الجهادية. وأمام تردد هذه الأخيرة في نشر قواتها الاحتياطية، تدخلت فرنسا، مستندة على قرار مجلس الأمن (2085)، من أجل حماية السلامة الترابية لمالي ومنع الجماعات المسلحة من تقوية مواقعها في المنطقة.وفي الواقع، لم يكن هناك سوى عددا قليلا فقط من دول إفريقيا الغربية التي كانت قادرة على نشر كتائبها دونما حاجة إلى دعم خارجي.

وجدير بالذكر –في المقابل – أن المغرب والجزائر وجنوب إفريقياتتمتعجيوشها بقوة مهمة نسبيا تسمح لها بتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة فعالة وتقديم دعم مادي ولوجستيكي مهم في حالة قيام نزاع ما.كما يجب الإقرار، أيضا، بكفاءة القوات المسلحة التابعة لمهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال، المتكونة من كتائب كل من أوغندا وبروندي وجيبوتي وكينيا وسيراليون، التي أعادت النظام العام والاستقرار إلى أعلب المدن الصومالية الرئيسية. أكما أن القوات المسلحة التشادية استطاعت أن تتشر، في آجال قصيرة، 2.000 جندي متدرب لمحاربة القوات الأصولية في منطقة "أدرار إيفوغاس" شمال ماليأثناء التدخل المتعدد الجنسيات سنة 2012. كما لعبت القوات النيجيرية دورا مهما في استقرار منطقة شمال مالي.

1

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Patrick Smith, "Africa's Armies: Facing Down Disorder," The Africa Report No. 49 (April 2013), 25.

هذا ناهيكم عن الأداء الجيدوالحازم لثلاثة آلاف جندي إفريقي المنضوين تحت لواء الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية، الذين ساهموا، سنة 2013، في هزيمة متمردي الجماعة المقاتلة م-23 التي كانت تقف وراء زعزعة الاستقرار في شرق الكونغو الديموقراطية.

ضعف الروح المعنوبة: لقد أنتجت الجيوش الإفريقية ضباطا أكفاء تكونوا في أحسن المدارس والكليات الحربية العالمية، لكن، لسوء الحظ، وجد هؤلاء الضباط أنفسهم عاجزين على تطوير قدراتهم في ظل مناخ لا يشجع اعتبارات الكفاءة المهنية في أوساط المؤسسة العسكرية خاصة فيما يتعلقبالترقيات المادية والإدارية، وهو الشيء الذي أدى ويؤدي إلى إضعاف الحوافز لديهمبالرغم من المؤهلات التي يتمتعون بها والخبرة المهنية التي راكموها. ولعل من بين أهم نتائج ذلك قيام تمردات متكررة في صفوف الجنود بفعل الإحساس بغياب أدنى توجيه وتحفيز من طرف قياداتهم العسكرية والمدنية.

ولاشك أن استشراء الفساد في أعلى هرم المؤسسة العسكرية يعمل على تقويض الروح المعنوية في صفوف الجنود ويجعلهم أكثر عرضة لارتكاب أعمال وجرائم الفساد بدورهم. ويلاحظ أن الجنود -الذين تكون أجورهم غير كافية أو تُصرف بطريقة غير منتظمة - يلتجؤون إلى ابتزاز السكان المحليين أو الانخراط في أنشطة مدرة للربح من أجل ضمان لقمة عيشهم، بل ويقوم الضباط في مالي وغيرها من دول المنطقة بتوظيف جنود وهميين وأشباح بهدف بيع التجهيزات العسكرية ومراكمة الأموال في حساباتهم البنكية الشخصية. وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية -مثلا- ثمة تقارير إعلامية تربط عدم صرف أجور الجنود بالفساد المسجل على مستوى قمة القيادة، وهو الشيء الذي يدفع هؤلاء الجنود تعبيرا عن ردة فعلهم - إلى عدم حماية القرى والبلدات من غارات "جيش الرب للمقاومة" في أوغندا. 3

-

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>"Building Integrity and Countering Corruption in Defence& Security: 20 Practical Reforms," Transparency International (February 2011), 12.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Adam Nossiter, "The Whiff of Conflict Grows in Mali," The New York Times, October 24, 2012.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Jeffrey Gettleman, "The World's Worst War," The New York Times, December 25, 2012.

ونظرا لضعف معنويات الجنودفإنهم لا يتوانون في الانخراط والمشاركة في أنشطة إجرامية منظمة؛ فمثلا عندما لم تُصرف رواتبهم في سنوات التسعينيات، أقدم كبار الضباط في غينيا بيساو على بيع الأسلحة والألغام الأرضية لمتمردي "كازامانس" قبل التوجه إلى الاتجار في المخدرات بعد ذلك. ولقد كانت للاضطرابات السياسية والعسكرية وما أدت إليه من زعزعة الاستقرار في غينيا-بيساو ارتباطا وثيقا بالاتجار في المخدرات الذي أفسد الحكومة والقيادة العسكرية. أكما اخترقت نفس هذه الكارتلات التي تتاجر في المخدرات القيادات العسكرية في دول غرب إفريقياوإن بطرق أخرى؛فقد حاول الزعيم المالي السابق "أمادو توماني توري" استغلال الجريمة المنظمة كوسيلة لبسط النفوذ في الشمال، كما تم وضع أعضاء من الجيش المالي في خدمة الجناح العسكري لعصابات المهربين وتوجيهها مؤقتا، قبل أقدم المسؤولون الماليون على الانخراط مباشرة في الصدامات التي تتشب بين هذه العصابات الاجرامية. 4

-مهام غير منسقة وذات طبيعة متقادمة: لقد قيليوما أن "الجيش الخامل، الذي لا تحيط به تهديدات خارجية، يكونأكثر ميولا للتدخل في السياسات الداخلية لبلاده". 5 هذا ما ينطبق بالفعل على الجيوشالإفريقية التي لا تمتلك لا رؤية واضحة ولا هدف محدد، وتظل تعاني من تحديات عديدة ومعقدة. ولا يوجد سوى عدد محدود فقط من البلدان الإفريقية التي تمتلك استراتيجية محددة للأمن القومي، خاصة وأن هذه الأخيرة تبقى ضرورية لتحديد الأولويات الوطنية، وتعزيز الفهم المشترك للأدوار والمسؤوليات المناطة بمختلف المصالح الحكومية في هذا المجال.

<sup>1</sup>DavinO'Regan and Peter Thompson, Advancing Stability and Reconciliation in Guinea-Bissau: Lessons from Africa's First Narco-State, ACSS Special Report No. 2 (Washington DC: National Defense University Press,

الملجد الأول – العدد الثاني – يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Wolfram Lacher, Organized Crime and Conflict in the Sahel-Sahara Region, The Carnegie Papers (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, September 2012).

<sup>3</sup> Third

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> Andrew Lebovich, "Mali's Bad Trip: 'Air Cocaine,' Al-Qaeda, and West African Drug Trade," Foreign Policy, March 15, 2013.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> Andrew Cottey, Timothy Edmunds, and Anthony Forster, "The Second Generation Problematic: Rethinking Democracy and Civil-Military Relations," Armed Forces & Society 29, No. 1 (Sep. 2002), 34 (citing StanisławAndrzejewski, 1954).

ولقد ظل المذهب العسكري التوجيهي الذي تسترشد به الجيوش الإفريقية قائما على الدفاع على الأمة ضد العدو الخارجي بالرغم من كونالصراعات التي تنشب فيما بين دولالمنطقةظلت قليلة ومحددة في العقود الأخيرة. بل والأكثر من ذلك، فإن هذه الدول أخذت تلجأ إلى الآليات الدولية لحل نزاعاتها الحدودية بشكل سلمي؛ فالنزاعات الترابية القائمة بين نيجيريا والكاميرون، وبين بوركينافاسو ومالي، وكذلك بين البنين والنيجر، تمت تسويتها كلها من خلال اللجوء إلى محكمة لاهاي الدولية.

وفي الواقع، فإن التهديدات التي تواجهها الدول الإفريقية ليست خارجية بقدر ما تبقي، في غالبتها، ذات طبيعة داخلية. فجماعة "بوكو حرام" وحركة "تحرير دلتا النيجر" تشكلان تحديا للسلطات النيجيرية منذ عدة سنوات.كما أن حكومتي أنغولا والسنغال تكافحان لعقود من الزمن من أجل هزيمة القوات الانفصالية العنيدة في مقاطعتي "كابيندا" في أنغولا و"كازاماس" في جنوب السينغال. كما أنانفصاليي الطوارق استغلوا الغموض السياسي في باماكو لتحقيق مكاسب في إطار سعيهم للسيطرة على شمال مالي، بفضل مساعدة مجموعة من الجماعات الإسلامية المسلحة. كما أن أمير الحرب الأوغندي "جوزيف كوني"وقواته غير النظامية ارتكب جرائم بشعة في حق الأوغنديين والكونغوليينوسكان إفريقيا الوسطى لعدة عقود بالرغم من الجهود التي تبذلها الجيوش الوطنية في إطار التصدي لها. ومن جهتها، تشكل "حركة الشباب المتطرفة" خطرا جليا على الأمن والاستقرار في الصومال.ولا شك أن عمليات التمرد الداخلية هاتهتؤكد نوعا من الهوةبين صلاحيات تدخل القوات المسلحة الرسمية والتحديات الأمنية الفعلية القائمة. وفي بعض البلدان نجد أن القوات غير النظامية التي تواجه القوات الحكومية أحسن تجهيزا، وأكثر قدرة على الحركة، ولديها معرفة أفضل بميدان المعارك.  $^{1}$ ولذلك، يجب على القوات المسلحة الإفريقية أن تؤهل نفسها كي تصبح لها الكفاءة اللازمة للسيطرة على القلاقل والاضطرابات الأمنية. ولن تكون هذه القوات

<sup>1</sup>HelmoedHeitman, Optimizing Africa's Security Force Structures, ACSS Africa Security Brief No. 13 (Washington DC: National Defense University Press, May 2011).

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

في المستوى المطلوب لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجهها ما لم يقم القادة الأفارقة بصياغة مهام واضحة لمؤسساتهم الأمنية ودمجها في المخططات الإستراتيجية العامة لدولهم.

## ثالثا -أولوبات بناء جيوش افربقية احترافية:

لتجاوزالصعوبات التي تنتصب في وجه تأهيل القوات المسلحة الإفريقية يتطلب الأمر القيام بالإصلاح على مستوى ثلاث مجالات رئيسية:مراجعة صلاحيات القوات المسلحة ودورها في قطاع الأمن؛ وعدم تسييس البيئة التي تشتغل فيها هذه القوات؛ والعمل على مأسسة الأخلاق وثقافة المساءلة في المؤسسة العسكرية.

## أ-مراجعة وظائف القوات المسلحة

إن غالبية الجيوش الإفريقية قد تم تصميمها وتنظيمها أساسا لمواجهة العدوان الخارجي، وليسللتعاملمع التهديدات الأمنية غير التقليدية من قبيل الصراعات الداخلية والجريمة العابرة للحدود والقرصنة البحريةوالإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.ويُلاحظ أن هذه الجيوش تُوظف على نحو متزايد في الوظائف التي من المفروض أن يقوم بها جهاز الشرطة بالرغم من كونها مختلفة تماما مع وظائف العسكر القتالية.ويشار في هذا السياق إلى أن توظيف الجيش في استتباب الأمن داخليا يساهم في المس بحقوق الإنسان وبالتالي التتقيص من المهنية المطلوبة في هذه القوات. وللرد بشكل أفضل على التحديات الفعلية التي تواجه الدول الإفريقية يتوجب على حكوماتهاإعادة النظر فيرؤية إزاء قطاع الأمن، من خلال إعادة تنظيم هياكل القوات الأمنية كي تستجيب بشكل أفضل مع التهديدات القائمة، مع ضرورة العمل على دمج مهام الأمن في إطار سياسة دفاع شاملة ومتكاملة تعزز القدرة العملية للجيوش وتعمل على استعادة هبيتها.

-إعادة تحديد المهام: إن إنشاء قوات مسلحة غير مسيسة وقادرة على الاضطلاع بمهامها ومسؤولة عن أفعالها من بين أهم الأهداف التي تسعى سياسة الدفاع لبلوغها. أوإذا لم تكن هناك حاجة لوجودعدد كبير من القوات الموجهة لمواجهة تهديدات الخارج، فما على الدولة إلا أن تعمل على تقليص قواتها وعقلنتها وجعلها أكثر فعالية واستجابة للحاجيات الأمنية الفعلية للبلاد. ومن بين المفاتيح الرئيسية لكسب هذا الرهان وضع استراتيجيات واضحة للأمن القومي تعمل على بطالتهديداتالخارجية بالتهديدات ذات الطبيعة الداخلية.

وإدراكا للأولويات التي تتزاحم في جدول أعمال القوات المسلحة، فإن العمل على تدقيق استراتيجية هذه الأخيرة أمست ضرورية وأصبحت هذه القوات مدعوة للاهتمام بالبحث والإنقاذ ومكافحة الاتجار بالمخدرات والقرصنة البحرية، وذلك في إطار من التعاون مع الجهات العاملة الأخرى في القطاع الأمني وغيرها من الوكالات الحكومية الفاعلة. كما يجب عليها بالدرجة الأولى مكافحة الارهاب الداخلي، وخاصة بعد استفادة كل من الشرطة والمخابرات والتنظيمات شبه العسكرية من تدريب أفضل يؤهلها للتصدي للتهديدات القائمة. 4

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن القوات المسلحة الإفريقية قدراكمت مجموعة من المزايا بفضل مشاركتها في عمليات حفظ السلم عبر القارة الإفريقية قاطبة، وهي العمليات التي كان لها الفضل في الحيلولة دون انتقال هذه التهديدات لتمس الأمن الوطني للدول، كما يرجع لها الفضل أيضا فيإكساب الجيوش خبرات غنية ومعتبرة.

\_\_\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>KhabeleMatlosa, "From a destabilizing factor to a depoliticized and professional force: the military in Lesotho," in Evolutions & and Revolutions: A Contemporary History of Militaries in Southern Africa, ed. Martin Rupiya (Pretoria: Institute for Security Studies, 2005), 85-110.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Barany, Soldier and the Changing State, 355-356.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Narcís Serra, The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces, tr. by Peter Bush (Cambridge: Cambridge University Press, 2010) 86.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>Barany, Soldier and the Changing State, 356.

-دعم كفاءة الجندي:إذا كان هدف القوات الأمنية يتمثل في استيباق التهديدات الأمنية الكامنة ومنع وقوعها والتصدي للتهديدات الفعلية من جهة أخرى، أفإن تحقيقه لا يتطلب بالضرورةاقتتاء عدد هائل من المعدات الحربية بقدر ما يستلزم أساسا إعطاء الأولوية لتنمية وتطوير قدرات قوى الأمنوتدريبها حتى تصبح أكثر كفاءةوخبرة في التعامل مع مختلف الأوضاع الأمنية. وبكلمة أخرى، يجب التركيزعلى نوع الجنودوليس على عددهم،وذلك لأن إضفاء الطابع المهني على الجيوش الإفريقية يقتضي تقليص عدد القوات في مقابل تدريبها وتجهيزها بشكل أفضل، وهو الشيء الذي سيساعد أكثر على تعبيد طريقهانحو الاحتراف العسكري.

-التركيز على التكوين والتدريب: تتمثلإحدبالصعوباتالتيتواجهالقواتالمسلحة الإفريقية فيكونالتكوين يكتسي الأكاديميوالتدريبالقتالي لا يعتبرانشرطان ضروريانللترقيةالمادية والإدارية بالرغم من كونالتكوين يكتسي أهمية خاصة لإضفاء الطابع الاحترافي على الجيوش في العالم لذلك أخذت بعض الدول تُراجع سياساتها في هذا المجال ومن قامت القوات المسلحة في جنوب إفريقيا والتربية العسكرية من أجل استيعاب الدور جنودها وضباطها يستهدف تكوينهم على القتال المسلح والتربية العسكرية من أجل استيعاب الدور المطلوب من القوات المسلحة في المجتمعاتالديموقراطيةالمعاصرة. 2

كما أظهرت التجربة التي عاشتها بروندي في فترة ما بعد النزاعأن توفير التدريب للقوات المقاتلةوإيوائها في نفس الأماكن قد سمح لها بتبادل الخبرات كما ساعدت على إعادة إدماجها وتوحيدها. وعلى جانب آخر، يساهم تعليم وتدريب أعضاء القوات المسلحة في تحسين صورة المؤسسة العسكرية لدى الرأي العام، لا سيما وأن قطاع الأمن الأكثر تعليما يبقى أكثر نجاحا في ضبط النفس والقدرة المطلوبة على مواجهة الاضطرابات الأمنية المجتمعية في العديد من الدول الافريقية.

\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Heitman, Optimizing Africa's Security Force Structures, 3.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Abel Esterhuyse, "Educating for Professionalism: A New Military for a New South Africa," South African Journal of Military Studies 34, No. 2 (2006), 25.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Samii, "Perils or Promise of Ethnic Integration?" 558-573.

وفي نفس السياق، فقد أسفر البحث الذي أُجري في ليبيريا سنة2010بشأن تحديد تصور المواطنين حول ما يتعلق بإضفاء الطابع المهني على الجيش بعد ست سنوات من تنزيل برنامج إصلاح قطاع الأمن، أعن نتائج جد إيجابية على مستوى احترام السكان المدنيين للجنود، على أساس أن مهمة هؤلاء تكمن في حماية السكان وفق متطلباتدولة الحق والقانون. هكذا ساهم عامل التربية على احترام القانون وحقوق الإنسان أكثر وأكثر في تعزيز كرامة الجنود واحترامهم من طرف الجميع.

## ب-عدم تسييس البيئة التي تشتغل فيها القوات المسلحة

لتكريس مبدأ ممارسة الرقابة المدنية على القوات المسلحة يتعين على السياسيينالمشاركة في إصلاح قطاع الأمن من خلال وضع إطار رسمي لعمل القوات المسلحة، بالشكل الذي يجعل المجتمع المدني يتعلم كيف يساهم ويشارك بدوره في هذه العملية الإصلاحية.

ويُقدم "الميثاق الإفريقي للديموقراطية والانتخابات والحكامة" إطارا مرجعيا هامالتحديد مبادئ التنمية الديموقراطية واحترام المشاركة الشعبية ومنع كل ما من شأنه أن يمس النظام السياسي القائم، سواء من طرف المؤسسة الأمنية أو الفاعلين السياسيين الذين قد يساهموا بدورهم في التأثير علىالسير نحو إضفاء المهنية على جيوش دول المنطقة.

+تحديد أدوار كل من الفاعليين العسكريين والفاعلين السياسيين: إن سعي السياسيين للحصول على الدعم العسكري يوضح كيفأن ضعف المؤسسات يفتح الباب أمام الفاعليين السياسيين الانتهازيين للتلاعب بالقوات المسلحة.ولذاكان فرضرقابة صارمة على السلوك السياسي لهؤلاء ضروريا للتقليل من التأثير السلبي له على الاحتراف العسكري.ومن المفيد -في هذا السياق- إدراج دروس في الأخلاق في مجال

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Liza E.A. Briggs, "Civilian and Enlisted Perspectives on the Armed Forces of Liberia (AFL): A Qualitative Research Study Report," AFRICOM Directorate of Intelligence and Knowledge Development (October 2010).

التشريعالخاصبالدفاع والتسلح، مع ضرورة تحديد اصطلاحي موحد للفساد، وذلك بالشكل الذي يسمح بمناقشة ومعالجة الممارسات المخالفة في هذا المجال بشكل علني. 1

ولاشك أن تداخل العسكري والسياسي فيالدول الافريقية يؤكد على الحاجة إلى تبني إطارقانوني واضح يرسم حدود عمل القوات المسلحة، حيث يتعين على الدستور وغيره من القوانين ذات الصلة بالدفاع الوطني تحديد ذلكبدقة، سواء في وقت الحربأووقت السلم وكذا أثناء وضعيات الطوارئ الوطنية. كما يجب أن يكون دور القوات المسلحة في عمليات اتخاذ القرار واضحا أيضا، بدءا بتقنين حدود مشاركة قادة المؤسسة العسكرية في السياسة ووصولا إلى تحديد طبيعة العلاقات المدنية—العسكرية التي يتعين قيامها. كما ينبغي أن يتضمن هذا الإطار كذلك مراجعة التشريعات الخاصة بقطاع الأمن وذلك بهدفتدقيق أدوار وصلاحيات مختلف المؤسسات المتدخلة فيه.

ولقدقام "مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة" بتضمينالدعم الذي قدمه للحكومة الانتقالية في تونس مجموعة منالنقاطالمفيدة لترتيب أولويات قطاع الأمن، حيث أوجزها في الفعالية والخضوع للمساءلة وفق ما يلى:

- تحديد صلاحيات وحدود سلطة كل مؤسسة أمنية على حدة؛
  - •تحديد أدوارالهيئات التي تراقب المؤسسات الأمنية؛
- •إرساء آلية للمساءلة من خلال التمييز الواضح بين الممارسات المشروعة وغير المشروعة؛
  - $^{2}$ . وفع ثقة الناس في قوات الأمن النظامية  $^{2}$

+التعاون المدني-العسكري: لتنفيذ مهامها بشكل أنجع، تحتاج القوات المسلحة إلى بيئة سياسية شفافة تؤطرها علاقات قائمة على أساس التعاون الجاد بينها وبين المؤسسات المدنية. وتشكل المشاركة القوية

1.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>"Building Integrity and Countering Corruption," 2011, 24.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>MindiaVashakmadze, Guidebook: Understanding Military Justice (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2010), 9. Military Justice Legislation Model, Republic of South Africa, Military Discipline Supplementary Measures Act, 1999 (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), 2010).

لهيئة التشريع في القضايا المتعلقة بالدفاع مؤشرا دالا على وجود علاقات مدنية—عسكرية ديموقراطية. أوبكلمة، فإن نهج مقاربة تستند على التوافق والحوار المنتظم بين السياسيين والعسكريين من شأنهتعزيز دمقرطة قطاع الأمن وتمتين الرقابة المدنية على الشؤون العسكرية.

وتُقدم كل من ليسوتو وجنوب إفريقيا مثالا جليا علىكيفيةإرساء العلاقات المدنية-العسكرية الديموقراطية، فبعد تأسيس وزارة الدفاع سنة 1995، قامت ليسوتو بإصدار قانون خاص بتنظيم قوات الدفاع ومأسسة الرقابة المدنية على القوات العسكرية مع تعزيز خضوع هذه الأخيرةللمساءلة أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية. ومن جانب آخر، ساهم انسحاب القوات المسلحة من العمل السياسي الحزبي في الرفع من مهنيتها، كما زاد أيضا من تقوية الطبيعة الديموقراطية للحكومة.

ومن جهته، يشجع دستور جنوب إفريقيا على الحوار والتواصل بين القوات المسلحة والسلطتين التشريعية والقضائية، ويلزم مصالح الأمن على إجبارية تعليم أفرادها كيفية التصرف في إطار احترام الدستور وقوانين البلد الجاري بها العملوكذا الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وزيادة على ذلك، فقد طُلب من القوات المسلحة في جنوب إفريقيا وضع وتنفيذ برنامج للتربية المدنية حول "الدفاع في النظام الديموقراطي" لفائدة الأفراد العسكريين. وقد شجعت هذه التدابير القادة المدنيين والعسكريين على النظر بجدية في صلاحيات وأدوار الجيش في المجتمع، مما أدى لاحقا إلى إرساء سياسة دفاعية جديدة تتماشى بشكل كبير مع أولويات وأهداف الأمن القومي في جنوب إفريقيا.

+إقامة شراكات مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني: تكتسي المساعدة الدولية في المجال الأمني أهمية خاصة عند العديد من الدول الإفريقية، حيث يقدم المجتمع الدولي المساعدة التقنية والقانونية اللازمةلتقوبة قدراته المهنية. كما يقومدائما بإدانة الانقلابات العسكرية يليها فرض عقوبات صارمة، بهدف

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Barany, Soldier and the Changing State, 350.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Matlosa, 2005, 85-110.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Esterhuyse, "Educating for Professionalism," 25.

الحد من تدخل الجيش في الشؤون السياسية الحكومية.ولقد ساهمتهذه المساعدة المقدمة من طرف الشركاء لقطاع الأمن في ترسيخ عملية الدمقرطةفي القوات المسلحة ببلاد ليسوتو. 1

وفينفس الإطار، يساهم المجتمع المدني -الذي لا تتوقف أنشطته عند مراقبة العملية الانتخابية فقطفي تقوية القيم الديموقراطية وكذا المساهمة من جانبه في كبحالانقلابات العسكرية. كما أن الإعلام الحر
يبقى، بدوره، أداة ضرورية لتسهيلالحوار العمومي حول القضايا الأمنية والشؤون العسكرية. وعلى سبيل
المثال، نجحت ليبيريا في تحقيق تقدم كبير على مستوى إعادة بناء مجتمعها المدني بعد أناصدرت في سنة
المثال انجحت ليبيريا في تحقيق تقدم كبير على مستوى إعادة بناء مجتمعها المدني بعد أناصدرت في سنة
الشال المتعلق بحرية المعلومة وتعزيز الشفافية وإلزام الحكومة بخضوعها للمحاسبة من قبل
الشعب. 2وعبر برامج الراديو وغيرها من وسائل الإعلام تم تزويد الشعببكل ما يتعلق بعملية إصلاح قطاع
الأمن وتثقيفهم بشأن سيادة القانون ودور القوات المسلحة في حماية الشعب والأمن الإنساني بصفة
عامة. ولم يُساعد ذلك فقط على جذب المجندين المتحمسين بقدر ما ساهم أيضا في اطلاع الشعب على

وما تجدر ملاحظته هو أن العديد من البلدان الإفريقية تأخرت أو تباطأت على مستوى تبني القوانين المتعلقة بحرية المعلومات، ورغم قيام البعض بتبنيها فإنها أمستمحلانتقادات قوية. ففي سنة 2011قامت موريتانيا بإلغاء العقوبات الحبسية للصحفيين بعد تبنيها لقانون جديد بشأن حرية الصحافة، لكن مع ذلك

005 87

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Matlosa, 2005, 87.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>"President Signs Freedom of Information Law," International Freedom of Expression Exchange Clearing House, October 6, 2010.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Briggs, "Civilian and Enlisted Perspectives".

فإن هذا القانون نص على تغريم الصحفيين في حالة نشرهم ل"المعلومات المغلوطة التي من شأنها أن تثير الفوضى وتُزعزع انضباط القوات المسلحة". أكما أن الحكومة النيجيرية تعرضت هي الأخرى

لانتقادات من طرف الصحافة بسببعدم تجاوبها مع الطلبات المقدمة في إطار هذا القانون الخاص بحرية المعلومة الذي تبنته سنة 2.2011وفي جنوب إفريقيا، التي ينص دستورها على حرية المعلومات، قام البرلمان بتبني قانون يحد من نشر "أسرار الحكومة"، وهو القانون الذي رفض توقيعه الرئيس زوما فيما بعد.3

وعموما، فإنالقواتالمسلحة الإفريقية مازالينتظرها الشيء الكثيرلتطبيع علاقاتها غير السوية مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، خاصة وأن تطورالمهماتالعسكرية في الوقت الراهن يتطلب انفتاحا أكثر على المدنيين، الانفتاح الذي يبقى على درجة كبيرة من الأهمية لتشييد علاقات بناءةبينالمؤسساتالعسكرية الإفريقية وعامةالناس، وبالتالى الرفع من مستويات الثقة بينهما.

## ج-مأسسة الأخلاق وإرساء مقومات المساءلة

إن مسؤولية توفيرالأمن هي مسؤولية مشتركة بين القوات المسلحة ومختلف الفاعلين المتدخلين في قطاع الأمن من قضاء وبرلمان ومجتمع مدني وغيرهم. وحتى يتأتى كسب ثقة المجتمع واحترامه لا بد منتفعيل وتعزيز مختلف آليات الحكامة والمساءلة والمحاسبة والرقابة المجتمعية على القطاع.

## +تعزيز الانضباط العسكري وتقوية الإحساس بالواجب

إن المحاكم العسكرية الإفريقية تبقى عموما غير فعالة على مستوى مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.ولذلكصار من اللازم مراجعة منظومة العدالة العسكرية والقوانين

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Mohamed YahyaOuld Abdel Wedoud, "Mauritania Decriminalises Press Offences," Magharebia, July 1, 2011, available at <a href="http://magharebia.com/en\_GB/">http://magharebia.com/en\_GB/</a> articles/awi/features/2011/07/01/feature-03>.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> "Reality of the Freedom of Information Act," Daily Trust, September 17, 2012, available at .<a href="http://allafrica.com/stories/201209170161.html">http://allafrica.com/stories/201209170161.html</a>.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Raymond Louw, "Protection of State Information Bill Passed by South African Parliament," IPI, May 3, 2013, available at . David Smith, "South Africa Secrecy Law Surprise as Zuma Rejects Controversial Bill," The Guardian, September 12, 2013.

الإجرائيةوالموضوعيةالتيتوجهنظامالقضاءالعسكري، وهي القوانين التي يتعين عليها توفير مبادئ توجيهية واضحة لتحقيق العدالة عن طريق المحاكم العسكرية.وتفاديا للتدخل في القضاء، يتعين على القيادة العسكرية تفويض بعض أو كل المتابعات الجنائية لوحدات قضائية مستقلة عن القيادة. وفي هذا الإطار، يبقى من المهم بمكان مراقبة مدى توافقنظم القضاء العسكري الافريقية مع مبادئ حقوق الانسان الوطنية والدولية مثلما

هو الشأن بالنسبة للقوانين الأوروبية التي تنسجم وتتوافق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. أواذا كان البلد الافريقي لا يتوفر على قضاة مختصين لإرساء نظام عدالة عسكرية منسجم وأحكام الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، فعلى السلطات المدنية والعسكرية أن تفعل ذلك في إطار علاقاتها مع شركاءها في المجموعات الإقليمية الدولية.

وفي ليبيريا -التيظل فيهانظام العدالة العسكرية غائبا-تم اتخاذ قرار يقضى بأن تقوم المحاكم المدنية أيضا بالتحقيق في القضايا والنوازل الجنائية إلى أن يتم إرساء نظام قضائى عسكري متكامل. 2 وتبقى هذه المقاربة العملية مفيدة أيضا للدول الأخرى التي تعيش على إيقاع مرحلة ما بعد النزاع، مثل كوت ديفوار التييمكن أن تتأخر المعالجة الفورية للمخالفات العسكرية فيها بسبب كون جهازها القضائي ما زال في طور التكوين والإنشاء.

ويشكل عدم الانضباط وغياب العدل في العديد من ثكنات إفريقيا جنوب الصحراء مؤشرا على عدم فعاليةالمجالس التأديبية العسكرية؛فنظام التأديب في الكثير من الأحيان يبقى غير منسجم بل ومتحيز لبعض الضباط، وخاصة ذوى الرتب السامية منهم. كما أن عدم إمكانية الجنود الطعن في القرارات غير العادلة والمتحيزة يسيئ إلى هذا النظام.ولذا يبقى من الضروري تضمين مدونات القضاء العسكري أحكاما

africom.mil/Newsroom/Article/8319/armed-forces-of-liberias-military-justice-system-f>

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Barany, Soldier and the Changing State, 350.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Danielle Skinner, "Armed Forces of Liberia's Military Justice System Focuses on Human Rights and Discipline," US AFRICOM, May 16, 2011, available at .<a href="http://www.

تسمحباستئناف الطعون لدى محكمة عسكرية أو وزارة العدل، وذلك مراعاة لضمان تطبيق القانون بالشكل المطلوب.

## +مكافحة الفسادومكافأة النزاهة

إن إرساء ثقافة أخلاقية داخل أوساط القوات المسلحةيتطلب-من بين ما يتطلب-القيام بتعديلاتلنظام الترقية الإدارية والمالية. وفي هذا الإطار ينبغي أن يكون مبدأ النزاهة من المبادئ أو المعايير الضرورية التي يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار في كل الترقيات والتعويضات والمكافآت الخاصة بموظفي الإدرات العسكرية.ويمكن دعم ذلك من خلال تعزيز منظومة حقوق الإنسان فضلا عن وضع مدونة للسلوك وبرامج تدريبية خاصة بهذه المسألة. <sup>1</sup>

كماأنمكافحة الفساديتطلب أيضا تفعيل الرقابة علىصفقات اقتناء السلاح، وذلك لتفادي تبديد المال العام واستغلاله من قبل ضباط الجيش وإذا كان تركيز القرارات، التي تهم اقتناء العتاد العسكري في دائرة ضيقة،سيخلق إغراءات قوية عند كبار الضباط للتأثير على عملياتشراء الأسلحة، فإن إشراك المجتمع المدني -كمراقب أو كمشارك- سيعمل على تعزيز الشفافية والنزاهة أكثر في هذا المجال.

كما يبقى من الممكن معالجة الاختلالات الداخلية المسجلة على مستوى إدارات القوات المسلحة الإفريقية من خلال تقوية خدمات الرقابة التي تقوم بها أقسام التفتيش العسكرية، التي يجب أن تتكون،علاوة علىرؤساء الأركان وكبار الضباط،من كل منالموظفين العسكربين والمدنيين ومدققي الحسابات والمحامين ومحللي السياسات، الذين سيتكلفون بنشر تقارير تقييمية دورية عن حالالقوات المسلحةالتي ستُفيد كثيرا في صياغة السياسات وتتفيذها.

وينبغى دعم هذه المبادرات بخلق إطار أخلاقي محدد ووضع مدونات قواعد سلوك خاصة بموظفي إدارات القوات المسلحة. وتحدد منظمة الشفافية الدولية خمس مفاتيح أساسية لبناء هذا الإطار ، وهي:

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>"Building Integrity and Countering Corruption," 2011, 22.

•وضع مدونة سلوك واحدة وفي متناول جميع الموظفين، مؤسسة على أساس الأخلاق والقيم، ومصاغة بلغة واضحة بعيدة عن الغموض والالتباس؟

- تضمينها توجيهات واضحة بشأن المساءلة، وكيفية الإبلاغ عن الشبهات والشكوك حول الفساد، والجهة التي يمكن اللجوء إليها للمزيد من النصائح في هذا الإطار ؟
- وضع لوائح خاصة بالرشاوي والإكراميات والهدايا وغير ذلك، وكذا الأنشطة ما بعد الانسحاب من الحياة العسكرية؛
- تنظيم دورات تكوبنية منتظمة في مجال الأخلاقيات ودورات أخرى لتجديد وإعادة تحيين المعلومات على ضوء سياقات الواقع؛
  - $^{1}$ تحديث دوري لمدونة السلوكولخطة تطبيقها $^{1}$

## +إحداث وسيط عسكري كآلية مستقلة لمراقبة القوات المسلحة

إن محاولات الإصلاح العسكري تأتى غالبا من الأعلى إلى الأسفل ولا تعير أدنى اهتمام في المقابل لأسئلة ومخاوف الطبقات الدنيا من الجنود.ولاشك أن إنشاء آلية مندمجة للرقابة العسكرية الذاتية-كأقسام التفتيش مثلاً–من شأنه أن يتيح للقوات المسلحةمراقبة نفسها بنفسها، غير أن ذلكقد يترتب عنه، في المقابل، تضارب المصالح، وبالتالي، ضرب مصداقية وجود هيئات التفتيش هاته.

ولذلك يمكن اقتراح، كبديل أو كتكملة لأقسام التفتيش، إنشاء وسيط عسكري مستقل من شأنه أن يساعد القوات المسلحة على التوافق والامتثال لمبادئ وأدبيات الحكامة الجيدة، حيث يضم في تركيبته الموظفين المدنيين فقط حتى يتسنى ضمان حياده وإستقلاليته.ففي ألمانيا وكندا مثلا، يتسلم الوسطاء ا العسكربين الشكاوي المتصلة بالتصرفات غير المناسبة أو المهينة التي تحدث في أوساط القوات المسلحة، وتلك المتعلقة باختلالات المساطر العسكرية، ويعملون على نشر تقارير توصى باتخاذ التدابير الصحيحة

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Ibid., 33.

التي لا تستهدف فقط العسكريين وإنما أيضا هيئة التشريع وكذا عموم الناس. أوتكمن أهمية وتأثير هذه الآلية في تعزيز كفاءة وفعالية القوات المسلحة وجعلها مسؤولة بالشكل المطلوب على تصرفاتها.

ومن المعلوم أن أكثر من نصف دول القارة الإفريقية تملك وسيطا من هذا القبيل، لكن الرقابة التي يمارسها هذا الأخير هي رقابة مدنية وليست عسكرية، حيث أن هؤلاء الوسطاء لا يملكون في الغالب المعارف المتخصصة الضرورية التي تسمح لهم بالتدخل في قطاع الدفاع. وحتى تُضمن فعالية هذهالآليةفإنه يجب أن يشتغل بشكل ذاتي ومستقل وغير تابع لأي جهاز عسكري آخر، وذلك حتى يستطيع إنجاز تحريات ونشر تقارير مستقلة عن كل المصالح الحكومية.كمايتعين منح هذه الآلية سلطة سياسيةفعلية تسمح لها -بموجب قانون- الوصول إلى المعلومات الضرورية لإجراء تحقيقاتها وإصدار توصياتها الملزمةللجهات الرسمية المعنية. كما يجب أن يتكون مكتب الوسيط العسكري من موظفين مدنيين من ذوي الخبرة في مجال القانون والتحقيق وغيرها من الأبحاث والدراسات المتعلقة بقطاع الدفاع بصفة عامة.

وتساعد الخلاصات والتوصيات الصادرة عن مكتب المظالم العسكري على تعزيز الرقابة البرلمانية والرفع من شفافية القوات المسلحة وكذا منخضوعها للمساءلة والمحاسبة. كما يشكل الوسيط أداة لمراعاة مصالح السكان بصفة عامة، من قبيلالنظر فيالشكاوي من تصرفات معينة وإعادة النظر في مختلف مظاهر وأوجها لاختلالات والثغرات التي تعتري القوانين والمساطر العسكرية.

## +مأسسة الافتحاص الخارجي وتعزيز الرقابة البرلمانية

إن التداعيات الهائلة للفساد المستشري في أوساط القوات المسلحة على الأمن الوطني والثقة في الحكومة ككل تجعل من الافتحاص الخارجي لتدبير الموارد المالية العامة في هذا القطاع واحدة من أمهاتالأولوياتالوطنية. ولا شك أن تقوية الرقابة البرلمانية على النفقات العسكرية يؤدي إلى تحسين الحكامة

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> "Military Ombudsmen," Backgrounder: Security Sector Governance and Reform Series (Geneva: DCAF, March 2006).

الداخلية داخل المؤسسة العسكرية وتذليل مجموعة من العقبات التي قد تنتصب على مستوى مساءلة هذه الأخيرة.

وجدير بالذكر أن معظم الهيئات التشريعية الافريقية تراقب-بحكم الدستور-كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوظيفها، لاسيما وأن العديد منهاتستفيدمن تكوينات هامة في مجال رصد الاعتمادات الدفاعية. كما يتم أحيانا تزويد اللجان البرلمانيةبخبراء في هذا المجال.وتعتمد كل من جنوب إفريقيا وأوغندا على لجان الحسابات العامة من أجل مساءلة الوزراء، حيث تمثل هذه الرقابة خطا دفاعيا هاما ضد الفساد واختلاس أموال الدولة، سيماعند وجود اختلال أو فشل على مستوى أقسام التفتيش والهيئات المختصة في الرقابة الداخلية على مستوى وزارة الدفاع. ومما لا شك فيه أن بناء كهذا يتطلب بعض الجهد لاسيما في البلدان التي لا تاريخ لها فيما يتعلق بإشراك المدنيين في الشؤون العسكرية.وإجمالا، فإنبناء رقابة مدنية قوية يبقى مفتاحا جوهريا من أجل إرساء الاحتراف العسكري.

إن ممارسة القادة العسكريين للأنشطة التجارية من شأنها أن تشوش على مهامهم الأمنية التي قد تتعارض مع استقلاليتها من ناحية، ومن ناحية أخربقد تؤدي إلى تحويل الإيرادات العامة غير المعلنة لصالح القوات المسلحة.ولذلك صار من اللازم على أعضاء القيادة العليا للقوات المسلحة تقديم تصريح بالممتلكات أو كشف مالي سنوي لضمان عدم تضارب المصالح لصالحهم وأيضا من أجل تيسير ممارسة الرقابة.كما أن اللجوء إلى أسلوب اللجان البرلمانية لتقصي الحقائق يمكن أن يكون بدوره أداة مفيدة هي الأخرى في رصد وتتبع الإيرادات والنفقات العسكرية.

إن برامج مكافحة الفساد في القطاع العسكري تهدف بوجه عام إلى ترشيد النفقات الحكومية، وذلك من خلال اتخاذ تدابير قوامها الوضوح والشفافية والإشراف على عمليات اقتناء المعدات والحد من معضلة

تبذير وسوء تدبير الموارد المالية العامة. أولا ينبغي أن يكون الحفاظ على سرية ميزانية الدفاع لاعتبارات الأمن القوميذريعة للتستر على الاختلالات القائمة. ولكون الدفاع خدمة عمومية فلا بد، والحال هذه، أن يعرف الشعب كيف وأين تنفق أمواله من قبل المؤسسة العسكرية.

## حاتمة

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

إن سعي القوات المسلحة الإفريقيةلكسب رهان الاحتراف العسكري تعترضه صعوبات وعوائقجمة،تنتصب في مقدمتهاحضورالعوامل الاثنية والقبلية الموروثة عن الحقبة الكولونيالية وتسييسهابهدف الوصول إلى السلطة، بالإضافة إلى عوامل وتحديات أخرى لا تقل تأثيرا وخطورة على الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المهني والاحترافي على هذه القوات.ولتجاوز هذه المعيقات لابد من القيام بإصلاحات جذرية في بنية ومهام وممارسات هذه الجيوش وإعادة النظر فيها بالشكل الذي يعزز وفاءها للوطن واحترامهالدولة القانون، وما يقتضيه ذلك طبعا من خضوع للرقابة المدنية والتزام بالشفافية وأخلاقيات المهنة وغيرها من القيم والأدبيات التي تساهم في تجويد الخدمات الأمنية للقوات المسلحة الافريقية بالشكل المتعارف عليه في جيوش الدول الديموقراطية المعاصرة.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Ben Magahy, Dominic Scott, and Mark Pyman, Defence Corruption Risk in Sub-Saharan Africa: An Analysis of Data Relating Corruption in Defence Establishments to Development Outcomes (London: Transparency International, 2009), 26 (citing Gupta, et al., 2000:15).

# دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة (2011-2014): دراسة في تاريخ مصر المعاصر

## The role of the military institution in the management of the Egyptian political system after the revolution 2011-2014

ممدوح غالب أحمد بري، باحث في التخطيط والتنمية السياسي/فلسطين Mb\_a\_1982@hotmail.com

## 1:1 - ملخص باللغة العربية:

تعتبر ثورة 25 يناير 2011م اكبر تحدي حقيقي واجه المؤسسة العسكرية المصرية، لما كانت تمثله هذه الثورة في حينه من مطالب شعبية من قيل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهي مطالب طابعها مدنى إصلاحي. 1

ويصعب على المؤسسة العسكرية العمل بروح هذه المطالب لأنه يتوجب عليها الرضوخ لدستور مدني بامتياز وبرلمان منتخب بإرادة شعبية وإصلاح السلطة التنفيذية بما فيها مؤسسة الرئاسة والحكومة والمؤسسة الأمنية وفق نصوص دستور مدني.

واستغلت المؤسسة العسكرية مجمل مراحل التحول التي حدثت بعد الثورة، بما فيها الاستحقاقات الدستورية بين أعوام 2011-2014م، عبر تشتيت سياسات القوى الثورية والمدنية، وزرع بذور الخصومة فيما بينها، واشغالها في مسارات بعيدة عن الواجبات الثورية الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: المجلس العسكري، الإعلان الدستوري، التعديلات الدستورية، الاستفتاء الدستوري، الاستحقاقات الدستورية.

#### **Summary:**

The revolution of January 25 2011 is the biggest real challenge faced by the Egyptian military establishment since this revolution represented by the popular demands such as public freedoms social justice and human dignity demands of a civil reform.

It is difficult for the military establishment to work in the spirit of these demands because it has to submit to a civil constitution an elected parliament a popular will reform of the judiciary the public and private media and the reform of the executive authority including the institution of the presidency the government and the security establishment.

الملجد الأول – العدد الثاني – يونيو 2018

 $<sup>^{1}</sup>$ سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص $^{2}$ ، و $^{3}$ 

The military took advantage of the post-revolutionary transition stages including constitutional entitlements between 2011-2014 by dispersing the policies of the revolutionary and civil forces sowing the seeds of rivalry among them and working in ways far from genuine revolutionary duties.

**key words:** Military Council Constitutional Declaration Constitutional Amendments Constitutional Referendum Constitutional Benefits.

## 2:1- التعريف بالموضوع:

تعالج هذه الدراسة علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بنظام الحكم والحياة السياسية العامة في مصر بين أعوام 2011–2014م، وتختص بالمرحلة التي جاءت بعد ثورة 25 يناير/كانون ثاني 2011م، وتبين مدى قدرة المؤسسة العسكرية على إدارة المشهد المصري، رغم سيولة أحداثه في ذلك الوقت. وتوضح دور المؤسسة العسكرية في صياغة التعديلات الدستورية بعد الثورة مباشرة، ودورها في الإعلان الدستوري المكمل، ودورها في تشكيل حكومات مصر في تلك الفترة، ودورها في وثيقة على السلمي، والصراع على لجان تأسيس الدستور، بما فيها اللجنة الأولى والثانية والثالثة، وموقفها تجاه العديد من مواد الدستور، والبحث في أسباب ذلك، والطرق والأدوات والوسائل التي اتبعتها خلال تلك المرحلة.

## 3:1- مشكلة الدراسة:

تعاملت المؤسسة العسكرية المصرية عقب مشهد 25 يناير 2011م بذكاء، سيما عند تشكيل حكومات تلك الفترة، وما تخللها من أحداث دامية، وتحكمها بوسائل الإعلام، والإعلانات الدستورية، ولجان صياغة الدستور.

حدث جدل وخلاف بين القوى والأحزاب السياسة حول صياغة دستور مصري جديد. سيما كون تلك القوى والأحزاب كانت تطمح في تضمين مواد دستورية تحافظ لها على حيزاً سياسياً في المرحلة المقبلة. وبدأ

 $<sup>^{1}</sup>$  عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة،2015م ، ص $^{2}$ 

الخلاف يطفو على السطح بعد إصدار المجلس العسكري إعلان دستوري خاص بالتعديلات التي تم الاستفتاء عليها.

## 4:1- أسئلة الدارسة، التساؤلات الفرعية:

يسهم هذا البحث في الإجابة عن مجموعة من الأسئلة بحيث تؤدي إلى فهم وتحليل مشكلة البحث:

- 1. ما هو موقف "المجلس العسكري" من مجمل التعديلات الدستورية؟
- 2. ما هي المناخات التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر عام 2012م؟
  - 3. ما هي الأسباب الحقيقية وراء تعثر عمل اللجنة التاسيسة لصياغة الدستور؟
- 4. ما هي الأسباب التي دفعت بعض الأحزاب والقوى في مصر نحو تعطيل اللجنة التأسيسية الأولى لصياغة الدستور ومحاولة حل اللجنة التأسيسية الثانية؟
- 5. ما هو موقف تيار الإسلام السياسي والقوى المدنية من اللجان التأسيسية المتعاقبة لصياغة الدستور؟
- 6. ما هو موقف المؤسسة العسكرية تجاه حكومات مصر في عهد كمال الجنزوري وعصام شرف وهشام قنديل وحازم الببلاوي وإبراهيم محلب؟
- 7. هل كان للمؤسسة العسكرية دور في تأسيس حركة تمرد وتحريك المؤسسات الإعلامية والنخب ضد منظومة الرئيس مجد مرسي؟

## 5:1- مبررات الدراسة:

هناك مبررات عدة أسهمت في اختيار الباحث عنوان بحثه، ومنها:

- 1. اهتمام الباحث بموضوع بحثه وشدة اطلاعه على مجريات الأزمة الدستورية في مصر كان احد أهم أسباب اختياره لعنوان بحثه.
- 2. نتاج خشية المؤسسة العسكرية على دورها ونفوذها، وتخوفها من وصول قوى وأحزاب جديدة تقاسمها الصلاحيات بعد ثورة 25 يناير 2011م، وانعكاسات ذلك على مشهد التحول الديمقراطي في مصر.
  - 3. تفاقم الفراغ الدستوري في مصر بعد الثورة رغم اكتمال انتخاب السلطة التنفيذية والتشريعية.
- 4. لان اللجنة التاسيسة لصياغة الدستور كانت مهددة بقرار قد يقضي بحلها في حال إصدار حكم من "المحكمة الدستورية" على الطعون المقدمة ضد اللجنة التأسيسية، فوجب البحث في أسباب هذا المشهد ومناخاته.
  - 5. لان البرلمان الذي شكل اللجنة التاسيسة تم حله بقرار من "المحكمة الدستورية".
- 6. نتيجة التنافس والصراع الذي كان دائر بين القوى والأحزاب سعياً وراء تضمين نصوص دستورية تمنح هذه القوى والمؤسسات والأحزاب حيزاً سياسياً مربحاً في المرحلة المقبلة.

## 6:1- أهمية الدراسة:

## تكمن أهمية الدراسة في:

- 1. أنها تتناول موضوع كان ومازال موضع جدل ونقاش مستعر بين النخب والقوى والأحزاب في مصر، سيما بعد ثورة اجتاحت القُطر المصري منذ 25 يناير 2011م، وألقت بظلالها على المشهد العربي.
- 2. لان الغموض كان يكتنف مصير اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور التي شكلها مجلس الشعب الذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية.

- 3. لان الشعب المصري قام بانتخاب برلمان ورئيس دولة في خضم جدل دستوري شديد حول صلاحيات كل مؤسسة من هذه المؤسسات التي حددت صلاحياتها وفق مواد الدستور، بما فيها المؤسسة العسكرية.
- 4. مما زاد من أهمية البحث هو الحيز الجغرافي والسياسي لمصر الدولة المحورية في المنطقة العربية.

## 7:1 - دراسات سابقة:

بصيغة:(pdf-adobe reader)

أن هذه الدراسات لم تتناول موضوع البحث بشكل دقيق وتفصيلي بل جاءت لتصف أحداث ومنعطفات الثورة المصرية وتناولت الأزمة الدستورية بعمومياتها فقط. ومن هذه الدراسات:

- 1. كتاب ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف لمؤلفه الدكتور مجد عمارة المفكر إسلامي المصري، وهو عضو مجلس البحوث والإفتاء التابع للأزهر الشريف، وله كتابات عدة في الفكر السياسي الإسلامي، كما يعد الدكتور مجد عمارة من المقربين جدا لجماعة الإخوان في مصر، وهو من الداعمين لفكرة التعديلات الدستورية.
- 2. كتاب خواطر حول أحداث 25 يناير لمؤلفه الدكتور احمد فريد، يعتبر الدكتور احمد فريد من القيادات البارزة لحزب النور السلفي المصري، يصف في كتابه هذا بعض الأحداث والمنعطفات التي مرة بها ثورة 25 يناير، وابرز هذه الأحداث التجمعات الأولى للثورة، ويصف أيضا أحداث المواجهة التي اصطلح على تسميتها "معركة الجمل"، ويتحدث عن الاستفتاء على الإعلان الدستوري.
- 3. كتاب دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة 25 يناير، صادر عن المركز العربي
   للأبحاث والدراسات السياسية. يقدم هذا الكتاب مادة غنية تصف طبيعة القوى والأحزاب الدينية

في مصر قبل وأثناء ثورة 25 يناير، ويعرض الكتاب مواقف هذه الأحزاب من قضايا مثل موقف القوى والأحزاب الدينية من الدولة المدنية ومن الدستور والنظام الديمقراطي.

- 4. كتاب النظام الدستوري المصري في العهد الجمهوري، لمؤلفه مجد الشافعي أبو راس، أول عميد لكلية الحقوق في جامعة القاهرة، والمحامي لدى محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، يقدم الكتاب وصف للنظام الدستوري في مصر منذ دستور عام 1952م لغاية دستور عام 1971م، من حيث توضيح المراسيم والإعلانات الدستورية التي تم إصدارها في مصر منذ عام 1952م، ويصف الكتاب سمات وخصائص الدساتير المصرية، ويوضح مهام وصلاحيات السلطات السيادية المصرية.
- الدستور.. الحالة المصرية (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة)، تأليف الدكتور/عماد
   الفقى. يقدم الكتاب إجابات لأسئلة تدور حول موضوع الدستور.

قدم الكتاب تعريف للدستور، وماهيته، وموضوعاته، وقدم وصف لإجراءات وضع الدستور المصري الجديد وطرق صياغته، وبين الكتاب وضع السلطة القضائية والمحكمة الدستورية العليا في الدستور الجديد.

6. كتاب اعرف حقوقك الانتخابية (انتخابات ما بعد ثورة 25 يناير 2011م)، إعداد محمود قنديل،علاء قاعود.

يقدم الكتاب وصف للجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، ويبين الإطار القانوني المنظم للانتخابات، ويصف تأثير إجراء الانتخابات على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة وحكم البلاد. وأخيرا استطاع الباحث الاستفادة من مواضيع عدة تضمنها الكتاب، واهم هذه المواضيع النصوص ذات الصلة بتأثير إجراء الانتخابات على تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة

وحكم البلاد والواردة في الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011م، والإعلانات الدستورية المكملة.

7. كتاب من الدكتاتورية إلى الديمقراطية – إطار تصوري للتحرر – لمؤلفه جين شارب، يقدم الكتاب مواد تحريضية ضد الأنظمة المستبدة، كما يبين مجموعة من الوسائل والأدوات التي ينصح استخدامها قبل الثورة، وأثناء مراحل الثورة، وبعد إسقاط الطغاة. اعتقد أن للكتاب تأثير واضح على سلوك الحركات الثورية أثناء الثورة، كما أن له تأثير مارسته الأحزاب الليبرالية في صراعها مع التيار الإسلامي.

## 8:1 فرضية الدراسة:

امتلكت المؤسسة العسكرية المصرية خطة واضحة اعتمدت عليها أثناء التعامل مع تحولات مشهد ثورة 25 يناير 2011م، وتمكنت من توجيه مساراتها، وتحديد خطوات التحول من الثورة إلى الصراع السياسي والدستوري والبرلماني، وكانت تهدف من وراء ذلك احتواء المشهد الثوري، وإعادة السيطرة على النظام السياسي مجدداً.

بمعنى، كلما تولت المؤسسة العسكرية المصرية إدارة المرحلة الانتقالية، كلما فشل التحول الديمقراطي.

## 9:1 حدود الدراسة:

هناك حدود مكانية وزمنية أسهمت الدراسة في تسليط الضوء عليها، وحصر مضمون الدراسة في موقع جغرافي محدد وفترة زمنية بعينها، واستطاع البحث أن يعالج دور المؤسسة العسكرية في الإدارة الحديثة لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011م حتى تاريخ تولي عبد الفتاح السيسي الحكم، وعارض مختلف المنعطفات التي أسهمت سلباً في إعادة المؤسسة العسكرية إلى سدة الحكم في مصر مجدداً.

## 10:1 منهجية الدراسة:

إن موضوع الدراسة ومواد البحث تحتم على الباحث إتباع منهج دراسة حالة المشهد المصري بعد ثورة 25 يناير، عبر دراسة الظروف المحيطة بالثورة والمعطيات المتناقضة على الأرض، ودراسة ديناميات تعامل المؤسسة العسكرية مع سيولة الأحداث في ذلك الوقت، وذلك بهدف محاولة إثبات أو نفي فرضية البحث الرئيسية، وفق مقاربات منهج البناء الوظيفي وعمل المؤسسات، ودراسة دور النخب السياسية والحزبية والإدارية في صنع وتوجيه تلك الحالة التي عايشتها مصر بين أعوام 2011–2014م.

#### مقدمة:

## 2: 1- المقاربات النظرية لدراسة دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي:

تمتد جذور الحداثة الإدارية في مصر لأكثر من قرن ونصف مضت، حيث اعتمد مجهد علي باشا على تحديث الإدارة العمومية وفق النمط الأوروبي، وشمل التحديث مرافق عدة أهمها، الجيش ووحداته العسكرية وامتدت لتشمل المرافق الإدارية ونظام التعليم والمظاهر الحضارية أ.

حملت الحداثة الإدارية والعسكرية تأثيرات مستقبلية وأوجدت نخب ثقافية وقيادات عسكرية سطع نجمها أواخر القرن التاسع عشر، فثورة احمد عرابي عام 1882م هي امتداد لذلك النمط من العسكرية الليبرالية، وفشلت ثورة عرابي ولم يمتد حكمه سوى أشهر قليلة، ولم يسمح له وللجيش من إحكام السيطرة على المؤسسات المدنية في مصر بسبب التفوق العسكري البريطاني في مصر والمنطقة<sup>2</sup>.

حافظت مؤسسات مصر على نمطها الليبرالي منذ أواخر القرن التاسع عشر ولغاية انتهاء حكم الملك فاروق عام 1952م، وطوال تلك الحقبة لم تمارس المؤسسة العسكرية الوصاية على مؤسسات البلاد وحافظت على عملها في إطار الخضوع للحكومة والبلاط الملكي ونصوص دستور عام 1882م ودستور

\_\_\_

 $<sup>^{1}</sup>$  عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد مجد علي ثم عهد عباس الأول وسعيد، 1934م، ص $^{10}$ . أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص $^{20}$ 

أسامة مح أبو نحل، الثورة العربية: قراءة جديدة، 2008م، ص29، 43–45 . أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص2-1

عام 1923م، وهي دساتير ليبرالية بامتياز، لأنها فصلت بين السلطات الثلاث وجعلت دور الجيش منوط في حراسة الحدود وحددت مدة تولي منصب القائد الأعلى للجيش بأربع سنوات ويُعزَل ويُعَيَن من قِبَل الحكومة، وخضعت ميزانية الجيش لإشراف برلماني وحكومي كامل. واقتصر عمل الجيش في إطار حماية الحدود والأمن القومي ولم يتعداه إلى قطاعات التنمية والإنتاج المجتمعي، ومُنِعَ أفراده بعد التقاعد من تولي إدارة مؤسسات الدولة العامة وشبه العامة أ.

أسهم النمط الإداري الليبرالي في مصر أواخر الحكم الملكي في اتساع ملحوظ للحريات العامة في المدن والسماح بتأسيس الأحزاب والانفتاح على المجتمعات الأوروبية، ولم يكتب لهذه الحقبة الاستمرار طويلاً حيث دخلت المنطقة ضمن مجال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت أيضاً تراجع الدور الإقليمي البريطاني راعي الليبرالية في مصر 2.

تم إسقاط غالبية الأنظمة الملكية في بلاد الشام والعراق وشمال إفريقيا في خضم التنافس الاستعماري على مصر والمشرق العربي منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، واستطاع المستعمر الجديد اسقط الأنظمة الملكية معتمداً على أدواته النافذة واستبدالها بأنظمة جمهورية تديرها قيادات المؤسسة العسكرية، وشهدت المنطقة انقلابات عسكرية متكررة في كل قطر عربي، واتسع نطاق الانقلابات كلما اتسعت نطاق الصراع وكلما تراجع الانفراج في العلاقة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>.

## 2:2 - الإطار التاريخي لعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في مصر:

تدخل تنظيم الضباط السري المتنامي بين صفوف الجيش المصري وأعلن عن انحيازه للحراك الشعبي المتنامي في مصر منذ سنوات، سيما قبل انقلاب عام 1952م وأطاح هذا الحراك العسكري بغطاء مدنى

168

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

أسامة مجد أبو نحل، الثورة العرابية: قراءة جديدة، 2008م، ص29، 43-45 . الوقائع المصرية، دستور الجمهورية المصرية، 16 يناير
 1556م . أسامة عبد على خلف، ص5-12، 2012م

 $<sup>^{2}</sup>$  أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، -51،

 $<sup>^{3}</sup>$  أسامة عبد علي خلف، أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، -51

بنظام الملك فاروق، وتسلم تنظيم الضباط الأحرار إدارة المرحلة الانتقالية في مصر، وتم اختيار اللواء مجد نجيب رئيساً مؤقتاً لمصر مهمته أن يقود المرحلة الانتقالية المؤقتة، وكان من المقرر أن تنتهي في بضع أشهر وربما عام أو عامين، وأثناء ذلك كانت مصر تعج بحراك سياسي حزبي وشعبي، وكانت شعبية المؤسسة العسكرية الحاكمة متصاعدة رغم الحراك الحزبي والمدنى $^{1}$ .

استغلت قيادة الجيش الظروف الغير مستقرة في مصر، وتم التنكر لتراث نضالي سياسي حزبي ومدني امتد لعشرات السنوات قبل انقلاب عام 1952م، وقام جمال عبد الناصر بحركة عسكرية وعزل اللواء نجيب وجمد الحياة الحزبية وقام بإلغاء التحول السياسي نحو الديمقراطية والتنمية السياسية، وتولى رئاسة البلاد مستغلاً التعاطف الشعبي مع الضباط الأحرار وقيادة الجيش الجديدة، وباشر عبد الناصر في حل الأحزاب ومنها حزب الوفد الليبرالي وغيره من الأحزاب الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين، وأوقف العمل الطلابي، وشكل وزارة ومجالس محافظات ومحليات أدارها لواءات الجيش، وقام بتأميم مؤسسات الإنتاج ووسائل الإعلام المختلفة تمهيداً لتنفيذ سياساته الاشتراكية2.

عالجت القيادة العسكربة قضايا الحربات العامة والتعددية السياسية وإدارة مؤسسات البلاد وفق عقلية أحادية مستبدة مهيمنة، وحاولت أثناء إدارتها للأوضاع الاقتصادية التدرج في موضوع تطبيق الاشتراكية، لكنها فشلت مبكراً 3.

اختلفت تماماً الإدارة الحكومية العسكرية في مصر أثناء حكم محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك عن تلك السياسة الاشتراكية التي مارسها جمال عبد الناصر، ويبدو للمتتبع بان المؤسسة العسكرية في مصر لم تمتلك تصور لنمط إداري بعينه يشمل السياسة والاقتصاد وله انعكاسات اجتماعية وثقافية، وأضحت

<sup>1</sup> أسامة عبد على خلف، أسامة عبد على خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، 2012م، ص5-12. الوقائع المصرية، دستور الجمهورية المصرية، 16 يناير 1956م

<sup>2</sup> أنطوان مسرة، وربيع قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية - الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، 2013م، ص27-33،

 $<sup>^{-3}</sup>$  أنطوان مسرة، وربيع قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية  $^{-1}$  الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن $^{-2013}$ م، ص $^{-27}$ - $^{-33}$ ،  $^{-29}$ 99

مصر فريسة تخبط المؤسسة العسكرية وإخفاق سياساتها، وخضعت مصر أثناء إدارة المؤسسة العسكرية وفق معطيات الصراع على النفوذ السوفيتي الأمريكي في المنطقة العربية وبلدان العالم النامي، وأصبحت مصر متقلبة بين نمط الإدارة الاشتراكية التي فشلت في تحقيق العدالة الاجتماعية وبين تبني سياسات ليبرالية جعلت من مصر فريسة تعاني من استبداد الرأسمالية الجديدة 1.

بدأت المؤسسة العسكرية باستغلال سياسات الانفتاح الاقتصادي على الغرب والنظام الرأسمالي، وأنشأت لنفسها استثمارات مع شركاء خارج مصر في مجالات اقتصادية متعددة، وفي عهد عبد الناصر كانت ميزانية قطاعات الإنتاج خاضعة لإشراف الحكومة المباشر رغم أن إدارتها كانت عسكرية، لكن أثناء سياسة الانفتاح المالي أصبح للمؤسسة العسكرية مؤسسات إنتاج خاضعة لها إدارياً ومالياً، واتسع حجم هذه الاستثمارات الخاصة بالجيش خلال النصف الثاني من حكم محد حسني مبارك، ودخل شركاء ومستثمرون جدد من الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية في قطاعات الإنتاج القومي التي يديرها لواءات الجيش ممن يتقاضون رواتب كبيرة إلى جانب راتب التقاعد2.

حيث تجاوز نفوذ المؤسسة العسكرية إدارة شركة التصنيع الحربي ومؤسسات الإنتاج القومي مثل شركة الملاحة والنقل البري والبحري وشركات الطاقة من كهرباء ونفط وغاز، وتجاوزتها لتدخل في شراكة شملت قطاعات طابعها خدماتي ومدني، فهي تملك مصانع لصناديق الانتخابات ولوازمها وصناعات في قطاع الاتصال ومجال الالكترونيات وشركات التصنيع الغذائي، وهي شريك مباشر في حقل التجارة الدولية مع بلدان الخليج العربي في مجال التجارة البينية والشركات المتعددة الجنسيات.

-

أنطوان مسرة، وربيع قيس، نفس المرجع السابق، ص27-33، 99-99 أنطوان مسرة، وربيع قيس، نفس

 $<sup>^{2}</sup>$  أنطوان مسرة، نفس المرجع السابق، ص $^{2}$ -33،  $^{2}$ 

<sup>3</sup> أنطوان مسرة، وربيع قيس، نفس المرجع السابق، ص27-33، 93-99

## 3. دور القوات المسلحة في إدارة الثورة المصربة 25 يناير 2011م

تعتبر ثورة 25 يناير 2011م اكبر تحدي حقيقي واجه المؤسسة العسكرية المصرية، لما تمثله هذه الثورة من مطالب شعبية من قبيل الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وهي مطالب طابعها مدني إصلاحي، ويصعب على المؤسسة العسكرية العمل بروح هذه المطالب لأنه يتوجب عليها الرضوخ لدستور مدني بامتياز وبرلمان منتخب بإرادة شعبية وإصلاح السلطة القضائية وجهاز الإعلام العام والخاص وإصلاح السلطة التنفيذية بما فيها مؤسسة الرئاسة والحكومة والمؤسسة الأمنية وفق نصوص دستور مدني أ.

# 3:1- دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة المرحلة الانتقالية وإعادة بناء النظام السياسي المصرى:

ومنذ بداية المرحلة الانتقالية بعد الثورة مباشرة تم إقرار تعديلات دستورية عطلت العمل بدستور عام 1971م، ويبدو أن فكرة إلغاء دستور 1971م روج لها أنصار الفكر القومي الناصري ووسائل إعلام مقربة من دائرة المخابرات العسكرية، ونخب يمثلهم محد حسنين هيكل وتهاني الجبالي ومصطفى بكري ممن يعملون لصالح المؤسسة العسكرية، ويعيبون على دستور عام 1971م ليبرالية بعض نصوصه ويؤمنون بروح دستور العهد الناصري<sup>2</sup>.

تم صياغة التعديلات الدستورية وإقرارها على عَجل في شهر مارس/ آذار 2011م بمشاركة حزبية وشعبية واسعة بعد أشهر من الغزل سياسي بين الإخوان والمجلس العسكري أسهم في استدراج التيار

\_

أمصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. مصطفى بكري، المسلم: http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4. ممدوح شاهين، ومجهد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، د.مجهد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م، http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L\_a1k.

 $<sup>^2</sup>$  أحمد فهمي، مصر 2013 – دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل،  $^2$ 012م، ص $^2$ 0 عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة،  $^2$ 015م، ص $^2$ 015م، مدوح شاهين، ومجد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، ومجد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"،  $^2$ 011م،  $^2$ 011م، مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"،  $^2$ 011م، http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

الإسلامي نحو التصويت بنعم على هذه التعديلات، وقويلت التعديلات الدستورية برَفض من أنصار التيار

الليبرالي وبعض الشباب الثوري، ووصفوها بالتعديلات الفوق دستورية لأنها تتيح للمؤسسة الدستورية فرض الوصاية على سلطات ومؤسسات البلاد أثناء الفترة الانتقالية الغير محددة في الدستور، ومنحت تلك التعديلات – المجلس العسكري – سلطة التشريع إلى جانب سلطة تشكيل الحكومة، وسبق ذلك تولي المشير محد حسنين طنطاوي 11 فبراير/ شباط 2011م – 12 أغسطس/ آب 2012م إدارة مؤسسة الرئاسة لحين انتخاب رئيس للبلاد، وهذا منافي لمطالب الثور المنادية بتشكيل مجلس رئاسي مدني. أحت الضغط الشعبي والزخم الثوري وافق – المجلس العسكري – على إجراء انتخابات برلمانية، واستطاع من خلال ذلك شق الصف الثوري، ودفع بعضه نحو دعم فكرة البدء في إجراء الانتخابات البرلمانية ويتبعها رئاسية أو البدء في تشكيل لجنة صياغة الدستور والانتهاء من صياغته أولاً 2.

استطاع – المجلس العسكري – إدارة المشهد لصالحه من خلال استغلال رغبة الأحزاب في إجراء انتخابات برلمانية، واستغلال شغفها في تولي مقاعد برلمانية وطمع البعض في تولي منصب الرئيس، وهذه الأحزاب مجتمعة اعترفت بعد حين أنها وقعت في فخ المجلس العسكري، وأثناء ذلك كان – المجلس العسكري – يناور لتمرير وثيقة الدكتور علي السلمي في 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2011م التي رفضت من الثوار لأنها منحت – المجلس العسكري – سلطات وامتيازات واسعة، وجعلها مستقلة عن باقي مؤسسات الدولة السيادية وغير خاضعة للرقابة والمحاسبة 3.

<sup>1</sup> سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية - قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص47-49. بهاء زياد الدين، 2012م. وكالة الأنباء الفرنسية، 2012م

أخالد الشامي، "مصر: حكم جديد للمحكمة الدستورية يلغي قرار مرسي بإعادة البرلمان المنحل"، 2012م، http://www.alquds.co.uk/todaypages/all.pdf . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> ممدوح شاهین، ومجد سلیم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهین، د. مجد سلیم العوا، حول الدستور والتعدیلات الدستوریة"، 2011م،. <a href="http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L\_a1k">http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L\_a1k</a>
بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4

وحينما رفض الثوار وجماعة الإخوان وثيقة علي السلمي بدأ – المجلس العسكري – بممارسة أساليب الضغط الناعم والخشن، كما جرى ارتكاب أحداث دامية، أشبه بمجازر جماعية للمتظاهرين أمام مبنى – مسبيرو – في 9 أكتوبر/ تشرين أول 2011م، وفي شارع – مجد محمود – في 19 نوفمبر، تشرين ثاني مسبيرو – في 9 محين قام رئيس الحكومة الجنزوري بالتهديد بسحب ورقة حل البرلمان من أدراج الحكومة وحين رفض الإخوان وثيقة السلمي وتقديم امتيازات لصالح المؤسسة العسكرية تم حَل البرلمان بقرار من المحكمة الدستورية العليا التي كانت تدار من بعض القضاة المقربون من نظام مبارك والتيار القومي بحجة عوار قانوني مرده إلى اختلاف نصوص القانون الانتخابي مع نصوص الدستور حول الانتخاب بين الفردي والقائمة، مع إن قانون انتخاب البرلمان تم إقراره بإشراف المجلس العسكري وعضوية رئيس المحكمة الدستورية العليا وعدد من فقهاء القانون الدستوري، وتم تمريره ولم يفصحوا عن وجود عوار دستوري في نصوص القانون أ.

## 2:3- الجيش ودوره في إجراء الانتخابات الرئاسة أثناء المرحلة الانتقالية:

اصدر \_ المجلس العسكري \_ إعلان دستوري مكمل في 17 يونيو/ حزيران 2012م، اعترض عليه الثوار ووصفوه بالمكبل، لأنه مَنح سلطة التشريع للمجلس العسكري ونزعها من اختصاص البرلمان أو الرئيس في حال غياب البرلمان، وأجريت انتخابات رئاسية بعد حل البرلمان بأشهر قليلة، هنا أصبح الرئيس المنتخب يمتك سلطة التنفيذ وينازعه - المجلس العسكري - سلطة التشريع، لذلك بعد انتخاب الرئيس محد مرسي 12 أغسطس/ آب 2012م قام بإصدار إعلان دستوري جديد بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012م واسقط الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس العسكري، ويقضي بمنح سلطة التشريع للرئيس لحين إجراء انتخاب برلمانية جديدة، وقام الرئيس المدني المنتخب بإقالة المشير محجد التشريع للرئيس لحين إجراء انتخاب برلمانية جديدة، وقام الرئيس المدني المنتخب بإقالة المشير محجد

التهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

حسين طنطاوي وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه الفريق سامي عنان وعدد قليل من قيادات الجيش، وأجرى حركة تنقلات بين قيادة الجيش في المناصب العسكرية العليا في ذات تاريخ صدور الإعلان الدستوري، وكان يهدف من وراء هذه الحركة تحييد المجلس العسكري عن الحياة السياسية في مصر 1.

يصعب على أي قوة مدنية في مصر في الوقت الحاضر تحييد المؤسسة العسكرية عن إدارة الحياة السياسية في مصر، لما تمتلكه هذه المؤسسة من قدرات تفوق قدرات اكبر الأحزاب والجماعات في مصر، ولربما هي القوة الضاغطة الأكثر أهمية وربما قدراتها تفوق قدرات الدولة المصرية، وهي القوة السيادية الرئيسية المتحكمة في مرافق البلاد منذ انقلاب عام 1954م على الحياة المدنية<sup>2</sup>.

ما يؤكد مطامع المؤسسة العسكرية عدم توفر رغبة حقيقية لدى – المجلس العسكري – نحو تسليم السلطة في نهاية المرحلة الانتخابية، وليس صحيحاً أن – المجلس العسكري كان متخبط في تنفيذ خطوات المرحلة الانتقالية بل كان يمتلك خطة مسبقة واضحة المعالم منذ إقصاء مبارك عن الحكم، وهي أشبه ما تكون بخطة خداع استراتيجي لا تحرج الجيش وتحافظ على تماسكه وشعبيته لدى أبناء المجتمع المصري وتصل بأحد قياداته إلى منصب رئيس الجمهورية وفي اقل الأحوال يحصل الجيش على امتيازات دستورية.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

الدستور"، 2012م،

أمينة الجلوي، " الغرياني يها

http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=bdf0a797-2dd2-4fff-a2a6-2ec3389cd599 مصر .71. 2012 - دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012، ص 71. تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

<sup>3</sup> عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص59، و 61. معتز بالله عبد الفتاح، "الدستور صندوق مفتوح"، 
<a href="http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-f90d-4961-802e-">http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-f90d-4961-802e-</a>

2012م. 

Off8194beea7 مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 

http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4.

ولذلك اختار – المجلس العسكري – إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل إتمام صياغة الدستور، وكان أمراً متعمداً الهدف منه إضعاف تماسك الصف الثوري وتحفيز الأقطاب الثورية للانكفاء نحو مكاسب انتخابية، وبعد حل المحكمة الدستورية العليا استمر في خطته وباشر في إجراء انتخابات رئاسية غير عابثاً بالمطالب الثورية المطالبة بإتمام صياغة الدستور أولاً، فالانتخابات الرئاسية أسهمت في تعزيز الانقسام بين الثوار والأحزاب والقوى المدنية، وكانت وسائل الإعلام تذكي روح الشقاق بين أبناء الصف الثوري تمهيداً لتنفيذ مخطط المؤسسة العسكرية وجهاز مخابراتها وهو العمود الفقري للدولة العميقة ومؤسسة الجيش، حيث يرجع تاريخ تأسيس هذا الجهاز إلى عام 1954م عند عزل نجيب والانقلاب على الحياة المدنية والحربات.

## 3:3- الجيش ودوره في لجنة صياغة الدستور المستفتى عليه في 2012م:

تم تشكيل اللجنة التأسيسية الأولى لصياغة الدستور من مائة عضو موزعين بين الأحزاب والقوى والمؤسسات التقليدية من جيش وأزهر وكنيسة وقضاء وأعضاء برلمان، وحصلت على ثقة البرلمان المنتخب بعد الثورة وتم إبطال شرعية انتخابه، وعند بدء عمل هذه اللجنة نالت اعتراض من نخب وأحزاب ووسائل إعلام ورجال قضاء، وتعثر عملها وصدر حكم من المحكمة الدستورية العليا ببطلان هذه اللجنة وعدم دستوريتها2.

وبعد تولي محمد مرسي 12 أغسطس/ آب 2012م مقاليد الرئاسة في مصر شرع في تشكيل لجنة تأسيسية ثانية لصياغة الدستور وتم تشكيلها وفق ذات شروط تأسيس اللجنة السابقة وكان الجيش مشارك في عضويتها، ومارست مهامها وخرجت للشعب المصري بعد (6) شهور بدستور استفتي عليه ونال على

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1</sup> مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4 . ممدوح شاهين، ومحجد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، محجد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، 2011م،.http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L\_a1k

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص53–58. عماد الفقي، 2012م . تهاني الجبالي، "مصر البست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA

مشاركة وصفت بالجيدة مقارنة مع استفتاءات على دساتير عالمية بنسبة تأيد 64% من المشاركون في الاستفتاء، وقبل إنهاء لجنة صياغة الدستور أعمالها بأيام قليلة انسحب أعضاء التيار المدني وتبعهم ممثلي الكنيسة من اللجنة محتجون على بعض بنود الدستور التي وافقوا عليها في وقت سابق، ومن بين المواد محط الخلاف هوية الدولة ومواد الشريعة والمواد الخاصة بالجيش وصلاحيات الرئيس والحكومة التي كانت قد شكلت منذ شهور قليلة 1.

لم يعترض الجيش وممثله في اللجنة التأسيسية على عمل اللجنة وحافظ على هدوء تام، ومارس \_ المجلس العسكري – دور في إرباك معيق لسير عمل اللجنة من خلال الاعتماد على أدواته المتعددة محافظاً على حياده، وكان هدفه تمرير نصوص دستورية تحافظ على حيز مريح لصالح المؤسسة العسكرية في المرحلة المقبلة، ومن أدواته التي بان دورها في المرحلة المقبلة ولعبت دور هي المؤسسات الدينية التقليدي مثل الأزهر والكنيسة وقوى سياسية دينية أهمها حزب النور المرتبط بعلاقات جيدة مع دوائر أمنية وسياسية في المملكة العربية السعودية².

## 4:1- الجيش ودوره في تعين الحكومات المتعاقبة بعد ثورة 25 يناير 2011م:

بعد نجاح الثورة في إسقاط مبارك وحكومته طالب الثوار بحكومة يُختار رئيسها من بين صفوف الثوار، وطرح المجلس العسكري شخصية كمال الجنزوري ليشكل الحكومة بينما اختار الثوار المهندس عصام شرف ليشكل الحكومة عصام شرف واتهم بالفشل شرف ليشكل الحكومة عصام شرف واتهم بالفشل والإخفاق، ورَوَجت وسائل الإعلام والصحف القومية هذه الدعاية، وكان للجيش ما طلب حيث أعيد طرح

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

أمينة الجلوي، "الغرياني يهدد بالانسحاب من رئاسة تأسيسية الدستور"، 2012م، 2012مينة الجلوي، "الغرياني يهدد بالانسحاب من رئاسة تأسيسية الدستور"، 2012م http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=bdf0a797-2dd2-4fff-a2a6-2ec3389cd599

معتز بالله عبد الفتاح، "الدستور صندوق مفتوح"، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-f90d-4961-802e-0f78194beea7

م أحد الطيب، مؤتمر صحفي، "مشيخة الأزهر الشريف، حول وثيقة الأزهر بشأن مستقبل مصر"، http://www.youtube.com/watch?v=1R7ND7J9vbo

اسم الجنزوري من جديد، وبالفعل شكل الحكومة حتى تاريخ انتخاب الرئيس المعزول مرسي الذي شكل حكومة جديدة ترأسها هشام قنديل وزير الري في حكومة عصام شرف $^{1}$ .

ومنذ تشكيل قنديل الحكومة بدأت وسائل الإعلام الخاصة والقومية والليبرالية تشكك في قدرات قنديل وتهاجمه وتتهمه بالإخفاق والفشل، مستغلة الخلافات السياسية بين الإخوان والقوى الثورية والأحزاب الليبرالية، وتشكلت جبهة الإنقاذ بهدف إسقاط دستور 2012م، وإسقاط حكومة قنديل وإعادة تشكل حكومة جديدة، تصاعدت مطالب جبهة الإنقاذ وبدأت تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة خاصة بعد تأسيس حركة تمرد بإشراف ومتابعة من قبل المخابرات العسكرية<sup>2</sup>.

في خضم هذا المشهد كان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي والمنظومة العسكرية تُظهِر إمام الرئيس وفي وسائل الإعلام بأنها على الحياد، وكانت تؤكد على شرعية الرئيس وعدم رغبتها التدخل في الشأن السياسي بعد تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، وفي الخفاء تتحكم في خيوط اللعبة حيث كانت تمتلك وسائل إعلام عدة تديرها، إضافة إلى اصطفاف إعلامي ليبرالي إلى جانب الإعلام القومي بحجة أخونة الدولة، وهو ما روجته النخب الإعلامية والسياسية، إضافة إلى الخلافات المتصاعدة حول لجنة الدستور ومواد الدستور والخلاف حول السياسات الإدارية والاقتصادية والسياسية التي تمارسها حكومة هشام قنديل في عهد الرئيس المعزول مجد مرسي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد فهمي، مصر 2013 - دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م، م. 167 عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م، ص66 . مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، "المبلغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، 2012م. 2012م، http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4. . 2012م، ممدوح شاهين، ومجد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، مجد سليم العوا، حول الدستورية"، 2011م، . تعانى المحدى بختاف عن نظره عليه العوا، عن نظره عليه العواء مودوب عن المحدى بختاف عن نظره مالده المحدد الم

http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L\_a1k . تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره المصري المصري يختلف عن نظيره المصري المصري المصري يختلف عن نظيره المحلوبية المحل

أد خالد يوسف، صحيفة الشروق، 2012م . إبراهيم العيسوي، "الإعلان الدستوري حلقة جديدة في مسلسل إجهاض الثورة"، 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062012&id=9190abc5a1687807-8216-4d90-4c5b<u>ef26</u>

 $<sup>^{8}</sup>$  سيف عبد الغتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص43. نادر بكار، "حكومة هشام قنديل تنتقل من فشل إلى فشل بالمتياز"، https://www.youtube.com/watch?v=B7ZAtjJM2Vo ، 2013 بامتياز"، 2013،  $^{8}$ 

بعد تشكيل جبهة الإنقاذ وحركة تمرد وغضب الشباب الثوري بما فيهم 6 ابريل على جماعة الإخوان خرجت مظاهرات وتفاقمت الصدامات بين الشرطة وشباب القوى والحركات الليبرالية والقومية وأعضاء ومريدي الحزب الوطني الديمقراطي المنحل بعد الثورة، فحدثت صدامات دامية أمام الاتحادية، وتصاعدت المطالب النقابية والعمالية، واتسع حجم الانقسام وتجمع معارضو الرئيس في ميدان التحرير وأمام قصره في الاتحادية وانتقل بعض أنصار الرئيس المعزول مرسي إلى ميدان النهضة أمام جامعة القاهرة، واحتشد غالبية أنصار الرئيس في اعتصام مفتوح في ميدان رابعة العدوية في مدينة نصر 1.

أعانت حركة تمرد عن 30 يونيو/ حزيران 2013م اليوم المنشود وطالبت بعزل الرئيس مجد مرسي وصَعَدَت من هجماتها على مراكز ومقرات حزب الحرية والعدالة الحاكم وجماعة الإخوان المسلمون، وظهر في هذه اللحظة انحياز المؤسسة العسكرية لصالح حركة تمر وجبهة الإنقاذ، وتم التحفظ على الرئيس وطاقم الرئاسة وبعد شهر من احتجازه تم عرضه أمام القضاء بهدف محاولة تمرير الانقلاب لان الرئيس لم يقر بحركة عزله، ووضعت له عدة تهم أهمها قتل الثوار أمام قصر الاتحادية والتخابر مع قوى خارجية، وقامت الحكومة المعينة من المؤسسة العسكرية والرئيس المؤقت المعين أيضاً من المؤسسة العسكرية بإغلاق عدد من وسائل الإعلام المقربة من جماعة الإخوان ومقراتها، وتتابع منهج قمع الحريات بإدارة مباشرة من قبل الجيش وقائده العام عبد الفتاح السيسي، حيث تم تشكيل وزارة جديدة شكلها حازم البيلاوي شمات وزراء من جبهة الإنقاذ بميولهم القومية والليبرالية².

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062012&id=9190abc5a1687807- م، 2012م، 2012م،

8216-4d90-4c5b-ef26

<sup>1</sup> أحمد فهمي، مصر 2013 - دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م، ص 110، و 127، و 173، محمود بدر، "حوار ساخن مع مؤسس حركة تمرد" 2013م، الملتون المستقبل، 2013م، محمود بدر، "حوار ساخن مع مؤسس حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء https://www.youtube.com/watch?v=JzZu6VKNVRw.

 $<sup>^{2}</sup>$  سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية  $^{2}$  قراءة في المشهد المصري، دار البشير والعلوم، الطبعة  $^{1}$ ، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة  $^{2}$  مصر،  $^{2}$ 014 مصر،  $^{2}$ 015م،  $^{2}$ 016 مصر،  $^{2}$ 016م،  $^{2}$ 

## 2:4- تشكيل لجنة الخمسين لصياغة الدستور:

كان من المقرر حسب خطة خارطة الطريق الانتقالية بعد عزل الرئيس مرسي عدم حَل مجلس الشورى المنتخب في في عهد مرسي، ونصت نفس الخطة على إجراء تعديلات على دستور 2012م دون إلغاء الدستور بالكامل، وكان من المقرر وضع ميثاق شرف إعلامي وتطبيق العدالة الانتقالية، كل هذه الوعود وغيرها والكثير من الوعود السياسية والاقتصادية لم يتم انجازها وتم التنكر لها1.

شُكِلَت لجنة الخمسين لصياغة الدستور بنفس الطريقة التي شكلت فيها اللجان السابقة، بل كانت اللجان السابقة أكثر تجانساً مع روح النصوص الدستورية وهي منتخبة من البرلمان، فلجنة الخمسين ليست منتخبة وولدت من رحم إعلان دستوري اقره المجلس العسكري، وحافظت اللجنة على نفس نمط العضوية في اللجان السابقة، وشملت في عضويتها ممثلين عن الأزهر والكنيسة والجيش والنقابات والأحزاب والنخب، خَلَت هذه اللجنة من أي عضو منتخب، وتولى رئاسة هذه اللجنة عمرو موسى وهو السياسي الليبرالي والمرشح الرئاسي السابق حيث ينحدر من نفس المنظومة التقليدية وهو بيروقراطي عَمِلَ رئيساً لوزراء مصر في عهد مبارك وأمين عام سابق لجامعة الدول العربية<sup>2</sup>.

انتهت لجنة الخمسين من وصياغة مواد الدستور في وقت تجاوز الفترة القانونية المسموح بها وفق قانون لجنة صياغة الدستور الوارد في الإعلانات الدستورية، وفي هذا الدستور حصل المجلس العسكري على امتيازات تفوق ما حصل عليه في اللجان السابقة وحافظ على امتيازات بعضاً من شركاء الانقلاب، ووضع نصوص تحتمل الميوعة حول مدنية الدولة وهويتها، رغم الخلافات الكبير بين الأعضاء إلا أن –

https://www.youtube.com/watch?v=JzZu6VKNVRw. علاء الأسواني، "لو حصلت حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء مرسى فوراً"، 2013م. https://www.youtube.com/watch?v=-eV7X-P-CqQ

أ سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية - قراءة في المشهد المصري، 2014م، ص43. عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي - لقاء، "مقرر لجنة نظام
 الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م،

https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6\_BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015، ص72. عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي – لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6 BYXowv4Dq5QBClwgU0Ox1P

المجلس العسكري - استطاع إقناع الفرقاء وتأجيل الخلاف ملوحاً بخطر جماعة الإخوان والأزمات التي تعانى منها الدولة على الصعيد الداخلي والخارجي 1.

تم الاستفتاء على الدستور في أوضاع صعبة حيث الاعتقالات والقتل والمحاكمات، وتم تحجيم الرقابة الخارجية والداخلية على الاستفتاء، وإلغاء الفرز في اللجان الفرعية، وأعلن عن نسبة تأيد للدستور تفوق .2%90

مارست حكومة حازم الببلاوي أقصى مستويات القمع بدعم مباشر من المؤسسة العسكرية، وتم فض اعتصام رابعة والنهضة في 14 أغسطس/ آب 2013م بالقوة الباطشة وراح ضحيته ألاف القتلى، ومورس نفس الأسلوب أمام مسجد الفتح في رمسيس 16 اغسطس/ آب 2013م وتفاقم اعتداء الأمن على مظاهرات أنصار الرئيس المعزول التي لم تتوقف منذ 25 يونيو/ حزيران 2013م لغاية يونيو/ حزيران مناهمالي من أنصار انقلاب، هذه 2015م رغم بطش رجال الأمن وبلطجية النظام العسكري وبعض الأهالي من أنصار انقلاب، هذه المظاهرات لم تتوقف في حينه وطوال فترة طويلة بعد عزل الرئيس وكانت في تصاعد مستمر حيث أضيف إليها طلاب الجامعات والاعتصامات النقابية والعمالية، وقوى شبابية ثورية كانت معارضة لنظام مرسي والإخوان مثل حركة 6 ابريل والشباب الاشتراكي الثوري ومسيحيون ضد الانقلاب<sup>3</sup>.

## 3:4- استقالة حكومة حازم الببلاوي:

تحت ضغط الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات المتتالية وتدهور الأمن والإخفاق الاقتصادي قدمت حكومة حازم الببلاوي استقالتها بعد ثمانية أشهر من ممارسة عملها تحدت ضغط شديد أسهم في تأكل

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

180

<sup>1</sup> عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي— لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6\_BYXowv4Dq5QBClwgU00x1P

<sup>2</sup> تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء على الدستور"، 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4lhNo8 . يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

<sup>3</sup> تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء على الدستور"، 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4lhNo8 . يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

شعبية المشير عبد الفتاح السيسي، وإرهاق صفوف انقلاب 3 يوليو/ تموز 2013م ويقال بان استقالة البيلاوي كانت متوقعة لان القوى القومية والناصرية المؤيدة للجيش رفضت حكومة البيلاوي منذ الساعات الأولى لتشكيلها لان سياساتها الاقتصادية ليبرالية بالكامل وتؤمن بالسوق الحرة، بينما يؤكد أنصار التيار القومي والأحزاب الناصرية على فكرة الانفتاح على روسيا، وهذا ما عبر عنه المشير عبد الفتاح السيسي عند زيارته لموسكو، حيث كانت زيارة غير موفقة لأنها أغضبت الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وضاعفت من عزلة الانقلاب على الصعيد الخارجي، أيضاً رغبة السيسي في الترشح لمنصب الرئاسة أسهم في إرباك مشهد سيطرة المؤسسة العسكرية مؤقتاً أ.

وكانت تضغط كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على السيسي لتمنعه من الترشح بهدف الحفاظ على مصالحها، ولأنها تمتلك خطة بديلة تتمثل في الدفع بوزير الطيران المدني في عهد حكومة احمد نظيف ومرشح الرئاسة السابق الغريق احمد شفيق لترشح لمنصب الرئيس، مع بقاء السيسي في منصب القائد العام للقوات المسلحة حتى لا تتآكل شعبيته بشكل كبير، لان تحديات ومشكلات مصر كبير وضخمة لا يقدر عليها أي رئيس قادم في مثل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها مصر 2.

فالجيش عندما يتولى إدارة المرحلة الانتقالية يعمل على المحافظة على أدواره وتعظيم مكاسبه وامتيازاته، وهنا يصبح خطرا وعائقا للتحول الديمقراطي. وبالتالي فإن الجيش يمكن ان يكون شريكا مع قوى أخرى ولا يجب أن يكون قائدا للمرحلة الانتقالية، بل يجب أن ينتخب مجلس تأسيسي يتولى إعادة صياغة الدستور كلبنة أولى لبناء النظام الجديد.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1</sup> تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء على الدستور"، 2014، 102م، <a href="https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4lhNo8/">https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k</a>
https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

<sup>2</sup> عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي – لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الدستور"، 2013م، .https://www.youtube.com/watch?v=J6BCL8AO6w0&list=PLHji8pBgj6\_BYXowv4Dq5QBClwgU00x1P

https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k، مقر بالمواقع المحافظة المحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، 2014م، 2014م، https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k،

وأخيراً يصعب على – المجلس العسكري – إدارة مؤسسات البلاد المدنية الحديثة وفق تصور تتموي يحقق نمو اقتصادي ويكفل قيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والحريات العامة، ويصعب عليه حل مشكلات البلاد في ظل ما تعيشه مصر والإقليم من تحولات صعبة وسيولة أحداث كبيرة، ولان مصر اليوم ليست بأوضاع وظروف وتحديات مصر في العهد الناصري.

# 5- النتائج والتوصيات:

### 1:5- خلاصة الدراسة:

امتلكت المؤسسة العسكرية رؤية للتعامل مع تطورات مشهد ثورة 25 يناير 2011م، وتعاملت بهدوء وروية مع موجة الثورة في بداياتها، وتمكنت من استيعابها، واستطاعت المؤسسة العسكرية جلب جزء من القوى الثورية إلى جانبها في كل مرحلة، راهنت على تجزئة الصف الثوري، ونجحت في ذلك. أ تمكنت المؤسسة العسكرية من ضرب قوى الثورة مع بعضها البعض، عبر ارتكبت مجازر في بدايات الثورة مثل أحداث شارع مجد محمود وشارع مسبيرو، والحرس الثوري والمنصة والنهضة ورابعة العدوية...، ولم تحاسب.

استغلت التحولات المدنية والدستورية في تعزيز الفرقة بين فئات الشعب وقوى الثورة، ومع مرور الوقت ازدادت تلك الخلافات بيت القوى الثورية.

# 2:5- نتائج الدراسة:

لا يجوز على أي ثورة أن تنشغل بتحولات دستورية وانتخابية قبل إتمام أهدافها الثورية، والتخلص من كل ما يرتبط بالحقبة الماضية، وأنصاف الثورات هي مقبرة الثوار<sup>2</sup>.

-

 $<sup>^{1}</sup>$  عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015، ص61، و72.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية – قراءة في المشهد المصري، 2014، ص 27–30

استفردت المؤسسة العسكرية في مجمل فئات الثورة على حدى، سيما أثناء تحولات المشهد المصري، وارتكبت مجازر بحقها منفردة، وامتلكت مصادر قوة، تتمثل بالدولة العميقة، والأجهزة المدنية والعسكرية المنظمة، وموارد مالية خاصة، ووسائل إعلام، وشبكة معلومات واسعة، مما جعل منها القوة الأولى.

استطاعت المؤسسة العسكرية التضييق على جماعة الإخوان المسلمين، ومحاصرتها وعزلها عن باقي قوى الثورة، وتصفيتها رويداً، نجحت الثورة المضادة، وتمكنت المؤسسة العسكرية بعد اقل من عام ونصف بعد اندلاع شرارة ثورة يناير من الهيمنة الكاملة على الحكم والسلطة في مصر.

الثورة لم تستكمل مسارها في مصر بعد تنحي الرئيس السابق مبارك عن الحكم، وهي لم تنجح في مراقبة المرحلة الانتقالية بل سلمتها للمؤسسة العسكرية وهنا وقع الخطأ. إضافة إلى ترك مسار الأحداث لثنائية الجيش / الإخوان المسلمين. 1

نتيجة لما سبق ذكره فإن المؤسسة العسكرية في مصر وظفت إحداث الثورة المصرية والمرحلة الانتقالية لإعادة بناء النظام السياسي المصري حيث ساهمت في إدارة الحراك الثوري من اجل منع التغيير السياسي وإعاقة التحول الديمقراطي.

-

<sup>1</sup> أحمد فهمي، مصر 2013 - دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها، ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، 2012م، 152، و 71، 110، عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، 2015م ، ص59

## 3:5- صفحة المراجع:

## أ. كتب:

- أحمد فهمي، مصر 2013 دراسة تحليلية لعلملية التحول السياسي في مصر ، مراحلها،
   ومشكلاتها، وسيناريوهات المستقبل، البيان مركز البحوث والدراسات، الطبعة الأولى، 2012م.
- 2. أسامة محد أبو نحل، الثورة العرابية: قراءة جديدة، جامعة الأزهر –غزة –كلية الآداب –قسم التاريخ، 2008م.
- أسامة عبد علي خلف، الدستور والتعديل الدستوري في الدول العربية، قراءة في تعديلات الدستور المصري، مجلة جامعة بغداد العدد 200، لعام 2012م.
- 4. أنطوان مسرة، وربيع قيس، صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن، وقائع المؤتمر الذي عقدته مؤسسة السلم الأهلي الدائم، بيروت، لبنان، 2013م.
- جريدة الوقائع المصرية، دستور الجمهورية المصرية، 16 يناير 1956م، العدد 5 مكرر، عدد غير اعتيادي.
- 6. سيف عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد المصري، دار البشير والعلوم، الطبعة 1،
   مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة مصر، 2014م.
- 7. عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة، دار البشير للثقافة والعلوم، الطبعة الأولى، 2015م.
- 8. عمر طوسون، البعثات العلمية في عهد مجد علي ثم عهد عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين بالإسكندرية، 1934م.

#### ب. مقالات:

1. إبراهيم العيسوي، "الإعلان الدستوري حلقة جديدة في مسلسل إجهاض الثورة"، في:أخبار الشروق، 24 يونيو /حزيران2012م،

http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=24062012&id=9190abc5a1 687807-8216-4d90-4c5b-ef26

- 2. أمينة الجلوي، " الغرياني يهدد بالانسحاب من رئاسة تأسيسية الدستور"، في: أخبار الشروق، 26 يونيو/حزبران 2012م،
- $\frac{\text{http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=}26062012\&id=bdf0a797-}{2dd2-4fff-a2a6-2ec3389cd599}$
- 3. زياد بهاء الدين، "لجنة الدستور وأزمة التوافق"، في: أخبار الشروق، 20 مارس/آذار 2012م، http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19032012&id=6171155d-
- 4. خالد الشامي، "مصر: حكم جديد للمحكمة الدستورية يلغي قرار مرسي بإعادة البرلمان المنحل"، لندن- القدس العربي، (العدد717، 11تموز/يوليو 2012م)،عدد الصفاحات20،الصفحة أو 3. <a href="http://www.alquds.co.uk/todaypages/all.pdf">http://www.alquds.co.uk/todaypages/all.pdf</a>
- 5. خالد يوسف، " استئثار الإسلام السياسي بوضع الدستور يؤدي للاستبداد باسم الدين"، أخبار مصر، 2012، خالد يوسف، " استئثار الإسلام السياسي بوضع الدستور يؤدي للاستبداد باسم الدين"، أخبار مصر، 2012، خالد يوسف، " الشيخ المستور يؤدي 12062، أخبار مصر، 2012، أخبار مصر، 2

- 6. عادل الدرجلي، " أحزاب الجبهة الوطنية تطالب العسكري بإصدار إعلان دستوري قبل الإعادة"، في: http://www.almasryalyoum.com/node/894991
- 7. عماد الفقي، "الدستور.. الحالة المصرية (أسئلة وإجابات في ضوء الدساتير المقارنة"، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، (د.ط)، (د.د)عام 2012م.
- 8. معتز بالله عبد الفتاح، "الدستور صندوق مفتوح"، في:موقع صحيفة اخبارالشروق، 5يناير/كانون ثاني 2012م،
  - http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05012012&id=7f020954-
- 9. وكالة الأنباء الفرنسية، "الفرنسية تعديلات في الإعلان الدستوري لمنح «العسكري» صلاحيات تشريعية ومالية"، في: المصري اليوم، 17/يونيو/حزيران 2012م.

# ج. مقابلات وحوارات ولقاءات فضائية (يوتيوب):

1. إبراهيم درويش، لقاء مع "إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، التعديلات الدستورية والجمعية التأسيسية"، مصر تقرر، 19مارس/اذار 2012م،الحياة مباشر.

http://www.youtube.com/watch?v=2UPsQYGdA6U

- 2. إبراهيم عيسى، "يعلق على حكومة هشام قنديل، فضائية القاهرة والناس"، برنامج هنا القاهرة، 18 https://www.youtube.com/watch?v=wyaEtV3XWrw.2012
- 3. أحد الطيب، مؤتمر صحفي، "مشيخة الأزهر الشريف، حول وثيقة الأزهر بشأن مستقبل مصر"، أخبــــــــــر مباشــــــــــرة، 20يونيـــــــــو/حزيران 2011م، مصـــــــــر الأولــــــــــى، http://www.youtube.com/watch?v=1R7ND7J9vbo

- 4. تهاني الجبالي، "دستور مصر ولقاء مع المستشارة تهاني الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء علي الجبالي في ثاني أيام الاستفتاء علي الدسيتور"، حيوار أجرته قنياة التحرير، يونيو حزيران 2014، https://www.youtube.com/watch?v=ceTeQ4IhNo8
- 5. تهاني الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي الجبالي، "مصر ليست تركيا والجيش المصري يختلف عن نظيره التركي"، حول وثيقة الدكتور علي السلمي، مع أسامة كمال، برنامج نادي العاصمة، نوفمبر/ تشرين ثاني 2011م، https://www.youtube.com/watch?v=ErJfb69GmgA
- 6. علاء الأسواني، "لو حصلت حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء مرسي فوراً"، شبكة ملاء الأسواني، "لو حصلت حركة تمرد على 15 مليون توقيع سيتم إقصاء مرسي فوراً"، شبكة يقين الإخبارية، مايو/ أيار 2013م. <a href="mailto://www.youtube.com/watch?v=-eV7X-P-"><u>CqQ</u></a>
- 7. عمرو الشوبكي، وكمال الهلباوي لقاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل الهلباوي القاء، "مقرر لجنة نظام الحكم في لجنة الخمسين لتعديل مروة، أيل ول مراه ولا مرا
- 8. محد المسلماني، "يفتح النار علي هشام قنديل: قرأ استقالة المجلس الاستشاري لمحور قناة السويس مصن الجرايدة، قناة دريد، برنامج الطبعة الأولى، أبريال/ نيسان 2013م، https://www.youtube.com/watch?v=tnw19M28Tys
- 9. محمد محسوب، "مضمون الدستور المصري الجديد"، فضائية الجزيرة، برنامج بلا حدود، ديسمبر / https://www.youtube.com/watch?v=BKb5frr9l34، كانون أول، 2012م، 2012م
- 10. محمود بدر ، "حوار ساخن مع مؤسس حركة تمرد"، في برنامج في الميدان، فضائية التحرير، https://www.youtube.com/watch?v=JzZu6VKNVRw أيلول/ سبتمبر 2013م،

- 11. مصطفى بكري، "حوار مع مصطفى بكري، يرى وجوب صياغة الدستور بإشراف المجلس العسكري والبرلمان باطل"، الشعب يريد حلقة معادة، 10يونيو/تموز 2012م، فضائية التحرير. <a href="http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4">http://www.youtube.com/watch?v=Cj5M6-Rbqt4</a>
- 12. ممدوح شاهين، ومحد سليم العوا، حوار مع "اللواء ممدوح شاهين، د. محد سليم العوا، حول الدستور والتعديلات الدستورية"، برنامج كلام الناس، تشرين أول/أكتوبر 2011م، فضائية الحياة http://www.youtube.com/watch?v=RFNOw7L\_a1k.
- on يوسف الحسيني: "حازم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، برنامج تبثه فضائية .14 دم الببلاوي "فهلوي الاقتصاد" لم يفي بوعوده"، برنامج تبثه فضائية tv دم المصرية، فبراير / شباط tv https://www.youtube.com/watch?v=5Hc3CKig32k

# الواقع السياسي والاقتصادي ومناخ الأعمال في دول MENA

Political and economic reality and business climate in the MENA region

أ.ساسي محمد الأمين<sup>2</sup> sacimedamine@gmail.com أ.سي جيلالي هاشمي أ siDjillalieco@hotmail.fr

#### الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم الواقع السياسي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وذلك باستخدام مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة وتأثيرها على مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تدفق رأس المال والنمو الاقتصادي في المنطقة وخلصت الورقة البحثية إلى أن البيئة التنظيمية والقانونية والاستقرار السياسي والاقتصادي لها تأثير كبير على مناخ الأعمال في دول (MENA)

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الأداء الاقتصادي، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الحرية الاقتصادية، ، دول الـ (MENA)

#### **Abstract:**

This paper aims to assess the political and economic realities in the Middle East and indicators of economic 'Using indicators of the ease of doing business North Africa (MENA) attracting foreign 'freedom and indicators of governance and their impact on the business climate capital flows and economic growth in the region. The paper concludes that the 'direct investment regulatory and legal environment and political and economic stability have a significant impact on the business climate in (MENA)

economic 'ease of doing business'economic performance **Keywords:** political stability

MENA countries freedom

\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> طالب دكتوراه، عضو مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية – جامعة معسكر

 $<sup>^2</sup>$  طالب دكتوراه، عضو مخبر البحث في التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية – جامعة معسكر

#### المقدمة:

لقد اتسمت اقتصاديات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدم الاستقرار الاقتصادي والصراعات السياسية وأحداث الربيع العربي ومع ذلك فقد واصلت المنطقة العمل بوتيرة مطردة لإصلاح بيئة الأعمال وهذا ما أكدته مجموعة البنك الدولي في العدد الخامس عشر من تقريرها الذي يراقب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ووجد التقرير الذي صدر تحت عنوان ممارسة أنشطة الأعمال 2018 الإصلاح من أجل إيجاد الوظائف أن 13 بلداً من الاقتصاديات العشرين في المنطقة نقَّذت ما مجموعه 29 إصلاحا لتحسين بيئة الأعمال، ليصل إجمالي عدد الإصلاحات التي نُفِّذت في المنطقة في الخمسة عشر عاما الماضية إلى 292، وحلت جيبوتي بمركز ضمن أفضل عشرة بلدان في تحسين بيئة الأعمال في العالم هذا العام، ونفَّذت المملكة العربية السعودية، وهي أكبر اقتصاد في المنطقة، ستة إصلاحات منها تحسين كفاءة نظام إدارة الأراضي من أجل تبسيط إجراءات تسجيل الملكية، كما نفذت كل من الإمارات ومصر والمغرب وغيرها من دول المنطقة جملة من الإصلاحات مست اللوائح الخاصة بتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال وحماية المستثمرين<sup>1</sup>، بالإضافة إلى ذلك أن دول (MENA) عملت على إقامة نظام اقتصادي قوى مبنى على الحربة الاقتصادية وإقامة مؤسسات ذات جودة وكفاءة وعلى ضوء هذا سنسلط الضوء عن ما مدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مناخ الأعمال؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية سنقسم الدراسة وفقا لما يلي: عرض موجز عن بعض الأدبيات والدراسات السابقة في هذا المجال، وتقييم الواقع السياسي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وإبراز العوامل التي من شأنها التأثير على مناخ الأعمال في المنطقة.

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> World Bank, Middle East and North Africa Economies Improve Their Business Climate, Despite Daunting Challenges: Doing Business <a href="http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/31/middle-east-and-north-africa-economies-improve-their-business-climate-despite-daunting-challenges-doing-business, 2017">http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/31/middle-east-and-north-africa-economies-improve-their-business-climate-despite-daunting-challenges-doing-business, 2017</a>

## 1. عرض موجز عن بعض الأدبيات السابقة:

اتفقت معظم الدراسات والأدبيات السابقة على أن العوامل السياسية والاقتصادية لها تأثير كبير على مناخ الأعمال وعلى الأداء الاقتصادي الكلي، وأن عامل الاستقرار السياسي والاقتصادي من شأنه أن يهيئ مناخ الأعمال في البلد لأجل تحقيق النمو الاقتصادي ونذكر على سبيل المثال:

دراسة قام بها كل من B. (2003)، & Sanchez-Robles، M.، Bengoa هوالتي تستكشف النفاعل بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 18 بلدا من أمريكا اللاتينية للفترة 1970 – 1999، توصلت الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية في البلد المضيف تشكل عاملا محددا إيجابيا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، غير أن البلد المضيف يحتاج إلى رأس مال بشري كاف، واستقرار سياسي واقتصادي، وأسواق حرة لجذب الاستثمار 1

وفي دراسة لـ C. (2007)، Hefeker، M.، Busse والتي تبحث عن الروابط المتعلقة بالمخاطر السياسية والمؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لعينة تضم 83 بلدا ناميا للفترة من 1984 إلى 2003، وتبين النتائج أن استقرار الحكومة، وغياب الصراعات الداخلية والتوترات العرقية، والحقوق الديمقراطية الأساسية، والنظام القانوني، عوامل حاسمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي 2

وأبرزت دراسة (P. (2012، Jadhav) دور العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات دول BRICS (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) للفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 ،وتبين أن حجم السوق والانفتاح التجاري محددات هامة للاستثمار الأجنبي المباشر وأن متغيرات الاستقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي وغياب العنف ، وفعالية

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America. *European journal of political economy*, *19*(3), 529-545, 2003

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Busse, M., & Hefeker, C. Political risk, institutions and foreign direct investment. European journal of political economy, 23(2), 397-415, 2007

الحكومة، والجودة التنظيمية، ومكافحة الفساد، والصوت والمساءلة، وسيادة القانون لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر. 1

وقام N. (2013)، Bayraktar بدراسة لعينة من الدول النامية، للفترة من N. (2013) وقام تبين نتائج الدراسة إلى أن البلدان التي لديها أفضل ترتيب في "ممارسة أنشطة الأعمال " لها ميل كبير في اجتذاب المزيد من الاستثمارات، وأن التحسن في مراتب "سهولة ممارسة الأعمال " المتعلقة بسهولة بدء النشاط التجاري وسهولة استخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود والتجارة عبر الحدود ودفع الضرائب وتسوية حالات الإعسار في البلدان النامية لها تأثير ايجابي على مناخ الأعمال<sup>2</sup>

كما أبرزت دراسة قام بها M. (2015)، & Brahim، A.، Jabri والتي تبحث عن تأثير المحددات المؤسسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2011–2011 ، توصل إلى أن المحددات الاقتصادية الكلية مثل الانفتاح ومعدل النمو وسعر الصرف

والاستقرار الاقتصادي تأثير كبير على تدفق الاستثمار و ترتبط المؤشرات المؤسسية مثل الاستقرار السياسي وسيادة القانون ارتباطا إيجابيا بالاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Jadhav, P. Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic, institutional and political factor. Procedia Social and Behavioral Sciences, 37, 5-14, 2012

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Bayraktar, N. Foreign direct investment and investment climate. Procedia Economics and Finance, 5, 83-92, 2013

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Jabri, A., & Brahim, M. Institutional Determinants Of Foreign Direct Investment In MENA Region: Panel Co-Integration Analysis. Journal of Applied Business Research, 31(5), p2001, 2015

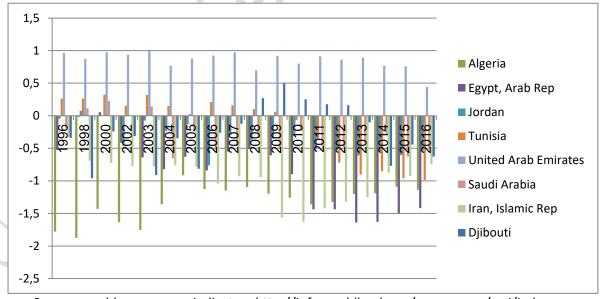
# 2. تقييم الواقع السياسي والاقتصادي في دول (MENA):

سنركز من خلال دراستنا لتقييم الواقع السياسي والاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) عل أهم المؤشرات التي تستخدم في تقييم الإطار العام لمناخ الأعمال باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية ومؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، مؤشرات الحرية الاقتصادية.

# 2.1 مؤشرات الحوكمة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تبرز أهمية الحوكمة من خلال تهيئة مناخ استثماري وإطار قانوني وتنظيمي، حيث يظهر مسح استقصائي قامت به مجموعة البنك الدولي للشركات المتعددة الجنسيات أن الاستقرار السياسي والأمن والبيئة التنظيمية هي عوامل رئيسية تحفز قرارات الاستثمار  $^1$  والشكل ( $^{01}$ 01) يبرز تطور مؤشر الاستقرار السياسي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل (01-01): تطور مؤشر الاستقرار السياسي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من 1996-2016



Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Report World Bank Group Global Investment Competitiveness, Foreign Investor Perspectives and Policy Implications, 2017/2018

حيث أن غياب الاستقرار السياسي لمدة طويلة أثر على مناخ الأعمال كماً وكيفاً ووجهها نحو مجالات تخلق وظائف قليلة وهذا ما أكدت عليه Elena lanchovichina، كبير الخبراء الاقتصاديين في مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي ، "إن عدم استقرار الأوضاع السياسية تسبب في تثبيط الاستثمارات الساعية لتحقيق الكفاءة، مما أدى إلى تركّز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعات الاستخراجية والأنشطة غير القابلة للتداول، وتفاقم المشكلات المقترنة بالسياسات الملتوية والاستحواذ السياسي التي كانت المنطقة تعاني منها قبل الربيع العربي". 1

حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي والصراع الإقليمي في المنطقة تأثيرا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أدت الصراعات في البلدان الواقعة على مفترق الطرق الإقليمي، مثل العراق والجمهورية العربية السورية، إلى قطع الروابط التجارية التقليدية، وخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع اقتصاديات غرب آسيا، وتمثل تركيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حصة الأسد من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في المنطقة، ومع ذلك فإن قياس القدرة التنافسية للاقتصاديات الفردية في المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر يختلف اختلافا كبيرا: نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تختلف من حوالي 6 في المائة في لبنان، وإن بعض اقتصاديات غرب آسيا، مثل البحرين ولبنان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، تبرز في ذلك النظام أداء قويا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

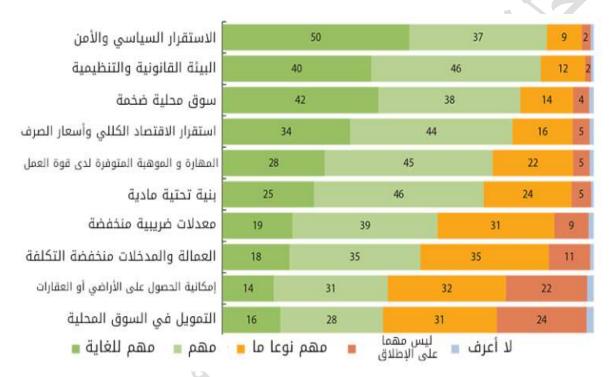
l,

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> World Bank, Better Quality Investments needed in the Middle East and North Africa Region to Boost Shared Growth, <a href="http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africa-region-boost-shared-growth">http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africa-region-boost-shared-growth</a>, 2013

World Investment Report, Investment and the Digital Economy, UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, UNCTAD, <a href="http://worldinvestmentreport.unctad.org/world-investment-report-2017/">http://worldinvestmentreport.unctad.org/world-investment-report-2017/</a>, 2017

وتظهر الدراسة الاستقصائية للبنك الدولي لسنة 2017 أن الاستقرار السياسي والأمن إلى جانب الاستقرار الاقتصادي هي من الخصائص الرئيسة لأي بلد التي يدرسها المديرون التنفيذيون في الشركات متعددة الجنسيات قبل أن يخصصوا رأس المال لمشروع جديد والشكل المقابل يبرز نتائج الدراسة

الشكل (02-02): أهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي في جذب المستثمرين الأجانب



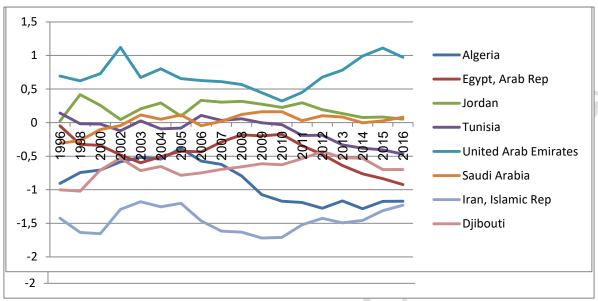
Source: Report World Bank Group 2017/2018 Global Investment Competitiveness

حيث أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يلعب دور كبير في جلب الاستثمار، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى والمتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية لها تأثير في تدفق رؤوس الأموال للبلد المضيف كما تؤثر الأوضاع السياسية والمؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على مناخ الأعمال لا سيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية 2

-

<sup>2</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية; مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، 2017

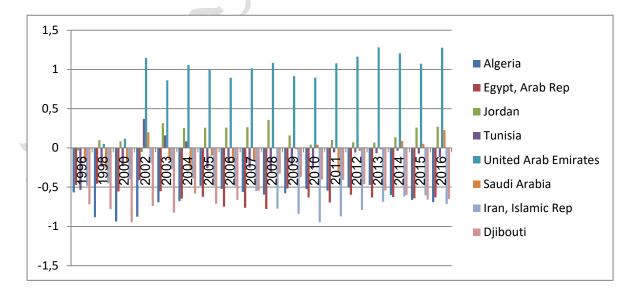
الشكل (03-03): تطور مؤشر الجودة التنظيمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من 1996-2016



Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستويات متدنية في مؤشر الفساد عدا بعض الدول مثل: الإمارات والمملكة العربية السعودية والأردن والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل (04-04): تطور مؤشر مراقبة الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من 1996-2016



Source: world governance indicators http://info.worldbank.org/governance/wgi/index

# 2.2 مؤشرات مناخ الأعمال في دول (MENA) وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية:

نحاول تقييم مدى فعالية مناخ الأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاعتماد على المؤشرات الدولية والإقليمية المتاحة والمستخدمة في قياس مستوى بيئة الأعمال في دول (MENA) ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالاقتصاديات التي تحتل أعلى المراكز من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هي الاقتصاديات التي تمكنت حكوماتها من خلق بيئة تنظيمية فعالة تسهل التفاعلات في السوق التجارية وتحمي الصالح العام ، وهي بعبارة أخرى دول لها بيئة تنظيمية أكثر كفاءة وتضم مؤسسات قوية وإطار قانوني وتنظيمي قوي وتكلفة متدنية للمعاملات، وهذا ما أشار اليه النقرير البنك الدولي ممارسة أنشطة الأعمال والتفاوت مابين الدول في الحد الأعلى للأداء في الممارسات التنظيمية أ والشكل (10-01) يوضح ذلك:

الشكل (05-05): مقارنة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع مناطق أخرى من حيث معدل الحد الشكل (05-05): مقارنة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع مناطق أخرى من حيث معدل الحد



**Source**: World Bank Report, Doing Business (2014), www.doingbusiness.org

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

DOI: تقرير البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال، ،فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واشنطن، 2014. www.doingbusiness.org ،10.1596/978-0-8213-9984-2

وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطورا ملحوظا في احتلال مراتب متقدمة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث عملت الإمارات العربية المتحدة إصلاحات لتقوية اللوائح الخاصة بالرقابة على جودة البناء، وتقليص الوقت اللازم الستخراج رخصة البناء، وفي الوقت نفسه، عزَّزت مصر إجراءات حماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية بزبادة حقوق مساهمي الأقلية ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات، وفي المغرب تم تيسير دفع الضرائب بتحسين النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات ودفع الضرائب، وتقلَّص عدد إجراءات بدء النشاط التجاري $^{1}$ 

الجدول (01-01): رتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعينة من دول (MENA) لسنة 2018

	Algeria	Djibouti	Egypt	Emirates	Morocco			
Topics	DB 2018	DB 2018	DB 2018	DB 2018	DB 2018			
Overall	166	154	128	21	69			
Starting a Business	145	115	103	51	35			
Dealing with Construction	146	84	66	2	17			
Permits								
Getting Electricity	120	169	89	1	72			
Registering Property	163	168	119	10	86			
Getting Credit	177	183	90	90	105			
Protecting Minority Investors	170	96	81	10	62			

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Op cite: World Bank, Middle East and North Africa Economies Improve Their Business Climate, Despite Daunting Challenges: Doing Business, 2017

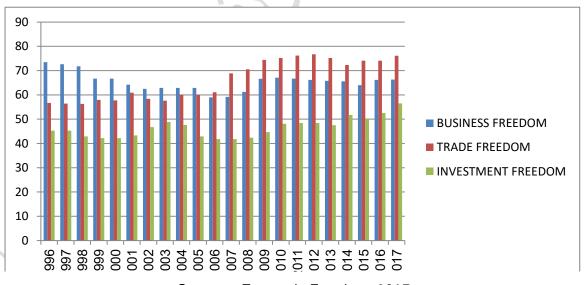
Paying Taxes	157	108	167	1	25
Trading across Borders	181	159	170	91	65
Enforcing Contracts	103	175	160	12	57
Resolving Insolvency	71	73	115	69	134

Source: world bank- Doing Business (2018), <a href="http://www.doingbusiness.org/">http://www.doingbusiness.org/</a>

# 3.2 تطور مؤشرات حرية الأعمال والتجارة والاستثمار في دول (MENA):

سجلت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسن ملحوظ في مؤشرات الحربة الاقتصادية أ\*، حيث استقر مؤشر حربة الأعمال عند 66.6 نقطة سنة 2000 ليصل سنة 2017 إلى 66.3 نقطة، أما فيما يخص بمؤشر حرية التجارة والذي سجل هو الثاني تطورا ملحوظا بـ 60.1 نقطة ليصل إلى 76.1 نقطة سنة 2017 مما يعكس اندماج اقتصاديات المنطقة في تكتلات دولية وإقليمية سمحت بفتح مجال حركة التجارة ورفع القيود الجمركية، أما بالنسبة لمؤشر حربة الاستثمار فقد سجل تطورا مستمرا من الفترة 1996 إلى غاية 2017، حيث سجل 46.7 نقطة سنة 2002 ليصل إلى 56.5 نقطة سنة 2017 مما يفسر الإصلاحات والإجراءات التي تقوم بها دول منطقة (MENA) لتحرير الاستثمار والشكل الموالي يوضح تطور مؤشرات الحرية الاقتصادية المتمثلة في حرية الاستثمار وحرية الأعمال والتجارة

الشكل (06-06): تطور مؤشرات حربة الأعمال والتجارة والاستثمار في دول (MENA)



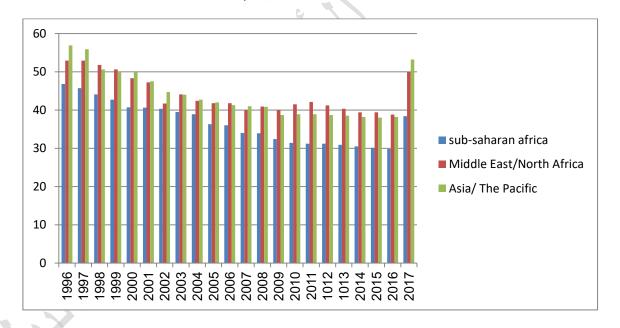
**Source**: Economic Freedom, 2017

200

Wall مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Fredom Index مؤشر يصدره معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة الاعاد Street Journal, ويقيس هذا المؤشر مدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية وأداء الأعمال

ومما لا شكّ فيه أنّ ضمان حقوق الملكية هو الوجه الأهم من بين الأوجه الكثيرة لبيئة الأعمال التي تعتبر ذات أهمية في نظر المستثمرين المحليين والأجانب على حدّ سواء، فلا مستثمر على استعداد للمخاطرة بموجوداته وأمواله في حال عدم توفر هذه الضمانات أن حيث سجلت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسن في مؤشر حماية حقوق الملكية خلال سنوات التسعينات بـ 52.9 نقطة لتصل سنة 2017 إلى 50 نقطة وبالمقارنة مع دول إفريقيا وجنوب الصحراء ودول آسيا والمحيط الهادي، نجد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وضع أفضل في مجال حماية حقوق الملكية واعتمادا على قاعدة البيانات يمكننا إبراز ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل (07-07): تطور مؤشر حقوق الملكية Property Rights لدول الشرق الأوسط وشمال الشكل (07-07): وقريقيا مقارنة بدول آسيا و المحيط الهادي وإفريقيا وجنوب الصحراء



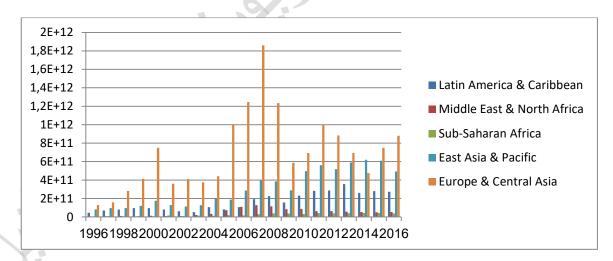
2017 http://www.heritage.org. Source: Economic Freedom

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1</sup> البنك الدولي، تحديات وأفاق إدارة الحكم في اليمن، بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء، 2005

# 3. مناخ الأعمال والأداء الاقتصادي في دول (MENA):

يتزايد توافق الآراء على أن مناخ الأعمال أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي، لأنه يعالج المصادر الرئيسية للنمو: من خلال زيادة الاستثمار (المحلي والأجنبي)، وتحسين الكفاءة، وتعزيز الإنتاجية، ويعد تحسين مناخ الاستثمار أحد الركيزتين الأساسيتين لإستراتيجية التتمية للبنك الدولي، وكان موضوع تقرير التتمية العالمية لعام 2005: تحسين مناخ الاستثمار لأجل الجميع أ، وبالنظر إلى صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجد أنها سجلت مستويات متدنية مقارنة بدول أوربا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ودول آسيا والمحيط الهادي ويرجع هذا التفاوت إلى ضعف البيئة التنظيمية والقانونية وعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فريقيا (MENA)) والشكل الموالي يوضح التباين في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي



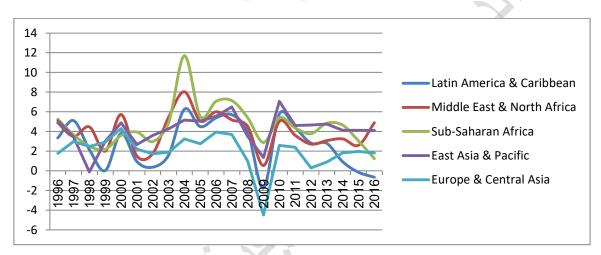
الشكل (08-08): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافى التدفقات الوافدة  $^2$  للفترة  $^2$  للفترة  $^2$ 

Source: World Development Indicators; https://data.worldbank.org

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Mary Hallward-Driemeier, Luis Serven, Growth and the Investment Climate, the world bank <a href="http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="https://external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="https://external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">https://external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983</a>
<a href="https://external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=49983">https://external/default/main?theSitePK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&menuPK=491543&contentMDK=20292185&me

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> \* Foreign direct investment refers to direct investment equity flows in the reporting economy. It is the sum of equity capital, reinvestment of earnings, and other capital. Direct

حيث يؤدي المناخ الجيد للاستثمار إلى دفع عجلة النمو إلى الأمام عن طريق تشجيع الاستثمارات وتحسين الإنتاجية، وبعمل الاستثمار على تعزيز النمو عبر توفير المزيد من المدخلات لعملية الإنتاج<sup>1</sup>، وعلى ضوء هذا سنعرض تطور معدل النمو الناتج المحلى الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مقارنة بدول أمريكا اللاتينية والبحر الكارببي ودول آسيا والمحيط الهادي وافريقيا وجنوب الصحراء



الشكل (09-09): نمو الناتج المحلى الإجمالي للفترة من 1996-2017

GDP growth (annual %) https://data.worldbank.org .Source : World Development Indicators

وبالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها دول MENA من أجل جلب الاستثمار وزبادة تدفق رأس المال إلا أنها تبقى تسجل معدلات نمو بطيئة ويرجع ذلك بالأساس إلى طول أمد الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في سوريا والعراق وليبيا واليمن، وبطئ وتيرة إصلاح المعوقات التي تقف في طريق استئناف الاستثمارات ومن شأن استمرار هذه الأوضاع أن يلحق أضررا بالغة بمعدلات البطالة الكلية في المنطقة والتي بلغت 12% عام 2015 وتزايد عجز المالية العامة، حيث بلغ 8% من إجمالي الناتج المحلى في المنطقة في عام 2015 وهذا ما ينعس على الأداء الاقتصادي الكلي

World Development Report, A Better Investment Climate for Everyone, http://hdl.handle.net/10986/5987 ,2005 Devarajan, Shantayanan; Mottaghi, Lil, Towards a new social contract : MENA economic monitor,2015

#### الخلاصة:

حاولت الورقة البحثية إلقاء الضوء على الواقع السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أوضحت هذه الورقة إلى أن العوامل السياسية والاقتصادية من أهم العوامل لتهيئة مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفقات رأس المال ، كما أن الإطار القانوني والتنظيمي وتحسين بيئة الأعمال يساهم كثيرا المستثمرين في توظيف أموالهم.

وهذا ما سعت إليه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) من أجل تهيئة المناخ الجيد للاستثمار، حيث أكد تقرير البنك الدولي لسنة 2018 والذي صدر تحت عنوان ممارسة أنشطة الأعمال; الإصلاح من أجل إيجاد الوظائف، أن أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيدا في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بالإضافة إلى تسجيل تحسن ملحوظ في مؤشرات حرية الأعمال والتجارة والاستثمار

وعلى الرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها دول (MENA) لتحسين بيئة الأعمال وتوفير المناخ الملائم للمستثمرين إلا أنها لازالت تحقق مستويات متدنية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتراجع في مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم الاستقرار السياسي والأمن والتقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى جانب عدم الاستقرار في البيئة القانونية والتنظيمية الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

# قائمة المراجع:

- 1. Bayraktar N. Foreign direct investment and investment climate. Procedia Economics and Finance 5 83-92 2013.
- 2. Bengoa M. & Sanchez-Robles B. Foreign direct investment economic freedom and growth: new evidence from Latin America. European journal of political economy 19(3) 529-545 2003.
- 3. Busse M. & Hefeker C. Political risk institutions and foreign direct investment. European journal of political economy 23(2) 397-415 2007.
- 4. Devarajan Shantayanan; Mottaghi Lil Towards a new social contract: MENA economic monitor: towards a new social contract (Arabic). Middle East and North Africa (MENA) Economic Monitor. Washington DC: World Bank Group. <a href="http://documents.worldbank.org/curated/en/312931468299131036/MENA-economic-monitor-towards-a-new-social-contract">http://documents.worldbank.org/curated/en/312931468299131036/MENA-economic-monitor-towards-a-new-social-contract</a> (2015.
- 5. Jabri A. & Brahim M. Institutional Determinants Of Foreign Direct Investment In MENA Region: Panel Co-Integration Analysis. Journal of Applied Business Research 31(5) p2001 2015.
- 6. Jadhav P. Determinants of foreign direct investment in BRICS economies: Analysis of economic institutional and political factor. Procedia Social and Behavioral Sciences 37.5-14.2012.
- 7. Mary Hallward-Driemeier, Luis Serven, Growth and the Investment Climate the world bank, <a href="http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentM">http://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentM</a> <a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentM">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentM</a> <a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentM">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=491543&contentM</a> <a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=49164060">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=49164060</a> <a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=64168060">https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=64168060</a> <a href="https://econ.worldbank.org/external/default/main?theSitePK=64168060</a> <a href="https://econ.worldbank.or
- 8. Report World Bank Group ; Global Investment Competitiveness 2017/2018
- 9. World Bank Better Quality Investments needed in the Middle East and North Africa Region to Boost Shared Growth http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/10/better-quality-investments-middle-east-north-africa-region-boost-shared-growth 2013.
- 10. World Bank Middle East and North Africa Economies Improve Their Business Climate Despite Daunting Challenges: Doing Business <a href="http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/31/middle-east-and-north-africa-economies-improve-their-business-climate-despite-daunting-challenges-doing-business-2017">http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/31/middle-east-and-north-africa-economies-improve-their-business-climate-despite-daunting-challenges-doing-business-2017</a>.

- 11. World Bank How Developing Countries Can Get the Most Out of Direct Investment http://www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/global-investment-competitiveness-report 2017.
- 12. World Development Report A Better Investment Climate for Everyone http://hdl.handle.net/10986/5987 < 2005.
- 13. World Investment Report Investment and the Digital Economy UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, UNCTAD http://worldinvestmentreport.unctad.org/world-investment-report-2017/ 2017.
- 14. البنك الدولي، تحديات وآفاق إدارة الحكم في اليمن، بحث قدم خلال ندوة نظمها البنك الدولي في صنعاء، 2005.
- 15. تقرير البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال ،فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ،DOI: 10.1596/978-0-8213-9984-2 والمتوسطة الحجم، واشنطن، 2014 ، www.doingbusiness.org
- 16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية; مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المقر الدائم للمنظمات العربية –الكويت، 2017.

# دور الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية

الباحث محد كريم جبار الخاقاني. ماجستير علوم سياسية. جامعة بغداد. mohammedkarim78@gmail.com

#### الملخص.

قامت منظمة الأمم المتحدة بالعديد من الخطوات من اجل وضع حل نهائي وتسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية والمتنازع عليها من قبل المملكة المغربية وجبهة البوليساريو عبر آليات ووسائل دبلوماسية مثل المفاوضات والوساطة وغيرها من الطرق السلمية لتسوية النزاع وفي سبيل ذلك قدمت الأمم المتحدة العيد من الحلول لحل القضية الصحراوية ولكن بسبب تعنت الطرفين وعدم اقتناعهم بالحلول المطروحة المقدمة من الأمم المتحدة تم رفضها وبالتالي عدم التوصل لتسوية مرضية للنزاع.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الغربية،البوليساريو،الأمم المتحدة،الجزائر،المفاوضات.

#### Abstract

The United Nations has taken many steps towards a final solution and a just settlement of the Western Sahara issue, which is disputed by the Kingdom of Morocco and the Frente POLISARIO through mechanisms and diplomatic means such as negotiations, mediation and other peaceful means to settle the dispute. But because of the intransigence of the parties and their lack of conviction in the solutions presented by the United Nations has been rejected and therefore not to reach a satisfactory settlement of the conflict.

Keywords: Western Sahara, Polisario, United Nations, Algeria, negotiations.

#### المقدمة:

منذ عام 1965 ومنظمة الأمم المتحدة تمارس دورها في قضية الصحراء الغربية على امل التوصل الى حلول مقبولة ومرضية لطرفي النزاع وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، ومن اجل ذلك فقد قامت الأمم المتحدة بالعديد بالمبادرات الرامية الى تحقيق هدف السلام بين كلا الطرفين عبر إصدارها للقرارات الدولية وقيامها بإجراءات ووسائل مثل المفاوضات والوساطة وغيرها من الوسائل .

ومن هنا كان لابد لنا من التعريف بتلك القضية التي لا زالت لغاية اللحظة لم تُحسم على الرغم من الجهود التي بذلتها ولا تزال منظمة الامم المتحدة من اجل التقريب بين طرفي النزاع للوصول الى حل مقبول وعادل ومرضى لكليهما وإنهاء العداء المستمر بينهما منذ فترة طويلة جداً.

# أولاً:أهمية الدراسة.

تبرز اهمية الدراسة عبر توضيح دور منظمة الامم المتحدة في التوصل الى حل عادل ومقبول لطرفي النزاع الصحراوي وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ،وذلك عبر انتهاج المنظمة الدولية للطرق السلمية في تسوية النزاعات من خلال تخصيص الفصل السادس من ميثاقها .

## ثانياً: اهداف الدراسة.

من الأهداف التي سعت الدراسة الى تحقيقها ،إبراز دور منظمة الامم المتحدة في القيام بالعديد من المحاولات للتوصل الى حل للقضية الصحراوية وذلك من خلال قيامها بالمفاوضات بين طرفي النزاع وكذلك دورها في التوسط بينهما لإنهاء العداء القائم منذ فترة طويلة جداً.

ثالثاً:إشكالية الدراسة.

تتمحور إشكالية الدراسة الرئيسة بتساؤل رئيسي مفاده ( هل كان لمنظمة الامم المتحدة دوراً فاعلاً في قضية الصحراء الغربية ؟)

ومن هذه الإشكالية تتفرع العديد من الأسئلة الفرعية المتصلة بالتساؤل الرئيسي ومنها:

1-ما دور الامم المتحدة في التقريب بين طرفي النزاع الصحراوي؟

2-ما هي المراحل التي مرت بها القضية الصحراوية؟

3- ما أسباب فشل المفاوضات التي قامت بها المنظمة الدولية في القضية الصحراوية؟

رابعاً: فرضية الدراسة.

تستند فرضية الدراسة على ان لمنظمة الامم المتحدة الدور البارز في التقريب بين طرفي النزاع الصحراوي عبر قيامها بالمفاوضات بينهما سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وذلك عبر الجهود الكبيرة التي قامت بها من اجل حل هذا النزاع . وتحاول الدراسة التحقق من صحتها.

# خامساً: الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت قضية النزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو في احقية كل منهما في الصحراء الغربية ،ومن بين تلك الدراسات:

1-عبد النبي مصطفى،استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية ،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 1،كلية الحقوق،2014.

إذ تطرق الباحث فيها الى مسالة الاستفتاء الذي تصر عليه جبهة البوليساريو كمدخل لحل النزاع بين الطرفين وإعطاء ذلك الحق للشعب الصحراوي لتقرير مصيره وفقاً لقرارات منظمة الامم المتحدة بذلك الخصوص عبر حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2-مالكي امينة،مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية1991-2012،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية،2013.

تناولت الباحثة مشاريع التسوية السلمية للقضية الصحراوية عبر قيام منظمة الامم المتحدة بالعديد من المفاوضات المشاريع الخاصة بتسوية النزاع بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو والقيام بالعديد من المفاوضات بينهما او عن طريق التوسط بشكل مباشر عبر ابتعاث الموفد الخاص للامين العام للأمم المتحدة بقصد التوصل لحلول مرضية للنزاع الصحراوي.

3-احمد باسل البياتي،دور منظمة الامم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية ،مجلة المستقبل العربي،2012.

حيث بين الباحث في دراسته دور منظمة الامم المتحدة في تسوية النزاع في منطقة الصحراء الغربية عبر العديد من المشاريع التي قامت بها المنظمة الدولية ومن خلال المفاوضات او عن طريق الوساطة بين طرفي النزاع وغيرها من الوسائل التي اتبعتها في سبيل الوصول لحلول مقبولة وتسوية شاملة للقضية الصحراوية.

4-اخصاص خليد،السياسة الأمريكية تجاه الصحراء الغربية،المجلة العربية للعلوم السياسية،2008.

اوضحت الباحثة الدور الامريكي في النزاع الصحراوي بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو عبر رؤية الولايات المتحدة الامريكية للنزاع وبالتالى تحقيق المصالح والاهداف الامريكية المرجوة.

سادساً:الحدود الزمانية والمكانية للدراسة.

ركزت الدراسة على دور منظمة الامم المتحدة في قضية الصحراء الغربية منذ عرضها في اروقة المنظمة في عام 1965 ولغاية الان .

اما الحدود المكانية فتمثلت في الرقعة الجغرافية للنزاع والحدود بين الطرفين.

## سابعاً:مناهج الدراسة.

ارتكزت الدراسة على العديد من مناهج البحث العلمي ،هلى وفق ما هو معمول به في اصول البحث العلمي الاكاديمي بهدف التوصل الى افضل النتائج،فقد تم استخدام المنهج التاريخي بقصد استعراض الوقائع التاريخية للقضية ودراستها وتحليلها ،وكذلك تم استخدام المنهج التحليلي لمعرفة الوسائل والادوات اللازمة في توضيح دور منظمة الامم المتحدة في القضية الصحراوية.

### ثامناً: هيكلية الدراسة.

شملت الدراسة مبحثين اثنين فضلاً عن مقدمة وخاتمة وكما ياتي:

المبحث الاول تناولناً فيه القضية الصحراوية في مطلبين عبر اعطاء نبذة تاريخية عن منطقة الصحراء الغربية في المطلب الاول، اما في المطلب الثاني فتم التطرق الى بيان مواقف اطراف النزاع الصحراوي . وفي المبحث الثاني فتم بحث دور الامم المتحدة في قضية الصحراء الغربية عبر جهودها في هذا المجال عبر مطلبين ، الاول تناولنا فيه التعريف بالمنظمة الدولية ، بينما بحث المطلب الثاني دور منظمة الامم المتحدة في تسوية النزاع الصحراوي ثم خاتمة.

# المبحث الاول: منطقة الصحراء الغربية ومواقف اطراف النزاع منها.

تعد مسالة النزاع في منطقة الصحراء الغربية من اعقد النزاعات التي لم يتم حسمها لغاية الان،إذ عرفت منطقة الصحراء الغربية العديد من التطورات التي كشفت عن ابعاد النزاع الحقيقية وجوهرها مما جعل منها من القضايا مستعصية الحل ،ومن اجل التعريف اكثر بالقضية المتنازع عليها بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو،كان لا بد لنا من اعطاء نبذة تعريفية لاصل النزاع بين الطرفين عبر سبر اغوار التاريخ للنزاع الصحراوي وبيان موقف اطراف النزاع منه وذلك عبر تقسيم المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: التعريف بمنطقة الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: مواقف اطراف النزاع الصحراوي.

المطلب الاول: التعريف بمنطقة الصحراء الغربية.

تقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الاطلسي وبمساحة تُقَدر بحوالي 266 الف كيلو متر مربع أوتحدها من الشمال المملكة المغربية ومن الشرق الجزائر وموريتانيا،ومن الغرب فيجوارها المحيط الاطلسي 2.

وكانت منطقة المغرب العربي قد شهدت صراعاً بين العثمانيين والقوى الغربية والمتمثلة بين فرنسا وإسبانيا للسيطرة على المغرب العربي فأحتلت فرنسا الجزائر عام 1830،وفي بداية القرن العشرين اقتسمت فرنسا مناطق النفوذ مع بريطانيا وإسبانيا ،فأصبح المغرب واقعاً تحت سيطرة كل من فرنسا وإسبانيا،وسيطرت إسبانيا على المناطق الواقعة في شمال المغرب والتي تطل على البحر الأبيض المتوسط ،والمناطق الغربية والتي تطل على المحيط الأطلسي ،بينما احتلت فرنسا بقية مناطق المغرب ،والتي تمثل المنطقة الوسطى منها3.

وعرفت الصحراء الغربية العديد من التسميات التي اطلقت عليها ومنها الصحراء الاسبانية والصحراء الغربية وكذلك عُرفت باسم الساقية الغربية ووادي الذهب 4.

وتضم منطقة الصحراء الغربية العديد من مصادر الثروة الطبيعية ومنها النفط والفوسفات والغاز مما اعطاها اهمية استراتيجية وزاد من تنافس الدول الاستعمارية عليها للسيطرة عليها<sup>5</sup>.

\_\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> عبد النبي مصطفى, إستغتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة) , جامعة الجزائر 1, كلية الحقوق, الجزائر , 2014, ص 22. <sup>2</sup> احمد باسل البياتي , دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية , مجلة المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد400, السنة 35, بيروت , 2012, ص ص 40-41.

<sup>3</sup> محمد كريم جبار, دور عمليات صنع السلام في حفظ السلم والأمن الدوليين بعد عام 1991, رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, بغداد, 2018, ص 119.

<sup>4</sup> هادية نصيرة, قضية الصحراء الغربية 1975–2000, أطروحة دكتوراه ( غير منشورة) , جامعة الوادي, كلية العلوم الإنسانية, قسم العلوم الإنسانية, الجزائر, 2014, ص 9.

 $<sup>^{5}</sup>$  المصدر نفسه, ص ص  $^{12}$ -13.

وبعد ان حصلت المملكة المغربية على استقلالها عن فرنسا ،طالبت بإنهاء السيطرة الاسبانية على منطقة الصحراء الغربية وضمها الى اراضيها كونها جزء لا يتجزء منها وذلك عبر اللجوء الى كل الوسائل السلمية التي تعين على ذلك الامر ،بينما رفض الصحراويون الانضمام للمغرب واعلنوا تشكيل جبهة البوليساريو في عام 1973 من اجل التحرر من الاستعمار الاسباني $^{1}$ .

واعلنت اسبانيا عن نيتها اجراء استفتاء لتقرير مصير منطقة الصحراء الغربية قي عام 1974 في الاشهر الاولى من عام 1975 ولكنها لم تف بوعودها بل عملت على توقيع اتفاق مع المملكة المغربية وموربتانيا في مدريد في تشرين الثاني 1975،وبموجب الاتفاق تم اقتسام المنطقة الصحراوية بينهما ، فضُمت الساقية الحمراء الى المغرب بينما تحصلت موربتانيا على وادى الذهب<sup>2</sup>.

وفي 31-10-1975 تم انطلاق ما يُعرف ب( المسيرة الخضراء) التي ضمت 530 الف مغربي بتوجيه من ملك المغرب الراحل ( الحسن الثاني) على اثر الاجتياح المغربي العسكري لمنطقة الصحراء الغربية<sup>3</sup>. وبعدها تم توقيع اتفاق بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا لتنظيم عملية انتقال السلطة في المنطقة الى كل من المغرب وموربتانيا وإنهاء الوجود الاستعماري الاسباني فيها،وكانت موربتانيا قد تخلت عن حقها في الصحراء الغربية ،فبدات مجموعة من سكان الصحراء باللجوء الى الجزائر لتكون ما يُعرف بمخيمات اللجوء في المنفى لتُعلن قيام (الجمهورية العربية الصحراوية) ولتكون الجزائر اول دولة تعترف بها4. المطلب الثاني: مواقف اطراف النزاع الصحراوي.

في هذا المطلب تناول مواقف اطراف النزاع الصحراوي وخصوصا بين المملكة المغربية وجبهة البوليساربو مع توضيح موقف الجزائر ودخولها طرف ثالث في النزاع في قضية الصحراء الغربية عبر تاييد موقف

 $^{3}$  محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص ص $^{120-121}$ .

<sup>1</sup> مهيمن عبد الحليم الوادي, مشكلة الصحراء الغربية, دراسة في أبعادها الجيوبولتيكية , مجلة كلية التربية للبنات, المجلد 24, العدد 2, 2013, ص 443.

احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص 44.  $^2$ 

<sup>4</sup> مهيمن عبد الحليم الوادي, مصدر سبق ذكره, ص 444.

جبهة البوليساريو وإعلان انفصالها عن المغرب وذلك من خلال تقرير مصير المنطقة عبر استفتاء وإعلان الدولة الصحراوية.

ومن اجل الوقوف على حقيقة النزاع بين اطراف النزاع، لابد من توضيح موقف كل منهم بخصوص القضية الصحراوية .

# 1-موقف المغرب.

تعتقد المملكة المغربية بإن الصحراء الغربية هي جزء لا يتجزا من اراضيها ،إذ تم اقتطاعها منذ عهد الاستعمار الاوربي للمغرب بل ان هناك مناطق باكملها قد ضُمت الى الجزائر وموربتانيا أ،ومن اجل ارجاع كافة تلك الاراضى عملت على استخدام النهج التفاوضي في سبيل تحقيق الاهداف المغربية المتمثلة بعودة الاراضي المقتطعة منها،وهي بذلك تكون منسجمة مع ميثاق الامم المتحدة الخاصة بللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات وبالطرق الدبلوماسية وكان من نتائج تلك السياسة،استعادتها لمناطق طرفاية عام 1958 ومنطقة سيدي افني عام  $^2$ 1969.

وفي هذا الاطار ،تؤكد المملكة المغربية بإن سكان المنطقة الصحراوية قد عبروا عن رغبتهم في البقاء تحت السيادة المغربية على الرغم من احتلالها من قبل اسبانيا في ذلك الوقت،وإن حق تقرير المصير هو حق مكفول دولياً للشعوب وليس بقصد الانفصال كما تريده جبهة البوليساريو .

ويستند الموقف المغربي في احقيته لعائدية منطقة الصحراء الغربية اليه،الي ثلاث حجج،وهي الشرعية التاربخية ،إذ ترجع احقيته في المنطقة الي اقدم العصور وبالتالي فإن منطقة الصحراء هي من الناحية التاريخية تعد ارضاً مغربية،بينما تؤكد الشرعية الدينية على الاحقية المغربية في الارض الصحراوبة من خلال بيعة رجال الدين لمنطقة الصحراء الغربية للملك المغربي على انها جزء لا يتجزا من الارض

<sup>3</sup> مهيمن عبد الحليم الوادي, مصدر سبق ذكره, ص 447.

عبد الرحيم معتوق مجد, نظرة في نجاحات الأمم المتحدة وإخفاقاتها حيال حفظ السلم والأمن الدوليين, مجلة العلوم القانونية والشرعية, العدد الثامن , السنة الرابعة , جامعة الزاوية , كلية القانون , ليبيا, 2016, ص 210.

 $<sup>^{2}</sup>$ محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص $^{2}$ 

المغربية ومن ثم تعد تلك الشهادة الدينية امام الله من الحجج التي يستند عليها الجانب المغربي،والشرعية الثالثة هي الشرعية الدستورية التي تُلزم النظام السياسي المغربي بالعمل على استرجاع كل الاراضي المستقطعة منه كما ينص عليه دستور المملكة $^{1}$ .

### 2-موقف الجزائر.

يندرج موقف الجزائر من القضية الصحراوية في انها ترى بإن ضم المغرب للمنطقة يعني تهديداً لامنها وتوسعاً على حسابها وبالتالي فهي لم تكن لها اي رغبة فيها إذ ترى بإن القضية محصورة بين المملكة المغربية وموريتانيا من ناحية وجبهة البوليساريو من الناحية الأخرى $^2$ ،ولكن حدث تحول في الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية بعد ما يُعرف بالمسيرة الخضراء عام 1975 وتوقيع معاهدة مدريد بين اسبانيا والمغرب وموربتانيا، فالجزائر عدت ذلك الامر عملا عدائياً من قبل المغرب واحتلالها الارض الصحراوية .

والجزائر ترى بإن منطقة الصحراء كانت واقعة تحت الاستعمار الاسباني ولم تكن تحت السيادة المغربية وبالتالي فهي تؤيد حق الشعب الصحراوي في تنظيم استفتاء لتقرير مصيرهم وفقاً لمبادئ الامم المتحدة وحق الشعوب في تقرير المصير 3، وبذلك الامر وقفت الجزائر مع الشعب الصحراوي لنيل حقوقه وامله في تكوين دولته عبر الاستفتاء على تقرير مصيره،ويمكن تبرير الموقف الجزائري من تلك المسالة ،كونها نابعة من تاييد الحكومة الجزائرية لحركات التحرر من الاستعمار الاسباني وبالتالي فهي ترى بإمكانية الوقوف معهم من اجل التحرر اولاً من الاستعمار ومن تقرير مصيرهم ثانياً وفقاً لمبادئ المنظمة الدولية ومن اجل ذلك سخرت الجزائر دبلوماسيتها لاجل تحقيق ذلك الهدف،فاعلنت اعترافها بشكل رسمي بالجمهورية العربية الصحراوية التي اعلنتها جبهة البوليساريو في 27-11-41976.

ا احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص ص 45-46.  $^{1}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> المصدر نفسه, ص 46.

 $<sup>^{3}</sup>$  هادية نصيرة, مصدر سبق ذكره, ص  $^{68}$ 

<sup>4</sup> احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص 48.

3-موقف البوليساريو.

بدات جبهة البوليساريو العمل العسكري ضد الاستعمار الاسباني في عام 1973 ،وبعد انسحابهم من المنطقة على اثر تطبيق اتفاقية مدريد عام 1975 ،اعلنت الجبهة قيام الجمهورية العربية الصحراوية من منطقة تندوف الجزائرية 1،وتتخذ الجبهة مبدا وحد فقط وهو حق لشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر تنظيم استفتاء وتحقيق الاستقلال وتاسيس دولتهم على الارض الصحراوية 2.

وتتمسك جبهة البوليساريو بما ذهب اليه راي محكمة العدل الدولية الاستشاري بهذا الصدد ،كونه لم يقر بوجود اي علاقة سياسية تحول دون تطبيق حق تقرير المصير لسكان منطقة الصحراء الغربية 3،إذ توصلت المحكمة الى نتيجة مفادها بإنها لم يُثبت لديها وجود رابطة قانونية من شانها اعاقة تطبيق قرار رقم 1514 والخاص بتصفية الاستعمار من منطقة الصحراء الغربية ولاسيما حق تقرير المصير لسكان المنطقة الصحراوية4.

# المبحث الثاني : جهود منظمة الامم المتحدة في قضية الصحراء الغربية.

من اجل تسليط الضوء على دور المنظمة الدولية في قضية لصحراء الغربية وخصوصاً فيما يتعلق بالتمسك بالتماس الطرق السلمية عبر آليات ووسائل المفاوضات والوساطة بقصد التقريب بين وجهات نظر طرفي النزاع،تم تتاول الموضوع عبر تقسيمه الى مطلبين،تم في المطلب الاول منه التعريف بالمنظمة الدولية وفي المطلب الثاني تطرقنا فيه لجهود المنظمة الدولية في تسوية النزاع في منطقة الصحراء الغربية.

المطلب الاول: التعريف بالمنظمة الدولية.

المطلب الثاني: جهود المنظمة الدولية في تسوية نزاع الصحراء الغربية.

هادیة نصیرة, مصدر سبق ذکره, ص 53.  $^{1}$ 

 $<sup>^{2}</sup>$  محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص 124.

احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص 48  $^{3}$ 

 $<sup>^{4}</sup>$  هادية نصيرة, مصدر سبق ذكره, ص 93.

#### المطلب الاول: التعربف بالمنظمة الدولية.

ليس من السهولة ان نُعطي تعريفاً للمنظمة الدولية ،وذلك بسبب ان لكل منظمة سمات وصفات تتميز بها عن غيرها ،وتزداد نوعاً كلما تطورت المنظمات الدولية وازدادت اعدادها ،اذ تعتبر المنظمة الدولية ،وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين مجموعة من الدول في مجال أو مجالات معينة ،بحيث اتفقت ارادات الدول الاعضاء فيها على تحديدها 1

ويمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها الكيان الدائم والذي تقوم الدول بانشائه وذلك من اجل اهداف مشتركة ويتطلب تحقيق تلك الاهداف منح ذلك الكيان وارادة ذاتية مستقلة عن ارادة الدول الاعضاء 2،وكذلك تُغرف المنظمة الدولية بأنها هيئة تتفق مجموعة من الدول على انشأئها لتقوم بمجموعة من الاعمال ذات الاهمية المشتركة وتمنحها الدول الاعضاء اختصاصاً ذاتياً مستقلاً 3،والمنظمة الدولية تعني شكل متقدم من اشكال تنظيم العلاقات الدولية العامة ،الا انها تضع من مبادئ وقواعد ،تسهم في تنظيم العلاقات الدولية الخاصة أو الثنائية ،وتُعنى بدراسة الاشكال التنظيمية الدولية ،اضافة الى اهتمامها بالعلاقات الدولية الواسعة ومهما كان ميدان تلك العلاقات وتوجهاتها 4،وهناك من يذهب الى ان المنظمة الدولية ،تعني المؤسسات المختلفة والتي تُنشئها مجموعة من الدول وبشكل دائم للقيام بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة 5. وهناك من يري في المنظمة الدولية بأنها هيئة تُنشئها مجموعات من الدول وبأرادتها لتشرف على شأن من الشؤون المشتركة لها ،وتمنحها اختصاصات ذاتية ،تباشرها تلك

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

أ خليل اسماعيل الحديثي , الوسيط في التنظيم الدولي, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة بغداد, 1991 , ص 11.

<sup>2</sup> علي يوسف الشكري, المنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة , دراسة في عصبة الامم والامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الاحمر الليبي , ط2, ايتراك للنشر والتوزيع, القاهرة, 2004 , ص20.

<sup>3</sup> عبد الكريم عوض خليفة, قانون المنظمات الدولية, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 2013, ص14.

 $<sup>^{4}</sup>$  صالح جواد الكاظم , دراسة في المنظمات الدولية , مطبعة الارشاد , بغداد ,  $^{1975}$ , ص  $^{6}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> عبد الكريم عوض خليفة , مصدر سبق ذكره, ص 15.

المنظمات في المجتمع الدولي ،وكذلك في مواجهة الدول الاعضاء عينها الموالمنظمة الدولية كما عرفها (هوفمان) تعني جميع اشكال التعاون بين الدول والتي تريد ن تجعل من تعاونها ،نوعاً من النظام والذي يجب ان يسود في الوسط الدولي ،بشرط ن تكون تلك الانشطة التعاونية بالأرادة الاختيارية للدول ،وتعمل في وسط تكون فيه الدول،اشخاصاً قانونية مستقلة وهي وليدة اتفاق أنشأ لأختصاصاتها ،بكونها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال ما أو في عدة مجالات اخرى وتسعى لتحقيق مصالح مشتركة وبشكل دائم 3 وتمثل المنظمات الدولية في الوقت الحالي ،ظاهرة التنظيم الدولي في المجتمع الدولي ،ويرجع ذلك،في الإهداف التي تعمل على تحقيقها تلك المنظمات ،من خلال اعتبارها من ادوت الضبط والتكييف لحالات التوتر التي تعتري النظام الدولي هذا من جانب ،ومن الجانب الاخر ،نجد بأن المنظمات الدولية تعمل على تعزيز الانشطة والسياسات من جانب ،ومن الجانب الاخر ،نجد بأن المنظمة الدولية تعمل على تعزيز الانشطة والسياسات التعاونية في مختلف الميادين 4 ،ويرى الباحث بأن المنظمة الدولية ،هي كيان مستقل يتشكل من مجموعة من الدول والتي يجمعها هدف مشترك ،ولها ارادة مستقلة عن ارادة الدول المنشأة لها.

وللمنظمة الدولية مجموعة من العناصر ومنها:-

1-كيان متميز ودائم : اذ لابد للمنظمة ان تتوافر على كيان متميز ودائم ،اي بمعنى الاستمرارية في صلاحية الاتفاق المُكون لها،وكذلك ان تتمتع بكيان مستقل عن الدول التي انشأت تلك المنظمة<sup>5</sup>، وهذه

العدد 2, المجلد 0 , 2013, ص 190. 1

 $<sup>^{1}</sup>$  عصام العطية , القانون الدولي العام, ط $^{1}$ , مكتبة السنهوري, بغداد,  $^{2014}$  , ص $^{322}$ 

<sup>2</sup> عدنان عباس النقيب, دور المنظمات الدولية في تفسير معاهداتها المنشئة, مجلة العلوم السياسية , العدد 44, جامعة بغداد , كلية العلوم السياسية , 2012, ص

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> انس اكرم محد صبحي وحسين مصطفى احمد , دبلوماسية المنظمات الدولية , قراءة في تكامل الوظيفة الدبلوماسية , مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية , العدد 2, المجلد 6 , 2015, ص 196.

<sup>. 193</sup> لازم الخزرجي, العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات, ط1, در مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص $^4$ 

<sup>5</sup> خليل اسماعيل الحديثي, مصدر سبق ذكره, ص 15.

الارادة الذاتية ،تُمكِّن المنظمة الدولية من اكتساب حقوقها والتزامها بواجباتها أ و يترتب على تمتع المنظمة الدولية بالارادة الذاتية ،العديد من النتائج ومن اهمها2:

ا-تنسب العديد من الاعمال القانونية للمنظمة الدولية وليس للدول الاعضاء فيها.

- تمتع المنظمة الدولية بذمة مالية مستقلة عن ذمة الدول الاعضاء .

ج-اهلية المنظمة الدولية للتقاضي ،فعلى سبيل المقال ،انها تتحمل مسؤولية اعمالها غير المشروعة والتي تستوجب طبقاً للقانون الدولي ،المسؤولية.

د-أهليتها لأبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية ،وما تحتاجه للتعاقد مع العاملين وتنظيم المراكز القانونية لهم .

2-المنظمة الدولية وسيلة من وسائل التعاون الاختياري: ونعنى بذلك ،ان المنظمة الدولية لا تمتلك سلطة عليا وان تمتعت بالشخصية القانونية ،فهذا الأمر الايعطى لها سلطة امرة وقاهرة ،ولا يجعل منها ارادة تعلو ارادات الدول المُنشأة لها ،مما يعزز من الدور الذي تضطلع به أولذلك فأن المنظمة الدولية ،تعتبر وسيلة للتعاون القائم على اساس من المساواة بين الدول في جانب من جوانب العلاقات المتنوعة ،ويما لا يخل بمبدأ سيادة الدول ،والذي يعد من مبادئ التنظيم الدولي<sup>ا</sup>

3-الاتفاق الدولى: اذ يتم انشاء المنظمة الدولية وبموجب سند يثبت وجودها ،وسند وجود المنظمة الدولية ،هو ميثاقها المُنشئ لها والذي يُعَبِر عن ارادة الدول المكونة له ،وبصرف النظر عن تسمية ذلك السند ،فقد يتخذ تسميات مختلفة منها ،العهد ،أو الميثاق أو الدستور 5،وتستند المنظمة الدولية في وجودها

 $<sup>^{1}</sup>$ على يوسف الشكري, مصدر سبق ذكره , ص $^{20}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> المصدر نفسه, ص 21.

 $<sup>\</sup>frac{3}{2}$  ثامر كامل الخزر جي, مصدر سبق ذكره  $\frac{3}{2}$ 

 $<sup>^{4}</sup>$  خليل اسماعيل الحديثي , مصدر سبق ذكره , ص  $^{17}$ 

علي يوسف الشكري, مصدر سبق ذكره, ص 22.  $^{5}$ 

الى معاهدة دولية متعددة الأطراف ،وهي التي تُتشأ المنظمة وتُحدد النظام القانوني والذي بموجبه تعمل به ،وبقية الاختصاصات التي تباشرها تلك المنظمات وغيرها من القواعد المُنظمة لعملها 1

4-الأهداف المشتركة: يتم انشاء المنظمة الدولية من اجل تحقيق هدف معين ،ولذلك فان الدول تجتمع من اجل تحقيق تلك الغاية وتُنظم نفسها في اطار منظمة دولية من اجل الوصول لذلك الهدف ،وتكون الأهداف متنوعة ومتعددة ومنها سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها من الأهداف كما هو الحال في انشاء منظمة الأمم المتحدة أو ان تكون تلك الأهداف خاصة ومحددة في هدفاً ما كما في منظمة اليونسكو والتي كان الهدف من انشاؤها ثقافياً<sup>2</sup>.

المطلب الثاني: جهود المنظمة الدولية في تسوية نزاع الصحراء الغربية.

يمكن لقول بإن منظمة الامم المتحدة عملت على تسوية النزاع المتعلق بقضية الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو وبمختلف الطرق والوسائل على امل التوصل لحلول مقبولة وعادلة لتلك المسالة التي لا زالت لغاية الان من دون جذري لها.

ومنذ عام 1965 وهو العام الذي يؤرخ دخول قضية الصحراء الغربية اروقة الامم المتحدة بغية تحقيق تسوية لها ،اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المرقم 2072والذي يطالب اسبانيا كونها دولة الاستعمار بإنهاء وجودها على الارض الصحراوية وتقرير مصير الشعب عبر تنظيم استفتاء 3,ومن اجل

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

220

<sup>17</sup> خليل اسماعيل الحديثي , مصدر سبق ذكره , ص 1

 $<sup>^{2}</sup>$  خليل اسماعيل الحديثي , مصدر سبق ذكره , ص 17.

<sup>3</sup> حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين , تقرير لمنظمة هيومان ووتش رايت, 2008, ص 19, متوافر على الموقع الاليكتروني للمنظمة : www.hrw.org

اثبات حقوق المغرب في الصحراء الغربية قدمت وثائق من اجل ذلك الامر والتي تؤكد على عائديتها للسيادة المغربية في عام 1966.

وبعد اكتشاف الثروات الطبيعية في منطقة الصحراء الغربية وخصوصاً النفط والغاز وغيرها من الموارد الاقتصادية التي عززت من اهميتها ،طالبت اسبانيا بضرورة اجراء استفتاء لتقرير مصيرها من اجل بقاءها لاطول فترة ممكنة في الصحراء الغربية،لذا تم اصدار القرار المرقم 2229 في عام 1966 الذي اكد على مسالة تنظيم الاستفتاء لتقرير المصير 2.

وبعد ذلك لم يكن هنااك تحرك جدي من قبل الامم المتحدة بشان الموضوع وللفترة الممتدة بين اعوام 1966 ولغاية 1975 ماعدا الطلب المقدم من قبل المغرب بشان الراي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 1974 والخاص بوجود صلات قانونية تربط القبائل الصحراوية الساكنة في تلك الرقعة الجغرافية المتنازع عليها ومن دون اي سيادة مغربية عليها،فقد اقر الراي الاستشاري بوجود علاقات تربط الصحراء الغربية بكل من المغرب وموربتانيا<sup>3</sup>.

ومن اجل تنظيم جهود المنظمة الدولية في العمل على تحقيق تسوية للنزاع القائم بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، عبر قيامها بالدعوة لعقد مفاوضات بينهما او عن طريق المساعي الحميدة او الوساطة لتحقيق الهدف المنشود.

وكانت الامم المتحدة قد اصدرت قراراً بتكليف الامين العام الاسبق خافيير بيريز دي كويلاربلعمل على ايجاد حل سلمي للنزاع بين الطرفين كوقف اطلاق النار كشرط لبدء عملية المفاوضات وحسب ما نصت عليه بنود لتسوية عام 1988التي تتضمن تنظيم استفتاء لمنطقة الصحراء الغربية وبإشراف المنظمة

احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص 49.  $^{1}$ 

 $<sup>^{2}</sup>$  محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص 125.

 $<sup>^{3}</sup>$  احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص  $^{50}$ .

الدولية عام 1992 وتسمية ممثل خاص للقضية وذلك عبر خيارين وهما اما الاستقلال عن المغرب او الانضمام له 1، ورحب الطرفان بذلك الاتفاق وتم تشكيل قوات حفظ السلام التي كُلفت بمهام الاشراف على تنظيم الاستفتاء المعروفة بالمينورسو ويكون مقرها في مدينة العيون ولكنها توقفت عن ممارسة اعمالها بسبب الخلافات بين الطرفين حول امور منها التفاوض المباشر بينهما وتحديد هوية من يشارك في الاستفتاء ومسالة تعيين شيوخ القبائل في لجنة تحديد الهوية للمشركين في استفتاء تقرير المصير لمنطقة الصحراء الغربية 2 التكون الامم المتحدة هي من تقوم بدعوة طرفي النزاع لمفاوضات غير مباشرة لعدم المكانية تحقق جلوس الطرفين وجه لوجه وبالتالي يقوم المبعوثين الدوليين بتلك المهمة عبر تقريب وجهات نظر الطرفين عبر الزبارات المتكررة لهم للدول المعنية بالنزاع الصحراوي عبر تنظيم الاستفتاء المقرر ،وكانت الخلافات واضحة بينهما حول هوية من يحق له المشاركة في الاستفتاء ،الامر الذي انعكس على جهود المنظمة الدولية في محاولة تحقيق تقارب ملموس في القضية الصحراوية ولكن باءت بالفشل تلك المحاولات لتسوية النزاع بين الطرفين .

وبعد خطة معدة من قبل الامين العام للامم المتحدة لتحديد قوائم المشاركين في الاستفتاء عام 1994، توقفت تلك العملية بسبب رفض جبهة البوليساريو للقوائم التي اعدتها المغرب ونتيجة لذلك فقد تم سحب جزء من قوات حفظ السلام 4، وعليه فقد باءت جهود المنظمة الدولية بالفشل في تحقيق تقدم لتسوية

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

عبد الحكيم سليمان, محددات بعثة المينورسو كقوة لحفظ السلام, متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:  $^{1}$ 

http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10446

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> أخصاص خليد , السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية , المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 17, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , لبنان , 2008, ص 82.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص 127.

 $<sup>^{4}</sup>$  أخصاص خليد, مصدر سبق ذكره, ص  $^{82}$ 

النزاع الصحراوي مما دفع مندوبة الولايات المتحدة مادلين اولبريت الى تحميل الطرفين مسؤولية الفشل  $^{1}$ الذي حصل

وفي عام 1997 تم تعيين جيمس بيكر مبعوثا دوليا خاصا للامين العام كوفي عنان ،إذ تمكن من عقد لقاء في لندن بين طرفي النزاع وبحضور كل من الجزائر وموريتانيا،وبالفعل اثمرت تلك الجهود عن توقيع اتفاقية هيوستن في ايلول عام 1997 التي كن من بين بنودها الاتفاق على تحديد هوبة المشاركين في الاستفتاء واعادة السجناء واللاجئين والموافقة على اشراف قوات حفظ السلام على عملية الاستفتاء 2،وفي عام 1998 بدات الخطوات الاولى لتنظيم الاستفتاء عبر نشر قوائم من يحق لهم المشاركة في تلك العملية من قبل الامم المتحدة ،ولكن لم يقبل بها المغرب فتم رفضها بسبب احتجاجه على الاشخاص الذين فشلوا في اجتياز اجراءات التحقق من الهوية التي قامت بها الامم المتحدة فضلاً عن استخدامها في سجلات استعمارية اسبانية<sup>3</sup> ،فقدم المغرب الطعون على ذلك ،وهذا ما ادى الى فشل عملية تنظيم الاستفتاء المقرر وبالتالي فشل اخر لجهود منظمة الامم المتحدة لتحقيق تسوبة عادلة ومقبولة لطرفي النزاع الصحراوي.

وفي عام 2000 قدم المبعوث الخاص جيمس بيكر مقترحاً اخراً لحل القضية الصحراوية عبر ما يُعرف باتفاقية الاطار العام الى مجلس الامن الذي وافق عليه،وتتضمن تلك الاتفاقية ،منح منطقة الصحراء الغربية حكماً ذاتياً تحت السيادة المغربية ولخمس سنوات وبعدها يتم تنظيم استفتاء لتقربر المصير اما بالاستقلال او بالبقاء 4،وفي هذا الاتفاق تم اعتبر كل من الجزائر وموريتانيا شاهدتين والولايات المتحدة

أحمد مهابة , مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود , مجلة السياسة الدولية , العدد 126 , السنة 32, مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية , القاهرة , 1996, ص 145.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> مجد كريم جبار, مصدر سبق ذكره, ص 128.

احمد باسل البیاتی, مصدر سبق ذکره, ص 52.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> محجد بوبوش, مصدر سبق ذكره , ص 66.

وفرنس ضامنتين له،من اجل تحقيق التسوية في تلك المنطقة،وبذلك تكون تلك الاتفاقية اهر فرصة لتحقيق ما تصبو اليه كل الاطراف المعنية بالقضية الصحراوية وذلك عبر استغلال ما يدعو الى تحقيق تطلعات الاطراف في منطقة الصحراء وبما يعود بالاستقرار فيها،ولكن تم رفض الاتفاقية من قبل جبهة البوليساريو بسبب ماتراه تاكيداً للاحتلال المغربي للصحراء وانه لا يعطي للشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره،وكذلك تم رفضه من قبل الجزائر التي ترى فيه تنازلاً للمغرب ومن ثم تم رفض اي شكل من اشكال التفاوض وفقاً لتلك الاتفاقية،وبخصوص المغرب فقد قبلت بتلك الاتفاقية وبالتالي فهي ترى بإن الحكم الذاتي هو انسب الحلول لتسوية النزاع وهو يضمن العيش المشترك بين الجميع 2.

وبعد رفض اتفاقية الاطار العام،انتقلت القضية الصحراوية لحل جديد تمثل في تقسيم المنطقة بين طرفي  $^{5}$  النزاع،حيث تمارس المغرب سيادتها على منطقة الساقية الحمراء بينما تكون منطقة وادي الذهب تحت سيطرة جبهة البوليساريو اي بنسبة الثاثين الى الثاث وحسب ما ورد باقتراح جيمس بيكر ،وتم رفض ذلك الامر من قبل المغرب وعده تراجعاً عن اتفاقية الاطار العام ووافقت عليه جبهة البوليساريو  $^{4}$ .

واصدر مجلس الامن في 30-7- 2003 قراره المرقم 1495 والخاص بتمديد قوات حفظ السلام لفترة اربعة اشهر ولغاية تشرين الاول من نفس العام فضلاً عن اقترا حل وسط لتسوية النزاع في الصحراء الغربية وذلك عبر اقامة حكم ذاتي للمنطقة لمدة تتراوح بين اربع ااو خمس سنوات وتكون مرتبطة بالمغرب ،وتم رفضه من كلا الطرفين،فالمغرب ترى في ذلك المقترح تعارضاً مع سيادتها على اراضيها

<sup>1</sup> أحمد مهابة , مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث , مجلة السياسة الدولية , العدد 141 , , مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية , القاهرة , 2000, ص 203.

 $<sup>^{2}</sup>$  مصدر سبق ذکره, ص $^{2}$  مصدر مصدر سبق دکره محبار, مصدر سبق دکره محبار, ص

 $<sup>^{3}</sup>$  احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص $^{3}$ 

محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص 130.

بينما وجدت جبهة البوليساريو في القار انع لا يلبي طموحاتها في اقامة الدولة الصحراوية موبعدها قدم المبعوث الخاص جيمس بيكر استقالته من منصبه لعدم تحقيقه الهدف المنشود،وتم تعيين الفارو دي سوتو بدلاً عنه ولم يحقق اي نجاح يذكر في تسوية النزاع سوى قبول الطرفين تبادل بعض الزيارات الانسانية بين العائلات الصحراوية في مخيمات اللجوء في تندوف والمدن الاخرى $^2$ ،وبعدها تم تعيين بيتر فان فالسوم مبعوثاً خاصاً للامين العام للامم المتحدة والذي بدا بمحاولات للتسوية بين الطرفين وذلك بعقد مفاوضات في مدينة منهاست الامريكية عام 2007،إذ طرحت المغرب رؤيتها للحل بحكم ذاتي للمنطقة الصحراوبة مع تعديل بعض الشروط التي لا تمس سيادة المغرب بينما تمسكت جبهة البوليساريو بشرط تقرير المصير عبر اقامة الاستفتاء 3،ولم تثمر المفاوضات التي عقدها بين الجانبين عن شيء يذكر نتيجة تمسك كل طرف بما يراه مناسباً له،الذلك قدم المبعوث الدولي تقريره لمجلس الامن في عام 2008 الذي راى في استقلال الصحراء الغربية غير قابل للتطبيق وغير ممكن وبالتالي فهو خيار غير واقعى وبقترب من الرؤبة المغربية الرسمية بهذا الخصوص ،فقد رفضته جبهة البوليساربو واعتبرته انحيازاً للمغرب $^4$ ، وعلى اثرها قدم فالسوم استقالته من منصبه في 21 -8-2008 . وفي عام 2009 تم تعيين كريستوفر روس مبعوثاً دولياً خاصاً للامين العام للامم المتحدة بان كي مون وتمكن من اقناع الطرفين بعقد مفاوضات غير رسمية في فيينا والاتفاق على عقد جولة من المفاوضات المباشرة بينهما لحل النزاع القائم6،وكان روس قد قام باولى جولاته في المنطقة في عام 2010 لتشمل المغرب والجزائر ومخيمات

. .

<sup>.54</sup> احمد باسل البياتي, مصدر سبق ذكره, ص $^{1}$ 

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> محد كريم جبار, مصدر سبق ذكره, ص 131.

 $<sup>^{3}</sup>$  احمد باسل البیاتی, مصدر سبق ذکره, ص 55.

<sup>4</sup> الصحراء الغربية : مذكرة فاليسوم بين ارتياح المغرب وسخط البوليساريو , متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي: https://www.swissinfo.ch/ara

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> الامم المتحدة تؤكد عدم تجديد مهمة فالسوم بنزاع الصحراء , متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/8/28

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> مالكي امينة, مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991–2012, رسالة ماجستير ( غير منشورة), جامعة الجزائر 3, كلية العلوم السياسية, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, الجزائر, 2013, ص71.

تندوف وفرنسا واسبانيا أ،وتوالت زياراته وجولاته بقصد التقريب بين وجهات نظر الاطراف المتصارعة وبالتالي استمرت محاولاته لعقد مفاوضات مباشرة على الرغم من قرار المغرب سحب لثقة منه بسبب تقديم تقريره لمجلس الامن والذي اعتبرته المغرب منحازا وغير متوازنا ومع ذلك فقد جدد له بان كي مون في عام 2012 ليستمر بعمله مبعوثاً خاصاً له بتلك القضية<sup>2</sup>،وكان المبعوث الامربكي قد قام بمحاولة لجمع اطراف النزاع بمفاوضات سربة كل على حدة بقصد تحقيق تسوبة نهائية للنزاع في الصحراء الغربية ،فقام بزبارات لكل من الجزائر والمغرب وموربتانيا عام 2014على امل البدء بمفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو 3،ولكن من دون تقدم يذكر ،واستمرت المحاولات في عام 2015 لعقد مفاوضات مباشرة بين الطرفين ولكن تمسك الطرفين برؤيتهما لحل لمسالة حال دون عقد اي لقاء مباشر بينهما 4،وهكذا لم تسفر تلك المحاولات التي قام بها مبعوث الامين العام الخاص عن اي تسوية للنزاع الصحراوي فقدم  $^{5}$ كريستوفر روس استقالته في عام  $^{5}$ 2016.

وبعد تولي انتونيو غوتيريش منصب الامين العام في 2017 تم تعيين هورست كوهلر مبعوثاً دولياً جديداً لقضية الصحراء الغربية في 16-8-2017<sup>6</sup>.

ويمكن اجمال اسباب فشل المفاوضات بين طرفي النزاع الصحراوي لجملة من الاسباب ومنها،تمسك الطرفين بمواقفهما وتباعد اراؤهما وعدم الرغبة بتقديم تنازلات حقيقية لتسوبة المسالة بينهما على الرغم من الجهود التي بذلتها الامم المتحدة في هذا الاطار وتقديمها اكثر من حل للتسوية .

الآتي:

https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%83 <sup>1</sup> كريستوفر روس.. جولة اولى لمبعوث جديد لقضية مزمنة, متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

مالکی امینة, مصدر سبق ذکره, ص  $^2$ 

<sup>3</sup> تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية, وثيقة بالرقم 258\2014, متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=553dfb9d4 4 تقرير الامين العام عن الصحراء, وثقة بالرقم S\res\2285\2016 متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2285(2016 مصدر سبق ذکره, ص 135 محد کریم جبار, مصدر سبق ذکره, ص

حسن الاشرف , دلالات تعيين الرئيس الالماني السابق مبعوثاً للصحراء, متوافر على الموقع الاليكتروني  $^{6}$ 

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/

ومن الممكن ان تجد قضية الصحراء الغربية حلاً لها في ظل توافر الرغبة الحقيقية والنية الصادقة من كلا طرفي النزاع عبر تقديم التنازلات بقصد التوصل لتسوية عادلة للقضية المتنازع عليها وذلك من خلال تحقيق الحد الادنى من مطاليبهما وتكوين ارضية مشتركة للبدء بمفاوضات مباشرة عبر تمازج الاراء والمقترحات لحل لمسالة العالقة بين الطرفين وذلك من خلال ما ياتي:

1-اقامة حكم ذاتي في منطقة الصحراء الغربية وكما اقترحته المملكة المغربية وتحديد مدة زمنية لتقييم تلك التجربة وبرعاية اممية .

2-تخديد مصير سكان منطقة لصحراء الغربية عبر اقامة استفتاء لتقرير مصيرهم وكما اقترحته جبهة البوليساريو وايضاً تكون برعاية دولية وبالتالي سنكون امام نتيجة مقبولة لكلا طرفي النزاع وذلك من خلال مزج مطالب كل منهما والتوصل لتسوية شاملة وعادلة لكليهما.

#### الخاتمة.

في ختام الدراسة البحثية المتعلقة بدور الامم المتحدة في تسوية قضية النزاع الصحراوي بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، نرى بإن المنظمة الدولية قد ادت ما عليها من دور في تقريب وجهات النظر بين الطرفين وذلك عبر قيامها باللجوء الى ما يتوافق مع ميثاقها وتاكيده الى اللجوء للطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات وعبر وسائل المفاوضات والوساطة والمساعي لحميدة وغيرها من الوسائل والاليات التي ذكرها في الفصل السادس من الميثاق الاممي.

ولذلك كانت جهودها تنصب حول امكانية تقريب وجهات النظر بين الطرفين لتحقيق تسوية عادلة لكليهما عبر اقتراحها للعديد من الحلول ولكن كانت تلك الحلول تصطدم بعدم رغبة اي منهما لتحقيق التسوية بسبب تمسك كل طرف برؤيته للمسالة وحلها وبما يتلائم مع ما يراه مناسباً له.

المصادر:

اولاً: الكتب

1-خليل اسماعيل الحديثي ،الوسيط في التنظيم الدولي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،جامعة بغداد،1991.

2-علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية والاقليمية والمتخصصة ، دراسة في عصبة الامم والامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الاحمر الليبي ، ط2، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 .

3-عبد الكريم عوض خليفة،قانون المنظمات الدولية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية ،2013.

4-صالح جواد الكاظم ،دراسة في المنظمات الدولية ،مطبعة الارشاد ،بغداد ،1975.

. 2014، العطية القانون الدولي العام، ط1 ، مكتبة السنهوري ، بغداد، 5

6- ثامركامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، ط1، در مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمًان، 2009.

ثانياً: الدوريات .

1-احمد باسل البياتي ،دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد400،السنة 35،بيروت ،2012.

2-أحمد مهابة ،مشكلة الصحراء الغربية والحل الثالث ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 141 ،،مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،القاهرة ،2000.

3- أخصاص خليد ،السياسة الأمريكية تجاه الصحراء المغربية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 17 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،البنان ،2008.

4-انس اكرم محمد صبحي وحسين مصطفى احمد ،دبلوماسية المنظمات الدولية ،قراءة في تكامل الوظيفة الدبلوماسية ،مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ،العدد 2،المجلد 6 ،2015، ص 196.

5- عدنان عباس النقيب، دور المنظمات الدولية في تفسير معاهداتها المنشئة، مجلة العلوم السياسية ، 12012.

6- مهيمن عبد الحليم الوادي،مشكلة الصحراء الغربية،دراسة في أبعادها الجيوبولتيكية ،مجلة كلية التربية للبنات،المجلد 24،العدد 2013،2.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

1-عبد النبي مصطفى،إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية،أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر 1،كلية الحقوق،الجزائر ،2014.

2- هادية نصيرة،قضية الصحراء الغربية 1975-2000،أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة الوادي،كلية العلوم الإنسانية،قسم العلوم الإنسانية،الجزائر ،2014.

3-مالكي امينة،مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية 1991-2012،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر ، 2013.

4- محد كريم جبار ،دور عمليات صنع السلام في حفظ السلم والأمن الدوليين بعد عام 1991، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2018.

رابعاً: المواقع الاليكترونية (الانترنت).

1- حسن الاشرف ،دلالات تعيين الرئيس الالماني السابق مبعوثاً للصحراء ،متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

2https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/8/

الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية،وثيقة بالرقم \$2014\258،متوافر على الموقع الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية،وثيقة بالرقم \$2014\\$

http://www.refworld.org/cgi-

bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=553dfb9d4

3− تقرير

الامين العام عن الصحراء، وثقة بالرقم S\res\2285\2016 متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://www.un.org/ar/documents/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2285(2016

4- كريستوفر روس.. جولة اولى لمبعوث جديد لقضية مزمنة،متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي: <a href="https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%83">https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%83</a>

الغربية: مذكرة فاليسوم بين ارتياح المغرب وسخط البوليساريو ،متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي: https://www.swissinfo.ch/ara

6-الامم المتحدة تؤكد عدم تجديد مهمة فالسوم بنزاع الصحراء ،متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/8/28

7- عبد الحكيم سليمان،محددات بعثة المينورسو كقوة لحفظ السلام،متوافر على الموقع الاليكتروني الآتي:

http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10446

8-حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تتدوف للاجئين ،تقرير لمنظمة هيومان ووتش رايت،2008،ص 19،متوافر على الموقع الاليكتروني للمنظمة : www.hrw.org

مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا Strengths capabilities and their Role in the Emerging Countries's Foreign Policy: South Africa Case Study

الباحثة بلحميتي أمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر) ammeell@hotmail.com

ملخص:

تعتبر جمهورية جنوب إفريقيا دولة ذات خصوصية تميزها عن باقي دول القارة بالشكل الذي يدفع للقول بأنها دولة إفريقية تباعا للمعطى الجغرافي فقط. وقد برزت هذه الدولة كقوة صاعدة لها وزن وتأثير في مجالها الحيوي؛ مستفيدة من مقدراتها الوطنية ومبلورة مقوماتها الصلبة بالوجه الذي يخدم مصالحها موازاة مع التركيز على عناصر قوتها الناعمة لتمكنها من مرتبة القوة الإقليمية. فبتقييم أدائها والذي بوأها مكانة القوة الصاعدة أو البازغة؛ نجد أنها فعلت إمكاناتها ومقدراتها بالشكل الذي يخولها للعب دور القائد الإقليمي كونها نتمتع بقوة نسبية مقارنة بمحيطها؛ وهذا رغم ما تعانيه من تحديات داخلية وخارجية تعيقها بالتأثير على وتيرة هذا الصعود. وهو ما نلمسه من خلال أدائها على السياقين الإقليمي والدولي بلعب أدوار سواء في إطار ثنائي أو جماعي؛ تفاعل دولاتي أو من خلال المنظمات الإقليمية؛ أو حتى في دوائر أوسع من خلال التفاعلات على الساحة الدولية ككل.

الكلمات المفتاحية: القوة- جنوب إفريقيا- الدبلوماسية- الأداء- الأهداف.

#### Abstract:

The Republic of South Africa is a country with a specificity that distinguishes it from the rest of the continent in a way to asserts that's an African country according to geographical factors only. This country has emerged as an emerging force with weight and influence in its vital field drawing on its national capabilities and crystallizing its solid elements in a way that serves its interests in parallel with focusing on its soft power elements to enable it to be ranked as a regional power. By assessing its performance which has established the status of a rising or emerging power it has done its potential and capabilities in a way that allows it to play the role of regional leader because it has a relative strength compared to its surroundings; this despite the internal and external challenges that hinder the impact on the pace of this rise. This is what we see through its performance in the regional and international contexts by playing roles both in a bilateral and a collective context; the interaction of my States or through regional organizations; or even in wider circles through interactions on the international scene as a whole.

Key words: Power- South Africa- Diplomacy - Performance - Goals.

#### مقدمة:

كما هو معروف لدى الدارسين في حقل العلوم السياسية والسياسات الخارجية بالتحديد أن السياسة الخارجية لدولة ما تتحدد من خلال جملة أهداف تحاول الوصول إليها عن طريق تسخير مقدراتها بأنواعها المختلفة. وجنوب إفريقيا كونها دولة إفريقية عرفت وضعا خاصا أثر فيها داخليا وخارجيا حاولت أن تلعب أدوارا على الصعيدين الإقليمي والدولي بغرض البروز كقطب فاعل حسب دوائرها الجيوسياسية. ومن هنا نحاول من خلال هذه الدراسة أن نبحث في كيفية تفعيل جنوب إفريقيا لمقدراتها من أجل الظهور

كقوة صاعدة إقليميا وعالميا، وكيف تمكنت من توظيف مقومات القوة لديها في بناء سياسة خارجية فعالة وذكية في مجالها الحيوي؟

فجنوب إفريقيا كحالة ناجحة في بناء سياسة خارجية فعالة ومتوازنة؛ تمكنت من تبوء موقع هام في دوائرها الجيوسياسية؛ فهي من الدول القائدة في الإتحاد الإفريقي، لها تأثير دبلوماسي واقتصادي في مختلف القضايا والأزمات التي تعيشها القارة الإفريقية، والأهم من ذلك أنها تعد واحدة من دول مجموعة العشرين. ومن هنا تبرز أهمية تناول الموضوع من خلال الوقوف على أهم مكامن القوة والتي سعت من خلالها هذه الدولة من أجل لعب أدوار على المستويين الإقليمي والدولي؛ وهذا من خلال الوقوف على مقدرات هذه الدولة من موارد للقوة (صلبة وناعمة)، ثم تقييم مدى فاعلية هذه المقدرات لدولة جنوب إفريقيا من خلال مدى اسهام هذه الإمكانات في النهوض بالدولة وخدمة مصالحها؛ مع التطرق لمعوقات هذا الدور والتي تشكل حائلا دون وصولها لمكانة أحسن، ومن ثم تحليل لأثر مخرجات بناء القوة على الأداء السياسي الخارجي لهذه الدولة إقليميا ودوليا.

# أولا: مقومات القوة لجنوب إفريقيا

تتمتع جنوب إفريقيا بقدر من المقدرات للقوة الصلبة أو المادية الملموسة والتي لها تأثير مباشر إذ توفر لها نوعا من الخصوصية مقارنة بدول الجوار الجغرافي، كما نجدها تعتمد بالموازاة مع ذلك على القوة الناعمة التي تمكنها من التأثير في الأهداف المطلوبة عند الضرورة؛ مع الوقوف ضد تأثيرات الآخرين. وهذا التمازج للمقدرات هو الذي يمكنها من فرض نفسها على السياقين الإقليمي والدولي.

## 1. موارد القوة الصلبة لجنوب إفريقيا:

لجنوب إفريقيا جملة من المقومات المادية التي تشكل موارد القوة الصلبة للدولة؛ والتي تعطيها القوة والقدرة وبالتالي تمكنها من التأثير في توجهات وسلوكات غيرها من الدول؛ وهذا من خلال هذه المقومات المادية من موقع ومساحة وثروات طبيعة وغيرها من المعطيات الإقتصادية والعسكرية. ومن هذه المقدرات الطبيعية للدولة موقعها الهام في أقصى جنوب قارة إفريقيا وتطل على كل من المحيط الأطلسي والهندي، بين دائرتي عرض  $23^\circ-35^\circ$  جنوبا. أيحدها شمالا: ناميبيا، بوتسوانا، زمبابوي، ومن الشمال الشرقي: موزمبيق، وشرقا سوازيلاند، ومن الجنوب الشرقي مملكة اللوزوتو. لها ثلاث عواصم؛ عاصمة إدارية وهي بريتوريا، عاصمة تشريعية وهي الكاب (كاب تاون)، وعاصمة قضائية وهي: بلوم فونتان.  $^2$  تقدر مساحتها بريتوريا، عاصمة تشريعية وهي الكاب (فريقيا أغنى دول القارة في الموارد الإقتصادية، فهي غنية

<sup>1</sup> جودة حسنين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، دار انهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص. 456، 1981.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> مجد رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 287، 2006.

بالموارد المائية الكافية في عدد كبير من مناطقها على رأسها نهر أوروانج ونهر ليم بوبو، تستغل مياههما في مجال الري لكنها تمتاز بعدم الانتظام لجفافها لمدة طويلة. أ

تعتبر جنوب إفريقيا من البلدان الرائدة في مجال التعدين ومعالجة المعادن في العالم، تبلغ حصتها من الإحتياطات العالمية للمعادن كالآتي: مجموعة معادن البلاتين PGM تبلغ نسبة 95% من الإحتياط العالمي، الكروميت 42%، الزركونيوم 27%، الفاناديوم 25% المغنيز 24%، الروتيل 20%، الفلورسبال 17%، الذهب 12%، والألمنيوم 10% من الإحتياط العالمي. أما حصة البلد المقدرة لإنتاج هذه المعادن لسنة 2011 مقارنة بالإنتاج العالمي متفاوتة حسب كل معدن، فحصة إنتاج البلاتين قدرت ب 72%، الكيانيت وغيرها من المواد 59%، الكروم 46%، الخس المعدني 34%، البلاديوم والفاناديوم 38% لكل منهما، الزركونيوم 27%، الروتيل 24%، الإليمينيت 17%، المغنيز 24%، الذهب 07%، الفلورسبال منهما، الزركونيوم 25%، الروتيل 24%، الإليمينيت 17%، المغنيز 41%، الألومنيوم وخام الحديد والرصاص والنيكل 20% لكل منهم، وصخر الفوسفات 21% من الإحتياط العالمي. وبفضل العالمي. وبذلك؛ نجدها تتوافر إماكنات معدنية تصل أحيانا إلى 80% من الإحتياط العالمي. وبفضل البنية التحتية القوية تتوافر على صناعة تحويلية قوية تسهم بنحو 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. 2 تقع الغالبية العظمي من موارد الثروة المعدنية في مناطق البيض (أو العكس هو الأصح). 3

أما القطاع الزراعي؛ فيشغل 11.4 بالمئة من اليد العاملة و تساهم 5 بالمئة من الدخل القومي و رغم ذلك فان جنوب افريقيا تحقق اكتفاءا ذاتيا لدرجة تصديرهالبعض المنتوجات كالسكر . الذرة . الثروة السمكية . وقد أدى تنوع الاقاليم المناخية إلى تنوع المنتوجات الزراعية. وقد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بأكثر من 178.050 مليون راند جنوب إفريقي أي أكثر من 170.44 مليون دولار التي تعتبر أكثر من 10.1% من إنتاج الزراعي لعام 2012. وتصنف جنوب إفريقيا في المرتبة عالميا من بين الدول الأكثر إنتاج زراعي.4

في حين نجد قطاع الصناعة يشغل ما نسبته 32.8% من اليد العاملة ، تساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي . ومن أهم صناعاتها الحديد والصلب، تركيب السيارات؛ فهي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي تنتج سيارات مرسيدس بنز من فئة سي كلاس، مزودة بخاصية الدفع الأمامي. كما لها أفضل قطار فخم في العالم، وهو قطار "روفوس". لديها سكك حديدية تبلغ 19.004 ميل أي ما يعادل 80% من البنية التحتية لإفريقيا كلها. وتشرف على هذه الصناعات شركات عملاقة عالمية في الانتاج الصناعي لضخامة الاستثمار بها كشركة دي بيرس التي تحتل المرتبة 9 عالميا في التعدين. كما تعتبر هذه الدولة

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> جودة، مرجع سابق، ص. 443.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> مجه عاشور مهدي، جنوب إفريقيا ونجيريا... أدوار إقليمية جديدة، السياسة الدولية، ع. 169، ص. 62، جويلية 2007.

 $<sup>^{3}</sup>$  جودة، مرجع سابق، ص. 490.

 $<sup>^4</sup>$ عاشور ، مرجع سابق، ص61.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> نرمين حمودة، "ما لا تعرفه عن جنوب إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/29، على الساعة 10:10، على الرابط: dotmsr.com

من البلدان الرائدة في مجال التعدين ومعالجة المعادن في العالم. أما قطاع الخدمات؛ فنجده يشغل نسبة 55.8 % من اليد العاملة ويساهم ب65% من الدخل القومي كالبنوك والتجارة والتعليم والصحة.

وبهذا؛ يمكن القول أن دولة جنوب إفريقيا تنتج نسبة كبيرة من المواد الخام اللازمة لصناعتها التحويلية أكبر من أي دولة بإفريقيا. كما تنتج وتستهلك من الكهرباء ما يوازي نصف القوى المحركة لإفريقيا، وفيها نحو خمسي سيارات القارة، ونصف المنشآت الصناعية في القارة.<sup>2</sup>. وبها نظام نقل يتمثل في شبكة طرق برية، سكك حديدية، وخطوط جوية تربط المدن ببعضها، ومدنها من أكبر المدن الإفريقية. في المجال الاقتصادي؛ تعد جنوب إفريقيا أكبر اقتصاد متقدم بالقارة، وأغنى دولها من حيث الموارد المؤهلة لمواكبة التطور التكنولوجي وغزو الأسواق العالمية. فمن بين 500 شركة ومؤسسة الأولى بالقارة نجد 127 شركة جنوب إفريقية؛ وتستحوذ على 62% من رأسمال هذه الشركات والمؤسسات. ويقدر ناتجها المحلي الإجمالي 44% من إجمالي الناتج المحلي لإفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ يعادل ثلاث أضعاف نظيره في نجيريا (والعكس بالنسبة للعامل الديمغرافي؛ إذ يبلغ سكان نجيريا ثلاث أضعاف سكان جنوب لإفريقيا)<sup>3</sup>. ويتصف إقتصادها بوجود تكتلات مالية كبيرة (الخمس العظام\*) تضم أكبر خمس شركات مهيمنة عالميا في المحاسبة والخدمات المهنية (من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وهولندا)؛ وتشمل قطاعات مختلفة، وتمثل 80% في رؤوس الأموال لجنوب إفريقيا<sup>4</sup>.

كان النهوض الاقتصادي لجنوب إفريقيا حصيلة سنوات عمل كلّات بتحقيق معدلات نمو ثابتة، إضافة للدور الايجابي الذي لعبته الدولة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير قروض للتنمية الصناعية، ووجود العمالة الرخيصة والثروات؛ فإرتفع سقف صادراتها لمستويات غير مسبوقة ومكَّنها من الإنتقال للشريحة الأعلى من البلدان متوسطة الدخل $^{5}$ . فصارت بذلك عضو فاعل بعدة منظمات عالمية؛ كبنك الإستثمار الدولي، مجموعة 77، البريكس، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البنك الدولي للإنشاء

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Mohammed Matmati, , **Basculement Economique & Géopolitique Du Monde : Poids Et Diversité Des Pays Emergents** L'Harlattan, Paris, P. 196, 2013.

 $<sup>^{2}</sup>$ جودة، مرجع سابق، ص. 444.

 $<sup>^{3}</sup>$  عاشور ، مرج سابق، ص.62.

<sup>\*</sup> تتصدر جنوب إفريقيا القارة الإفريقية من حيث الشركات الاقتصادية الكبرى، فهي تضم المجمعات الخمس الأولى في الصناعات الزراعية، المجمع الأول في النسيج، المجمعات السبع الأولى في صناعة الخشب والورق، المؤسستان الأولتان في الأسغال العمومية، المؤسسات الأولى للهاتف، الإنتاج الطاقة الكهربائية، المؤسسات الثلاث الأولى للهاتف، المؤسسات الثلاث الأولى للهاتف، المؤسسات الثلاث الأولى للمهمة في النقل، العشر شركات الأولى للتأمينات، أكبر ست بنوك. أنظر: Du Sud, Le Cavalier Bleu, Paris, P.111 2009.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>Philippe Gervai–Lambony, Op.Cit, P.112.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup>مجد صادق إسماعيل، تجربة جنوب إفريقيا... نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص-07، 2014.

والتعمير، صندوق النقد الدولي، نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ، حركة عدم الإنحياز، مجموعة الدول الموردة للطاقة، منظمة التجارة العالمية، إتفاقية منع إنتشار الأسلحة 1.

ونتيجة لذلك؛ أصبحت جنوب إفريقيا دولة جد متقدمة عن باقي دول القارة التي تفتقر لبنى صناعية مماثلة<sup>2</sup>. وهو ما يدفعنا للقول أنها دولة لا يربطها بإفريقيا سوى المعطى الجغرافي. فهي بالرغم من ماضيها المعروف إستطاعت التموقع ضمن الخارطة الجيوسياسية للتفاعلات الإقليمية، وفرضت نفسها إعتمادا على مقدراتها ضمن السياقين الإقليمي والدولي من خلال المؤسسات والهياكل التي تنشط بداخلها.

في المجال العسكري، تمتلك جنوب إفريقيا أحد أقوى الجيوش قاريا وأكثرها تنظيما وتسليحا وأفضلها إعدادا وتدريبا؛ فضلا عن الموارد اللازمة لنشر قوات حفظ السلام خارج أراضيها بما يؤهلها للقيام بدور فاعل<sup>3</sup>. فقد حدث أن تدخلت في ليسوتو سنة 1999، وساهمت بمهام لحفظ السلام وتسوية النزاعات الإفريقية \*. مما يعطيها مظهر الدولة المحبة والداعمة للسلام والعاملة على تحقيقه بمختلف الوسائل.

وتتميز جنوب إفريقيا بتجربة نووية فريدة عالميا كونها الدولة الوحيدة المتخلية عن برنامجها طوعا؛ وانضمت لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للنووي<sup>5</sup>. فاتخاذ الرئيس الأسبق"نيلسون روليهلاهلا مانديلا" Nelson Rolihlahla Mandela (2013–1918) موقفًا معاديًا لبرنامج بلده النووي بدا واضحًا في كلمته بالجمعية العامة للأمم المتحدة؛ معلنا عن مبادرة "نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية"<sup>6</sup>.

أما بالنسبة للتركيبة المجتمعية؛ فالمجتمع مركب ومتعدد الأعراق؛ يبلغ بحسب تقديرات 2014 ما يفوق تعداد 34 مليون نسمة. توزع على نسبة 80% زنوج، والبقية يتوزعون بين البيض (09%)، والمختلطين والهنود والآسيويين. 7 وعلى الصعيد الديني؛ تعتبر المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها هي

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

 $<sup>^{1}</sup>$  حسين، مرجع سابق، ص ص $^{1}$ 141،140.

<sup>2</sup> حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا،"السياسة الدولية، عدد197، ، ص.18، جويلية 2014. ألمصدر نفسه، ص.20. ألمصدر نفسه، ص.20.

<sup>\*</sup> لعبت جنوب إفريقيا أدوارا في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتري، بوروندي، الكونغو، ليبيريا، وجنوب السودان. أنظر: مجد عاشور مهدي ،"جنوب إفريقيا ونجيريا....أدوار إقليمية جديدة، "السياسة الدولية، عدد 169، ص. 63، جويلية 2007.

<sup>4</sup> حمدي عبدالرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، المركز العلمي للدراسات، القاهرة، ص ص 237، 238، 2001.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> أسماء عبدالفتاح، "جنوب إفريقيا أكثر دول العالم تقدماً في صناعة الأسلحة" ، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/12، على الساعة: 22:50، على الرابط: http://elbadil.com

<sup>6</sup> طارق فرحات، "لماذا تخلت جنوب إفريقيا عن برنامجها النووي"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/22، على الساعة: 20:10، على الرابط: /http://www.sasapost.com/south-africa-nuclear

تقرير الجزيرة للدراسات، "دولة جنوب إفريقيا"، مدرج بالموقع الرسمي بتاريخ: 2014/10/22، إطلع عليه بتاريخ: 2018/01/29، على الساعة: 14:10 aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/%D8%AC%D9%86

السائدة في البلاد بنحو 80% مع نسب أخرى متفاوتة للديانات؛ أهمها: الإسلام، الهندوسي، واليهودية، وهو ما يضفي عليها طابع التنوع والتعدد. ومن هنا يبرز جليا ضعف التجانس المجتمعي والتباين الهوياتي داخل المنظومة المجتمعية؛ إذ طرح "ثابو مبيكي "Thabo Mbeki" بعد توليه منصب نائب الرئيس فكرة "الأمة الجديدة" في إطار مشروع النهضة الإفريقية 2. وقد أكد على أن عناصر الأمة المتنوعة تكوّن شعبا واحدا، مشددا على الهوية الإفريقية للجماعات العرقية المختلفة؛ كما دعالتماسك عناصر الأمة الجديدة، وضرورة بناء تاريخ مشترك ووطن جديد 3.

ومن هنا؛ يمكن القول أن موارد القوة الصلبة والتي تشكل مكامن القوة لجنوب افريقيا من حيث أنها تمكنها من إستخدامها بالشكل الذي يزيد من قوتها وفعاليتها في دوائرها الجيوسياسية؛ وفي نفس الوقت تعطيها خصوصية في سياقها الإقليمي، إلا أن هذه الخصوصية تبرز أكثر من خلال القوة الناعمة التي تتمحور حول فكرة مركزية مفادها التأثير في سلوكات الآخرين ودفعم لإتخاذ قرارات وتبني إتجاهات في صالح مستخدم هذا النمط من القوة؛ مع الوقوف أمام تأثيرات الآخرين وعدم التأثر بإستمالاتهم أو محاولاتهم الناعمة (الرخوة) للتأثير.

# 2. موارد القوة الناعمة لجنوب إفريقيا:

تعتمد جنوب إفريقيا على القوة الناعمة لتأكيد حضورها ونفوذها، فمن حيث نمط القيادة يشكل تولي الرئيس مانديلا" الحكم في سنة 1994 ملمحا أساسيا لإنهاء نظام التمييز العنصري؛ مما أدى إلى الاستقرار النسبي الذي ساعد على الاستثمار في رأس المال البشري  $^4$ . وتعد إصلاحات الرئيس مانديلا" ذات طابع اجتماعي أكثر مما هي اقتصادية من خلال ضمان حقوق الأفارقة السود (الأغلبية).وبمجرد دعوته لإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعقوبات المفروضة على دولته؛ أعلنت الدنمرك والسويد وأستراليا قرارات لاستئناف العلاقات المجمدة  $^5$ . والملاحظ أنه بعد التحول عن الميز العنصري تم قبول البيض ضمن الجماعة السياسية المتمتعين بالحقوق والواجبات رغم مسؤوليتهم عن الأبارتيد ومن هنا؛فإن قيمة التسامح لها أهمية خاصة في بناء المواطنة للعيش المشترك  $^6$ . وهو ما صرح به الرئيس الأسبق "فريديرك

أإسماعيل، مرجع سابق، ص.13.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>حلمي الشعراوي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ص ص.265،264، 2010.

<sup>3</sup>علياء سرايا، "خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجرية جنوب إفريقيا"، السياسة الدولية، عدد 195، ، ص.29، جانفي 2014.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>حسن، ، مرجع سابق، ص.277.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup>ماهر عطية شعبان، مشاكل إفريقية معاصرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص.235، 2011.

<sup>\*</sup> الأبارتيد كلمة أفريكانية تعني الفصل لكنها لم تظهر في القاموس السياسي إلا في أواخر الأربعينيات حيث أستخدمها الحزب الوطني في جنوب إفريقيا أثناء حملته الانتخابية عام 1948 كشعار له. يعني ضرورة تحقيق الفصل الكامل بين أجناس شعوب إفريقيا خاصة بين البيض والسود اجتماعيا،سياسيا، اقتصاديا وجغرافيا. وقد عدته الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية (الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري عام 1973). أنظر ماهر عطية شعبان، مشاكل إفريقية معاصرة، مرجع سابق، ص.231.

"فريديريك دي كلارك" Frederik Willem de Klerk (1936) في عام 1990 على "ضرورة إنهاء سيطرة البيض على السود لكن دون أن تحل محلها سيطرة السود على البيض".

وعلى مستوى النظام السياسي؛ تعتمد جنوب إفريقيا مبدأ "تعزيز السلام الديمقراطي" باعتبار الديمقراطية أكثر سلمية من أي شكل آخر للحكم؛ فهي بهذا تهدف لتشجيع بناء نظام ديمقراطي مستقر، والقيام بالتحدي في ثلاثية السلام الديمقراطي، التنمية، الاستقرار من خلال تعزيز حلم السلام والاستقرار والقيام بالتحدي في ثلاثية السلام الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أشار "ثابو مبيكي" أنه على الأفارقة القيام بثورة ومقاومة الدكتاتورية"، وأنه ينبغي "أن يكون الحكم للشعب" لتستمد الحكومات سلطتها وشرعيتها من إرادة الشعب، وتصبح كذلك ممثلة للنساء (تمكين المرأة)2.

في مجال حرية التعبير؛ احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 52 من 179 بحسب مؤشر 'مراسلون بلا حدود' (2011–2012). واحتضنت منتدى "حرية التعبير من أجل التنمية والحوكمة الرشيدة: الحاجة للإصلاح" في 15ماي 2013. تقرر عنه تدشين وإطلاق حملة بهذا المسمى بكافة الأقاليم الإفريقية، وإنشاء "جائزة البرلمان الإفريقي لحرية الإعلام في إفريقيا"، وإنشاء مؤشر سنوي يدعى "مؤشر البرلمان الإفريقي لحرية الإعلام في إفريقيا" من أجل قياس وضع حرية الإعلام بالدول المعنية، ومناشدة دول الإخريقي من أجل إعتماد "قانون نموذجي للحصول على المعلومات"، وطلب دعم تطبيق القرارات المتصلة من طرف شركاء التنمية 4. إلا أنه تعالت الأصوات بتراجع الديمقراطية إثر منع صحفيين من حضور جلسات مجلس النواب بعد طرد المعارضة؛ واعتقال صحفيي التحقيقات بجريدتي تايمز وأفريكا 5.

والملاحظ أن الصحافة تركت مهامها، وحولت الاهتمام إلى بدائل أخرى كالنوع الاجتماعي (قضية المثليين والجرائم في حقهم)، الهجرة، وكراهية الأجانب.  $^{6}$  يعني ترك الأولويات والنظر في الأمور

 $<sup>^{6}</sup>$ سرايا، المصدر نفسه، ص $^{27}$ .

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Marc AicoZic, La Nouvelle Afrique Du Sud Post-Aparthaid, L'Harmattan, Paris,P.106, 2010.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>HE President Thabo Mbeki, "The African Renaissance Statement, South Africa Broadcasting Corporation (SABC)", Johannesburg, **Gallagher Estate**, August 13, P.04, 1998.

<sup>3-----, &</sup>quot;Press Freedom In South Africa", Seen : 25/03/2016, At : 14 :25, In The Link : Southafrica.info. 4منشورات البرلمان الإفريقي الصادر في: 2015/05/15، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/22، على الساعة :20:10، على الرابط:

africanplatform.org

أ. ------ "رئيس جنوب إفريقيا يجتمع مع رؤساء تحرير صحف لبحث اهتمامات الإعلام"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/25، على الساعة arabic.people.com.cn
 على الرابط: 10:30

<sup>6</sup>أسماء عبدالفتاح، أين وصلت حرية الإعلام في إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/24، على الساعة:11:13، على الرابط: elbadil.com

الهامشية التي لها تأثير محدود داخل الدولة، والتي يمكن تجاوزها دون إعطائها كل تلك الأهمية والتفرغ لمجالات أوسع وذات تأثير أكبر وأنجع للفرد والمجتمع على السواء.

وتُعرَف جنوب إفريقيا بالمصداقية والنزاهة في مجال التمثيل السياسي منذ إنتخابات 1994 وتولي الرئيس "نيلسون مانديلا" الحكم. كما طورت البلاد إستراتيجية المراقبة الدقيقة للتطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، أنجولا، ونجيريا إثر التحضير للإنتخابات (رئاسية، وبرلمانية). وقدمت العون للكونغو الديمقراطية عام 2006 من خلال اللجان الإنتخابية المستقلة للبلدين، مع التأكيد على المساعي الأخرى لبناء الدولة كتدعيم كفاءات قوى الأمن، وتقوية الحكومة المحلية، وسلطات الإيرادات الجمركية 1.

وفي مجال العدالة تعرف المنظومة القضائية إستقلالية مقارنة بباقي الدول الإفريقية؛ فقد أصدرت المحكمة الدستورية للدولة قرارا يلزم الرئيس"جاكوب زوما" Jacob Zuma (1942) بإرجاع الأموال العامة التي أنفقها في تجديد منزله<sup>2</sup>. أما من حيث القيم المعيارية؛ فالترويج للتسامح الذي اتخذه "مانديلا" بتأكيد إستخدام لغة 'الأفريكانرز' إحدى اللغات الرسمية، ودعم الفريق الرياضي أيا كانت عرقيته، ومبادرة أسيس لجنة الحقيقة والمصالحة في نهاية 1995 للعمل لمدة سنتين، تتكفل بالنظر في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة مابين 1960–1994.

علاو على ذلك، قامت الدولة بتنظيم تظاهرات ذات بعد عالمي للبروز كبلد متطور؛ فقامت بتنظيم قمم الأمم المتحدة حول الإيدز في2000، والعنصرية في2001، والإتحاد الإفريقي في 2002، وقمة الأرض في 42002. وأخيرا احتضان فعاليات مونديال 2010. ومن خلال تنظيمها لهذه النظاهرات عملت جنوب إفريقيا على الترويج لثقافتها المتنوعة (قوقوزيلا، الغناء، واللباس المستعمل في الإفتتاح...).

تتمتع جنوب إفريقيا بشبكة علاقات دولية واسعة \*؛ وعضوية مؤسسات إقليمية ودولية. فقد صادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1996، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1998. كما إهتمت بالمنظمات غير الحكومية والحركات الإجتماعية كحملة النضال من أجل العلاج

240

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>1</sup> كريس لاندزيرغ، الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب إفريقيا الإفريقية والعربية والشرق أوسطية، سلسلة محاضرات الإمارات (121)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص.33، 2009.

<sup>2</sup> حصة وقفة مع الحدث، "جنوب إفريقيا: القضاء يدين الرئيس وينتصر للمال العام"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/27، على الساعة: 10:16، على الرابط: france24.com

 $<sup>^{3}</sup>$ سرايا، المصدر نفسه، ص ص $^{2}$ 

خلود محجد حسين، "السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الحليج العربي"، السياسة الدولية، عدد 48، ص.140، أفريل 2011.
 \* لجنوب إفريقيا 83 سفارة ومفوضية عليا الخارج، 12 قنصلية، 46 قنصل شرفي، 4 مكاتب اتصال، 106 بعثات غير مقيمة، 20 منظمة دولية. أنظر على أرضها 112 سفارة ومفوضية عليا، 54 قنصلية، 73 قنصلية شرفية، مكتب اتصال واحد، 12 بعثة غير مقيمة، و20 منظمة دولية. أنظر مجد عاشور مهدي ، مرجع سابق، ص. 63.

ضد الإيدز (تحتل المراتب الأولى في نسبة المصابين بما يقارب حوالي 20 بالمائة عام 2015)، وحركة الجنوب إفريقيين من أجل حد أدنى للدخل لمجابهة البطالة، التي أصبحت تشكل ما نسبته 27.7 بالمائة خلال الثلاثي الأول للعام 2017، ومشروع من أجل الحق في التعليم، وحركة الذين لا يملكون أراضٍ، ولجنة أزمة الكهرباء في سويتو، والمنتدى المناهض للخصخصة. ومن هنا؛ يمكن القول بأن هذا البلد نشط في مجالات متعددة مغلبا السلوك التحفيزي والتعاوني على نظيره النزاعي من خلال تفعيل مقومات الدولة إعتمادا على القوة الرخوة التي تمكن من الحصول على نتائج يصعب الحصول عليها بمقتضى القوة الصلبة أو الخشنة والتي كثيرا ما تؤدي إلى صدامات عندما تتضارب المصالح.

وبهذا؛ وبعد الوقوف على موارد القوة الصلبة التي إعتمدت عليها دولة جنوب إفريقيا بغرض البزوغ كدولة ذات قوة وقدرة من حيث مقوماتها الصلبة التي تُظهِرُها بإمتياز وتؤهلها للبروز كقطب فاعل، مع إعتمادها على قوتها الناعمة في التعامل مع المعطيات الداخلية، الإقليمية، والدولية بغرض تحقيق مركز الدولة الأنموذج للصعود والتميّز رغم ما عرفته في حقبة الأبارتايد.

# ثانيا: قراءة تقييمية لدولة جنوب إفريقيا كقوة صاعدة.

لتقييم تجربة جنوب إفريقيا للصعود ومدى فأعليتها ضمن المتغيرات الإقليمية والدولية يجب الوقوف على إنجازات وإخفاقات الدولة من أجل التأكد من الدور الذي إتخذنه لنفسها ومدى تمكنها منه.

## 1. قدرات وإمكانات الدولة كمحددات لقوة الدولة:

تمتلك جنوب إفريقيا مقومات الدولة القائد إقليميا، وهذا نظرا لتوافرها على امكانات سياسية، إقتصادية وعسكرية، وشبكة علاقات إقليمية ودولية مميزة. فعلى الصعيد السياسي؛ يعتبر النظام منذ 1994 أحد أكثر النظم دمقرطة في إفريقيا؛ في ظل دستور يحظى بتوافق القوى السياسية والإجتماعية في البلاد، ويحفظ الحقوق والحريات، وممارسة أثبتت إحتراما لنصوص الدستور بإنتخابات نزيهة عقبها تداول سلمي على السلطة عام 1999. وتحرص جنوب إفريقيا على إبراز نفسها كنموذج ناجح يحتذي به في التعامل مع مشكلة التعددية الذي يمثل أرضية أساسية وأداة للتواصل بين جنوب إفريقيا والعالم الإسلامي، إسرائيل، والهند.4

وعليه؛ يذهب الكثير للقول بأن جنوب إفريقيا قوة مهيمنة -بمفهوم "إيمانويل والرشتاين" للهيمنة- على أنه: "وجود دولة قادرة على فرض مجموعة من القواعد على التفاعلات بين الدول، بما يؤدي إلى خلق

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>----, Afrique Du Sud: L'un Des Pays Les Plus Touches Par Le Sida, Vu Le: 28/01/2018, À: 20:20, Au Site: www.rfi.frafriqueL20151130-afrique-sud-sida-vih.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> https://www.tresor.economie.gouv.fr/Ressources/pays/afrique-du-sud

 $<sup>^{3}</sup>$ سرایا، مصدر سابق، ص $^{3}$ 

 $<sup>^{4}</sup>$ مهدي، مصدر سابق، ص.63.

نظام سياسي جديد". وهو ما يحيل الباحث لإستنتاج أن الهيمنة في هذه الحالة تكسب مزايا كبيرة للشركات والأعمال التجارية التابعة لها أو الخاضعة لحمايتها. وهذه المزايا النسبية لا تتحقق وفق قواعد السوق، بل بالضغط السياسي. في حين يعتبرها البعض –على رأسهم 'آدم حبيب' – بأنها دولة مهيمنة على الأقل في إطار محيطها الجغرافي الإقليمي. 1

ويرفض آخرون مفهوم الدولة المهيمنة كإسقاط لحالة جنوب إفريقيا؛ إذ يرى "كريس لاندسبرغ" أنه من الخطأ وصف جنوب إفريقيا كدولة مهيمنة إقليميا، أو قوة عظمى إفريقية، أو حتى دولة قائدة². وعوضا لذلك؛ يمكن إعتبارها قوة مهيمنة محتملة، أو بمعنى أدق لدولة محورية واليميا ودوليا³. صحيح أنها تأتي في ذيل القوى الصاعدة خاصة في الإنجاز الإقتصادي لكن أهميتها لا تقاس طبقا للأرقام والإحصاءات بل بقوتها النسبية في مجالها الحيوي⁴. فهي تتمتع بقوة نسبية تسمح لها بممارسة النفوذ على جيرانها، بل والتأثير في مجريات الأحداث بالمنطقة. وبالتالي؛ يمكن النظر لجنوب إفريقيا كدولة مؤثرة إقليميا نظرا لقدراتها الاقتصادية الهائلة، وإرسائها لدعائم النظام الديمقراطي عقب انهيار نظام الأبارتهايد، وسعي القيادة السياسية منذ منتصف التسعينات لإحداث التوازن بين المطالب الداخلية والالتزامات الخارجية.

## 2. معوقات الصعود لجنوب إفريقيا:

رغم القدرات والامكانات التي تمتلكها جنوب افريقيا ومساعيهاالتي تمثل في مجملها عناصر قوة، فإن كل عنصر منها لا يخلو من بعض ملامح الضعف التي تحد من قوتها وقدرتها؛ فرغم إزدياد عدد السكان من 40 مليون عام 1996 إلى حوالي 45 مليون نسمة عام 2006 ليصل العام 2017 إلى قرابة 56 مليون نسمة، ولا أن عدد الأسر قفز من 9.7 مليون أسرة إلى 11 مليون أسرة بزيادة 30% مما يشكل حجما كبيرا من الضغوط والمطالب بتوفير الخدمات العامة اللازمة. كما تواجه الحكومة تحديا كبيرا جراء تزايد معدلات الفساد وازدياد مظاهر العنف الإجتماعي، مما أدي لزيادة النفقات على الأمن الداخلي بنحو

https://data.albankaldawli.org/country/south-africa

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Habib Adam," South Africa's Foreign Policy: Hegemonic Aspirations, Neoliberal Orientations And Global Transformation", **South African Journal Of International Affairs**, PP. 143–159, 2009,

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Chris Landsberg, « In Search Of Global Influence, Order and Development: South Africa's Foreign Policy a Decade after Political Apartheid", ,**Policy: Issues and Actors**(Center for Policy Studies), vol. 18, N°03, pp. 01.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Chris Landsberg, "South Africa: A Pivotal State In Africa," Synopsis: Policy Studies Bulletin, 2004.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> حمدى، مصدر سابق، ص.19.

مجموعة البنك الدولي، معطيات دولة جنوب إفريقيا"، إطلع عليه: 2018/01/26، على الساعة: 15:11، على الرابط:

11.7% من إجمالي النفقات العامة، متجاوزة النفقات المخصصة للدفاع والأمن الخارجي التي بلغت 7.7% فقط1.

وفي الجانب الإقتصادي تظهر العديد من التحديات أمام النظام السياسي في ظل التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني بين جماعات المجتمع. فرغم كون متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 13 ألف دولار، فإن الغالبية العظمى من الأفارقة السود تعاني الفقر (نسبة كبيرة تحت خط الفقر). ويشير هذا الى وجود نمطين إقتصاديين داخل البلاد، أحدهما عالمي تنافسي جيد الأداء يسيطر عليه البيض والشركات العالمية، والآخرهامشي يتصف بضعف الأداء في بعض مجالات التعدين والزراعة المعيشية، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الإفريقية السوداء التي تعاني من البطالة؛ حيث تبلغ نسبتها من السود نحو 42% رغم جهود الدولة للتصدي لهذه المشكلة. وقد إزداد الطلب على العمل بنسبة للتزايد في حين لم تتجاوز نسبة زيادة الوظائف عن 20% من 1995 إلى 2003، وهو أمر مرشح للتزايد في ظل إنساع نطاق التعليم أمام أبناء الجماعة السوداء، وتخرج الآلاف منهم سنويا لسوق العمل مطالبين بفرص متكافئة مع أبناء الجماعات الأخرى لاسيما الجماعة البيضاء المهيمنة سياسيا2.

رغم كون هذه التحديات دافعاً للإنكفاء على الذات بحثا عن توظيف أمثل للموارد في علاج تلك المشاكل وعدم التورط في إلتزامات خارجية؛ فإن تلك التحديات بذاتها يمكن أن تكون دافعا لمزيد من الدور الخارجي لتعبئة المساندة الدولية للتصدي للمشاكل، أو حتى لصرف الأنظار عنها بتحقيق إنجازات رمزية إقليمية ودولية. وبالتالي، فإنه في ظل السياق الحالي المعولم يمكن النظر لصعود جنوبإفريقيا وممارستها للتأثير في محيطها الإقليمي، وهو ما ينطوي ضمن سعي بعض الدول الإفريقية الصاعدة لممارسة تأثير في محيطها الإقليمي بغية صياغة منظور أمني إفريقي من خلال تطبيق مبدأ حلول إفريقية لمشكلات إفريقية. 3 وتطرح جنوب إفريقيا لمرحلة ما بعد الأبرتهايد نموذجا لذلك؛ فهي الدولة التي تنتمي لعالم الشمال ولكنها تقع جغرافيا ضمن عالم الجنوب.

# ثالثا: مخرجات بناء القوة على الأداء السياسي الخارجي لجنوب إفريقياً 1. أداء جنوب إفريقيا في السياق الإفريقي:

سعت جنوب إفريقيا لتوظيف مكانتها الدولية ومواردها الإقتصادية لبناء سياسة خارجية جديدة تحقق أهدافها على المدى القربب والبعيد؛ وهي تعمل على تكربس حضورها على المستوى الافريقي، حيث قامت

-

 $<sup>^{1}</sup>$ عاشور، مصدر سابق، ص.66.

 $<sup>^{2}</sup>$  عاشور ، مصدر سابق ، ص ص66.65 عاشور ،

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> حمدي، مصدر سابق، ص.17.

بدور فعال في تشكيل رؤية قارية خاصة بمشروع النهضة الإفريقية، والشراكة الجديدة عام 2001. وكانت دوما السباقة في مبادرات تطوير القدرات المؤسسية الإفريقية، لاسيما تلك الخاصة بالإتحاد الإفريقي منذ سنة 2002، لكن إمكاناتها تبقى محدودة مقارنة بالقدرة على توظيفها خارج حدودها والجدير بالذكر؛ أنهالعبت دورا كبيرا في نشر قواتها خارج نطاق سيادتها؛ فهي الدولة الرائدة في المهمة الإفريقية في بوروندي أ.

اضافة الى ما سبق ذكره، تساهم جنوب افريقيا بعدد كبير من القوات مع الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات طوارئ صغيرة في إثيوبيا، إرتيريا، وليبيريا؛ وهي ثامن كبرى الدول المساهمة بالقوات؛ إلى جانب المساهمة في عمليات البحث عن السلام والإستقرار في القارة؛ ولعب المفاوضون دورا مهما في الوساطة والتسهيلات في بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، إثيوبيا/ إرتيريا، روندا، وساحل العاج وغيرها. لكنها ركزت في حالة 'زيمبابوي' على الحاجة لحل 'نابع من الداخل' للتحديات التي تواجه الدولة. كما طورت من خلال تمرين إعتيادي إستراتيجية طموحة لإعادة البناء والتطوير بعد الحرب، وقامت بدور حاسم في ترويج حلول لبناء السلام بعد الحرب في كل من جزر القمر، بوروندي، الصومال، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ولبيريا، وساحل العاج. 2

وبشكل عام، تتحرك دولة جنوب إفريقيا في الدائرة الإفريقية وفقا لمحاور محددة؛ وهي:

أ. تسوية النزاعات البينية: وذلك من خلال التركيز على نقاط الاتفاق لإيجاد أرضية مشتركة للنقاش كخطوة أولية للتفاهم؛ خصوصا بسبب خلفيتها التاريخية وهو ما يثير تخوف دول الجوار منها كونها دولة حديثة العهد بالسلام والأمن المجتمعي والذي في حال إنعدامه يحتمل إنتقال الأمر بمنطق الإنتشار لدافيد ميتراني.

كما نجدها تبنّت استراتيجية إقليمية تقوم على التكامل الإقتصادي؛ فهي تستفيد من موقعها كقطب تتمية حقيقي من منظومة علاقات إفريقية متداخلة؛ إذ أصبحت مركز استقطاب امتص عام 2006 نحو 50 %من تجارة جنوب القارة وتعرف مبادلاتها مع شركائها الرئيسين بالقارة فوائض تجارية كبيرة تعزز موقعها ومكانتها كقوة إقليمية. كما تتضمن أجندتها الإفريقية حاجة القارة لنمو اقتصادي متصاعد يتعين على القطاع الخاص القيام بدور رئيسي في تطويره، وضرورة توجيه السوق لمعالجة الأهداف الاجتماعية، وإقامة "شراكات إستراتيجية" مع الدول الإفريقية الأخرى لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Folashadé A Soulé-Kohndou, **Puissances Emergentes Et Multilatéralisme**, **Le Cas De L'Afrique Du Sud 1999-2008**, L'Harmattan, Paris, PP.108-109, 2010.

 $<sup>^{2}</sup>$ لاندزبرغ، مصدر سابق، ص ص $^{34,33}$ .

ولتحقيق هذه الأهداف نجدها تمنح الهبات الاقتصادية، وتشارك بعمليات صنع السلام لكسب الثقة والتأييد لأجندتها القائمة على حسن الجوار وليس الهيمنة على الدول الإفريقية الشقيقة، في حين تنص بصراحة على أنها ستستخدم قوتها النسبية لأجل المصلحة المتبادلة، وليس للعدوان على الدول المجاورة ألى فصناع القرار في السياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا يسعون جاهدين في تحركاتهم وسلوكاتهم على المستوى الثنائي أو الجماعي إلى إبراز المقاربة التعاونية في توجهاتهم؛ وأن ثمة تغيرا في سلوكها الخارجي من خلال تغليب السلم والأمن على النزاعات والحروب التي عرفت بها؛ وهو ما يعمل على كسب ثقة وتأييد دول الجزار لسياساتها الإقليمية ويفتح لها مجالات أوسع للتعاون في إطار إقليمي مما يبعدها عن العزلة.

ب. العمل من خلال المنظمات الإقليمية: وفي مقدمتها 'الإتحاد الإفريقي' الذي سرّعت في قيام أجهزته المختلفة وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات أجهزته ومؤسساته. وقد أكدت جنوب إفريقيا على الحاجة لتعزيز قدراته وإجراءاته لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، ومع التركيز بشكل خاص على المهام الإفريقية مثل المهمة في بوروندي². كما استطاعت الفوز بالمقر الدائم لبرلمان عموم إفريقيا على أرضها، وقامت بالتصديق على بروتوكول المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان. وألقت بثقلها خلف مبادرة 'نيباد' بإستضافة هيئة أمانتها العامة، حيث كلفها كل ذلك تخصيص موارد ضخمة لبرامجها وأمانتها³. لهذا ذهب البعض إلى القول أن جنوب إفريقيا بصدد وضع خطة لمأسسة نيباد وجعلها جنوب إفريقية؛ كونها تصدرت الجهود المبذولة لتحويل نيباد ضمن خطتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية⁴. واستطاعت عبر دبلوماسيتها التنسيق بينها وبين الإتحاد الإفريقي لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الإقتصادية للإتحاد الإفريقي.

من جانب آخر، تنشط جنوب إفريقيا من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية والمجموعات الإنمائية لجنوب إفريقيا، والتي تعتبرها واحدة من أعلى المستويات الممكنة للتعاون الاقتصادي والتعاون المتبادل؛ إذ تدعو إلى ضرورة التخطيط المشترك لمبادرات التنمية الإقليمية التي تؤدي إلى اندماج ينسجم مع الوقائع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية. وتؤيد جنوب إفريقيا التفاوض على عقد اتفاقيات تجارة حرة بين المجموعة الإنمائية الجنوب إفريقية (SADC)، ومجموعة مركوسور (الأرجنتين، البرازيل،

 $<sup>^{1}</sup>$ لاندزېرغ، المصدر نفسه، ص ص08.07.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Chris Landsberg And Mackay Shaun, « The African Union: Political Will And Commitment Needed For New Doctrine », **Synopsis**, Vol. 01, N°01.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>Soulé-Kohndou, Op.Cit, P.57.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>Ben Turok, "The International Response to the New Partnership for Africa's Development," in: **New Agenda, Second Quarter**, P.103, 2002.

باراجواي، أوروجواي، وفنزويلا). ومن المتوقع أن يواصل الإتحاد الجمركي الجنوب إفريقي مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أد كما تعهدت بالبدء في ترتيبات لأجل المفاوضات حول إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الجمركي الجنوب إفريقي والصين وبذلك، واصلت تعزيز علاقاتها بدول 'السادك' باعتبارها نطاقا حيويا من خلال إنشاء مراكز تدريبية، وزيارات متبادلة، ومساعدات فنية ومالية، والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة؛ وهذا خدمة لصالح استثماراتها ومنتجاتها أد.

ج. الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران: تشارك في هذه الآلية الدول الإفريقية الأعضاء في مبادرة النيباد بصورة اختيارية. وهي آلية للتعلم المتبادل والتهيئة الإجتماعية التي تعزز الممارسة الديمقراطية والحكم الراشد؛ تهدف لمراقبة التقدم في أربع مجالات: الديمقراطية والإدارة السياسية، الإدارة الإقتصادية، إدارة الشركات، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. وقد وصفها "أديبايو أديديجي" بأنها "تحمل في ثناياها ملامح الثورة في الثقافة التي تقوم على عدم التدخل، وعلى تعاون إفريقيا بعد الإستقلال على الصعيدين الإقليمي والدولي". 4 وقد أطلقت إدارة "مبيكي" رسميا في سبتمبر 2005 العملية الجنوب إفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، غير أنها بدأت في جو من التوتر والعداء الشديدين بين الحكومة وقطاعات المجتمع المدني المحلية. 5 وهي تواجه تحديا رئيسيا يتمثل في كيفية معالجة ميزان التجارة الإقليمي الذي يميل بوضوح لصالح جنوب إفريقيا، وتحويل وجهته بحيث يخدم مصالح الدول الإفريقية الأخرى؛ فالإقتصاد عصب الحياة والتفاعلات؛ وبالرغم من تعدد مجالات التفاعل والتهديد إلا أنه يبقى أهمها. وكثيرا ما يقال أن هذه الهيمنة الإقتصادية والتجارية تقوض مركز جنوب إفريقيا في المنطقة، وبالتالى ضرورة الكفاح لتحقيق نظام وتوازن تجاربين يعالجان هذه الحالة من عدم المساواة.

وعموما؛ فقد استطاعت جنوب إفريقيا أن تقوم بدور رئيسي في القارة الإفريقية؛ مما يجعل منها فاعلا رئيسيا ويدعم قدرتها التفاوضية والتنافسية على الساحتين الإقليمية والدولية. وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ومن خلال الحضور الواعي والمكثف في مختلف الفعاليات الإفريقية وعلى مختلف المستويات والأصعدة؛ وفي مقدمتها المستوى الرئاسي؛ وهو الأمر الذي يعطي دبلوماسيتها دفعة كبيرة ومصداقية أكبر لدى العديد من الدول الإفريقية وذلك بالنحو الذي يصب في جانب مصالحها الوطنية، كما أعلنت على استضافة المؤسسات والمؤتمرات والفعاليات

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Soulé-Kohndou, Op.Cit, pp.73-78.

 $<sup>^{2}</sup>$ عاشور، مصدر سابق، ص $^{64}$ .

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>"The Partnership For Africa's Development (NEPAD),"Neepad Workshop On Indicators, Benshmark And Processes For The African Peer Review Mechanism (APRM), Cape Town, October,PP.07–08, 2002.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup>Adebayo Adedeji, "NEPAD's African Peer Review Mechanism: Progress And Prospects", Seminar Of "NEPAD And Civil Society, Cape Town, August, 20–24, , P.02, 2005.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup>لاندزېرغ، مصدر سابق، ص.31.

الدولية والإقليمية<sup>1</sup>. وبالتالي؛ فإن دولة جنوب إفريقيا تعمل في أجندة سياستها الخارجية وفق معادلة مفادها السعي إلى تعزيز التضامن مع الدول النامية من ناحية، يقابله العمل على الشراكات المختلفة مع الدول المتقدمة من ناحية أخرى من أجل تحقيق ودعم التنمية المستدامة؛ مع عناية خاصة بإحتياجات إفريقيا.

## 2. أداء جنوب إفريقيا في السياق الدولي:

يعمد صناع القرار لجنوب إفريقيا بالتحرك على الصعيد الدولي وفقا لمحاور محددة؛ وذلك من خلال السعي لتوثيق العلاقات مع القوى الكبرى حيث تربطها علاقات مميزة بالعالم الغربي عموما -والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص كونها أكبر شركائها التجاريين؛ إذ بلغت حصة جنوب إفريقيا من التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية للعام 2016 ما نسبته 6.70%، لتحتل هذه الأخيرة المرتبة الثالثة للشركاء التجاريين مع جنوب إفريقيا بعد كل من ألمانيا والصين بنسب 11.8%، ثم 18.1% على التوالي<sup>2</sup>؛ لتتصدر الصين المرتبة الأولى للمتعاملين التجاريين مع جنوب إفريقيا؛ فهي تحتفظ بعلاقات إقتصادية مميزة معها<sup>3</sup>. كما تعتبر شريكا تجاريا هاما وسوقا صاعدا لكندا التي تربطها معه بروتوكولات.

اجتهدت جنوب إفريقيا في بناء علاقات مع مختلف القوى الإقليمية والدولية كتوطيد العلاقة مع روسيا لتعظيم دورها وقراتها كفاعل دولي وليس إقليمي فقط، وإقامة محور تعاون مع الهند والبرازيل يهدف للتشاور فيما يتصل بجهود إصلاح الأمم المتحدة؛ فإلتحقت بمجموعة "بريك" لتصبح "بريكس" والتي تقدر وفقا لمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية (SAILA) بمساحة إجمالية تفوق ربع مساحة اليابسة في العالم. وهو ما له وزن وتأثير على الساحة العالمية. وبهذا؛ أصبحت جنوب إفريقيا أكثر دينامية ونشاطا في النظام الإقتصادي العالمي، وزاد ترابط إقتصادها بالدول الصاعدة من خلال العلاقات البينية وكذا

الملجد الأول - العدد الثاني - يونيو 2018

 $<sup>^{1}</sup>$ عاشور ، مصدر سابق، ص $^{0}$ 66.

<sup>2 ---، &</sup>quot;العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا"، مركز المعلومات والدراسات، قطاع الشؤون الإقتصادية، غرفة الشرقية، ، صـ04، ديسمبر 2017، متاح على الرابط:

Https://Www.Chamber.Org.Sa/Sites/Arabic/Informationscenter/Economicreport/Traderelations\_Documents/

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Trésor Dictionnaire Générale, Publications De L'ambassade De France En Afrique Du Sud.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> " Relations Canada – Afrique Du Sud", Site Official Des Affaires Etrangères Du Canada, Consulté Le: 30/01/2018, À: 20:39, Au Lien: Http://Www.Canadainternational.Gc.Ca/Southafrica-

Afriquedusud/Bilateral\_Relations\_Bilaterales/Canada\_South-Africa-Afrique-Du-Sud.Aspx?Lang=Fra معدد 185، ص.34، جوان 1102. أحمد فايز فرحات، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، السياسة الدولية، عدد 185، ص.34، جوان 1102.

<sup>6 ------، &</sup>quot;حقائق أساسية حول مجموعة بريكس"، إطلع عليه بتاريخ: 24-21-2015، على الساعة: 23:10، على الرابط: www.arabic.people.com.cn

الدخول في شبكة علاقات مع مختلف الفواعل الإقتصادية للنظام العالمي. وكان على رأس جدول أعمال البريكس لعام 2013 بند ينص على إنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي $^1$ . وهو ما تم الإتفاق عليه في نيودلهي عام 2012؛ حيث أجمعت دول المجموعة في **'دوربان'**على قرار إنشائه على أن يتم تسييره من قبل أعضاء المجموعة فقط كشبكة أمان إستجابة للحالات الطارئة $^2$ .

يتمحور الهدف المعلن من إنشاء البنك حول "إستكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي وتمويل مشاريع في البنى التحتية". أما الهدف الخفي -بحسب العديد من المراقبين- يكمن في إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الإقتصادية الدولية الحالية (البنك الدولي، وصندوق النقد العالمي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات، وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها. وبالتالي؛ إنهاء الهيمنة الغربية مع فرض مرجعية للقيادة والحوكمة، وممارسة وتمويل التنمية متعددة الأطراف.

علاوة على ما سبق ذكره، تبدو جنوب إفريقيا كدولة تعمل بنظرة براغماتية من خلال تحرير سياستها الخارجية من الغطاء الايديولوجي؛ إذ أحلّت المصالح الإقتصادية محل الإيديولوجية التي كانت تطبعها بالميل للمعسكر الغربي في حقبة التمييز العنصري. ولهذا؛ نجدها اليوم تعتمد إزدواجية المعايير في مواقف كثيرة في سياساتها الخارجية؛ ففي الوقت الذي تقر فيه بحق الشعب الفلسطيني نجدها تدعو لتسوية الصراع برضا طرفيه أي الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أرضه والإقرار بحقوق سيادية للكيان الصهيوني على أرض فلسطين من خلال الدعة لحل القضية بإقتسام الأرض بين الطرفين؛ ففيما يخص إحتلال العراق؛ فقد نادت بعدم التدخل الأمريكي ودعت النظام العراقي لتسهيل عمليات البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وبهذا؛ نجدها تعتمد أسلوب اللعب على المتناقضات لتعظيم المكاسب والبروز بمظهر الدولة المحلة للسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في نفس الوقت، تعمل جنوب إفريقيا على الترويج للسلام في القضايا الدولية خصوصا تلك المتعلقة بالشرق الأوسط كونه ذا أهمية كبيرة لديها؛ لذا سعت منذ سنة 1994 الى القيام بدور "الوسيط النزيه" في نزاعاته مع توثيق الإتصال بحكومات الدول الشرق أوسطية وإقامة العلاقات الرسمية معها. ويتجلى ذلك في إصدارهالبيانات وتصريحات عن المنطقة أكثر من دول المنطقة نفسها، والأهم من ذلك أنها تملك بعثات دبلوماسية بمعظم دول الشرق الاوسط؛ عدا اليمن، لبنان، والبحرين. من جهة أخرى، ازدادت الزيارات رفيعة المستوى مع دول الخليج (السعودية، إيران، والكويت)؛ حيث تركزت علاقاتها معها حول

\_

أنورا الرفاعي، "قمة البريكس وتكوين كيان مالي موازي للبنك الدولي.... الدوافع والنتائج"، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، ع.31، بتاريخ: 55-80-2014.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص.239،238، 2014.

مجالات التجارة والإستثمار والدفاع والتعاون التقني، وكذلك كون تلك الدول مصدر الجزء الأكبر لوارداتها النفطية. وقد إتسع التبادل الإقتصادي بينها وبين دول الخليج منذ سنة 1999، حيث تشكل المنطقة حاليا شريكا تجاريا مهما ومصدرا للإستثمار الأجنبي المباشر؛ فبعد أن كانت 14 مليار راند (1.9 مليار دولار)، إرتفعت عام 2002 إلى 28 مليار راند (3.8 مليار دولار)<sup>1</sup> لتصل عام 2014 في تجارتها الخارجية مع دولة الإمارات لوحدها لما قيمته 2.83 مليار دولار.<sup>2</sup> وهذا الوضع المرن سمح بدخول جنوب إفريقيا للمنطقة بغرض إجتذاب الإستثمارات لأنها "غنية بالنقود"؛ فالمنطقة تهم جنوب إفريقيا على الصعيدين السياسي والإقتصادي.<sup>3</sup>

كما تعرضت جنوب إفريقيا للمحاكمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية جراء مخالفتها لفحوى معاهدة روما المؤسسة للمحكمة من خلال تغليبها لقوانينها المحلية التي تضمن الحصانة للرؤساء وتحظر إعتقالهم في قضية السماح للرئيس السوداني "عمر البشير" –المتهم بإرتكاب إبادة ودرائم حرب– بالصعود على متن طائرته من قاعدة عسكرية في أراضيها دون ملاحقته؛ بعد مشاركته في قمة للإتحاد الافريقي في منتصف جوان 2015 بجوهانسبورغ. وبهذا؛ شكل موقفها هذا برفض الإعتقال والتسليم دافعا لمحاكمتها.

فيما يتعلق الملف النووي الإيراني؛ فتبنّت جنوب إفريقيا موقفا مستقلا مؤكدة على حق إيران الذي تضمنه معاهدة منع الإنتشار النووي في تطوير برنامج وقدرات نووية مدنية، ودعت لتسوية المسألة بالوسائل الدبلوماسية؛ ملحة على ضرورة التخلي عن فكرة شن عمل عسكري لأن العواقب ستكون أكثر قسوة وخطورة من العراق. وبهذا؛ فإن توجهات جنوب إفريقيا تُنِمّ عن وعي ونضج في ممارسات صناع القرار السياسي على الساحتين الإقليمية والدولية. والأمر لا يتعارض مع توجهاتها ومواقفها التي تتخذها دوما من منظور براغماتي بما يمكنها من الخروج بمزيد من الدعم للقوى المتنازعة في محتلف مجالات التفاعلات الإقليمية والدولية.

#### خاتمة:

من خلال تحليل عناصر القوة الشاملة لجنوب إفريقيا يبدو أن إنتقالها إلى مصاف القوى الصاعدة لم يكن بالأمر السهل؛ فقد سخّرت كل طاقاتها وثرواتها من أجل تنمية البلد في ظل نظام يعرف إستقرارا

 $<sup>^{1}</sup>$ لاندزېرغ، مرجع سابق، ص41.

<sup>2 -----، &</sup>quot;2.8 مليار دولار التجارة مع جنوب إفريقيا 2014"، **مجلة البيان**، 10 جوان 2015، على الرابط:

Albayan.Ae./Economy/Local-Market

<sup>41.</sup> لاندزېرغ، مرجع سابق، ص41.

المحكمة الجنائية الدولية": جنوب افريقيا أخلت بواجباتها لعدم توقيف البشير"، مدرج بالموقع بتاريخ: 2017/07/06، إطلع عليه بتاريخ:
 http://www.almanar.com.lb/2264106 على الرابط:

مقارنة بفترات سابقة. وانعكس ذلك على السياق الخارجي؛ إذ مكنتها مقومات الصعود من فرض مكانتها بمواقفها وتوجهاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فصناع القرار في البلد عرفوا كيف يستثمروا هذه المكانة الجديدة في التفاعل مع البيئتين الإقليمية والدولية خدمة للمصلحة الوطنية؛ وذلك بالسعي لتبوء مراكز ممييزة في حالات معينة؛ أو السعي للحفاظ على الوضع القائم بما يحقق أهدافها أحيانا أخرى. إلا أن الواجب التأكيد عليه؛ هو أن بقاء دولة جنوب إفريقيا ضمن هذا المصاف مرتبط أو مرهون بمدى نجاحها في الحفاظ على مقومات القوة من خلال تفعيل مقدراتها والعمل خصوصا في إطار جماعي من خلال المنظمات الدولية والإقليمية؛ والتي بوءتها هذه المكانة.

• قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- ا<u>لكتب:</u>

- 1- إسماعيل محمد صادق، تجربة جنوب إفريقيا... نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2014.
  - 2- الشعراوي حلمي، الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا، مركز المحروسة للنشر، القاهرة .2010
  - 3- القصير ماهر بن إبراهيم، المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة 2014.
    - 4- توردوف وليام، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2004.
  - 5- لاندزبيرغ كريس، مجد خلفان (محرر)، الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب إفريقيا الإفريقية والعربية والشرق أوسطية، سلسلة محاضرات الإمارات (121)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2009.
    - 6- حسن حمدي عبدالرحمن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، المركز العلمي للدراسات، القاهرة 2001.
  - 7- شعبان ماهر عطية، مشاكل إفريقية معاصرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة 2011. ب- المجلات:
- 8- الرفاعي نورا، "قمة البريكس وتكوين كيان مالي موازي للبنك الدولي.... الدوافع والنتائج"، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، ع.31، بتاريخ: 05-80-2014
- 9- حسين خلود محد، "السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الحليج العربي"، السياسة الدولية، عدد 48، أفريل 2011.
- -10 سرايا علياء، "خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجربة جنوب إفريقيا"، السياسة الدولية، عدد 195، جانفي 2014.
  - 11- عبد الرحمن حمدي، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، "السياسة الدولية، عدد 197، جوبلية 2014.
  - 12- فرحات محمد فايز، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، السياسة الدولية، عدد 185، جوان 2011.

13- مهدي محمد عاشور، "جنوب إفريقيا ونجيريا....أدوار إقليمية جديدة، "السياسة الدولية، عدد 169، جوبلية 2007.

# ج- المواقع الإلكترونية:

- -14 عليه بتاريخ: 2016/03/25، على الساعة 10:30، على الرابط: arabic.people.com.cn
- -15 عبدالفتاح أسماء، "جنوب إفريقيا أكثر دول العالم تقدماً في صناعة الأسلحة"، إطلع عليه بتاريخ: http://elbadil.com على الساعة: 22:50، على الرابط:
- -16 عبدالفتاح أسماء، "أين وصلت حرية الإعلام في إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/24، على الساعة:11:13، على الرابط: elbadil.com
  - 17 فرحات طارق، "لماذا تخلت جنوب إفريقيا عن برنامجها النووي"، إطلع عليه بتاريخ: http://www.sasapost.com/south- على الرابط: 20:10، على الساعة: 20:10
  - 18- هاني هند السيد، "البرنامج النووي لجنوب إفريقيا يصل لنقطة اللاعودة"، إطلع عليه بتاريخ: 0302016/18 ملى الساعة: 10:25، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/230560.aspx

## ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

#### -Les livres:

- 19- Aico Zic Marc،La Nouvelle Afrique Du Sud Post-Aparthaid,L'Harmattan,Paris 2010.
- 20- Gervai-Lambony Philippe, L'Afrique Du Sud, Le Cavalier Bleu, Paris, 2009.
- 21- Soulé-Kohndou Folashadé A, Puissances Emergentes Et Multilatéralisme, Le Cas De L'Afrique Du Sud 1999-2008, L'Harmattan, Paris, 2010.

#### -Journaux et Revues:

- 22- Adam Habib" South Africa's Foreign Policy: Hegemonic Aspirations Neoliberal Orientations And Global Transformation South African Journal Of International Affairs 2009.
- 23- Adedeji Adebayo, "NEPAD's African Peer Review Mechanism: Progress And Prospects", Seminar Of "NEPAD And Civil Society, Cape Town, August, 20-24, 2005.
- 24- Landsberg Chris And Shaun Mackay, The African Union: Political Will And Commitment Needed For New Doctrine », Synopsis, Vol. 01, N°01.
- 25- Landsberg Chris, "South Africa: A Pivotal State In Africa, **Synopsis**: Policy Studies Bulletin, 2004.
- 26- Landsberg Chris, In Search Of Global Influence, Order and Development: South Africa's Foreign Policy a Decade after Political Apartheid", Policy: Issues and Actors (Center for Policy Studies), vol. 18, N°03.

## CHAINES DE VALEUR ET STRATEGIES DE CONCURRENCE DANS L'INDUSTRIE AUTOMOBILE

Dr.Farouk TCHAM Maître de Conférences, Université Ahmed Ben Ahmed, Oran 2 (ALGERIE)

#### tchamfarouk2002@yahoo.fr

#### Résumé:

La chaine de valeur est un outil qui permet de déceler les activités les plus créatrices de valeur et surtout les activités pour lesquelles l'entreprise est plus performante que ses concurrents sur toutes les activités de la chaine de valeur. L'objectif de cette communication est de déterminer les stratégies de concurrence dans l'industrie automobile à travers la chaine de valeur. La problématique est par conséquent la suivante : « Quelle est la configuration spatiale de cette industrie? ». Dans ce contexte, ces vingt dernières années ont été marquées par un profond changement de la géographie automobile mondiale. Pour répondre à la problématique, nous allons concentrer notre étude sur l'offre qui s'effectue à partir d'une analyse de la chaine de valeur introduite par M. Porter, permet d'identifier les activités élémentaires concurrentes à la production d'un véhicule. Il résulte dans cette même perspective une modification importante conduisant de l'horizontalisation à la verticalisation des organisations automobiles. A partir des conclusions, la mise en place d'une réflexion stratégique sur les ressources de création de valeur et de performance chez les constructeurs. Des recherches ultérieures devraient permettre d'identifier d'autres facteurs utiles aux stratégies de concurrence et les chaines de valeurs.

**Mots clés** : Stratégies de concurrences, géographie automobile, chaine de valeur.

#### **Abstract:**

The value chain is a tool allows to rival most value-crating activities and specially activities for which the company is more successful than his competitors more successful than the market on all the activities of the value chain. The problem is consequently the following one: "what is the

spatial configuration of this industry?" In this context, these last twenty years were marked by a deep change of the world automobile geography. To answer the problem, the analysis of the offer is carried out starting from an analysis of the chain of value introduced by M. PORTER, makes it possible to identify the concurrent elementary activities with the production of vehicle. It results from this same point of view an important modification leading for the horizontalisation to the verticalisation for the automobile organizations. That enabled us to show that is the whole of the automobile sector, which through a fragmentation of the productive process. From these conclusions, the installation of a strategic reflection on the resources of creation of value and performance in the manufacturers can be useful while making it possible to define the elements which one wishes his suppliers and customers perceive. Later research should make it possible to identify other factors use ful for the strategies of competition and the chains of values.

**Keywords:** Strategies of competition, value chain, automobile geography.

#### Introduction

Dans chacun des domaines d'activité où elle est présente, l'entreprise doit chercher à se constituer un avantage concurrentiel significatif. Lorsque l'offre est très standardisée, la seule option possible est souvent de se battre sur les prix. Cela exige d'avoir des coûts plus faibles que ceux des concurrents, et des volumes de production plus élevés. Il est donc possible de construire un avantage concurrentiel par d'autres moyens que les volumes produits. Cette stratégie alternative repose sur la recomposition de l'offre. L'analyse de l'offre s'effectue à partir d'une analyse de la chaine de valeur. Cette notion, introduite par M. Porter, héritier de l'économie industrielle, une méthode systématique d'analyse structurelle de l'industrie et de la concurrence l. Cela permet d'identifier les activités élémentaires concourant à la production d'un bien ou d'un service.

L'industrie automobile est bien une industrie de croissance et cette croissance suscite des problèmes et appelle des solutions pour améliorer la sécurité, éliminer la pollution, créer les

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Porter M. « CompetitiveStrategy: Choix stratégique et concurrence », Economica 1982, p 40

infrastructures adaptées. Le modèle de la construction automobile se caractérise en effet par plusieurs dimensions :

- Un secteur fortement capitalistique,
- Un secteur à productivité croissante,
- Un secteur soumis aux économies d'échelle,
- Un secteur hautement concurrentiel.
- Un secteur fortement concentré,

Plus globalement, l'étude du secteur automobile est donc instructive du point de vue de la connaissance des variables de gestion des entreprises industrielles. Tels sont les domaines de réflexions et plusieurs questions sont au cœur à la fois du progrès scientifique et technique que des débats politiques. Mais il est une question centrale que traite cette communication :

« Quelle est la configuration spatiale de cette industrie ? »Cette problématique nous amène à comprendre tout d'abord la chaine de valeur. Il résulte de cette même perspective une modification importante conduisant de l'horizontalisation et à la verticalisation des organisations automobiles.Pour cela, nous ferons appel au concept de chaine globale de valeur qui permet d'expliquer certaines logiques de localisation ou d'agglomération des activités équipementières. Nous reviendrons également sur la reconfiguration de la filière sous le poids de l'externalisation croissante des activités de conception et de fabrication. Cela nous permettra ainsi de montrer que c'est l'ensemble de la filière automobile qui, au travers d'une fragmentation du processus productif, est confronté à de nouvelles formes de concurrence.

# 1.La chaîne de valeurs : concept de base, positionnement stratégique et avantage concurrentiel

Durant les années 80-90, la montée de la globalisation et l'irruption des technologies de l'information, de la communication et surtout de l'internet vont provoquer de très nombreux bouleversements. Les entreprises évoluent vers des formes stratégiques et organisationnelles nouvelles qui permettent de concilier des objectifs considérés jusqu'alors comme antagonistes : acquisitions et cessions, standardisation et sur-mesure, domination par les coûts et différenciation du produit, qualité et rapidité, intégration globale et adaptation locale. Dans chacun des domaines d'activités où elle est présente, l'entreprise doit chercher à se constituer un avantage concurrentiel significatif. Lorsque l'offre est très standardisée, la seule option possible est souvent de se battre sur les prix. Cela exige d'avoir des coûts plus faibles que ceux des concurrents, et des volumes de production plus élevés. Aux stratégies de croissance portées par les trente années de prospérité d'après-guerre succèdent des stratégies

de restructuration qui traduisent l'installation des économies dans un état de crise économique et d'affaiblissement de la demande. Cette nouvelle donne économique va déboucher sur un double mouvement de recentrage des grands groupes industriels sur leurs métiers de base et de développement de l'externalisation.

#### 1.1. Qu'est-ce que la chaîne de valeur ?

La chaine de valeurs permet d'analyser les types de coûts, ainsi que les sources de différenciation de l'offre de l'entreprise. Elle aide à identifier les éléments de création de valeurs pour le client, età distinguer ce qui rend unique l'offre de l'entreprise. La chaine de valeurs est un outil utile pour repérer les leviers de différenciation et de recomposition de l'offre. L'avantage concurrentiel d'une entreprise provient en effet de la façon dont elle est capable de mettre en œuvre, mieux que ses concurrents, certaines des activités élémentaires indispensables à la production de son offre, ou bien d'organiser l'architecture d'ensemble de ces activités élémentaires d'une manière plus efficace :

- La chaine de valeurs permet ainsi d'identifier les activités qui ont l'impact le plus fort sur la valeur perçue (*willingness to pay*) ainsi que celles qui représentent les coûts les plus importants.
- Une chaine de valeurs représente l'ensemble des activités menées par les entreprises pour amener un produit ou un service de sa conception à son utilisation finale par le consommateur final<sup>2</sup>. À chaque étape de la chaine, la valeur est ajoutée sous une forme ou une autre. Sous l'effet de la délocalisation et de l'inter-connectivité croissante, les activités qui forment les chaînes de valeurs de nombreux produits et services sont de plus en plus fragmentées sur le globe et entre les entreprises. Diverses tâches tout au long de la chaîne de production peuvent être réalisées dans des endroits distants, en fonction des avantages comparatifs respectifs des différents pays. Le processus de production interconnecté que traversent les biens et les services depuis la conception et le design jusqu'à la fabrication, au marketing et à la commercialisation est souvent appelé chaîne de valeurs mondiales ou réseau de production international.

#### 1.2. La chaine de valeurs comme outil d'analyse des restructurations :

Selon M. Porter, toute firme peut se concevoir comme un ensemble d'activités destinées à concevoir, fabriquer, commercialiser, distribuer et soutenir un produit. L'ensemble de ces

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Porter M.E., « *Compétitive Advantage* », The Free Press, 1985 ; traduction française : « L'avantage concurrentiel », Inter Éditions, 1986, Dunod,1994, p 85.

<sup>2</sup>Gereffi et Fernandez-Stark, 2011 ; OCDE, 2013

activités peut être représenté par une « chaîne-type de valeurs »¹, c'est à dire la filière intégrée de tous les métiers qui composent l'entreprise.La chaine de valeur regroupe les activités de l'entreprise en plusieurs catégories, en distinguant celles qui contribuent directement à la production, à la commercialisation, à la livraison, à l'après-vente d'un produit ou service, celles qui interviennent dans la création, l'achat et l'amélioration des intrants et technologies, et enfin celles qui participent à des fonctions couvrant l'ensemble de l'entreprise comme les financements ou la direction générale. Toute ces catégories comprennent une série d'activités distinctes ou de processus économiques/ organisationnels au niveau des réparations sur le terrain, de la réception des approvisionnements et de leur stockage, de la facturation, du contrôle et de la rémunération des salariés. Porter subdivise les activités créatrices de valeurs en deux grandes catégories : les activités principales et les activités de soutien. Les activités principales (primaires) sont celles qui impliquent la création matérielle et la vente du produit, son acheminement jusqu'au client et le service après-vente. Chacune de ces activités présente des traits spécifiques qui sont sources d'avantages concurrentiels ou de faiblesse.

- a) Les approvisionnements, qui concernent les processus d'acquisition des ressources permettant de produire l'offre de biens ou de services. A ce niveau, la création de valeur repose avant tout sur la sélection des matériaux, composants ou sous-ensembles qui seront valorisés par le client final. Dans le cas de l'industrie automobile, la relation entre constructeur et équipementiers a subi des changements.
- b) La production, qui utilise les matières et composants afin d'obtenir le produit ou service suivant : transformation, assemblage, emballage, vérification, etc. Elle ajoute de la valeur à travers la qualité perçue par le client. La logistique regroupe la manutention, la gestion des stocks, le transport, la livraison, etc. Elle consiste à assurer la rencontre entre le client et l'offre. Elle contribue à l'ajout de valeurs, notamment en réduisant les délais de réponse aux commandes.
- c) La commercialisation, qui assure les moyens par lesquels les produits ou services seront proposés aux clients ou aux usagers inclut la vente et le marketing. Le marketing ajoute de la valeur, notamment au travers de la construction de l'image ou de la réputation, alors que la vente doit être capable de convaincre les clients des avantages de l'offre. La commercialisation ou la distribution au niveau de l'industrie automobile est très importante. Les véhicules sont distribués par le biais d'un réseau de distribution. Chaque constructeur établit des processus de vente afin d'avoir plus de valeur.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Olivier Torres-Blay « Économie d'entreprise ; Organisation, stratégie et territoire » 3<sup>ème</sup> édition, Paris. DunodJuillet 1993, p, 185.

d) Les services intègrent les activités préservant ou accroissant la valeur d'un bien ou d'un service, comme l'installation, la réparation, l'aide au financement, la formation et la fourniture de pièces détachées. Généralement au niveau de l'industrie automobile, le service après-vente et la distribution de la pièce détachée sont représentés par un réseau. La formation concerne tous les niveaux de la chaine. Celle-ci aide au développement et à la mise à niveau des partenaires et des membres dans le réseau automobile.

Les activités de soutien viennent à l'appui des activités principales en assurant l'achat des moyens de production, en fournissant la technologie et les ressources humaines et en assurant diverses fonctions de l'ensemble de l'entreprise (administration générale, comptabilité, finance, planification, relations juridiques). Elles incluentnotamment<sup>1</sup>:

- Le développement technologique. Toutes les organisations utilisent une technologie, même s'il s'agit d'un savoir-faire immatériel (négociation, communication,). Les technologies déterminantes sont celles qui sont directement liées à la conception et au développement des produits, des procédés ou d'une ressource particulière.
- La gestion des ressources humaines. Il s'agit d'une activité particulièrement importante qui influe sur toutes les fonctions primaires. Elle comprend le recrutement, la formation, le développement et la motivation des individus.
- L'infrastructure comprend les systèmes d'information, de financement, de planification, et de contrôle qualité.

La chaine de valeurs est un outil d'analyse de la stratégie de l'entreprise qui permet de déceler les activités les plus créatrices de valeur et surtout les activités pour lesquelles l'entreprise est plus performante que ses concurrentes sur toutes les activités de la chaîne de valeurs. Pour maximiser sa valeur, l'entreprise doit conserver les activités les plus créatrices de valeurs qui constituent ses compétences distinctives et externaliser les activités dont le coût est moins élevé sur le marché.

L'optimisation se fait activité par activité. Mais si chaque activité est réalisée dans des conditions optimales, l'entreprise doit également veiller à gérer la chaîne dans son ensemble car l'avantage concurrentiel repose aussi sur la façon d'agencer et de combiner les activités, que ces dernières soient intégrées ou externalisées.

L'entreprise peut recomposer son offre en différenciant le produit lui-même, que ce soit par sa qualité, ses performances, sa fiabilité, son design. Différents stades de la chaine de

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>« Stratégie » 10 éditions Pearson, Gerry Johnson 2014

valeurs sont donc mobilisés. Nous pouvons ainsi agir sur l'aspect physique (taille, design, couleur, matériau utilisé...).

- 1.3. La notion de Filière Nous trouvons dans la plupart des industries plusieurs fonctions créatrices de valeurs, mais cela reste difficile pour elles de les prendre en charge. Ces fonctions vont de la conception au service après-vente pour le client final. Dans l'industrie automobile, la fonction débute par la conception du modèle jusqu'à l'entretien régulier réalisé par l'acquéreur du véhicule. Ces fonctions sont réalisées par plusieurs organisations au sein d'une filière qui rassemble les chaines de valeur appelées filière automobile. De cela, nous pouvons tirer les questions suivantes :
- a) Y-a -t-il des activités qui peuvent être déterminantes pour la capacité stratégique ? Nous pouvons citer le différentiel coût/valeur au sein d'une chaine de valeur (déjà cité plus haut), c'est la même chose au niveau de la filière. Pour l'industrie automobile, plusieurs constructeurs confrontés à un environnement particulièrement concurrentiel cherchent à abaisser leurs coûts en externalisant une grande partie de leurs activités auprès des sous-traitants, et cela dans les pays émergents comme la Chine et l'Inde. Cela leur permettra d'augmenter leurs chiffres d'affaires comme c'est le cas aussi chez leurs équipementiers.
- b) Au long de la filière, nous pouvons identifier des gisements de valeurs ?¹ Un gisement de valeur est une zone de la filière dans laquelle les profits sont particulièrement élevés. Donc, faut-il déplacer la chaine de valeurs de l'organisation le long de sa filière, pour se rapprocher de ces zones de création de valeurs ou éviter des zones de coûts ? Dans l'automobile, la valeur qui était auparavant localisée au cœur de la filière (fabrication de voitures) a migré vers ses extrémités amont (composants, sous-ensembles) ou aval (services). Ce phénomène de migration de la valeur² oblige les organisations à reconsidérer leur position afin de ne pas voir leur avantage concurrentiel s'éroder au cours du temps.
- c) Faut-il mieux faire ou faire faire une activité spécifique de la filière ? Cette décision concerne les politiques d'externalisation, qui reviennent à repérer quelle filière l'organisation doit intégrer au sein de sa propre chaine de valeur.
- d) -Qui sont les meilleurs partenaires à chaque étape de la filière et quelle sorte de relations faut-il développer avec chacun d'eux, par exemple, une relation/ fournisseur simple, pour l'industrie automobile entre équipementiers et constructeurs, un partenariat, une fusion (comme chez quelques constructeurs). Cela montre la complexité de la chaîne de valeur et sa relation avec

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>La notion de gisement de valeur est examinée par O. Gadiesh et Gilbert « *profit pools : a fresh look atstrategy* », Harvard Business Review (Mai, Juin 1998), pp, 139-147 
<sup>2</sup>Sur la notion de migration de la valeur, voir A. Slywtzky, La migration de la valeur, Village mondial, 1998

l'externalisation. Ces dernières années, l'industrie automobile est devenue plus étendue<sup>1</sup>, ce qui nous emmène à une dispersion géographique de la production. Pour cela nous remarquons des chaînes de valeurs plus longues et complexes. A cet effet, les constructeurs automobiles étendent leurs réseaux de production, ce qui va nous ramener à l'internationalisation.

La stratégie d'internationalisation<sup>2</sup> des firmes s'est concentrée sur la seule question de la localisation de la production : le dilemme étant simplement de savoir si les constructeurs devaient réaliser toute leur production dans un seul pays ou en localiser une partie à l'étranger. Mais en considérant que la production à l'étranger ne pouvait se faire qu'au sein d'une filiale, nous avons laissé de côté la question importante qui est celle de l'externalisation. En effet, plutôt que d'investir à l'étranger et de contrôler directement une filiale, les firmes automobiles peuvent aussi faire appel au marché plutôt que faire elles-mêmes (relations entre équipementiers et constructeurs).

De la même façon, plutôt que de procéder à un IDE vertical, les constructeurs ont la possibilité de faire appel à des sous-traitants indépendants. Ces contrats de sous-traitance reviennent donc à externaliser une partie de la production. Nous parlons alors d'externalisation internationale, mais le terme anglo-saxon d'outsourcing est aussi très répandu. Quant au terme offshoring, il désigne le fait de produire ou faire produire à l'étranger une partie de sa chaine de valeur et regroupe à la fois les IDE verticaux et les opérations d'outsourcing. Ce recours à la production étrangère peut s'accompagner d'une baisse d'activité dans les pays d'origine (nous parlons de la délocalisation). La fragmentation internationale des chaines de valeurs (l'offshoring) est un phénomène de plus en plus marquant dans l'économie mondiale. Ces stratégies d'entreprises contribuent grandement à la croissance des échanges internationaux de services (notamment des services aux entreprises et de communication). Dans l'industrie, les échanges de biens intermédiaires ont représenté environ 40% du commerce mondial en 2009. Par ailleurs, lorsque les échanges de biens intermédiaires se font entre filiales d'un même groupe multinational, on parle de commerce intra-firme. Les données sur l'importance du commerce intra-firme ne sont pas très précises, mais les estimations qui ont été menées concluent qu'environ 30% du commerce mondial est en réalité du commerce intra-firme. Cela donne une idée du poids que représentent les firmes dans l'économie mondiale.

**1.4. Comment l'innovation stratégique influence –t-elle la chaine de valeur ?**Les firmes leaders emploient des stratégies différentes les unes des autres à tous égards<sup>3</sup>. Mais, si toute firme prospère applique sa propre stratégie, le mode de fonctionnement sous-jacent est

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Maitriser l'internationalisation des chaines de valeurs, club de Cepli 13 Novembre 2014 <sup>2</sup> Paul Krugman, Maurice Obsfeld, Marc Melitz« *Économie internationale* » 10 édition PEARSON, France.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup>M. Porter « La concurrence selon Porter », Éditions Village Mondial, Paris 1999 Page 127

fondamentalement le même. Les firmes obtiennent un avantage concurrentiel par des actes d'innovation. Elles considèrent l'innovation dans son sens le plus large, y compris les nouvelles technologies et les nouveaux modes d'action. Elles trouvent des manières nouvelles d'affronter le marché ou améliorent les manières anciennes. L'innovation peut se manifester dans une nouvelle présentation du produit, un nouveau processus de production, une nouvelle démarche de marketing ou une nouvelle manière d'assurer la formation.

Certaines innovations créent un avantage concurrentiel en exploitant une opportunité commerciale entièrement neuve ou en desservant un segment de marché ignoré de tous les autres. Lorsque la concurrence tarde à réagir, une telle innovation apporte un avantage concurrentiel. Dans l'industrie automobile, les entreprises japonaises ont obtenu leur avantage initial en privilégiant des modèles plus petits, plus compactes, à plus faible capacité, que leurs concurrents étrangers qui l'ont délaissé parce que c'est moins rentable, moins importants et moins attrayants. En fin de compte, la seule manière de conserver un avantage concurrentiel est de l'améliorer – d'évoluer vers des types plus élaborés. Puis ils ont innové en se faisant les pionniers de la production juste -à- temps et d'autres pratiques de qualité des produits, la facilité des opérations et les taux de satisfaction de la clientèle. Plus récemment, les constructeurs japonais ont choisi de proposer des produits d'avant-garde et ont lancé de nouvelles marques haut de gamme sur le marché des berlines de prestige.

Comme déjà examiné plus haut, la chaîne de valeur est un outil d'analyse de la stratégie de l'entreprise qui permet de déceler les activités les plus créatrices de valeur. Dans ce contexte, chaque entreprise ou firme combine et organise des compétences et des ressources (internes ou détenues par des partenaires) qui génèrent des coûts. Mais en fixant son prix, toute entreprise doit veiller à transférer suffisamment de valeurs aux clients pour que ceux-ci acceptent de payer le prix fixé, dans un contexte où ils comparent le prix et la valeur de l'offre à ceux des offres de substitution disponibles. Une entreprise crée, en commercialisant son offre, une valeur ajoutée qu'il s'agit de répartir entre la valeur capturée par l'entreprise (prix-coûts) et la valeur capturée par le client (valeur perçue-prix). Toute bonne proposition de valeur doit respecter deux règles clés :

- 1. Générer une valeur ajoutée maximale (valeur perçue par les clients-coûts);
- 2. Transférer une partie suffisante de cette valeur aux clients et aux partenaires, mais en retenir une part suffisante pour être économiquement rentable et rémunérer correctement les capitaux investis.

Il faut déjà satisfaire de manière originale une demande existante. La solution proposée est de redéfinir les attributs de valeur des offres de référence, encore faut-il avoir les identifications

et la mesure des attributs, car elles varient pour chaque produit ou service et pour chaque marché. Pour cela il faut :

- a) Evaluer les offres de référence : cela nécessite des sondages effectués sur un échantillon de clientèle et consommateursfidèle de manière générale, il faut entrer dans l'intimité du client. Il faut observer ses habitudes afin de mieux comprendre les besoins exprimés. Dans le secteur *B to B*, la description du *business model* du client peut d'ailleurs contribuer à mettre à jour de tels besoins.
- b) Développer une offre innovante, mettre de nouvelles offres adéquates à chaque produit.

  Aussi nous avons besoin de quelques voies complémentaires :
  - > Combiner les attributs,
  - > Eliminer ou réduire certains attributs
  - Renforcer certains attributs ou en créer de nouveaux.
- c) Évaluer la nouvelle offre
- d) Déterminer le prix.

## 1.5. Comment avoir une chaine de valeurs performante?

Chaque firme doit construire une architecture de valeurs pour son business, en fonction de ses compétences, ses ressources, ses moyens et sa capacité à s'intéresser à la réalisation de son offre des partenaires. En ce qui concerne l'architecture de valeurs, il s'agit d'une externalisation. Alors nous pouvons nous poser la question : quelles seront les activités qui peuvent être confiées à un autre partenaire ?

- 1-5-1 Se concentrer sur son territoire de création de valeur maximum, Vu l'augmentation de la demande dans les différents segments, il est difficile pour une firme multinationale de réaliser seule toutes les activités qui existent dans une chaine de valeurs. Cette dernière est devenue de plus en plus complexe. Au niveau de la sous-traitance de l'industrie automobile, nous trouvons Michelin qui est un fournisseur essentiel pour la plupart des constructeurs automobiles dans le mode, vue la grande demande et la grande distribution de son produit partout dans le monde. Michelinétait dans l'obligation de créer des partenariats avec des distributeurs partout pour réaliser l'entretien des pneus dans le cadre de son offre de solutions. De manière générale, l'innovation stratégique implique d'avoir une architecture de valeurs la plus ouverte possible.
- **1-5-2** En ce qui concerne le bouleversement de l'architecture de valeurs, nous avons trois manières à recommander dans la chaine de valeurs en interne ou externe :
  - Réaménager partiellement la chaine de valeurs,
  - Chercher une optimisation dans chaque maillon de la chaine de valeurs

 Identifier les aberrations de la chaine de valeurs et trouver des solutions. La solution la plus simple à utiliser est l'externalisation.

# 2- Quelle est la relation entre l'information et la chaine de valeurs dans uncadre concurrentiel?

La révolution de l'information balaie notre économie. Aucune entreprise ne peut échapper à ses effets. La baisse spectaculaire des coûts nécessaires pour obtenir, traiter et transmettre des informations transforme la façon de travailler.

La révolution de l'information affecte la concurrence de trois manières principales :

- elle modifie la structure des industries, et donc les règles de la concurrence.
- elle crée des avantages concurrentiels en apportant aux entreprises de nouvelles manières de faire mieux que leurs rivales.
- elle fait naître des entreprises entièrement nouvelles, souvent issues d'activités existantes.

## 2-1 L'importance de la technologie de l'information dans la chaine de valeur

Les technologies d'information et de communication prennent une place prépondérante dans les processus de restructurations actuels. Afin d'analyser les conséquences organisationnelles et stratégiques de l'utilisation de ces technologies<sup>1</sup>, les auteurs Soulié et Roux reprennent en 1992le concept de M. Porter auquel ils ajoutent une cinquième activité de soutien : informatique et télécommunications. Selon eux, l'introduction de l'informatique et des télécommunications contribue à modifier radicalement le processus de création de valeur. Pour mettre en évidence le rôle de la technologie de l'information dans la concurrence, il y a un concept important : celui de la chaine de valeurs. Selon ce concept, les actes accomplis par une entreprise pour exercer son métier se divisent en activités technologiquement et économiquement distinctes, nommées « activités de valeurs ». La valeur créée par une entreprise se mesure par le prix que les clients sont disposés à payer pour ses produits ou services. L'entreprise n'est rentable que si elle crée une valeur supérieure au coût de ses activités. Pour obtenir un avantage concurrentiel par rapport à ses rivaux, une entreprise doit accomplir ses activités soit par un coût moins élevé, soit d'une manière qui aboutisse à une différenciation et à un prix plus élevé (à une valeur plus forte)<sup>2</sup>.

Les activités de valeurs d'une entreprise se répartissent en neuf catégories. L'infrastructure de la firme, qui comprend des fonctions comme le management, les services

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Soulié et Roux « *Nouvelle avancée du Management* », 1992, Édition l'Harmathon 2005, page 24 <sup>2</sup>Les grands types d'avantage concurrentiel sont décrits dans le livre de Michael Porter, *Compétitive Strategy* (New-York, Free Press, 1980), Chapitre 2 page 89

juridiques ou la comptabilité, est au service de toute la chaine de valeurs. Dans chacune des catégories génériques, la firme assure un certain nombre d'activités distinctes, selon le métier qu'elle exerce. Le service-après-vente, par exemple, recouvre souvent des activités telles que l'installation, les réparations, les réglages, les améliorations et la gestion des stocks de pièces détachées.

La chaine de valeurs d'une entreprise est un système d'activités interdépendantes ayant des liens entre elles. Ces liens existent quand la manière dont une activité est assurée affecte le coût ou l'efficacité d'autres activités. De ce fait, des arbitrages sont souvent nécessaires pour optimiser les différentes activités. Par exemple, en augmentant le coût de fabrication d'un produit, du fait de sa conception et des matières utilisées, on réduira peut-être le coût du service après-vente. La firme doit effectuer ces arbitrages en conformité avec sa stratégie pour obtenir un avantage concurrentiel.

Les liens entre activités exigent aussi une coordination de celles-ci. Pour livrer dans les délais, il faut, par exemple, que les opérations, la logistique sortante et les activités de services (l'installation) fonctionnement en harmonie. Une bonne coordination permet de respecter les délais en évitant des stockages couteux. Une gestion habile de ces liens est souvent une source d'avantage concurrentiel d'autant plus puissante que les concurrents ont du mal à la percevoir et à effectuer des arbitrages transversaux dans leur organisation. La chaine de valeurs d'une entreprise s'intègre au large flux d'activités nommé le « système de valeurs »<sup>1</sup>. Ce système inclut la chaine de valeur des fournisseurs qui alimentent la chaine de valeurs de la firme en matières premières, composants, services extérieurs, etc. Souvent le produit suit la chaine de valeurs d'un canal de distribution pour atteindre le client final. Enfin, le produit alimente la chaine de valeurs de ses acheteurs, qui eux -mêmes l'utilisent pour accomplir une ou plusieurs activités. Outre les liens entre les activités de valeur formant la chaine de valeurs de la firme, il existe aussi des interdépendances entre cette chaine de valeur et celles de ses fournisseurs et canaux de distribution. Il est possible de se créer un avantage concurrentiel en les optimisant ou en les coordonnant. Ainsi, un confiseur pourra réduire le nombre d'étapes de son processus en obtenant de ses fournisseurs et ses distributeurs qu'ils aillent bien au-delà de la logistique et du traitement des commandes. L'avantage concurrentiel, qu'il vienne des coûts ou d'une différenciation, dépend de la chaine de valeurs de la firme. La position de coûts d'une firme reflète le cout d'ensemble de la réalisation de toutes ses activités de valeurs, par comparaison avec ses concurrents. Chaque activité comprend des facteurs de coûts, qui

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Michael Porter « La concurrence selon Porter »,Éditions Village Mondial, Paris 1999.Page, 115

déterminent les sources potentielles des avantages de coûts. De même, l'aptitude d'une firme à se différencier dépend de la contribution de ses différentes activités de valeurs par rapport à la satisfaction des besoins de l'acheteur qui ne dépendent pas seulement de l'effet exercé sur lui par le produit de la firme mais aussi des autres activités de celle-ci (par exemple la logistique ou le service après-vente).

Dans leur quête d'un avantage concurrentiel, les entreprises diffèrent souvent par leur champ d'action concurrentiel. Le champ d'action concurrentiel a quatre dimensions clés : le champ segmentaire, le champ vertical, le champ géographique et le champ sectoriel.

Pour réduire le degré d'intégration verticale, cela consiste à reporter à l'extérieur de la firme les besoins de flexibilité qui sans cela s'imposeraient à elle. Elle prend des formes diverses : depuis la sous-traitance jusqu'à l'entreprise virtuelle, en passant par les partenariats et les alliances. Toutes les compétences de l'entreprise (nettoyage, maintenance, paye, secrétariat, formation, production...) y compris les compétences proches de la direction générale (marketing, recrutement, recherche, contrôle, stratégie...) peuvent faire l'objet d'une externalisation.

2.2. La transformation de la chaine de valeurs : La technologie de l'information imprègne l'ensemble de la chaine de valeurs, transformant la manière dont les activités sont accomplies et la nature des liens entre elles. Elle affecte aussi le champ d'action concurrentiel et la manière dont les produits satisfont les besoins des acheteurs. Ces effets essentiels expliquent pourquoi la technologie de l'information a pris une importance stratégique et diffère des nombreuses autres technologies utilisées par les firmes. Toute activité de valeur comporte à la fois une composante matérielle et une composante de traitement de l'information. La composante matérielle comprend toutes les tâches matérielles nécessaires pour accomplir l'activité. La composante de traitement de l'information englobe toutes les étapes nécessaires pour capter, traiter et acheminer les données nécessaires à l'activité.

Toute activité de valeurs crée et utilise un certain type d'information. L'activité logistique, par exemple, fait appel à des informations comme les calendriers d'expédition, les tarifs des transporteurs et les plans de production pour assurer les livraisons dans les délais et moyennant un coût convenable. Une activité d'après-vente utilise des informations sur les services demandés pour programmer ses appels et ses commandes, et pour générer des informations sur la défaillance des produits qui pourront servir à réviser leur conception et les méthodes de fabrication.La composante matérielle et la composante de traitement de l'information d'une activité peuvent être simples ou très complexes. Leurs proportions ne sont pas les mêmes d'une activité à l'autre. Ainsi, l'emboutissage du métal suppose davantage de

traitement matériel que de traitement d'information, à l'exact opposé de la gestion des sinistres dans une compagnie d'assurance. Avec l'évolution technologique, les limites des possibilités des entreprises reculent plus vite que les managers ne parviennent à les explorer. La révolution de l'information affecte la totalité des neufs catégories d'activités de valeurs, depuis la conception assistée par ordinateur jusqu'à l'automatisation du stockage. Dans le traitement de l'information, les machines remplacent le travail humain. La technologie de l'information génère davantage de données car elle collecte ou récupère lors du fonctionnement de l'entreprise des informations qui n'étaient pas disponibles auparavant. Elle permet aussi de les analyser et de les exploiter plus largement. Elle crée de nouveaux liens grâce auxquels les entreprises peuvent coordonner leurs actions plus étroitement avec celles de leurs acheteurs et fournisseurs.

Enfin la nouvelle technologie a un puissant effet sur le champ de la concurrence. Les systèmes d'information permettent aux entreprises de coordonner leurs activités de valeurs en des lieux éloignés. Les effets de la technologie de l'information sont omniprésents au point que les dirigeants se heurtent à un sérieux problème de surinformation auquel ils répondent en utilisant à nouveau cette technologie pour stocker et analyser la masse des données.

## 3- La redéfinition de la chaine de valeurs sur le marchéinternational de l'automobile

Ces dernières années un changement a été remarqué au niveau de l'industrie automobile mondiale. Plusieurs zones de production ont vu une progression dans la croissance et d'autres un déclin. Un basculement relatif de la production mondiale en direction des pays émergents tient aussi à une diminution sensible de la production dans les pays matures ou les marchés sont soumis à des règlementations contraignantes et connaissent des cycles brutaux. Le redéploiement des territoires de consommation automobile s'accompagne d'une reconfiguration des espaces de production. En effet, le poids croissant des zones émergentes depuis les années 2000, conduit à la mise en place d'une nouvelle géographie productive.

Une enquête a été faite par KPMG<sup>1</sup> en 2015 sur le changement de la chaine de valeurs automobile mondiale. Ce changement concernera la création de la valeur au profit des équipementiers plutôt que les constructeurs<sup>2</sup>.L'analyse de la répartition spatiale des activités productives dans l'automobile va nous conduire à élargir le spectre d'analyse à l'ensemble des fournisseurs de la filière automobile, marqué à la fois par une reconfiguration territoriale de leurs activités mais aussi par une reconfiguration de leurs rapports aux constructeurs,

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>ocplayer.fr/18443020-Les-equipementiers-roulent-sur-les-traces-des-constructeurs-enquete-l-industriedd-automobile.html

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>http://docplayer.fr/18443020-Les-equipementiersfdr-roulent-sur-les-traces-des-constructeurs-enquete-lindustrie-automobile.html

conduisant à une transformation des chaines globales de valeur (CGV) de l'automobile. Cette approche apporte des éléments d'éclairage expliquant la localisation des activités équipementières sous la pression de forces, d'apparence antinomiques, conjuguant à la fois unmaillage international à l'échelle régionale, et l'agglomération spatiale à échelle locale.

3.1. La nouvelle reconfiguration de la chaine de valeurs globales des constructeurs automobiles: (CGV): Si la recherche impérieuse de débouchés commerciaux et d'économies d'échelle a conduit, dans un mouvement horizontal, les constructeurs automobiles à étendre géographiquement leurs marchés, il convient, néanmoins, pour comprendre la reconfiguration actuelle de l'industrie automobile, de considérer l'ensemble de la filière productive et notamment les équipementiers. Car, comme le souligne Frigant et Miollan (2014)<sup>1</sup>, « comprendre la géographie de l'industrie automobile exige de comprendre aussi la localisation des producteurs d'éléments pour automobiles ».

Hérité du concept de « *Global Commodity Chain* », proposé par Gereffi et Korzeniewski (1994) qui renouvelle l'approche de la filière industrielle, le concept de « chaine globale de valeurs » propose de dépasser l'approche porterienne classique de la chaine de valeurs en l'étendant aux processus amont et aval de l'entreprise. Il s'agit donc d'identifier les activités génératrices de valeur, non seulement au sein de l'entreprise, mais en étendant l'approche de la coordination des activités que l'entreprise externalise au sein de la filière.

Cette approche prend tout son sens dans l'économie mondialisée contemporaine ou la compétitivité des entreprises tient davantage de la pertinence des écosystèmes relationnels qu'elles mettent en place que de leurs seules capacités internes. Ainsi, le concept CGV s'apparente à « un outil d'analyse contextualisée des chaines de valeurs désormais transnationales, organisées dans des enchevêtrements complexes de réseaux intra et interentreprises et dans lesquelles la hiérarchisation des activités, les systèmes de décision, les rapports de pouvoir et les relations au territoire ont profondément évolué ». Par cette approche, l'activité de l'entreprise est découpée en fonctions internalisées ou externalisées dont la valeur peut dépendre de localisations géographiquement différenciées.

Alors, la valeur créée peut provenir, tout à la fois, de la spécialisation des acteurs du réseau que de la répartition spatiale des acteurs, de manière à bénéficier d'avantages comparatifs liés à la coordination d'une fragmentation internationale des activités opportunes. La composante territoriale est donc bien présente dans l'approche de la chaine de valeur globale (CGV),

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Frigant, « L'internationalisation marchande et productive des équipementiers automobiles : une évaluation empirique », cahier du GRES, n°16, Juillet.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup>Palpacuer, F. Balas, N., 2010 « Comment penser l'entreprise dans la mondialisation ? », Revue Française de gestion, n° 201,(2), p, 102

particulièrement dans le cas d'une industrie modulaire, comme l'automobile, ou « le produit final est décomposé en une série de sous-systèmes reliés les uns aux autres par des interfaces standardisées. La baisse des coûts de transaction favorise la fabrication séparée des fragments de processus productifs et leur localisation dans des pays différents » <sup>1</sup>.

# 3.2. Externalisation croissante des constructeurs et reconfiguration de la filière industrielle

Les constructeurs automobiles sont les firmes pilotes des chaines de valeurs automobiles, il n'en demeure pas moins que l'essentiel de la valeur ajoutée d'un véhicule est produite par leurs fournisseurs, à hauteur de 70% à 80%, selon les véhicules, particulièrement au plan des relations entre les constructeurs et fournisseurs, mais aussi au plan de la localisation des activités des équipementiers.

L'intensification de la concurrence a contraint les constructeurs à se recentrer sur leurs compétences fondamentales, à savoir la conception globale des véhicules et des moteurs, l'assemblage des véhicules et le pilotage de la chaîne d'approvisionnement et, enfin, la commercialisation des véhicules. La désintégration verticale des constructeurs est croissante, au profit de fournisseurs qui endossent de plus en plus de responsabilités au sein des chaînes de valeurs. Désormais, devant la segmentation accrue des marchés automobiles, les constructeurs ne disposent plus suffisamment de ressources pour innover sur tous les segments. Ainsi, ils externalisent de plus en plus cette fonction auprès des équipementiers. Les fournisseurs prennent un poids croissant dans la filière, car, d'une part, leur spécialisation leur permet de meilleures économies d'échelles obtenues sur des séries longues de composants revendus à plusieurs constructeurs, et, d'autre part, la modularisation limite les coûts de transaction inhérents à la nécessaire coordination interentreprises.

Enfin, les constructeurs ont limité les coûts de coordination des chaines de valeurs, en restreignant le nombre de fournisseurs en contact direct avec eux. L'organisation de la filière s'est donc réalisée sous la forme d'une pyramidalisation de la chaîne d'approvisionnement, intégrant une hiérarchisation des fournisseurs, classés par rang.

Une profonde reconfiguration de la filière s'effectue donc sous le poids croissant des équipementiers, qui, depuis longtemps prenaient en charge la fabrication de composants souvent co-conçus avec les constructeurs, et, désormais assument, souvent seuls, la conception, le développement et la fabrication de ceux-ci. La modularité de l'industrie automobile a donc conduit à une réorganisation de la gestion de l'innovation et de la

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Moati, P., El Mouhoub, M,2005, « Les nouvelles logiques de décomposition internationale des processus productifs », Revue d'Economie Politique, vol, 115, (5),p 573-589

production, au profit d'ensembliers aux compétencesnécessairement élargies et amenés à coordonner, eux aussi, des réseaux d'approvisionnement complexes, intégrant des entreprises aux capacités complémentaires. Cette reconfiguration des chaines de valeurs automobiles a donné lieu à la formation de méga- fournisseurs, dotés de compétences élargies.

#### Conclusion

L'industrie automobile est soumise à une reconfiguration géographique profonde liée à l'émergence de nouvelles zones productives et marchandes, essentiellement situées dans les pays à croissance rapide qui portent seuls la dynamique du marché mondial. La montée irrépressible des pays émergents est, certes, mise en lumière par l'atonie des marchés automobiles historiques, situées dans la triade, mais porte également en son sein, des facteurs structurels qui vont alimenter cette croissance à moyen ou long terme.

L'industrie automobile est probablement une des industries les plus inventives. Elle l'est au niveau des produits car, en dehors du concept 4 roues, une automobile moderne partage peu de choses avec ses consœurs des années 1920,1930,.....et 1990. Elles sont devenues extraordinairement plus complexes, tant dans leur contenu que dans la manière de les produire.

L'industrie équipementière automobile a profondément changé. Les plus grands équipementiers mondiaux ont construit leur succès sur des stratégies combinant une internationalisation permettant une exposition moindre et une spécialisation dans des domaines techniques innovants à forte valeur ajoutée. La mise en place d'une réflexion stratégique<sup>1</sup> sur les ressources de création de valeur et de performance de son entreprise peut être utile en permettant de définir les éléments que l'on souhaite que ses fournisseurs et clients perçoivent.

## Bibliographie

- B. GIBOIN, 2012, « La boite à outils de la stratégie ». Dunod. Paris. France
- Club CEPI , Novembre 2014 « Maitriser l'internationalisation des chaines de valeurs »
- Frery. F, 2014 « Stratégique ». Pearson. Paris. France
- Frigant, Juillet 2008 « L'internationalisation marchande et productive des équipementiers automobiles : une évaluation empirique », cahier du GRES, N 16
- Greeffi et Fernandez- Stark, 2011
- Krugman P. Obstfeld, 2013 « Economie internationale », Pearson. France

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup>Luc Boyer « Revue management & avenir, » directeur de publication :. ISSN : 1768- 5958, p 193

- Lehman, Juillet 2013 « STRATEGOR, 6<sup>e</sup> edition ». Dunod.Paris. France
- O. Gadiesh et Gilbert, Mai 1998 « Profit pools : a fresh look a strategy », Harvard Business Review
- Palpacuer, F Balas N, 2010 « Comment penser l'entreprise dans la mondialisation ? »,
   Revue française de gestion, N 201- 2, p 102
- Porter M, 1999, « La concurrence selon porter ». Edition village mondial, Paris
- Porter M. E, CompetitiveAdvantage, The press, 1985; Traduction française: l'avantage concurrentiel, 1986, Dunod 1994. Paris
- Puig A, 2003 « L'automobile », Elenbi Editeur. Paris
- Soulié et Roux, 2005 « Nouvelle avancé du management », Edition l' Harmathon
- Torres- Blay O, 1993 « Economie d'entreprise ; Organisation, stratégie et territoire », 3eme édition. Dunod. Paris
- <a href="http://www.lajauneetlarouge.com/article/strategie-de-devellopement-international-dun-equipement-automobile#.VCulXBaiGSo">http://www.lajauneetlarouge.com/article/strategie-de-devellopement-international-dun-equipement-automobile#.VCulXBaiGSo</a>
- <a href="http://www.lajauneetlarouge.com/article/stratégie-de-devellopement-international-dun-equipement-automobile.VCulXBaiGSo">http://www.lajauneetlarouge.com/article/stratégie-de-devellopement-international-dun-equipement-automobile.VCulXBaiGSo</a>
- 1http://www.usinenouvelle.com/article/palmares-2013-des-equipementiers-automobiles-place-aux-specialistes.N221207
- <a href="http://ideas.repec.org/p/prapa/55727.html">http://ideas.repec.org/p/prapa/55727.html</a>
- ocplayer.fr/18443020-Les-equipementiers-roulent-sur-les-traces-des-constructeurs-enquete-l-industriedd-automobile.html
- http://docplayer.fr/18443020-Les-equipementiersfdr-roulent-sur-les-traces-desconstructe

